شؤون فلسطينية

٢٨

كانون الاول (ديسمبر) ٧٣

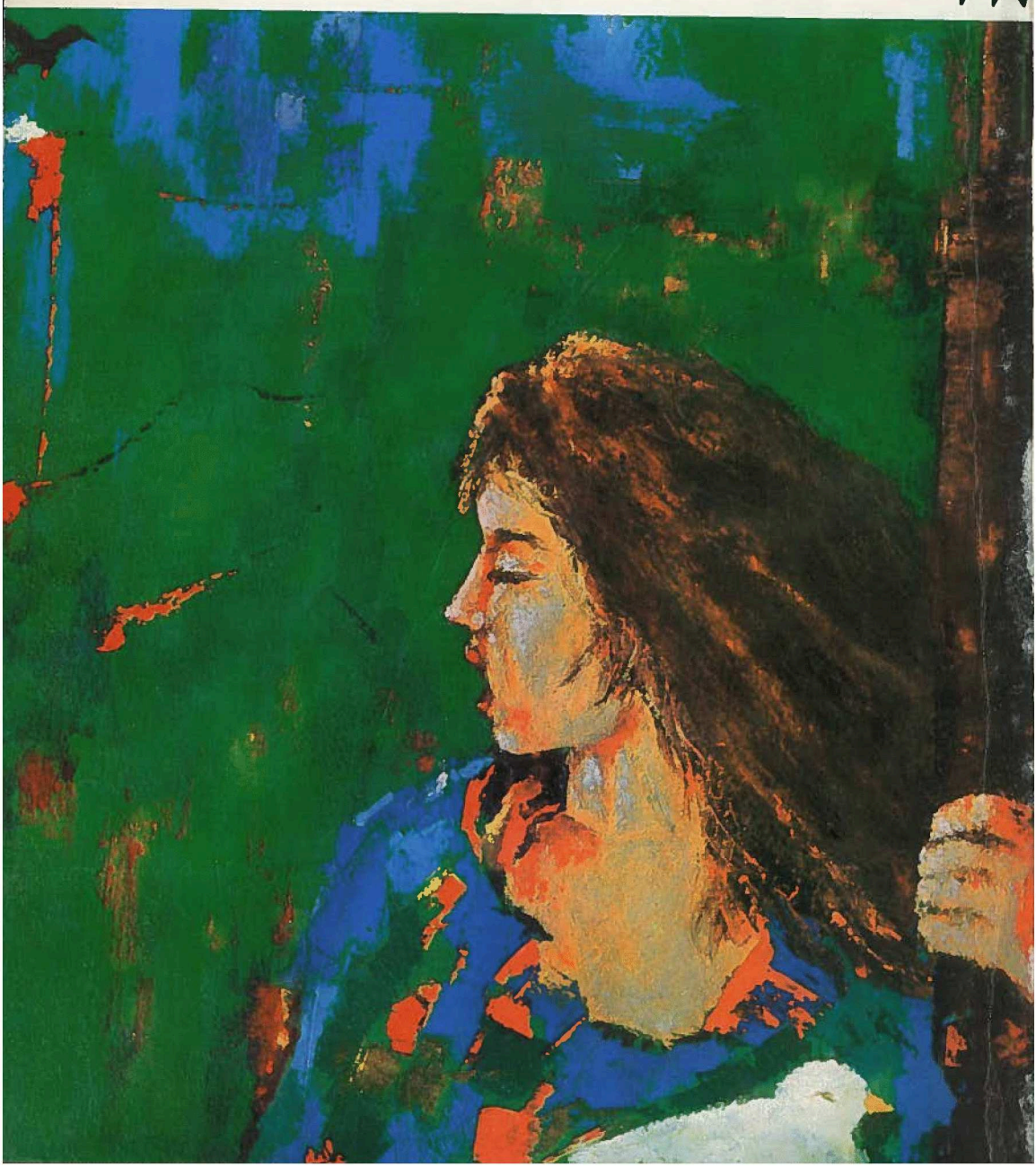

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

رقم ٢٨ — كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشارك في التحرير : محمود درويش .

سكرتير التحرير : ابراهيم العابد **مدير التوزيع** : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين.

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، راس بيروت ، بيروت ـ لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا مرابحاث ، بيروت .

ثمن العدد : ٢١/٢ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٣١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا وآسيا ، ٨ ل.ل. في سائر دول العالم .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٣٠ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٤٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٠ ل.ل. في اوروبا وافريقيا وآسيا ، ٩٠ ل.ل. في سائر دول العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٤٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الغلاف : لوحة « لن السلام ؟ » للفنان الفلسطيني توفيق عبد العال وهي واحدة من ست لوحات صدرت عن مركز الابحاث (سعر المجموعة ١٠ ل. ل.) .

المحتويات

صفحة ٤ **حرب تشرين الاول المجيدة والثورة الفلسطينية** ، الدكتور سعيد حمود .

٨ **مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره** ، الدكتور كلوفيس مقصود .

١٤ **سرحان يحب امرأة من فرح** ، محمود درويش .

١٨ **اسرائيل والسلام في الشرق الاوسط** ، الدكتور حسام الخطيب .

٣٤ **الاساس القانوني لمركز المقاومة الفلسطينية وشرعيتها في القانون الدولي** ، مروان الفاهوم .

٥٢ **أضرار واخطار اسرائيل على اقتصاد لبنان** ، بطرس لبكي .

٦٥ **بدايات تعثر العسكرية الاسرائيلية** ، هشام عبدالله .

٧٣ **الحرب الخامسة ــ حرب الاستنزاف الثانية على جبهتين** ، محمود عزمي .

٨٥ **جنوب افريقيا واسرائيل** ، الدكتور جورج طعمه .

٩٨ **تحول يهود اميركا الى تأييد نيكسون** ، عودة ابو ردينه .

١٠٧ **ملاحظات حول مقال « مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي »** ، محمد عزة دروزة .

١١٨ **اطلالة على تحديات مرحلة جديدة** ، شفيق الحوت .

١٢٧ **حرب التحرير القومية النظامية الرابعة** ، وائل عزام .

١٤٤ **تقـــارير** : (١) القتال والتسوية ومواقع النظام الاردني ، عباس مراد . (٢) الحرب الرابعة والمانيا الفيدرالية ، فاطمة ابو القاسم . (٣) الاتحاد السوفياتي والعرب والوفاق الدولي ، حسين ابو النمل . (٤) ســـياســـة اسرائيل في افريقيا وحصادها في حرب تشرين ، سعيد جواد . (٥) لماذا ركز العدو هجومه في الجبهة السورية على القطاع الشمالي ، الرائد الطيار حسين عويضة . (٦) تطور الموقف السياسي الاسرائيلي من خلال ارتباطه بسير المعارك وتدفق الدعم الامريكي ، هاني مندس . (٧) الاتجاهـــات الرئيسية لصحف الضفة الغربية بعد وقف اطلاق النار ، عيسى الشعيبي . (٨) المؤتمر العالمي لقوى السلام : موسكو ٢٥ــ٣١ تشرين الاول ١٩٧٣ ، عصام سخنيني .

١٧٨ **شهريات** : (١) المقاومة الفلسطينية ، ع.س. (٢) القضية الفلسطينية دوليا ، صادق جلال العظم . (٣) اسرائيليات ، عماد شقور وهاني عبدالله . (٤) ثقافة ، الياس خوري ، مع تعقيب لهادي العلوي . (٥) القضيـــة الفلسطينية عسكريا ، المقدم الهيثم الايوبي . جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٠/٢٢ ــ ١٩٧٢/١١/١٥ ، غـــازي خورشيد .

حرب تشرين الأول المجيدة والثورة الفلسطينية

الدكتور سعيد حمود

ليس ممكنا تصور أفضل من بداية حرب عربيـــة بالشكل الذي بدأت فيه بعد ظهر السادس من تشرين الاول وفي ظل الظروف التي كانت سائدة قبل ذلك التاريخ ، بالنسبة للثورة الفلسطينية وبالنسبة للقضية التي من أجلها تقاتل . ويمكننا القول ، بكلام آخر ، أن الثورة الفلسطينية لم تكن ، في أكثر تحليلاتها تفاؤلا ، تحلم باشتعال الجبهات العربية على النحو الذي حدث . ان خروج الجيوش العربية لمقاتلة اسرائيل ، بعد فترة صمت قاتل غير قصير ، بصرف النظر عن حدود القرار الذي وجه تحركها ، يعتبر عاملا حاسما في الصراع الذي تخوضه الثورة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني المغتصب . ومهما كانت قاسية ظروف حالة اللاسلم ـــ اللاحرب على الاوضاع العربية وخاصة في مصر وفي سوريا وعلى جيشيهما ، فانها كانت أشد قسوة ومرارة بكثير على وضع الثورة وعلى مقاتليها . وعندما كانت الثورة تركز فكرها وتخطط لخطواتها ولتصعيد نضالها بهدف الخروج من المأزق ـــ الازمة ، ومن حالة الانحسار التي عاشتها طويلا ، بالذات منذ أيلول عمان الاسود في العام ١٩٧٠ ، لم تكن تجد مناصا مـــن رؤية اشتعال الجبهات العربية في وجه العدو الاسرائيلي ، مناسبة تاريخية لا مثيل لها وعاملا أساسيا مـــن عوامل الخروج من المأزق . كان وما زال في صلب قناعة الثورة ، ان اشعال القتال وازكاء روح المجابهة وانعاش آمال الجماهير بعدم استحالة تحقيق أهدافها ورفع حالة الظلم والقهر المهيمنة عليها ، انما هي العوامل الرئيسية المهدة للنهوض الثوري العارم الذي يضع المنطقة كلها على مسار حرب الشعب الطويلة المكللة بالنصر في نهاية المطاف. ولقد كان صحيحا وموضوعيا ، اذن ، ان ترى الثورة الفلسطينيـــة ، كفصيل طليعي مقاتل ، من فصائل حركة التحرر العربية ، بركود الجبهات العربية ، وما ترتب عليه من نتائج سلبية على مختلف المستويات ، كان طبيعيا ان ترى الثورة بكـــل هذا ، مناخا لتحطيم معنويات الجماهير ، وتأخير نهوضهـــا الثوري ، وجرها الى مواقع اليـــأس واللامبالاة .

من هنا ومع انطلاق النار العربية وبدايات الزحف العربي المقدس يوم السادس من تشرين الاول المجيد ، وجدت الثورة الفلسطينية نفسها في تلاحم مصيري لا مثيل له مع الانطلاقة المقاتلة . وابان القتال شعرت الثورة وفعلت وتحركت وكأنها الحليف الرئيسي الطبيعي للرصاص المنهمر . وسوف تظل أيام القتال المجيد وساحاته وأعماق فلسطين شاهدا بارزا على دور المقاتل الفلسطيني وعلى بطولاته وعلى عطائه السخي وعلى الاثر الفاعل الذي أحدثه هـــذا الدور . وعندما نستعرض بعد قليـــل عمليات الثورة الفلسطينية خلال الحرب على الجبهات العربية وفي أعماق فلسطين المحتلة ، فاننا لن نتمكن من الحديث الا عن جزء من الحقيقة ، لان ضخامة الحرب نفسها من جهة، والتعمد في التعتيم على الدور الفلسطيني من قبل العدو ومن قبل غيره ، من جهة أخرى ، أحدث ستارا على الحقيقة كاملة . رغم ذلك فقد كان دور المقاتل الفلسطيني رائعا ومعطاء وتعبيرا صادقا عن معنى اندلاع الحرب بالنسبة للثورة وقضيتها . البندقية الفلسطينية،

التي جاء وقت لم يكن مرتفعا فيه سواها ، البندقية في يد المقاتل الفلسطيني الذي « اشترى » الوقت للمقاتل البطل في الجيوش العربية ليستعد لساعة القتال ، البندقية التي صنعت تاريخا ، في الوقت الذي صعبت وقست فيه صناعة التاريخ ، البندقية التي افتخر بها أمام العالم وقدس معناها القائد الفلسطيني ، هذه البندقية شاركت بكل قوتها في صناعة مجد حرب تشرين الخالدة ، لم يكن دورها رمزيا ولم يكن دورها ثانويا ولا هامشيا ، بل كان تعبيرا صادقا عن فهم حقيقة دورها الى جانب الجيوش النظامية ، عندما تخوض حربا عادلة ضد عدو مغتصب شرس : الاقتحام الاول مع الجيوش النظامية ، ثم الانتشار وراء خطوط العدو ، والعمل هناك على ارباك وعرقلة تحركه وتشتيت تنبهه ، وكذلك التوغل في أعماق العدو والحاق الاذى في منشآته العسكرية والمدنية وارباك حياته في كل مجال ، بهدف التأثير العسكري والمعنوي عليه في آن واحد . هذا الدور ذو الطابع « العصابي » ، يزداد تأثيره وفعله مع تصاعد العمليات العسكرية النظامية على الجبهة ، بمعنى أنه كلما ازدادت شراسة القتال ، توسعت دائرة تأثير العصابات وأخذ بالفعل العنيف على بنيان العدو وتماسك قواه .

ان هذا الدور العسكري ابان القتال ، على أساسيته وفعاليته ، ما هو الا جزء من معنى وجود الثورة وحجمها التاريخي خلال فترة اللاحرب في قضية حسم الصراع تاريخيا مع العدو الامبريالي الصهيوني لصالح استرداد فلسطين واقامة المجتمع الديموقراطي التقدمي على كامل التراب الفلسطيني . ان المعنى التاريخي لوجود الثورة الفلسطينية ولبقائها على أساس مبادئها ومنطلقاتها يكمن في تفجير حرب الشعب . وحرب الشعب بدورها لا تعني مطلقا أن « جحافل » الثورة الفلسطينية سوف تجتاح الارض المحتلة و« تدحر » الجيش الاسرائيلي وتحرر الارض ، تفجير حرب الشعب يعني في الاساس اطلاق طاقات الجماهير وحشدها وتجنيدها وادخالها مباشرة في أتون الصراع ، واستنهاض نضالها الثوري واستعدادها للمجابهة وللقتال ولتحمل التضحيات مهما بلغت ومهما طال زمنها . ترتكز هذه العملية كلها على ايمان الجماهير بحتمية النصر في نهاية المطاف ، والثورة ، بدورها التاريخي ذي النفس الطويل ، هي التي تزرع في الجماهير العريضة الثقة بالنصر ، والجنود والضباط في الجيوش النظامية هم أبناء الشعب وتشملهم العملية الثورية ضمن أي تحليل . من فهم في يوم من الايام ان تحرير فلسطين ، وتحليل الثورة لتحرير فلسطين ، بأنه لن يكون نتاج تلاحم دور الجيوش العربية النظامية مع الثورة وجماهيرها في الخارج والداخل ، يكون قد فهم المسألة بشكل خاطىء من الاساس .

لقد أثبتت حرب السادس من تشرين الاول المجيدة نفسها عقم التفتيش ومقاربة الحلول السلمية في ظل ميزان القوى الراهن . لو كان الامر غير ذلك لما خرجت الجيوش العربية الى القتال ، ولما كانت الحرب هي الحل الوحيد المتبقي . ان المراهنة على الاسلوب السلمي لحسم معادلة الصراع القائمة ، عقيمة وفاشلة . ولعل سير التطورات بعد وقف اطلاق النار يلقي مزيدا من الاضواء على صحة هذه المقولة . ولا نعتبره استباقا للاحداث القول بأن أية تركيبة للحل السلمي ، في الظرف الراهن ، ستكون هشة وضعيفة ومعرضة للاهتزاز ، وبالتالي لن يكون هناك استقرار ولا حل دائم . ان حالة القهر والظلم ستظل قائمة على الشعب الفلسطيني وعلى الشعب العربي كله ، وبالتالي فان الصراع مستمر واللااستقرار مستمر ، والثورة الفلسطينية قادرة ، برغم كل قسوة الظروف ، على « شراء » الوقت مرة اخرى حتى يستكمل النهوض الثوري شروطه ، لينطلق ويفجر الاوضاع من جديد ، حتى تنتهي الى الابد حالة القهر وتعود الامور الى نصابها في المنطقة .

بعد هذه النظرة السريعة الى أسس فهم الثورة الفلسطينية للحرب العربية المجيدة

ولدورها فيها ، نأتي الآن الى استعراض دور الثورة الفعلي خلال الحرب . وكما اشرنا سابقا فان المعلومات المتوفرة ما هي الا جزء من الحقيقة الكاملة ، تلك التي لا بد من الانتظار فترة أطول ، لانتشالها من براثن التعتيم ومحاولات التغييب :

١ ــ حملت التقارير الخاصة من داخل الارض المحتلة ، وكذلك تقارير بعض الشهود من أبناء شعبنا الذين كانوا في الداخل حين نشوب القتال ، جملة من المعلومات حول تحرك جماهير الشعب الفلسطيني مع بداية القتال ، وقد نشرت الصحف اللبنانية وبعض الصحف الاجنبية أخبارا تؤكد العديد مما ورد في التقارير الخاصة وتقارير الشهود ، لذلك سنعمد هنا الى ذكر هذه القضايا كما وردت دون الاشارة الى مصدرها ، وهذه التحركات تعتبر مظهـــرا أساسيا من مظاهر دور الثـــورة الفلسطينية ، لان الثورة هي تعبير عن ارادة هذه الجماهير ، وقواتها مزروعة بينها تحتضنها وتقدم لها كل أنواع الدعم والحماية (ولعل مثال الوضع في قطاع غزة من أبرز الامثلة في هذا الصدد) .

أ ــ في اليوم التالي لبداية الحرب أي يوم الاحد في ١٩٧٣/١٠/٧ لمس ان عددا كبيرا من سيارات العدو الموجودة في مدن الضفة الغربية قد نفست اطاراتها أو قطعت .

ب ــ منذ اليوم الثاني للقتال بدأت مجموعات كبيرة من العمال العرب الذين يعملون في بعض قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي ، في الامتناع عن الذهاب الى أماكن عملها ، وقد تصاعدت عمليات المقاطعة مع اتساع نطاق الحرب .

ج ــ تعطلت الحياة العادية في أكثر مدن القطاع والضفة الغربية وخاصة القدس ، بمعنى أن عديدا من المراسلين الاجانب لاحظوا فراغ الشوارع ، مع ظهور دلائل الحماس على وجوه المارة من العرب .

د ــ أخذت صيغة التعامل بين العرب والاسرائيليين تنقلب وقد أشار أحد المراسلين الاجانب ، الى أن الحراس العرب على مدخل المسجد الاقصى ، مثلا ، كانوا في السابق لا يجرؤون على منع أحد من اليهود من الدخول او من ممارسة اساليب الاعتداء على حرمة المسجد ، ولكنهم مع بداية الحرب وسماع أخبار تطوراتها ، أخذوا يوقفون الزوار ويطالبوهم بالالتزام في القوانين ومراعاة حرمة المسجد ، وبلهجة شجاعة .

هـ ــ أخذ الناس يتناقلون فيما بينهم أخبار القتال ، ويهنئون بعضهم بعضا في العلن ودون خوف بل بكل تحد لقوات العدو ، ويوجهون الاهانات والتحديات لهم .

و ــ في اليوم الثاني لبدء القتال أيضا اعترضت مجموعة من الجماهير طريق القوافل الاسرائيلية المتوجهة الى سيناء وكان الاولاد يهتفون في وجه الجنود « بيع سلاحك بيعو ، لابو عمار بيعو ، اشتري العيش وبيعو » ، (كما نقلت سيدتان فلسطينيتان لصحيفة « النهار » البيروتية بعد خروجهما من قطاع غزة ، حيث كانتا هناك عند بدء القتال) .

هذه وغيرها من الاخبار التي وصلت عن تفاعل جماهيرنا في الداخـــل مع الاحداث وارتفاع معنوياتها ولمحاولاتها العفوية لدليل قاطع على تلاحم هذه الجماهير مع الثورة ومع القتال ، وفي الوقت نفسه برهان على صحة الحقيقة التاريخية عن الجماهير ، بأنها لا تيأس ولا تتعب . انها على استعداد دائم للعطاء وللفعل عند تسلحها بالثقة وايمانها بالنصر . للجماهير قوة خارقة لا يطلق عقالها الا القتال والفعل الثوري .

٢ ــ قامت قوات الثورة الفلسطينية خلال الحرب بما يزيد عن ٢٠٧ عمليـــات عسكرية ، حوالي ٢٣٪ منها عمليات قصف و٢٣٪ عمليات تفجير و٢٢٪ عمليات هجوم و١٣٪ كمائن ونحو ١٢٪ اشتباكات و٧٪ عمليات اغارة وقنص . ويدل حجـــم العمليات على أنه قد تضاعف خمس عشرة مرة خلال الحرب عنه بالنسبة للمعـــدل

العادي في الشهور السابقة ، وهذه نسبة ارتفاع وتصاعد عالية جدا . انها تعكس بوضوح أمرين : الاول مدى الجدية التي ادركت بها الثورة معنى دورها في الحرب ، والثاني هو قدرة الثورة على تصعيد عملياتها بسرعة وكثافة وفاعلية . وقد شملت هذه العمليات رقعة واسعة من الارض ، تقريبا كل بقعة في الارض المحتلة . ولم يستطع العدو ، برغم تجاهله ومحاولة تعتيمه على دور الثورة ، الا الاعتراف بغالبية العمليات وقد اعترف المعلق العسكري الاسرائيلي حاييم هرتزوغ بأن الفدائيين الفلسطينيين فتحوا الجبهة الثالثة في وجه العدو الاسرائيلي منذ الايام الاولى على بدء القتال . بلغ عدد المستعمرات التي شملتها عمليات قوات الثورة ٤٢ مستعمرة (وقد تم تحرير موقع في جبل الشيخ ورفع عليه العلم الفلسطيني بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٧) . ان الامر الذي أصدره القائد العام لقوات الثورة يعبر تعبيرا دقيقا عن الفهم الصحيح لدور هذه القوات ، اذ قال ابو عمار للمقاتلين : « ان المزيد من الضربات لخطوط مواصلات العدو ومراكز تجمعاته ومرافقه الحيوية داخل الارض المحتلة وحدودها أمر هام وحاسم » . وقد اتسمت عمليات الثورة خلال الحرب بمواصفات هذا الفهم : أ ــ نصب كمائن لقوافل تموين العدو ، ب ــ مهاجمة تحركات العدو العسكرية والاشتباكات مع قواته المتجهة نحو المعركة ، ج ــ اعاقة تحركات العدو بواسطة زرع الالغام في الطرق التي يستعملها او نسف العبارات والجسور أمام تحرك آلياته ، د ــ مهاجمة تجمعات العدو ومعسكراته ومشاغلتها وتكبيدها الخسائر (أنظر شؤون فلسطينية العدد ٢٧ الماضي صفحة ٤٦ ــ ٤٧) . على هذا الاساس ارتفعت بعض التعليقات تنتقد عمليات الاحتلال ورفع العلم الفلسطيني على بعض المواقع ، الا اننا نرى ان هذا النوع من العمليات كان رمزيا (بحجم محدود) عكس نظرة الثورة على هذه الحرب بأنها في اطار حرب التحرير . أما تفسير هذا الحجم الكبير من العمليات (التي ما زالت البلاغات العسكرية للقيادة العامة لقوات الثورة تتحدث عنها حتى الان مثل البلاغ الذي صدر يوم ١٩٧٣/١١/١٣ عن عمليات قامت بها قواتنا يوم ١٩٧٣/١٠/١٨) فيكمن في حقيقة ان الحدود اللبنانية الجنوبية قد ارتفعت عنها القيود والتقييدات السابقة خلال الحرب، وان المخزون من الطاقات والامكانيات وجد مناسبة له في الانطلاق ، وان العدو قد ارتبكت قواته من شدة العمليات العسكرية العربية على الجبهات (الى الحد الذي لوحظ فيه بقاء العديد من المستعمرات دون حراسات فاعلة) .

٣ ــ قد لا نكون قادرين الآن عن الاستعراض التفصيلي لدور قوات جيش التحرير الفلسطيني على الجبهتين المصرية (قوات عين جالوت) والسورية (قوات حطين ، وكذلك قوات القادسية التي جاءت الى مسرح العمليات في سوريا مع طلائع القوات العراقية) بسبب قلة المعلومات عن هذا الدور ، (يعد قسم الدراسات العسكرية في مركز الابحاث دراسة ميدانية مفصلة حول هذا الجانب نأمل ان نتمكن من نشرها في العدد القادم) ، ولكن تاريخ حرب تشرين الاول سوف يسجل صفحات ناصعة بالمجد والبطولات للدور الخالد الذي قامت به هذه القوات ، لقد كانت في طليعة قوات الاقتحام وظلت خلف خطوط العدو تقوم بدور القوات الخاصة وتشغل العدو بشكل مؤثر وفعال .

لقد اثبت المقاتل العربي في الجيوش العربية وفي قوات الثورة الفلسطينية ، انه مقاتل قادر وصلب واكبر من « الاساطير » التي خلقت في وجهه . كما اثبت المقاتل العربي النظامي والفدائي انه في مستوى يؤهله ، اذا ما استوعبت دروس الحرب ونضجت ظروف القتال الحقيقي الكامل ، ان يتوجه الى هدف التحرير . في هذه الحرب لم تكن طاولة المفاوضات في أعين المقاتلين ولا نص القرار ٢٤٢ و٣٣٨ و٣٣٩ ، وانما كانت ارض فلسطين في أعينه وفي خلده . ولا شك انه سيأتي الظرف الذي ينعم فيه المقاتل العربي برؤية حلمه حقيقة ، حقيقة بلا أي غبار .

مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره

الدكتور كلوفيس مقصود

أكثر من أي وقت مضى يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام امتحان صعب يستوجب منهم قرارا حاسما وواضحا . ولعل الثورة الفلسطينية ــ ومعها الملتزمون العرب ــ تجد ان الاحداث التي جرت في المنطقة والنتائج التي اوجدتها المعارك التشرينية التي خاضتها ببسالة جيوش مصر وسوريا ضد العدو الاسرائيلي وضعتها في الموقع الذي تبدو ــ ونؤكد كلمة **تبدو** ــ انها أمام خيارين فاما ان تنسجم مع نفسها ومبدئيتها الثورية وتفقد جدواها وفعاليتها في المرحلة الراهنة او تصر على ان تفعل في المرحلة وتبدو وكأنها تخلت بعض الشيء عن التزاماتها الثورية .

لقد أكدنا على كلمة (تبدو) لان المأزق الظاهري ليس مأزقا في الواقع لان الثـــورة الاصيلة عندما تصل الى مثل هذا الوضع ، الذي تتضاءل فيه امامها الخيارات ، تتوجه الى ذاتها من أجل استخراج طاقاتها الجدلية والابداعية بدلا من التسليم بأن عليها التقرير في أي من هذين الخيارين .

هذا يتطلب بادىء ذي بدء تقييما دقيقا للمرحلة والاحاطة بمختلف جوانب القضية الفلسطينية في الاطار العربي الحاضر وبالتالي تكييف تحرك الثورة نحو القرار بموجب التمازج الجدلي بين التصور المستقبلي للثورة وبين التحديات التي تشكل الوقائع القائمة والمحتملة في المنطقة . هذا يعني بدوره ان الثورة الفلسطينية يجب ان تجنب سلوكها (وبالطبع تفكيرها) مزالق التهالك على الحلول الفورية وما ينطوي عليه هذا التصرف من **ميوعة في الالتزام** ومن **معالم الارهاق في مواصلة النضال** وما يعنيه من ضيق في الافق وقصر في النظر . لكن ، على الثورة الفلسطينية ، في الوقت نفسه ، ان تتجنب ايضا النزوع الرومانسي نحو استساغة اعلان المواقف المبدئية دون التلفت نحو قيمتهـــا التأثيرية المباشرة على الظروف والوقائع الموضوعية ذلك لاننا لسنا في صدد استفتاء على من هو قادر **على تسجيل** المواقف المبدئية بل ان الثورة هي في صدد **ترجمة** ماديـــة لهذه المواقف من حيث تتمكن ان تستفيد من الوقائع والظروف بقدر الامكان وان تغير منها باتجاه ما تفرضها التزاماتها المبدئية بقدر الامكان . هذا هو مكمن التحدي للفكر الجدلي الذي تنطوي عليه كل ثورة أصيلة وكل حركة هادفة نحو ايجـــاد التغييرات الجذرية في الساحة التي تعمل فيها .

المطلوب من الثورة الفلسطينية اذا ان تستبقي قدرتها على الانسجام مع نفسها ومع تراثها النضالي ومع التزاماتها المبدئية ، التي وحدها دفعت بقوافل الشهداء نحو ترسيخ هذه الالتزامات في وجدان الامة والجماهير ، مع المحافظة على ضرورة استمرار فعاليتها في قيادة الشعب الفلسطيني اثناء احدى المنعطفات الرئيسية في تاريخه .

ان الوقائع والظروف المستجدة التي أعقبت الحرب التشرينية (حرب ٦ اوكتوبر) أسهمت في ادخال تغييرات اساسية على نمط تفكير الشعب الفلسطيني وسلوكه وعلى طلائعه الثورية . ذلك ليس مستغربا نظرا الى وحدة الانتماء القومي وبالتالي وحدة

المصير . فمن البديهي القول ان القضية الفلسطينية بكل ابعادها هي منشأ ازمة الشرق الاوسط ، وبالتالي فان المعالجات العربية للازمة تؤثر وتتأثر بالضرورة بنضالات الشعب الفلسطيني ومواقفه . هذا التداخل المحتوم هو مصدر قوة لطاقات المجابهة الفلسطينية مع الكيان الصهيوني كما انه مصدر تقييد على مدى ثورية التحرك الفلسطيني بمقدار افتقار الانظمة الى الالتزامات التحررية والوحدوية او دفع للتحرك الثوري الفلسطيني بمقدار التزام بعض الانظمة ذات الاوجه والسياسات التحررية والوحدوية .

النقطة الرئيسية في هذا المضمار انه مع اصرار الرفض الفلسطيني لما يسمى «بوصاية» الانظمة العربية على الثورة الفلسطينية ، فان استعمال هذه الكلمة يبقى في حيز الانفعال المشروع وليس محصلة تقييم سليم لحقيقة الانتماء القومي للشعب الفلسطيني .

منذ نهاية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان من المستحيل ان تبقى اسرائيل محتلة لاراضي الدول العربية . وكان لا بد ان تقوم الدول المعنية بالمساعي التي من شأنها ان تؤدي الى عودة هذه الاراضي أي الى عودة الوضع الراهن السابق للخامس من حزيران ١٩٦٧ . وبالنظر الى محدودية هذا الهدف، فقد لاقى استجابة عند قطاعات دولية هامة كما ان رضوخ هذه الدول العربية لمجرد استرجاع اراضيها مع اقرارها بحق اسرائيل في الوجود الآمن كما حدده قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، انتزع موافقة دولية شاملة للهدف العربي المحصور . ومثلما اعطيت الضمانات الكافية للمجتمع الدولي بأن لجوء الدول العربية الى المعركة القتالية سيكون بمثابة الملجأ الاخير لها نحو اجبار اسرائيل على تنفيذ المقررات الدولية بشأن الانسحاب من الاراضي المحتلة ، فان المجهودات الدولية انصبت على دعم الموقف العربي الرسمي في توجهه المسالم . الا ان تعنت اسرائيل ومراوغتها في تنفيذ الارادة الدولية وضربها بعرض الحائط بمختلف المبادرات والمحاولات الدبلوماسية والسياسية وتعمدها سياسة التوسع وبناء المستعمرات في الاراضي المحتلة واشاعة قناعتها بان الارادة العربية متلاشية الا فيما يتعلق بتصرفات من اسمتهم « بالمخربين » ، كل هذا ادى الى ترسيخ القناعة في المجتمع الدولي بأن لا بد للصبر العربي ان ينفد وان أية معركة يخوضها من أجل الهدف المحدود تكتسب صفة **المشروعية الدولية** . وقد مهدت مصر ، كما هو معروف ، بحملة دبلوماسية واسعة النطاق من أجل ضمان الحد الاقصى من التفهم العالمي لكل عمل تقوم به من أجل الهدف المحدود والمحصور بايجاد تغيير في المنطقة من شأنه ترشيح الازمة للتحرك ومن ثم للحل الحاسم .

قامت المعركة واستؤنف القتال على الجبهتين المصرية والسورية وسجلت من الاعمال ما أمكنها من تجاوز الهزيمة وتأكيد مقدرة فائقة على مجاراة الحداثة في الفنون العسكرية والتصورات الستراتيجية . كل هذا ادى الى عودة الحيوية والامل الى الساحة العربية بمجملها الا انها أوجدت عند الجماهير آمالا بمواصلة المعركة ونوعا من التغافل عن محدودية الاهداف للمعركة . رغم ان القيادات كانت بمنتهى الوضوح والصدق بصدد ماهية اهدافها .

نقول هذا لا انتقاصا من المعاني التاريخية التي اوجدتها المعركة ، الا ان جوهر الموضوع آنيا يكمن في النتائج الموضوعية والسياسية للمعركة اكثر من المعاني التاريخية لها . في ضوء هذه النتائج يجب ان نتدارس الاثار التي أدت اليها بالنسبة للقضية الفلسطينية نفسها .

يبقى ان النتائج السياسية للمعركة تفرض نفسها بمجرد انها جاءت في اعقاب معركة. فمن اولى النتائج للمعركة التشرينية انها عززت مصداقية للنظامين الوطنيين في مصر

وسوريا لدى قطاعات واسعة من الجماهير العربية . هذا يعني بالضرورة انها اوجدت للمعركة قيمة سياسية هامة لدى اوساط الشعب الفلسطيني من حيث انها ، بالنسبة للرازحين تحت نير الاحتلال الاسرائيلي المباشر، فانها قربت من موعد ازاحة هذا الكابوس وبالتالي جعلت منهم عامل ضغط هام في اتجاه ايصال احتمال استفادة القضية الفلسطينية من التحركات العربية الرامية الى الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة .

كما ان قطاعا هاما من الشعب الفلسطيني يعي ان تجاربه السابقة تدفعه نحو انتزاع ما يمكن انتزاعه حتى تصبح الارض الفلسطينية اطارا لتواجد فلسطيني مكثف ينظم الفلسطينيين ويلملم شملهم من حيث ان الكيانية الناتجة عن التسوية في هذا الاتجاه تكون قد أعطتهم ما افتقدوه طوال ربع القرن الماضي — أي الهوية الفلسطينية القانونية للشخصية الفلسطينية . وبرغم انه لا يمكن ، ولا يجوز تجاهل مثل هذا المنطق وكونه يتوافق الى حد كبير مع الاهداف المحدودة للمفاوضين العرب الذين خاضوا المعركة ، الا ان هذا المنطق يجب ان يوضع تحت مبضع الامتحان لان المنطق الذي يعمل بموجبه لا يمكن ان يستر على المحاذير التي يجب ان تلازم تقديراتنا وحساباتنا . الا اننا نكرر بان هذا المنطق مهما كانت اسباب رفضنا له يبقى متحركا بدوافع — هي في أكثرها — وطنية وسطية ويجب ان تشير الى معاناة صادقة عند الكثيرين من ابناء الشعب الفلسطيني وبالتالي لا يجوز اسقاطها من اعتبارات قرار الثورة الفلسطينية او نزع صفة الوطنية والصدق عن معظم الذين ينادون بهذا المنطق .

اكثر من ذلك لا بد ان نعي ايضا ان من النتائج السياسية للمعركة التشرينية هي انها وضعت موضوع تحقيق الاهداف الفلسطينية في التحرر بالتدرج في حيز القبول الذي كان يستحوذ عليه موضوع تحقيق الاهداف الفلسطينية نفسها بالثورة فقط . هذا لا يعني ان التدرج نحو التحرير والثورة من أجل التحرير تساويا من حيث القيمة الحقيقية او الجدوى في المدى الطويل لكنه يعني حتما ان صيغة التدرج أصبحت ، مهما كان الموقف النظري او المبدئي منها ، معتبرة في صلب عوامل القرار الفلسطيني المطلوب واعتباراته ولم يعد بالامكان تجاهلها او اسقاطها . هذا ما نعنيه بالنتائج السياسية للمعركة والكامنة في كونها ادخلت المأرب الجزئي في حسابات الثورة . من هنا تشكلت قناعة بأن المعركة التي خاضتها الانظمة أدت الى استباق الثورة في المعضلة المركزية للازمة — أي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

الا ان الثورة الفلسطينية في حين تسلم بهذه النتيجة السياسية الهامة للمعركة التشرينية وتأخذها في صميم اهتماماتها وتعي صدق المعاناة عند الذين يعملون بالمنطق التدرجي الا انها لا تستسلم لهذه النتيجة وبالتالي لا تعتبرها الخيار الاخير للثورة . لان التسليم بهذه النتيجة يحفز الوجه الجدلي للفكر الثوري بينما الاستسلام لهذه النتيجة يجعل الثورة نفسها وريثة ما قد ناقضته منذ قيامها . لذلك كان همنا ، بل تركيزنا ، على ان لا تضع الثورة الفلسطينية نفسها في الموقع الذي تفرض على نفسها ان تختار بين ما يفرضه الواقع المستجد في أعقاب المعركة وما تلتزمه من منهج ثوري لتأمين التزامها في التحرير الكامل خاصة وان ادخال خيار التدرج في صلب القرار الفلسطيني لا يعني استبدال الثورة بالتدرج في القرار المطلوب .

يتبين لنا ان الحرب التي خاضتها مصر وسوريا كانت محدودة الاهداف وكانت بالتالي محدودة النتائج . وبرغم ان فرض مصر وسوريا حدودا على هدفهما من المعركة لم يكن نتيجة قناعة بمقدار ما كان نتيجة تقييم للمعادلات الدولية والقومية ، فان هذا أتاح امام القضية الفلسطينية ان تؤمن لذاتها نتيجة محدودة . المشكلة — اذا كان من

مشكلة ـــ هي بأن الثورة الفلسطينية ادركت ان المعركة التي طالما دعت الانظمة الوطنية الى خوضها مكنت الانظمة التي خاضت المعركة ان تشترك ولو جزئيا في التمهيد لصنع القرار . كما ان نقطة اضافية يجب اخذها بعين الاعتبار وهي ان هذا التأييد ـــ شبه الاجماعي ـــ الذي ناله الجانب العربي في المعركة كان جزئيا نتيجة ان الاهداف المحدودة هي ما أجمعت عليه الامم المتحدة والمنظمات الدولية على انها هي ما تتشكل منه عناصر **المشروعية الدولية** . من هنا ايضا يترتب على الثورة الفلسطينية ان تجعل قرارها آخذا بعين الاعتبار مدى تجانسه مع المشروعية الدولية الراهنة من جهة والمشروعية الدولية التي يجب ان تكون من جهة اخرى . الا ان **الاهداف المحدودة** للمعركة التي خاضتها الانظمة تعني **التزاما محدودا** بها من قبل الثورة مما يسهل على الثورة ضرورة تميزها دون ان يجعلها اداة تعطيل لما يمكن للانظمة انتزاعه من الكيان الصهيوني .

الا ان المحاذير التي يتوجب علينا بحثها نظرا لخطورة القرار الفلسطيني في المرحلة الراهنة ونظرا لصعوبة الظروف المحيطة بهذا القرار ، بالاضافة الى مسؤولية الثورة في مواجهة الموقف واعطاء التوجيه اللازم ، تتطلب منا تسجيلها ومن ثم توضيحها حتى لا تؤدي السرعة المطلوبة في أخذ القرار الى تسرع في اتخاذه او اعلانه .

ان اولى المحاذير تكمن في ان تجاري الثورة الفلسطينية محاولات استبعاد عودة التصلب الاسرائيلي في مناهضة مشاريع التسوية . فاذا ما عاد التصلب الاسرائيلي الى ممارساته العادية في مرحلة لاحقة تكون « مرونته » الشكلية هي مجرد انحناءة تكتيكية للوقائع التي اوجدتها المعركة في المنطقة وعلى الصعيد الدولي . من هنا نجد مخاطر التغييب لاحتمال عودة التصلب الاسرائيلي من حيث ان هذا من شأنه ان يفلت قوى عربية وعالمية شدها الينا مناخ المعركة وجديتها . والذي ينطبق على محذور عودة التصلب ، ينطبق ايضا على اجترار أساليب المراوغة والمماطلة والتحايل بغية فك التلاحم العربي والدولي وبالتالي التمهيد لهجوم معاكس تقوم به اسرائيل لا في الجبهة العسكرية فحسب بل في الجبهات الاعلامية والدبلوماسية والسياسية والنفسية . **من هنا نجد** ان الثورة غير مطالبة باتخاذ او باعلان قرار ما لم تتوفر لها كل الضمانات والمعلومات الكفيلة بان يكون القرار بمستوى القضية وليس مجرد عملية اضفاء شرعية على حلول تستهدف تقليص القضية وتفريغها من مقوماتها التصحيحية وطموحاتها المستقبلية .

والمحذور الثاني ان الضاغطين على الثورة الفلسطينية بأن تأخذ قرارا محددا واضحا في موقف لا يزال مائعا وغامضا ، يبدو وكأنهم يريدون من الثورة الفلسطينية ان تكون هي نفسها عامل حسم في موقف مستجد لم تساهم فيه وليس هو ، من حيث كونه نتيجة مبتورة، موقفا لصالحها . من هنا ينشأ المحذور بأن مطالبة الثورة الفلسطينية بالاسراع باتخاذ قرار واضح يشكل خطرا عليها من حيث ان مجرد اتخاذ القرار الان يكشف أوراق القضية الفلسطينية ويجعلها مرشحة للامتصاص داخل معادلات دولية وقومية تترجح فيها عناصر النتائج المبتورة على القضية نفسها . كما يفقدها دورها الثابت كونها أداة استقطاب طاقات الرفض العربي وتفجير عناصر التصحيح في الساحة العربية .

في هذا المجال ينشأ ايضا **المحذور الثالث** وهو أهلية تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المراحل وفي كل المجالات وعلى مختلف الاصعدة . رغم انه قد تم البت في هذا الشأن من حيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الشرعية الوحيدة المؤهلة لمثل هذا التمثيل فقد تعمدت السلطة الاردنية ان تعاود ايجاد الالتباس في هذا الموضوع .

ورغم ان مشاركتها الاسمية ــ او الرمزية ــ كان كافيا ان يؤكد الحقيقة الثابتة بكون النظام الاردني ضالعا في المحور الامريكي ــ الاسرائيلي . اضف الى ذلك ان اصرار اسرائيل على اعتبار النظام الاردني الراهن بمثابة صمام الامان لاسرائيل هو انذار للدول العربية بأن اسرائيل تطالب بأن يكون لها قول مباشر فيما يتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني . وهكذا نجد ان منطق التسوية يكرس التباسا في موضوع اساسي المفروض ان يكون قد حسم قبل المعركة وان تكون المعركة قد ازالته نهائيا بدلا من ان تكرسه . من هنا فان تحرك النظام الاردني بهدف انتزاع موافقة مسبقة من الدول العربية لحقه في تمثيل الشعب الفلسطيني ــ على الاقل ابناء الضفة الغربية ــ يعني ان رصيده من التواطؤ في الماضي صار قابلا للمكافأة بدلا من الحاجة القومية لمعاقبته .

وقد استطاعت الانظمة الوطنية ــ خاصة في مصر وسوريا ــ بالاضافة الى القوى والسلطات الوطنية في الوطن العربي تؤكد للاردن التزامها بكون منظمة التحرير هي الاطار الشرعي الذي تتمثل من خلاله الارادة الفلسطينية . فما كان من النظام الاردني الا ان قام بفذلكة ترتكز على حق تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية والقدس في مراحل تنفيذ بنود الانسحاب حتى يكون الانسحاب بموجب قرار مجلس الامن من الاراضي الاردنية وبالتالي تعود الى الاردن . ومهما كانت اوجه المنطق الشكلي في هذا الموضوع الا ان المحذور الذي يجب التنبيه له هو في ضرورة تبيان الموقف العربي بحيث ان اي تنفيذ لقرارات الامم المتحدة يجب ان لا يلحق اضرارا بالمقررات الجوهرية والقومية المتعلقة بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ككل .

يستتبع هذا المحذور الرابع ولعله من الوجهة السياسية المحذور الاهم وهو أن ما اعتبر من قبل المجموعة الدولية « بالحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني لا يشكل بالنسبة للشعب الفلسطيني نفسه **الحقوق المشروعة . فالحقوق المشروعة** هي حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية وهذا لا يتأمن الا من خلال تحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة المجتمع الديمقراطي العلماني على كل الارض الفلسطينية . الا ان المطروح الان هو تأمين الحقوق المشروعة بموجب المقررات الدولية وبموجب ما سمي بالتوافق الدولي والموافقة العربية عليها . ان هذه الحقوق المشروعة لا تصبح قابلة ان تكون عنصرا رئيسيا في القرار الفلسطيني ما لم تتحدد معالم هذه الحقوق ومدى قابليتها ان تسهم في تأمين الحقوق التاريخية في مرحلة لاحقة . ولعل التحديد المطلوب هو التحديد العربي الراهن حتى يتمكن القرار الفلسطيني من شمول ما يتوقعه مستقبلا في هذا المجال اذا جاء القرار الفلسطيني متوافقا مع المستلزمات المرحلية للاقطار العربية .

من هنا تتبين لنا أيضا معالم المحذور الخامس وهو ان القرار الفلسطيني لا يمكن البت فيه اذا لم يأخذ بعين الاعتبار احتمال ايجاد تغييرات جذرية في معادلات المنطقة نحو اتخاذ خطوات وحدوية محتملة بين بعض الاقطار ذات الانظمة الوطنية او تغيير ثوري في الاردن ، ان مثل هذه الاحتمالات التي يجب ان تكون مدار التفكير والعمل الفلسطيني والعربي العام لا يمكن ان تسقط من حسابات القرار الفلسطيني . المحذور هو أن يقعدنا الاعتقاد بأن المعادلة الكيانية الراهنة وموازين القوى الجديدة الناشئة عن المعركة التشريعية هي معادلة وموازين نهائية .

ان هذه المحاذير وغيرها يجب أن تكون في خلفية المنهج الذي يتحكم في طريقة اخذ القرار الفلسطيني . ان المعركة التشرينية احدثت تغييرا جزئيا في واقع المجابهة العربية الاسرائيلية . الخطر يكمن في أن يعتقد الفلسطينيون والعرب الملتزمون ان التغيير

الجزئي هو الحد الاقصى من التغيير الممكن . اذا حصل ذلك نكون فقدنا الانسجام مع انفسنا وفقدنا في الوقت ذاته الجدوى والفعالية .

التحدي هو أن يبقى التصور واضحا وان تبقى الثورة معززة بمزيـــد من المعرفة والنضج حتى تزيح عن اطرها المائعين والمتشنجين الذين يصطفون الى جانب التسرع في اخذ القرار لانهم في الحقيقة لا يدركون مدى اصالة الثورة وتجذرهـــا في وجـــدان الفلسطينيين وفي ضمير الامة العربية .

سرحان
يحب امرأة من فرح !

محمود درويش

● بين يوم الغفران وليلة القدر ، تحول جسم سرحان الى جزيرة .

لماذا تختفي في الاشياء ؟ سألناه .

لانني أتوحد ـــ قال .

وأضاف : ان الطين يرتديني لأرتدي الشجر . ألم تقولوا ، دائما ، ان الوطن جسد وان الجسد وطن !

ـــ ولماذا تأخذ شكل الجزيرة . هل تكون بلادك جزيرة بين الاوطان ؟

ـــ كانت الحروب ماء . وكنت عائما على ثلاث حروب . وكدت أغرق ولا أصل . والآن أمد جسدي جسرا للعبور . وتنبت لي أيد كثيرة كأنها شواطىء الجزر . البحارة ماهرون على ما يبدو ، والآن أقترب .

● كان الحوار على رحم الحرب .

لم يكن سرحان كاملا ، لانه لم يصل تماما . كان سرحان يؤلف نفسه . وفي هذه السن المبكرة ، كان يعترف لنا بأنه يحب .. يحب امرأة من فرح .

أين قابلتها يا سرحان ؟

ـــ في الجحيم وفي الذاكرة .. في خطيئة امي وأبي .

وماذا كنتما تفعلان ، أنت وامرأة الفرح ؟

ـــ كنت أكتب اليها رسائل من حزن . وكنت أهدد العالم بالاغتيال . كنت أكتب اليها رسائل ، وأثبتها بمسامير الهواء على جدران الزنزانة .

ـــ وهل وصلت ؟

ـــ لم تصل اليها . ولكنها وصلت اليّ . رسائلي وصلت اليّ ، وهذا كان كافيا لان أتعلم المشي اليها .

● كانت امرأة الفرح التي يحبها سرحان خارج الزنزانة ، تعد شيئا من أجل عيد متوقع . كانت تهبط من الغيم المعلق على أصابع الشجر . وكانت الصحراء كالبحر ، صالحة للرؤية . وكان شعراء كثيرون ، وفرسان يتذكرون فلسطين ، ويدعونها لحفل الزفاف .

وكان سرحان يؤكد لنا ان امرأة الفرح ليست هي فلسطين ، وان كانت تشبهها في الحالة الوجودية وفي الوعد . وكان الناس لا يصدقون ، لان سرحان — كما يبدو لهم — ممنوع من التفريق بين المرأة والخارطة . كل ما يحبه سرحان يجب أن يكون فلسطين .

● سألناه عن الامر ، فأكد لنا أن الرجل لا يتزوج ترابا .

— حتى لو كان سجينا مثلك !.

ارتبك سرحان ، وصارت مشيته الرضيعة ثقيلة لان الاسئلة كانت شاقة ، فآثر الحديث عن الحرب :

— من هي عروس الحرب ؟

لم نرتبك ، لاننا نتقن الحوار . وأجبنا دفعة واحدة :

أن يولد شيء ما ، أن يولد . هذه هي عروس الحرب .

— وماذا عن الارض ؟ وماذا عن فلسطين ؟.

— هذا الشيء الذي يولد هو الأهم ، لانه قادر على أي شيء. المهم أن تكتمل الولادة ، فهي قابلة الارض وهي قابلة فلسطين .

● وفي رحم الحرب ، كانت تجري العملية الكبرى . وكنا نتغير . من شكل هلامي الى جنين . كنا نتكلم لغة واحدة . ونموت معا بلا مناقشة . كنا نولد . وكان الحلم الذي يشبه المرض سابقا يتحول الى طين ونار ، فنرتديه ونذهب الى الولادة .

وفي كل حرب ، كان سرحان يجهض . يكتب رسائل ويعلقها بمسامير الهواء على جدران الزنزانة . كانت رسائله تصل اليه ، فيتعلم المشي من جديد ، ويعود الى رحم الولادة من جديد :

لانني لا أريد ولادة مشوهة .

وبين يوم الغفران وليلة القدر ، تحول جسم سرحان الى جزيرة .

قال أدونيس : لا أحد يولد الا من رماده . وقال سرحان : ها هو رمادي يملأ الارض والبحر . أطلت أعشاب كثيرة على الصحراء ، وعاد الأسرى .. فالى أين أعود ؟

نصف الحرب نصف ولادة .

وما زلت معلقا على مسامير الهواء .

قلنا : لا يولد أحد الا من رماده .

● كانت شوارع كثيرة تترنح من المفاجأة . استعدنا القدرة على المفاجأة . وكانت شفاه كثيرة تتوقف عن القبل . وكان النصف . نصف معركة . نصف هزيمة . نصف

انتصار . نصف طريق . كان النصف يقسم الناس الى نصفين . وكانت الدهشة تملأ الطقس :

نفرح .. أم نحزن ؟.

ان نصف الفرح هو نصف الحزن . ونصف الموت هو نصف الحياة . فمن أين تعالج الظواهر ؟

من القلب دائما .. من المستقبل .

ويعرف سرحان أن جسمه ــ الجزيرة عرضـــة للمد والجزر دائما . لم يحزن ولم يفرح . ولكن كثيرا من الايدي التي نبتت في جسمه بين يوم الغفران وليلة القدر قد اختفى او تراجع . صار صعبا عليه أن يعانق المرأة التي يحبها بيد واحدة .

نصف عناق ــ قلنا له لكي يبتسم .

قال : ان زنزانتي صارت أضيق . وهذا حسن . كلما ضاقت الزنزانة كلما اتسع الأفق في الخارج .. وامتد الميدان .

● تساءل متشائم : أيهما أسوأ : هذا الفجر الغامض الذي ننتظر الآن ، أم ذاك الليل الواضح الساطع الذي كنا نعرف أننا نسير فيه الى اتجاه ما ؟.

قال آخر : في دخان المعارك نرى أنفسنا . وفي دهاليز السلام لا نرى شيئا .

وقال متفائل : لم نخرج بعد من الليل الساطع الى الفجر الغامض . المعركة لم تنته.

وقال صحفي يعرف الأرقام والخسائر : لماذا نقاتل ؟ أليس من أجل السلام . تقولون إن السلام هو القتال ، وقد قاتلنا .

ــ لم يهزم العدو .

ــ ولم ينتصر .

ــ نفرح أم نحزن ؟

ــ هل هي وجهة نظر ؟ هل تنتظرون قرارا بالحزن، وقرارا بالفرح. ما هذا السؤال؟

ــ السلام بشع اذا كان وهما . وفي هذه الدهاليز لا نرى شيئا .

ــ والحروب لا تكون جميلة الا اذا كانت حرية .

ــ أشياء كثيرة تغيرت . أشياء كثيرة . المهم والأهم هو أننا تغيرنا وتحررنا من الأسر الذي اخترناه فاستعبدنا . تغيرنا . عرفنا أنفسنا . اكتشفنا ذواتنا ، وصار لنا رأي . المهم والأهم هو أننا عرفنا طريق الولادة . مشينا على شارع البداية ، فمن يردنا ؟

ــ لن نعود الى البيت وننتظر . لن نعود ، لان البيوت أسر ، والشوارع حرية . لن نعود .. لن نعود .

● حين ضاقت الزنزانة كثيرا .. أي حين صارت أقرب من الجلد الى الدم .. حين غاصت جدرانها في دمه ، كان سرحان يمشي بين الشاطىء والصحراء لملاقاة امرأة الفرح التي يحبها . وعند ما يبدو أنه آخر الطريق بين الشاطىء والصحراء كان الغموض يأخذ شكل حدود . سمع سرحان صوتا من الخلف . التفت . رأى الصوت قادما من شرفة

الزنزانة اياها .. الزنزانة التي غادرها قبل قليل . كانت امراة الفرح تكتب رسائل الى سرحان وتعلقها بمسامير الهواء على جدران الزنزانة . كانت الرسائل تصل اليها فتتعلم المشي اليه .

صارت امراة الفرح حزينة . وصار سرحان يعرف مـــن أين لا يحزن ، ويختار من اين يفرح .

واصل سرحان الطريق حتى تصير جدران الزنزانة أقرب الـــى دم امراة الفرح من جلدها ، تماما كما حدث له قبل قليل .

وبين الالتفاتة الى الوراء ، ومواصلة السير الى أمام ، كانت قدماه ترسمان دائرة واسعة من الماء والرمل ..

صدر حديثا عن مركز الابحاث الفلسطيني
والمؤسسة العربية للدراسات والنشر :

يوميات الحزن العادي

تأليف :
محمود درويش

يتضمن ١٦ فصلا عن تجربة المؤلف تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وعن بعض جوانب الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

اسرائيل والسلام في الشرق الاوسط : محاولة لتحديد مسؤولية عالمية

الدكتور حسام الخطيب

انجز هذا البحث قبل أيام من نشوب حرب تشرين الاول ، وان مجرد نشوب هذه الحرب الطاحنة يمكن أن يعتبر دليلا جديدا على صحة الاستنتاجات الواردة هنا .

بعد مضي أكثر من ربع قرن على نشوء دولة اسرائيل ، وبعد مرور أكثر من ست سنوات على عدوان حزيران ١٩٦٧ ، لم يعد هناك أي لبس أو شك في حقيقة النزعة العدوانية التي قام عليها الكيان الصهيوني في فلسطين وفي حقيقة مسؤولية اسرائيل الكاملة عن الوضع المتردي في الشرق الاوسط الناجم بالدرجة الاولى عن الموقف المضاد للسلام الذي اتصفت به سياسة الطبقة الحاكمة الاسرائيلية وتصرفاتها منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم .

ان الكلام على عدوانية الدولة الصهيونية ومناهضتها للسلام اصبح يشكل اليوم قناعة كاملة في أوساط الحركات التحررية في العالم ، وبلدان المنظومة الاشتراكية ولدى جميع الشعوب المحبة للسلام . وفيما عدا الاوساط الرأسمالية والرجعية أصبحت ادانة اسرائيل كاملة في العالم وأصبحت كلمة الصهيونية تعني بالدرجة الاولى : العدوانية والشوفينية ومناهضة الاشتراكية وتهديد السلام . وان نظرة واحدة على سجل الدولة الصهيونية في هيئة الامم المتحدة تظهر انه سجل حافل بالادانة واللوم والتهديد باتخاذ العقوبات(١)، بل أن السنتين الاخيرتين شهدتا سلسلة من الادانات الاجماعية لاسرائيل في دوائر هيئة الامم المتحدة ، كانت اخرها في شهر آب ١٩٧٣ ، حيث ادينت اسرائيل بسبب قرصنتها ضد الطيران المدني العربي ووجه اليها التهديد بتطبيق العقوبات من قبل مجلس الامن . ونظرا لفداحة الجريمة ووضوحها(٢) لم يستطع حتى المندوب الامريكي — الذي سبق ان استعمل حق النقض « فيتو » لحماية اسرائيل في مرات سابقة — ان يتملص من الاشتراك في الادانة ، ولو أن موقفه هذا كان يرمي الى تفادي ادانة أشد صراحة .

واذا قد يبدو الحديث عن النزعة العدوانية الاسرائيلية ضربا من فضول القول ، ومن هنا كان ضروريا منذ البدء التأكيد على أن البحث الحالي لا يأتي بجديد في مجال ابراز عدوانية اسرائيل ومناهضتها للسلام ولكنه يطمح الى تثبيت جملة من الحقائق المتصلة بهذه المسألة :

اولا : **ان الكيان الصهيوني في فلسطين يشكل العائق الاساسي للسلم في الشرق الاوسط ، وان الازمة المستمرة في الشرق الاوسط تنبع أصلا من وجود هذا الكيان ومن طبيعته العدوانية .**

ثانيا : **ان مناهضة اسرائيل للسلام ليست أمرا طارئا على سياستها بل هي جزء لا**

يتجزأ من طبيعة تركيبها وأيديولوجيتها الصهيونية وارتباطاتها الامبريالية ، وهذا يعني أن الخطر الاسرائيلي على السلام ليس مرهونا بالوقت الحاضر فقط بل هـــو خطر متجـــدد .

ثالثا : **ان الموقف الاسرائيلي الفعلي من السلام يحمل في ذاته ضمانات كافية لعدم تحقيق أي سلام .**

وفي سبيل البرهان على الحقيقة الاولى سوف يجري في هذا البحث تفحص واقعي لنشأة الدولة الصهيونية والنتائج التي ترتبت عليها .

أما الحقيقة الثانية فسوف تتم معالجتها من خلال النقاط التالية :

أ ــ التناقض السافر بين الايديولوجية الصهيونية ومفهوم السلام . (الوجـــه الايديولوجي للمسألة) .

ب ــ التناقض بين طبيعة الدولة الصهيونية وبين العناصر التي يقوم عليها مبدأ السلام (الوجه السياسي) .

جـ ــ التناقض بين ارتباطات اسرائيل الامبريالية وبين متطلبات السلام . (الوجه الاستعماري) .

د ــ التناقض بين مصلحة اسرائيل العملية وبين وجـــود سلام فعلي . (الوجه النفعي او البراغمي) .

أما الحقيقة الثالثة فسوف يجري تناولها في البحث من خـــلال تحليـــل للمواقف الاسرائيلية الرسمية من مشروعات التسويات السلمية المختلفة .

أولا ــ الكيان الصهيوني في فلسطين هو العائق الاساسي للسلم ومبعث الاضطراب في الشرق الاوسط

لقد مضى حتى الان ربع قرن على قيام دولة اسرائيل ، وفي غمـــرة الاضطرابات النسياسية التي تعكر جو تلك المنطقة من العالم التي تسمى بالشرق الاوسط يميل معظم الناس ، ولا سيما جيل الشباب الذي لم يشهد أحداث سنة ١٩٤٨ ، الى تناسي النتائج السياسية والمآسي الانسانية التي ترتبت على نشوء الدولة الصهيونية . وبما ان هذه النتائج والمآسي ما زالت حتى الان قوية ومؤثرة وفاعلة ، سواء على المستوى السياسي او الانساني ، فانه يبدو ضروريا التنويه بها ولو عن طريق الايماء المركز .

١ ــ قامت اسرائيل على أنقاض شعب صغير هو الشعب العربي الفلسطيني ، وكان قيامها بتدبير من القوة الامبريالية الرئيسية في النصف الاول من القرن العشرين وهي بريطانيا .

وقد أدى قيام اسرائيل الى تشريد (٧٥٠) الف فلسطيني طردوا من بلادهم خلال الشهرين الاولين لقيام اسرائيل ، وما زالوا ــ بعد مضي ربع قرن ــ يعيشون في حالة بؤس وتشرد ، ولا تبدو في الظروف المعاصرة اية بارقة أمل بانتهاء معاناتهم وعذابهم . وخلال الاعوام الفائتة تزايد عددهم وبلغ مليونا ونصفا بفعل الزيادة الطبيعية من جهة وبسبب اقدام السلطات الاسرائيلية على طرد مزيد من الفلسطينيين . وقد رفضـــت اسرائيل حتى اليوم تلك السلسلة الطويلة من القرارات التي اتخذتها هيئة الامم المتحدة بضرورة اعادة اللاجئين الى ديارهم ، ويسمع المرء بين يوم واخر تصريحات اسرائيلية متوالية عن استحالة عودتهم ، مع العلم ان قبول اسرائيل في هيئة الامم المتحدة كان في الاصل مشروطا باعادة الفلسطينيين الى ديارهم .

ان وجود مليون ونصف انسان بلا جنسية ولا دولة ولا مأوى ولا مورد رزق ثـابت في أية منطقة في العالم كفيل باثارة الاضطراب وتشكيل عامل تهديد مستمر للسلم المحلي والعالمي(٣)، وان اسرائيل تعرف ذلك جيدا ولكنها غير معنية بقضية السلم ، ثـم أن الطبيعة الشوفينية لهذه الدولة لا تسمح لها بقبول مبدأ اعادة اللاجئين حتى لو وجدت الرغبة في ذلك لان عودتهم تتعارض مع مبدأ « الحياة اليهودية » الصافية على « أرض الميعاد »(٤).

٢ ـــ اغتصبت اسرائيل بالقوة أراضي الشعب العربي الفلسطيني وارتكبت سلسلة من المذابح ـــ كمذبحة دير ياسين ـــ لا يمكن لاي شعب أن ينساها . وقد أنكرت وجود الشعب الفلسطيني وما زالت تصر حتى اليوم على عدم رؤية الواقع بل حاولت عدة محاولات لتصفية هذا الشعب بالابادة الجماعية والتفريق والتهجير وطمس الكيـان والشخصية .

وهو أمر غير ممكن في عالمنا المعاصر الذي لم يعد ملكا لاية جهة معينة والذي أصبحت الجبهة المعادية للاستعمار فيه قادرة على فضح الظلم الاستعماري والوقوف في وجهه. ان التصرفـات الاسرائيلية في فلسطين تذكر الانسان بجرائم النازية ضـد اليهود ، وبالتالي يجب أن تذكرنا بمصير النازيين انفسهم . وهذه رؤية المؤرخ البريطاني توينبي للموضوع : « لقد كان حوالي ٦٨٤،٠٠٠ من مجموع ٨٥٩،٠٠٠ عربي فلسطيني يقطنون في الرقعة التي احتلها اليهود الصهيونيون من فلسطين بقوة السلاح سنة ١٩٤٨ ـــ وقد فقد هؤلاء بيوتهم وممتلكاتهم وغدوا مشردين معدمين .

واذا كان ينبغي لنا قياس فظاعة اقتراف الجرم بدرجة انغماس المذنب في ذنبه فان عذر اليهود في ترحيلهم عرب فلسطين من أوطانهم سنة ١٩٤٨ يقـل عن عذر نبوخذ نصر وتيطس وهدريان ومحاكم التفتيش الاسبانية والبرتغالية ، فيما اقترفه جميع هؤلاء من استئصال شأفة اليهود واضطهادهم وابادتهم في فلسطين وغيرها ، خلال فترات مختلفة من التاريخ . لقد كان اليهود سنة ١٩٤٨ يدركون فظاعة ما يفعلون من خلال تجربتهم الشخصية الخاصة . وهذا بحد ذاته مأساة كبيرة ويزيد في عنف تلك المأساة انه ما كان ينبغي ان يتمخض الدرس الذي عاناه اليهود على يد العرقيين الالمـان ، عن تقليدهم لتلك الوحشية بل أن يتمخض عن تخلصهم منها »(٥).

ان الظلم الذي وقع على الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ تضاعف سنة ١٩٦٧ ، وأصبحت فلسطين كلها تحت قبضة الغزاة الصهيونيين . اما الشعب العربي الفلسطيني فأصبح قسمين كل واحد منهما أتعس من الآخر : قسم تحت الاحتلال الاسرائيلي والقسم الثاني مشرد في الاقطار العربية وبلدان اخرى من العالم . وان اي انسان ذي منطق سليم يتساءل : **هل يمكن ان يقوم أي سلام قبل أصلاح هذا الوضع المغلوط ؟**

٣ ـــ كان قيام اسرائيل اشارة لبدء صراع دام طويل دفع جميع دول المنطقة الـى الدخول في سباق للتسلح مدمر للاقتصاد الوطني ومعيق للتطور الاجتماعي . وبالنسبة لاسرائيل كفل لها ارتباطها مع الامبريالية سيلا متدفقا من المعونات العسكرية والمالية . أما بالنسبة للدول العربية فقد اضطرت الى تخصيص اعتمادات ضخمة للدفاع وصلت الى ثلاثة ارباع الميزانية العامة للدولة في بعض الاقطار المواجهة لاسرائيل مثل مصر وسورية . ومن الواضح ان مثل هذا الانفاق يعني حرمان الجماهير الشعبية، والشبيبة الناشئة بوجه خاص ، من مشروعات التنمية ومن الخدمات العامة من جهة ، واشغالها من جهة اخرى بالنضال الاجتماعي ضد الاستغلال والاحتكار . وفي مثل هذا الجـو المتوتر الذي يحقنه العدوان الاسرائيلي بشحنات يوميـة لا محل لسلام حقيقي ، لان السلام الحقيقي لا يمكن ان يبنى على التغاضي عن الظلم والتسليم بالامر الواقع .

وهكذا يبدو واضحا لكل منصف ان الكيان الصهيوني في فلسطين هو مبعث كل الاضطرابات المؤسفة التي تجري في الشرق الاوسط منذ خمسة وعشرين عاما ، وان العائق الاساسي في تحقيق السلم في هذه المنطقة الحساسة من العالم انما هو الكيان الصهيوني الذي كان بروزه الى الوجود عام ١٩٤٨ ايذانا بظهور سلسلة من المآسي والقلاقل والصدامات يصعب على أي مراقب أن يتصور متى تنتهي .

ان الفكر المتزن يرفض عادة التسليم بوجه واحد للحقيقة ، او تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية بعامل واحد ، ولكن حالة السلام في الشرق الاوسط بالذات تبدو ، سواء للوهلة الاولى أو بنتيجة البحث والتقصي ، قابلة للتفسير بعامل واحد ، والحقيقة أن البعيدين عن جو الصراع العربي الاسرائيلي يصعب عليهم تقبل هذه الحقيقة ولكن الملاحظ بوجه عام انه كلما اقترب الانسان من التفصيلات الملموسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ازداد استعدادا لتقبل هذه الحقيقة . وفيما يلي خلاصة للرأي الذي توصل اليه الدكتور جون دايفز وهو مفكر اميركي متزن ، على اثر خدمة طويلة مباشرة في قضية فلسطين والشرق الاوسط(٦): « ان عقدة القضية هي أن اسرائيل ، لكي ينتهي النزاع في الشرق الاوسط ، ينبغي ان تتصرف كدولة تقليدية يكون اهتمامها الاول رفاهية شعبها والثاني رفاهية الذين يعيشون في المنطقة التي تشكل جزءا منها . ان اسرائيل باختصار يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من منطقة الشرق الاوسط ، وهذا يعني بوجه خاص ان المبادىء الصهيونية ، التي حفزت اسرائيل على اقتراف ما أثار النزاع ، ينبغي اعادة النظر بها ، وان دور اسرائيل كمحور ومركز للتركيب « كوندومينيون » الصهيوني — الاسرائيلي يجب ان يحد اذا لم يبتر ، كما يعني ايضا ان الاخطاء الماضية التي اقترفت بحق الشعب العربي يجب تقويمها ، وحين تتم هذه الاشياء لن تبقى هناك حاجة للحض على الحد من التسلح وسيعم السلام الشرق الاوسط » .

ان جون دايفز ، اذ يؤكد على أن طبيعة الكيان الصهيوني — الاسرائيلي هي أساس الاضطراب ، يدرك تماما ان فرضية تحول اسرائيل الى دولة عادية كسائر دول الشرق الاوسط هي فرضية وهمية بعيدة عن التحقق ، ولذلك فهو يردف قائلا : « الا ان اسرائيل نفسها اليوم عاجزة عن التخلي عن رسالتها او تعديلها تعديلا كبيرا ، فالقوى الصهيونية التي صنعتها قد قيدتها بالسبيل الذي هو سبيلها ، كما ان زعماء اسرائيل لا يريدون ان يغيروا رسالتها ، وكثيرون منهم كانوا موظفين صهيونيين قبل أن يصبحوا زعماء اسرائيليين ، لذلك فان أية مبادرة لتحديد الرسالة الصهيونية لاسرائيل وتغييرها بشكل حاسم يجب ان تأتي من خارج الكوندومينيون »(٧) .

ثانيا — الخطر الاسرائيلي على السلام مستمر متجدد لانه جزء لا يتجزأ من طبيعة أسرائيل وايديولوجيتها الصهيونية

ان اسوأ ما في الخطر الصهيوني على السلام انه متجدد ومستمر ، ذلك لانه ليس وليد ظرف تاريخي عابر أو مرحلة تطور اجتماعي في حياة الامة كما هو شأن كثير من الحالات التاريخية التي حملت تهديدا للسلام . ومن هنا كانت الدعوة الى اعتبار ما صنعه الاسرائيليون من توسع حتى اليوم امرا واقعا fait accompli ومطالبة العرب بالانطلاق من هذا الامر الواقع لتحقيق نوع من أنواع التسويات السلمية دعوة غير واقعية وغير مقبولة لانها تنطوي على تجاهل استمرارية الخطر القائمة في صميم الكيان الصهيوني سواء من حيث ايديولوجيته أو من حيث سياسته العامة أو من حيث ارتباطه بالامبريالية أو من حيث مصلحته العملية . ان تفحص هذه الجوانب المختلفة يؤدي بالمرء الى اقتناع بأن هذا الكيان والسلم المحلي والعالمي يقفان على طرفي نقيض .

آ ــ التناقض بين الايديولوجية الصهيونية ومفهوم السلام. (العامل الايديولوجي) :

تعتبر الصهيونية نفسها ايديولوجية قومية تقوم على الزعم بان اليهود شعب واحد له ماضيه الواحد وله هدف عام واحد ومصير واحد على الرغم من تشتت شمله عبر القرون . ومنذ البدء قدمت الصهيونية نفسها على انها حل للمسألة اليهودية ، ودعت يهود العالم جميعا الى الهجرة الى (أرض المعاد) لكي يستأنفوا حياتهم القومية التي انقطعت بسبب الشتات diaspora . وقد صاحبت هذه الدعوة نزعة شوفينية اتصفت بالتمييز والاستعلاء وانكار حقوق الاخرين . وكانت نظرتهم الى العرب الفلسطينيين بوجه خاص أشد عنصرية من نظرة الاميركيين الى الهنود الحمر او الروديسيين الى الافريقيين . ولقد التقت آراء الزعماء الفكريين الصهيونيين حول مسألة التخلص من العرب ، ولكنهم تفاوتوا احيانا في انتقاء الوسيلة ، فعند تيودور هرتزل ان الابادة الجماعية هي الحل ، وعند زانغويل ان ترحيل عرب فلسطين عن ديارهم هو أكثر رقة من تكتيك زميله وايزمن الهادف « الى خنقهم ببطء to snow them down » .

ان النزعة الشوفينية والنزعة العسكرية العدوانية لا تنفصلان ، وقد كانتا لب الحركة النازية في ثلاثينات هذا القرن . وينسى الناس عادة ان السبق في هذه النزعة يرجع الى الفكر الصهيوني الذي سبق النازية في الزمن وفاقها في درجة الوضوح .

وتكشف كتابات تيودور هرتزل انه كان يفضل لو تقوم الدولة الصهيونية بقوة السلاح كما تكشف عن تمسك شديد بالعنف والقوة ، وتشير هذه الكتابات الى تصور مزدوج للطرفين الصهيوني والعربي في اواخر القرن التاسع عشر ، فالطرف الصهيوني سيعتمد على السلاح والعنف الجماعي المنظم وسيضم جيشا من « الرجال البائسين الذين هم أفضل الغزاة » . اما الطرف العربي فسيكون قطيعا من الوحوش علاجه الوحيد هو الابادة الجماعية : « فمثلا اذا وجدنا في موقف يتطلب منا تطهير بلد من الوحوش الضارية ، طبعا لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى في أثر الدببة كما كان الاسلوب في القرن الخامس في اوروبة ، بل سننظم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهزة ، ونجمع الحيوانات ونرمي وسطها قنبلة شديدة الانفجار »(٨) .

وتنبع خطورة هذا الكلام من أن هرتزل كان يعنيه حرفيا ، وفيما بعد أثبت الصهيونيون أنهم حرفيون في فهم أقوال مؤسس الحركة الصهيونية ، ولم تكن مذابح دير ياسين وقبية ونحالين وغيرها سوى حفلات صيد كبيرة سيقت اليها القطعان العربية على طريقة هرتزل . وقد تحدر التعلق المرضي بالعنف من هرتزل الى قادة الفكر الصهيوني سواء منهم من وصف بالاعتدال او بالتطرف وقد ذهب فلاديمير جابوتنسكي الى حد تقديس السيف جنبا الى جنب مع التوراة وكان يعنيه تماما ان يغرس هذه الافكار في نفوس الطلبة والشبيبة الناشئة ، وقد جاء في كلمة له وجهها الى الطلبة اليهود في فيينه: « عليكم ان تحتفظوا بالسيف لان الاقتتال بالسيف ليس ابتكارا المانيا بل هو ملك لاجدادنا الاوائل . ان التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء »(٩) .

اما مناحيم بيغن ، زعيم منظمة (ارغون) التي تحولت الى حزب (حيروت) الحالي فهو مشهور بعبارته : « أنا احارب اذا انا موجود » وهو يذكر في كتابه (الثورة) صراحة ان الممارسات الارهابية ضد المدنيين العرب اشبعت « رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام » .

ان مثل هذه الايديولوجية القائمة على الشوفينية والهوس العدواني هي بطبيعة الحال مناهضة للسلام . ولكن الخداع الايديولوجي الصهيوني كان يقدم دائما للجماهير اليهودية المضطهدة اللون الفكري الذي يمكن ان يستهويها وذلك بصرف النظر عن

تعبيره الحقيقي عن الفكر الصهيوني ، وقد رأت الصهيونية منذ القديم ان الاشتراكية (بما تقدمه من حلول لهذه الجماهير) هي عدوها الاول ولذلك حاولت أن تحاربها بطرق عديدة منها :

الاولى : طمس تلك الجوانب المعينة من الفكر الاشتراكي التي تحلل المسألة اليهودية تحليلا علميا ، واوضح مثال لذلك طمس مقالة ماركس عن (المسألة اليهودية) التي تؤكد ان الحل الاساسي للمسألة اليهودية مرتبط بازالة الاستغلال من العالم واندماج اليهود في مجتمعاتهم المحلية .

الثانية : تشويه الفكر الاشتراكي بل تقديمه معكوسا ، وقد وصل الامر بالصهيونيين الاوائل الى درجة مضحكة . وفيما يلي فقرة من تقرير قدم لمؤتمر منظمة (تسيري زيون) الصهيونية (أيار عام ١٩١٨) : « أن الصهيونية خلق وبعث ، والاشتراكية تهديم وانحلال . الصهيونية تعني السلم ، والاشتراكية تعني الضغينة . الصهيونية تعني توحيد جميع اليهود ، والاشتراكية تعني نضال طبقة ضد اخرى داخل اليهود . الصهيونية تحتاج الى النظام المعاصر (أي الرأسمالية) ، اما الاشتراكية فانها تشهر سيفها في وجه هذا النظام . ان الاشتراكية تعترض سبيل الصهيونية ، لذا فانهما ليسا نقيضين فحسب ، بل هما عنصران ينفي أحدهما الاخر نفيا تاما »(١٠).

الثالثة : التظاهر الخادع بالطابع الاشتراكي لاغواء الجماهير الكادحة والظهور بمظهر تقدمي ، كما يفعل عدد من الاحزاب الاسرائيلية اليوم (مابام ، ماباي) وكما فعل اوائل الصهيونيين الذين حاولوا اعطاء شكل شيوعي للمضمون الصهيوني . ولكن هذه اللعبة اصبحت معروفة ومكشوفة ذلك ان الصهيونية « كانت ولا تزال حتى يومنا هذا عدوا غادرا ومحنكا للاممية وللصداقة والاخوة بين جميع الشعوب ، وسلاحا خطرا في يد الرجعية الامبريالية »(١١).

وقد يبدو الكلام على التناقض بين الاشتراكية والصهيونية نوعا من الاستطراد هنا ، ولكن شيئا من التمعن بالامر يفضي بالمرء الى استنتاج واضح وهو ان الحركة الصهيونية خلقت لمحاربة الاشتراكية أي لمحاربة السلم والتقدم ، وانها من الناحية الايديولوجية تتناقض مع مفهوم السلم وتحاربه بل تزدريه .

ب ــ التناقض بين طبيعة الدولة الصهيونية وبين العناصر التي يقوم عليها مبدأ السلام :

من الطبيعي ان مبدأ السلام لا بد من ان يستند الى قاعدة متينة من الحق والعدالة والشعور بالمشاركة الانسانية ، والا كان السلام مجرد هدنة بين حربين . واذا قبلنا هذا التفسير البسيط للسلام وقسناه بالعناصر التي تقوم عليها اسرائيل فسرعان ما نستنتج ان هذه الدولة بطبيعتها مهيأة لان تكون ضد السلام . وبما ان هذا الاتهام ليس بسيطا على الاطلاق وبما انه مقصود حرفيا ، لذلك سوف تجري مناقشته بمنتهى الدقة.

ان دولة اسرائيل ليست دولة تقليدية ، فهي لم تنشأ بالتدرج ضمن حدود معينة وانما اتت تجسيدا لعمل ايديولوجي وسياسي ولذلك فهي تعكس هذا العمل تماما . وتصر الطبقة الحاكمة الاسرائيلية على الطبيعة الصهيونية لاسرائيل وترفض اي فهم آخر لها. ان هذه المسألة شديدة الاهمية بالنسبة لكل مفكر يساري او تقدمي لانها تتطلب منه ان ينظر الى اسرائيل نظرة مختلفة عن نظرته الى أي بلد آخر في العالم ، وان لا يتوقع منها تطورات اجتماعية وسياسية شبيهة بما يحدث في المجتمعات العادية . وهذا هو بن غوريون ، أكبر مهندسي الدولة الصهيونية يوضح خطورة العلاقة الصهيونية ــ الاسرائيلية ... « ان اسرائيل ليست دولة لمواطنيها فحسب ... بل للشعب اليهودي

كله ولكل يهودي اينما كان يختار ان يعيش في وطنه ويفضل استقلال اسرائيل على الحياة في المنفى »(١٢).

وكذلك : « ولكن ميزة اسرائيل هذه هي مصدر تقييد لها أيضا ، فسيادة الدولة محصورة ضمن حدودها وتطبق فقط على مواطنيها، على حين لا يزال ٨٠ ٪ من الشعب اليهودي يعيشون ولا أحد يدري الام ؟ خارج حدودها ... » .

وكذلك: « لذلك لم تعتبر المنظمة الصهيونية العالمية عديمة النفع حين قامت اسرائيل، بل على عكس ذلك ، زادت زيادة كبرى تبعاتها ومهامها. ان الدولة والحركة الصهيونية تتمم الواحدة منهما الاخرى وتحتاج الواحدة منهما الى الاخرى ، وبجهدهما المشترك تستطيعان بل ويجب ان تستطيعا تنشيط الشعب اليهودي ودفعه كي يحقق مثال خلاصه »(١٣).

واذا اكتفينا بهذا الوصف الذي أعطاه بن غوريون لدولة اسرائيل يمكن أن نستنتج بسهولة الحقائق التالية :

١ ــ اسرائيل دولة غير تقليدية لا تنحصر بحدودها ، انما تفترض ان مواطنيها (اليهود) منتشرون في جميع أنحاء العالم ، وحتى لو كان هؤلاء اليهود غير موالين لاسرائيل وكثيرون منهم ليس لهم علاقة بالصهيونية وفيهم من يدينها حقا ــ فان اسرائيل لن تتركهم بسلام بل ستجعلهم عرضة للدعاوة المغرضة التي من شأنها ان تشعرهم بأنهم غرباء في أوطانهم ، وفي هذا طبعا افتئات على حقوق الدول التي يشكلون جزءا من مواطنيها بل تدخل في شؤون الدول الاخرى . ألا يكفي ذلك ليشكل اكبر تهديد للسلام بين الدول ؟

٢ ــ ان اسرائيل لم تستوعب سوى جزء من يهود العالم (حوالي ربعهم حتى اليوم) وقد احتلت حتى الان جميع أراضي فلسطين وأراضي ثلاث دول عربية أخرى مجاورة . الان لنفترض ان اسرائيل أصابت نجاحا جديدا في استقدام مهاجرين يهود بكميات ضخمة ، اين سيقيم هؤلاء ، وهل يمكن ان تكتفي الدولة الصهيونية بحدودها الحالية . وأي سلام يمكن ان يسود في منطقة محدودة الموارد يفد اليها كل عام مائة ألف مهاجر(١٤) مشبعون بروح العداء لاهالي المنطقة وبنزعة شوفينية عدوانية ؟

٣ ــ ان الايديولوجية الصهيونية التي تسود اسرائيل تقوم على اعتبار كل المنطقة الممتدة بين النيل والفرات (أرض اسرائيل) . وتعتبر ما حققته اسرائيل حتى اليوم من فتوحات ليس الا اسرائيل الصغرى بل ان الاراضي المحتلة حتى اليوم لم تستكمل حدود اسرائيل الصغرى وينقصها حسب المخططات الصهيونية جنوب لبنان ومنابع نهر الاردن والهضاب الشرقية المحاذية لنهر الاردن ومنطقة حوران في سورية . ان هذا التحديد يتكرر أكثر من مرة في المراجع الصهيونية وفي حزيران سنة ١٩١٨ نشرت جريدة (فلسطين) اليهودية مقالة مسهبة كتبها دافيد بن غوريون (أول رئيس وزراء اسرائيلي) واسحق بن زفي (ثاني رئيس دولة يهودي) تحت عنوان « حدود فلسطين ومساحتها » جاء فيه : « يحد فلسطين غربا البحر الأبيض المتوسط ، وفي الشمال جبل لبنان ، وفي الشرق الصحراء السورية (صحراء الشام) ، وفي الجنوب شبه جزيرة سيناء ، هذه هي الحدود التي حددتها الطبيعة لفلسطين » .

وبعد هذا التحديد يذكر الكاتبان بالتسمية المناطق التي تتضمنها كلمة (فلسطين) : « وبكلمات أخرى تضم فلسطين النقب برمته ، واليهودية ، والسامرة، والجليل وسنجق حوران ، وسنجق الكرك (بما في ذلك معان والعقبة) وجزءا من سنجق دمشق أي أقضية القنيطرة ووادي عنجر وحاصبيا »(١٥).

والجدير بالذكر ان هذه الحدود لا تختلف كثيرا عن الحدود التـــي تضمنتها خريطة (الدولة الصهيونية) التي قدمها الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلـــح في باريس سنة ١٩١٩(١٦). وهي حتى الآن الخريطة الرسمية للايديولوجية الصهيونية ولم يصدر في الفكر الصهيوني ما يشير الى اي تراجع عنها ، بل على العكس هناك براهين في تصرفات دولة اسرائيل وتصريحات قادتها تشير بشكل واضح الى انها الخريطة المعتمدة حتى اليوم .

ويزيد من خطورة الامر ان دولة اسرائيل حتى اليوم لم تشر الى حدودها في اي بيان رسمي ، وعند انشاء الدولة سنة ١٩٤٨ ثارت مناقشات كبيرة حول حدود الدولة وتقرر الاكتفاء بدستور مؤقت بدلا من الدستور الدائم لكي تتجنب الدولة وضع نفسها ضمن اطر جغرافية وسياسية محددة .

ان هذا الواقع بحد ذاته يشكل عقبة نوعية في طريق اية تسوية سلمية في الشرق الاوسط لان اسرائيل لا تستطيع من الناحيـــة الايديولوجية ـــ على الاقل ـــ أن تلتزم بحدود معينة وقد سبق لاسرائيل أن واجهت مشكلة مماثلة ولكن على درجة مصغرة عند توقيع اتفاقيات الهدنة مـــع الدول العربية اثـــر حرب ١٩٤٨ ، اذ أبدى كثير مـــن الصهيونيين انزعاجهم بحجة ان توقيع مثل هذه الاتفاقيات قد يؤدي الى حصر اسرائيل في بقعة محددة(١٧).

هل يحتاج المرء بعد هذه الشواهد الى التذكير بالتناقض الصارخ بين مفهوم الدولة الصهيونية وأبسط مفهومات السلام . ان الحق هنا ينظر اليه من طرف واحد ، وهو حق الطبقة الحاكمة الاسرائيلية وزعماء الصهيونية العالمية في حشد يهـــود العالم في فلسطين وتسخيرهم للمآرب والاطماع الامبريالية . اما العدالة فهي غير واردة هنا لان التوسع يتم على حساب مجتمعات بشرية لا يحسب لها حساب وكأنها غير موجودة على الاطلاق . أما المشاركة الانسانية فهي كلمة غير موجودة في قاموس الصهيونية على الاطلاق ، فالمهم أن تقوم اسرائيل التاريخية ولو على حساب المصير الانساني كله .

جـ ـــ التناقض بين ارتباطات اسرائيل الامبريالية وبين متطلبات السلام :

ليس الارتباط بين اسرائيل والامبريالية وليد المصادفة او المصلحة المؤقتة بل هو ارتباط عضوي ولد مع ولادة الحركة الصهيونية ، وتطور بحسب التطـــور التاريخي للحركة الاستعمارية ، ففي القرن التاسع عشر غلب على أفكار رواد الحركة الصهيونية ومفكريها ما كان سائدا في عصرهم من النزعات الكولونيالية ، وكان المثال الذي حذوا حذوه هو الحركات الاستعمارية الغربية المنبثقة عـــن هذه النزعات . وقد استعمل موسس هس كلمة (الكولونيالية) عنوانا لكتابه حول الارض المقدسة(١٨) الذي يعتبر من أقدم الكتب الصهيونية الاستعمارية ، ثم ان هرتزل لم يجد سوى (رودس)(١٩) أكبر ممثل للاستعمار في عصره ، ليكتب اليه رسالة في ١٩٠٢/١/١١ قال فيها : « ان ما ابغيه في فلسطين هو أمر استعماري » . ورجا فيه أن يعلن ان ما يسعى له هرتزل (صحيح قابل للتطبيق)(٢٠). كما ان كتابه (الدولة اليهوديـــة) يمتلىء بأفكار التفوق الاوروبي وفيه تأكيد مستمر على ولاء الدولة الصهيونية لاوروبة ورسالتها البيضاء في وجه الوحشية الاسيوية : « سنشكل هناك حصنا لاوروبة ضد آسيه ، وموقعا متقدما للحضارة ضد البربرية ، وسوف نظل ـــ باعتبارنا دولة محايدة (بالنسبة لدول أوروبه)ـــ على اتصال بكل أوروبه التي يجب عليها أن تضمن وجودنا »(٢١).

أما حاييم وايزمن فلم يجد خيرا من الاستعمار الفرنسي في تونس مثـــلا ليشبه به الحركة الصهيونية ودورها في فلسطين فقال : « ان ما يستطيع الفرنسيون القيام به في تونس يستطيع اليهود ان يقوموا به في فلسطين »(٢٢).

ان المرء يستطيع أن يجد في الفكر الصهيوني احتذاء لجميع أشكال الفكر الاستعماري ومراحله . اما من الناحية العملية فقد كان هناك ارتباط مستمر بين الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية ، وقد جرب هرتزل زعيم الصهيونية الاول حظه مع المانيا القيصرية ثم مع بريطانيا وكان يأمل الحصول على (موافقة رسمية تختصر طرقا طويلة) . واخيرا استطاع عقد صفقة مع بريطانيا قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، وما أن أوشكت هذه الحرب أن تضع أوزارها (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٧) حتى كانت الصهيونية بقيادة خليفته حاييم وايزمن قد استطاعت أن تحصل على أول وثيقة دولية استعمارية تؤيد ادعاءات (الوطن القومي اليهودي) وهي تصريح بلفور . وبصرف النظر عن المغالطات التاريخية والقانونية التي بنيت عليها هذه الوثيقة فقد استطاع الصهيونيون بتأييد الدول الاستعمارية — ادخال هذه الوثيقة في صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرته (عصبة الامم) وكذلك جعلوه أساسا للحكم البريطاني لفلسطين ، وقد التزمت به الادارة الاستعمارية وبعد حوالي ثلاثين سنة من التهيئة والاعداد استطاعت بريطانيا أن تسلم فلسطين للاجهزة الصهيونية التي كانت تمثل دولة ضمن دولة في حين أن عرب فلسطين لم يسمح لهم بممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياسي تحت ظل الانتداب .

وفي الوقت نفسه كان مركز الثقل الامبريالي في العالم قد انتقل الى الولايات المتحدة الاميركية وكان طبيعيا أن ينتقل كذلك مركز ثقل التحالف الصهيوني الامبريالي الى واشنطن بدلا من لندن ، وذلك دون أن تنقطع الصلات بالمراكز الامبريالية الاخرى . وخلال ربع القرن الماضي تدفقت سيول الاسلحة والمساعدات على اسرائيل من مختلف الدول الامبريالية . وقد بلغ مجموع المساعدات والهبات والقروض التي تلقتها اسرائيل منذ نشوئها حتى عام ١٩٧٣ حوالي ١١ مليار دولار(٢٣)، وهي تتلقى بانتظام من الولايات المتحدة الاميركية وحدها ما يقارب (٥٠٠) مليون دولار سنويا . وبالمقابل تقوم اسرائيل بخدمات جلى للامبريالية ، فهي تشكل موقعا أماميا للاستعمار و (حاملة طائرات لا تغرق) كما قال وزير دفاع اميركي سابق ، وهي تشكل تهديدا مستمرا للحركة الثورية العربية وللشعب العربي المتطلع للخلاص من نير الاستعمار ، وتشكل كذلك حاجزا ضد الحركات التقدمية في المنطقة ، وتشكل ايضا عائقا للتطور الاجتماعي في المنطقة العربية، كما تحاول ان تكون مركزا للاحتكارات الاميركية وجسرا يمتد منه النفوذ الامبريالي الاقتصادي والسياسي الى سائر نحاء آسيه وافريقيه .

ازاء هذا الواقع هل يمكن أن تكون اسرائيل مع السلام ؟ أليس السلام يتنافى تنافيا تاما مع مهمتها الامبريالية ؟ أوليست الامبريالية هي التي تجعل منها قاعدة للعدوان ومستودعا ضخما للاسلحة ؟ أوليست المغامرات العدوانية جزءا لا يتجزأ من الوجود الاسرائيلي . لقد كان هذا بالضبط ما عناه البلاغ الرسمي السوفياتي الذي أذيع يوم اندلاع الحرب في ٥ حزيران ١٩٦٧ : « وهكذا اندلع لهيب القتال في الشرق الاوسط ، بسبب السياسة المغامرة لبلد واحد وهو اسرائيل التي تشجعها الاعمال السرية والعلنية لاوساط أمبريالية معينة . وقد دفع الى هذه الاعمال الخطرة زعماء اسرائيل الذين يزعمون دائما انهم يقاتلون من أجل وجود اسرائيل كدولة . على ان القادر على نسف أسس تطور وجود اسرائيل نفسها هو بالذات سياسة التهور والمغامرة التي تتبعها اليوم الاوساط الحاكمة فيها »(٢٤).

وليس المقصود من ايراد هذا النص هو التأكيد على ادانة الاتحاد السوفياتي للعدوان الاسرائيلي كما يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى . فهذه الادانة تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة الرسمية المعلنة للدولة السوفياتية والمعسكر الاشتراكي وانما المقصود هنا

لفت النظر الى ان المغامرات العدوانية الاسرائيلية هي شيء في طبيعة اسرائيل ولكنها في الوقت نفسه هي « القادرة على نسف أسس تطور وجود اسرائيل نفسها » .

واذا كانت المغامرة العدوانية الاسرائيلية من التمادي بحيث تشكل تهديدا للوجود الاسرائيلي نفسه فأحرى بها قبل ذلك أن تشكل تهديدا صارخا للسلام وأن تتم من خلال انتهاك جميع مقوماته .

د ــ التناقض بين مصلحة الطبقة الحاكمة الاسرائيلية وبين وجـــود سلام فعلي .
(العامل النفعي أو البراغمي) :

بصرف النظر عن جميع العوامل السابقة يمكن اعتبار العامل المصلحي (أو البراغمي) سببا من أسباب تناقض السياسة الاسرائيلية الدائم مع قيام سلم فعلي في المنطقة . والمؤسسة العسكرية التي تسيطر على مفاتيح الحكم في اسرائيل تعرف ذلك تمام المعرفة ولذلك تهيىء الرأي العام الاسرائيلي باستمرار لفكرة الحرب والعدوان . ثم ان تجربة اسرائيل خلال ربع القرن الماضي دفعتها دفعا مطردا باتجاه نوع من الايمان المطلق بأن القوة هي الحل الوحيد لجميع المشكلات . والملاحظ ان اسرائيل كسبت في أوقات الحرب أضعاف أضعاف ما كسبته في فترات وقف اطلاق النار . والواقـــع أن تاريخ اسرائيل الحالي هو سلسلة من الحروب الكبيرة مثل حرب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تتخللها سلسلة متواصلة من الاعتداءات الصغيرة . والنجاح الاسرائيلي العسكري ما زال يدفع بالاسرائيليين الى مزيد من الايمان بأن الحرب هي الحكم في كل الامور . ومما زاد الامر سوءا انه ــ بسبب ملابسات كثـــيرة منها الدعـــم الاستعماري ــ كانت الخسائـــر الاسرائيلية منخفضة جدا بالنسبة للمكاسب التي حصلت عليها مـــن خلال الحروب . والاشارة هنا يمكن ان تنحصر بالخسائر البشرية ما دامت نفقات الحرب كلها مغطاة من قبل الدوائر الامبريالية والرأسمال الصهيوني . وحسب الاحصاءات الاسرائيلية بلغ مجموع القتلى ٦٦٩ قتيلا في حرب حزيران التي أعطت اسرائيل سيطـــرة على أراض تبلغ مساحتها أكثر من أربعة اضعاف مساحـــة الدولة الصهيونية . ولم يحدث خلال الحرب أن تعرضت المدن الاسرائيلية لغارات فعليـــة او قصـــف فعال (باستثنـــاء المستعمرات المواجهة للحدود السورية التي أخليت من السكان سلفـــا) . كما ان الاسرائيليين لم يعانوا خلال السنوات الماضية أي نكسة عسكرية يمكن أن تفتح أذهانهم على المعنى اللاانساني للحرب . ولذلك نرى قادتهم العسكريين والسياسيين يتحدثون عن الحرب وكأنها لعبة مسلية ، ويتقبل الرأي العام مثل هذه الهستيريا لان وسائل الاعلام الرسمية والحزبية تعده نفسيا لقبولها(٢٥) .

وبالطبع ما كان ذلك ممكنا لولا ان هناك عوامل موضوعية قائمة في طبيعة التركيب الاسرائيلي تدفع الكيان الصهيوني باتجاه الحرب دائما ، وربما كان أبرز هذه العوامل :

١ ــ الوضع الخاص لاسرائيل باعتبارها دولة غريبة عـــن المنطقة فرضت نفسها بالقوة وظلت تصر على معاملة المنطقة بأسرها من موقع الفطرسة والتعالي .

٢ ــ المطامع الاقتصادية والسياسية الناجمة عن استقدام المهاجرين بأعداد ضخمة والحاجة الى مجال حيوي Lebens Raum .

٣ ــ ضرورة اصطناع الازمات الكبرى من أجل اثارة تعاطف اليهود في العالم والضغط على المنظمات الصهيونية خارج اسرائيل من أجل جمع الاموال والمعونات بحجة الاخطار التي تهدد يهود اسرائيل .

٤ ــ وجود عرب خاضعين للاحتلال الاسرائيلي ومفعمين بالنقمة ضد هذا الاحتلال ،

مما يدفع بالمحتل دائما الى اتباع سياسة القوة والتخويف واخضاع الجوار من اجل القضاء على شريان المقاومة .

٥ ــ مصلحة الطبقة العسكرية في ابقاء المجتمع الاسرائيلي تحت رحمتها من جهة واستمرار احتفاظها بمفاتيح السلطة من جهة أخرى بحجة وجود الخطر الخارجي . ومن الملاحظ أن اسرائيل فاقت أية دولة أخرى في العالم المعاصر بدرجة تقديس قادتها العسكريين .

٦ ــ امتلاء المجتمع الاسرائيلي بالتناقضات ، ومن جملتها التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين وضد الاقلية العربية ، مما يجعل من أي جو سلمي فرصة لبروز هذه التناقضات .

٧ ــ الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها اسرائيل والتي يمكن أن تدمرها لولا سيل المعونات المتدفق . ومن المعروف ان العامل الاقتصادي كان من بين أهم العوامل التي هيأت اسرائيل لعدوان سنة ١٩٦٧ (٢٦) .

ان هذه العوامل وعوامل أخرى كثيرة تدفع الاسرائيليين باستمرار في طريق الحرب وتجعل موقفهم من السلام الحقيقي موقفا سلبيا ، ومن الضروري التأكيد هنا على أن كل هذه العوامل من صنع الفكر الصهيوني والطبقة الحاكمة في اسرائيل وليس من صنع الظروف الخارجية ، ولئن كانت هذه الحقيقة تزيد من خطورة الموقف الاسرائيلي على سلام منطقة الشرق الاوسط والعالم بأسره فانها في الوقت نفسه تحمل تأكيدا راسخا على مسؤولية اسرائيل الكاملة عن حالة التأزم التي تعيشها المنطقة .

ثالثا ــ الموقف الاسرائيلي من مساعي السلام يحمل في ذاته ضمانة كافية لعدم تحقيق السلام

حتى الان توصلت المناقشات السابقة في هذا البحث الى اثبات ان اسرائيل مناهضة لفكرة السلام من حيث المبدأ وبنتيجة طبيعة تكوينها وعلاقاتها الصهيونية والامبريالية . ولكن هذه المناقشات تظل ذات طابع نظري في معظمها وتحتاج الى تفحص في ضوء المواقف العملية النوعية من محاولات السلام . ومن المعروف ان المواقف العملية للدول تتصف بالدينامية والتغير وتختلف عن السكونية النسبية للمبادىء والايديولوجيا . ولكن في حالة اسرائيل بالذات يبدو الانسجام تاما بين النظرية والتطبيق حتى الان ، ربما لان الامبريالية التي خلقت النظرية الصهيونية هي نفسها التي خلقت الدولة وما زالت تتعهدها بالرعاية والحماية . والتجسيد الاسرائيلي للصهيونية ما زال حتى اليوم صارخا ، ومن هنا كان الموقف الاسرائيلي العملي من مشروعات التسوية السلمية التي ما زالت تطرح في منطقة الشرق الاوسط مستمرا ومنسجما مع الطبيعة العدوانية للصهيونية . على انه من الضروري التنبيه منذ البدء الى ان مشروعات التسوية السلمية ــ كما عرفت خلال السنوات الاخيرة ــ ليست هي الصورة الوحيدة التي تعبر عن مفهوم السلام ، والموقف المباشر من أي مشروع سلمي لا يمكن أن يعتبر تماما تجسيدا للرغبة في السلام أو عدم الرغبة فيه .

فهناك شروط غير مباشرة للسلام تتمثل في سلوكية الدول وتصرفاتها وطبيعة تطلعاتها وطبيعة علاقاتها مع الدول الاخرى . ومن هذه الزاوية يمكن التأكيد ــ اعتمادا على المناقشات السابقة في هذا البحث ــ ان مجمل سلوك الدولة الصهيونية خلال ربع القرن الماضي كان مناقضا على طول الخط لفكرة السلام ، وان ركام المشكلات والضغائن والنزاعات التي تولدت من الموقف الاسرائيلي خلقت حالة شبه مستعصية ازاء السلام ،

ولن يغير من طبيعة هذه الحالة أي موقف اسرائيلي ايجابي مباشر من مشروعات التسوية السلمية(٢٧).

ومما يلفت نظر الباحث بشكل صارخ ان عدد مشروعات التسوية السلمية التي انبثقت سواء من داخل المنطقة او من خارجها خلال سنوات (١٩٤٨ — ١٩٧٣) يفوق عدد السنوات التي تؤلف عمر الدولة الصهيونية . ويميل الناس عادة لتناسي هذه الحقيقة نظرا لتعاقب هذه المشروعات وبروز مشروعات جديدة دائما قبل ان تستنفد المشروعات المطروحة(٢٨).

ويتضح من استعراض تطورات هذه المشروعات انها جميعا ودون استثناء انتهت بسبب تعنت الموقف الاسرائيلي وتمسكه بنقطة معينة (غالبا المفاوضات المباشرة) والاصرار عليها بشكل يثير الطرف الاخر ، وأخيرا اختلاق عذر للانسحاب من الموقف ، وهكذا .

عناصر الموقف الاسرائيلي من التسوية :

ويتضح من استعراض الموقف الاسرائيلي من مشروعات التسوية خصائص مشتركة أهمها :

١ — رفض مباشر لاية مقترحات تبنى على أساس مقررات هيئة الامم المتحدة .

٢ — اصرار كامل على اعتبار القدس مدينة اسرائيلية وعاصمة للدولة (خلافا للمقررات المتكررة للامم المتحدة بتدويل القدس) .

٣ — اصرار على الاحتفاظ بقسم كبير من الاراضي المحتلة اثر حرب ١٩٦٧، ولا سيما الجولان وقطاع غزة وشرم الشيخ وجزء من سيناء .

٤ — رفض فكرة الضمانات الدولية ورفض مشاركة أية قوات دولية في حفظ الامن على الحدود سواء أكانت تحت اشراف هيئة الامم المتحدة أو الدول الكبرى(٢٩).

٥ — اعتبار نهر الاردن هو الحد الآمن لاسرائيل وعدم السماح لاية قوات عسكرية عربية أن تعبره . اما الحدود النهائية بين اسرائيل والاردن فهي خاضعة للمفاوضات (بشرط ابقاء الضفة الغربية مجردة من السلاح) .

ان هذه الشروط هي من قبيل التعجيز والاغلاق المسبق لاي باب من ابواب التفاوض لانها تعني ان اسرائيل لا تريد اعادة الارض المحتلة مقابل الاعتراف العربي — كما يظن بعض المتفائلين — ولكنها باختصار تريد الارض والاعتراف معا ، اي تريد السلام على أساس من الاقرار بشرعية انتصاراتها العسكرية ، وليس هذا الكلام من قبيل الاستنتاج فهناك عشرات التصريحات الاسرائيلية التي تؤكد هذه الفكرة ومنها مثلا التصريح التالي الذي أدلى به حاييم بارليف — رئيس أركان الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٨ الى صحيفة (معاريف) الاسرائيلية بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩ والذي أوضح ان هدف العمليات العسكرية: « فرض ظروف حالية للتسوية مع الدول العربية ... نستطيع ان نفرض على الاردن التسوية التي نريد اذا استعملنا قواتنا العسكرية استعمالا صحيحا ، وبهذه الطريقة نجبر (حسين) على أن يسعى الينا ملتمسا منا توقيع اتفاق معه . ونستطيع ان نفرض تسوية سلمية اذا نحن أكرهناه على قبولها . ولن نستطيع ان نحقق ذلك **الا اذا كنا على الجانب الآخر من الحدود** »(٣٠).

أما بشأن قرارات هيئة الامم المتحدة فان أقوال الجنرال دايان تشكل موقفا فريدا من نوعه في العالم المعاصر تجاه هذه الهيئة الدولية ، فهنا قوم استندوا في شرعية دولتهم الى قرار متعجل اتخذته هيئة الامم المتحدة بضغط ظروف دولية معينة (قرار تقسيم

فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) ، ثم بدأوا مباشرة بعد تطبيق القرار بالشكل الذي يريدونه يتنكرون لكل ما يصدر عن هيئة الامم المتحدة . أدلى دايان في اجتماع مغلق لكتلة حزب العمل ببيان جاء فيه (وفقا لما نشرته « معاريف » في ١٩ حزيران ١٩٦٨) : « على اسرائيل ان لا توافق على قرار مجلس الامن تحت اية ظروف لان هذا القرار يدعو بوضوح الى انسحابنا الى خطوط الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧ . وليس من المفيد أن يتلاعب الانسان بالكلمات في محاولة لفهم القرار فهما مغايرا لذلك »(٢١).

والموقف الاسرائيلي يفسر نفسه بنفسه ، فاسرائيل ترفض اي تدخل دولي ، بما في ذلك هيئة الامم المتحدة لانها تقف في موقف قوة وتريد ان تترك لها حرية التصرف الكاملة في المنطقة ، ثم انها ترفض التخلي عن أية مناطق مهمة مقابل السلام والاعتراف لانها تعتبر هذه المناطق جزءا لا يتجزأ من (أرض اسرائيل Eretz Israel) ، وأخيرا ليس ما يدعوها للتعجل في المصالحة مع الاقطار العربية لانها حتى الان لم تستكمل الكيان المطلوب وتشعر ان أية تسوية قد تؤدي الى تجميدها ضمن حدود واضحة .

ومن أجل ذلك ترفض اسرائيل اي شكل من أشكال المفاوضات مع العرب سوى شكل المفاوضات المباشرة وتعتبرها الوسيلة الوحيدة لاحلال السلام. على ان لعبة المفاوضات المباشرة واضحة تماما ، وفيما يلي موجز لاهم اغراضها :

١ ــ الاصرار على المفاوضات المباشرة يهدف الى تحقيق مكسب واضح لمجرد قبول العرب بالمفاوضات وهو اعتراف العرب باسرائيل قبل أن تقدم اسرائيل أي شيء لقاء هذا الاعتراف مثل قبول هدأ الجلاء عن الاراضي المحتلة . وحتى لو فشلت المفاوضات فالكاسب هو اسرائيل لانها تكون قد انتزعت اعترافا عمليا من العرب بوجودها الشرعي . ثم انها تتوقع في حالة اخفاق المفاوضات أن يلتهب الوطن العربي بالخلاف والفوضى وأن يقع الحكام في ورطة مع شعوبهم تؤدي بهم في النتيجة الى الخضوع لاية شروط اسرائيلية مهما كانت مجحفة .

٢ ــ تعلن اسرائيل أن المفاوضات يجب أن تكون غير مشروطة اي أن لا يكون الانسحاب من الاراضي المحتلة شرطا للجلوس حول مائدة المفاوضات . وبما أن الاحتلال الاسرائيلي يشكل البند الاول في قائمة عناصر الازمة الراهنة فان المفاوضات ستنصب بطبيعة الحال على مسألة الانسحاب لاعلى المسائل الكبرى التي نجمت عن ظهور الكيان الصهيوني كمشكلة الشعب الفلسطيني ومشكلة ملكية الاراضي التي استولى عليها الاسرائيليون ومشكلة مياه نهر الاردن ومشكلة التوسع الاسرائيلي بوجه عام .

٣ ــ الاصرار الاسرائيلي على شكل المفاوضات يهدف الى الاحراج من جهة وتحويل الانظار من جهة اخرى عن حقيقة العدوان حتى تبدو المسألة مسألة شكل لا مضمون وبالتالي حتى لا تصل الى نتيجة .

٤ ــ تهدف المفاوضات المباشرة بالمفهوم الاسرائيلي الى استبعاد أي دور للامم المتحدة أو أية قوى دولية أخرى . وهي تعني ببساطة وضع المغلوب تحت ضغط الامر الواقع وتجاوز سلسلة قرارات هيئة الامم المتحدة التي لا تريدها اسرائيل والتي بلغت مئة وخمسين قرارا تتعلق بتخطيط حدود اسرائيل وأعادة اللاجئين الى ديارهم ورفض الحاق القدس باسرائيل والدعوة الى الانسحاب من الاراضي المحتلة وادانة العدوان الاسرائيلي المتكرر .

٥ ــ تهدف اسرائيل من وراء المفاوضات المباشرة مع الدول العربية الى استبعاد الفلسطينيين الذين يشكلون طرفا أساسيا في المسألة والذين فقدوا ديارهم وكيانهم السياسي . وتختفي وراء ذلك الرغبة في الحصول على اعتراف سياسي حقوقي من الدول

العربية بانتهاء الوجود الفلسطيني بعد أن أنهته اسرائيل من الناحية المادية بتشريد نصف الشعب الفلسطيني ووضع النصف الاخر تحت الاحتلال .

٦ — وتبدو اسرائيل متأكدة من رفض العرب للمفاوضات المباشرة على النحو الذي تطرحه اسرائيل وهكذا يتاح لها أن تستمر في الاحتلال وأن تنادي بالسلام في وقت واحد .

ومن هنا كانت ترفض أي تنازل عن هذه الصيغة وتتشدد بالمناداة بها كلما شعرت أن هناك صيغا قريبة منها قد تكون مقبولة من العرب كما حدث خلال محادثات سنة ١٩٧١ .

٧ — وفي الوقت نفسه تمضي في اتخاذ اجراءات من شأنها أن تقطع الطريق على أية تسوية محتملة :

أ — فقد ألحقت القدس باسرائيل وجعلتها عاصمة لها متحدية بذلك قرارات هيئة الامم المتحدة ومشاعر الرأي العام العالمي .

ب — رفضت تطبيق قرارات هيئة الامم بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم .

جـ — بنت سلسلة من المستوطنات العسكرية في الاراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ .

د — تستمر في تهجير الفلسطينيين من قراهم وتستولي على أراضيهم بالقوة وتعمل على الحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي(٣٢) .

هـ — تدلي الطبقة الحاكمة الاسرائيلية بتصريحات متكررة تشير الى أن القدس غير قابلة للتفاوض ، والجولان غير قابلة للتفاوض ، وشرم الشيخ غير قابلة للتفاوض ، والشريط المحاذي لنهر الاردن غير قابل للتفاوض . وهذا يعني بالنسبة لكل من يفكر بالتفاوض مع اسرائيل ان التفاوض لن يعني شيئا على الاطلاق(٣٣) .

وختاما ان المرء لا يملك الا أن يعترف بأن صورة الوضع في الشرق الاوسط قاتمة بكل ما في الكلمة من معنى ، لقد نشبت الازمة مع قيام دولة اسرائيل ، ان لم نقل خلال السنوات التي شهدت الاعداد لقيام هذه الدولة ، ومنذ ذلك الحين تتلاحق المشاكل والازمات وينتهك السلام يوميا وتشهد كل مجموعة من السنوات فورة توسعية جديدة لهذا الجسم الغريب الذي أخفق في أن يلائم نفسه مع المنطقة واختار طريق القوة والارهاب . ويزيد الامر سوءا أن القوى الامبريالية — بقيادة الولايات المتحدة الاميركية — تنتهج سياسة متمادية باستمرار ، قوامها مكافأة المعتدي واغداق الاسلحة والهبات المالية عليه . وان كل العوامل تشير الى أن العدوان مستمر وانتهاك السلام مستمر ما دام الكيان الصهيوني مستمرا . وفي الوقت الحالي يصعب على الانسان التفكير بأية معادلة سلمية يمكن أن تستجيب لها اسرائيل بعد أن رفضت اكثر من ثلاثين مشروعا للتسوية خلال ربع القرن الماضي . ولكن هذا الموقف المعقد لا يعني الاستسلام للتشاؤم والسوداوية . فمع مضي المعتدي في غطرسته تتعاظم موجة نضال الشعوب ضد الامبريالية ، ويزداد الصوت العالمي الداعي الى السلام والرافض للظلم جهارة وقوة ... وفي مثل هذا الظرف ، وفي حالة أزمة كأزمة السلم في الشرق الاوسط ، يجد أحرار العالم انفسهم مطالبين جميعا بمزيد من الوعي وتحديد المسؤولية لان ذلك هو الكفيل بانارة طريق الخروج من الازمة . وبالنسبة للطرف العربي من المسألة تشكل كل خطوة عالمية في سبيل تحديد المسؤولية في الازمة الناشبة دفقة من الدعم متناسبة مع درجة وضوح المسؤولية . ذلك ان تجربة النضال العربي أثبتت أنه لا يمكن ولا يجوز أن يقوم في الفراغ ، لا بسبب التطابق بين أهدافه ومواقفه وبين أهداف ومواقف حركات التحرر العالمي فحسب بل كذلك لان الطرف الاسرائيلي يستقي الجزء الاكبر من قوته

ومدده من الشريان الامبريالي الدولي . وأما بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني — وهو الذي عانى طويلا من الانسحاق السياسي بالاضافة لوجوه المعاناة الاخرى — فتشكل خطوات تحديد المسؤولية على الصعيد الدولي أهمية جوهرية لانها تعني بالدرجة الاولى نوعا من اعادة الاعتبار الانساني له وبالدرجة الثانية مؤشرا واضحا الى تطور نوع من الفهم العالمي لحقيقة أهدافه القومية المشروعة في تقرير مصيره فوق أرضه بالذات وبالتالي ازالة العقبة الاساسية التي تعيق اقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، وبذلك يكون أي اسهام معنوي أو ملموس في دعم أهداف شعب فلسطين هو اسهام مباشر في تحقيق السلام المنشود على مستوى المنطقة العربية وربما على مستوى العالم أجمع .

ويقتضي الانصاف ان يشير المرء الى ان السنوات الاخيرة قد شهدت تطورا ملموسا في هذا الاتجاه ولا سيما على صعيد المنظومة الاشتراكية والشعوب المناضلة ، ولكن الدقة تقتضي أيضا الاشارة الى أن الطريق الى وضع الامور في نصابها ما يزال طويلا ويحتاج الى نضال مستمر وجهد جدي .

---

١ — من أجل فكرة سريعة عن طبيعة هذه الادانات يمكن مراجعة الكتيب الذي نشره السفير جورج طعمه بعنوان :
Tomeh, Georges: *Palestine Reconsidered;* 1969, U.S.A. Broklyn, N.Y. January 1970.

٢ — اقدام الطائرات الحربية الاسرائيلية ، تنفيذا لاوامر واضحة ، على اسقاط طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها فوق سيناء .

٣ — سوف يقتصر التحليل في جميع نقاط البحث على الجانب المتصل بمسألة السلام فقط . اما الجوانب الاخرى من سياسية وانسانية فلن نتطرق اليها .

٤ — تظهر أدبيات المعارك الانتخابية في اسرائيل مقدار أهمية هذه المسألة بالنسبة للرأي العام الاسرائيلي الذي تجري تغذيته دائما بأفكار العنصرية والانغلاقية .

٥ — توينبي ، ارنولد : **فلسطين : جريمة ودفاع** ، تعريب عمر الديراوي ، بيروت ، حزيران ، ١٩٦١ ، ص ١٥ — ١٧ .

٦ — عمل الدكتور ديفز مدة خمس سنوات مفوضا عاما لوكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) ثم عمل مع الجامعة الاميركية في بيروت ، وفي سنة ١٩٦٦ انتخب نائبا تنفيذيا لرئيس مجلس امناء هذه الجامعة .

٧ — ديفز ، جون : **السلام المراوغ** ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق ، ص ١٢٠ — ١٢١ . وقد ادخلت تعديلات طفيفة على الترجمة . عنوان الكتاب الاصلي :
Davis, John, *The Evasive Peace*

٨ — أنظر ص ٤٢ — ٤٣ من
Herzl, Theodore, *l'Etat Juif*, L'Herne, 1969.

٩ — انظر : العابد ، ابراهيم : **العنف والسلام : دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية**، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١١ ، والنص منسوب الى كتاب شختمان : **مقاتل ونبي : قصة فلاديمير جابوتنسكي ، السنوات الاخيرة** ، نيويورك ، ١٩٦١ .

١٠ — انظر : ايفانوف ، يوري : **احذروا الصهيونية** ، منشورات وكالة نوفوستي ، ١٩٦٩ ، الترجمة العربية ، ص ٧٣ — ٧٤ .

١١ — **المصدر السابق** ، ص ٧ .

١٢ — *The Jewish Agency Digest*, 24 August 1951, Vol. 3, No. 49, p. 1890.

١٣ — **المصدر السابق** ، ١٦ أيار ١٩٥٢ ، المجلد الرابع ، رقم ٣٠ ، ص ١٠٦١ والنصان منقولان عن ص ٩٩ — ١٠٠ من (**السلام المراوغ**) لجون ديفز .

١٤ — معدل الهجرة في السنوات الاخيرة .

١٥ — انظر : الكيالي ، عبد الوهاب : **المطامع الصهيونية التوسعية** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٦، ص ٧٨ — ٧٩ .

١٦ — انظر تفاصيل الخريطة في ص ١٢ — ١٣ من : هداوي ، سامي : **ملف القضية الفلسطينية** ، تحرير د. يوسف الصايغ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨ .

١٧ — رزوق د. اسعد : **اسرائيل الكبرى : دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٥٤١ .

١٨ — Hess, Moïs: *Projet de colonisation de la terre sainte*, 1867

١٩ — سميت روديسيا باسمه ، وهي من أشرس معاقل الاستعمار والتمييز العنصري في هذا العصر .

٢٠ — انظر هرتزل : **اليوميات الكاملة**، نيويورك، ١٩٦٠ ، ص ١١٩٤ .

Herzl, Theodore: *Complete Diaries*, New York, 1960.

٢١ — Herzl, *L'Etat Juif*, p. 45.

٢٢ — Wiezmann Chaim, *Trial and Error* London, 1950, p. 244.

٢٣ — بلغت الدفعة الاولى من المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل ما قيمته ٨٠٠ مليون دولار خلال الايام الاولى من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وطلب الرئيس الاميركي نيكسون من الكونغرس رصد اعتمادات لمساعدة اسرائيل تبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار .

٢٤ — انظر في : جيجيك ، يان وفالشنوفسكي ، تاديوش : **خفايا عدوان حزيران ١٩٦٧** ، ترجمة محمود فلاحة ، منشورات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي بجيش التحرير الفلسطيني ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص ٣٦ .

٢٥ — اول ما يلفت نظر الزائر في اسرائيل — كما يذكر مراقب الهدنة هاتشسون — النزعة العسكرية المسيطرة ، فالزائر : « يخرج بانطباع لا بد منه ، وهو ان الاشياء العسكرية لها الافضلية في كل شيء ... منظمات الشباب، الجنود النظاميون ، البحارة ، الطيارون ، الاحتياطي العسكري الضخم المجهز والمدرب والمخبأ خلف أسوار ما يسمى بالمستعمرات الزراعية ، الرجال على الحدود ، وقوات البوليس ... كل شيء يشير الى ان هذه الامة تضع تأكيدا شديدا على اجهزة ومعدات الحرب » .

انظر : العابد : **العنف والسلام** ، ص ٤١ .

٢٦ — انظر مثلا اعداد *The Jewish Observer and The Middle East Review,* خلال النصف الاول من عام ١٩٦٧ . والجدير بالذكر ان الهجرة الى اسرائيل انخفضت الى ادنى حد في هذه الفترة . انظر ايضا : الخطيب ، حسسام : « تقييم جديد للحكم الصهيوني في الارض المحتلة » ، **البعث** ، دمشق ، ع ١٢٣٨ ، ٣ نيسان ١٩٦٧ .

٢٧ — من أجل هذا كان موضوع البحث الحالي « اسرائيل والسلام في الشرق الاوسط » لا « اسرائيل ومشروعات التسوية السلمية » ، والتسويات السلمية منظور اليها هنا باعتبارها جزءا من الموقف العام ، ازاء السلام لا مرادفا له .

٢٨ — من اجل عرض واف لمشروعات التسوية انظر : القاضي ، ليلى سليم : تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي (١٩٤٨ — ١٩٧٢) ، **شؤون فلسطينية** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ع ٢٢ ، حزيران ١٩٧٣ .

٢٩ — ترفض اسرائيل بوجه خاص مشاركة اية قوات سوفياتية في أي مشروع دولي لحفظ الامن ، وقد ورد هذا الكلام صراحة في تصريح رسمي لغولدا مائير (٤ نيسان ١٩٧١) .

٣٠ — التشديد من المؤلف .

٣١ — وجاء في هذا البيان ايضا : « بالنسبة لاسرائيل تشكل المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الاردن وحدة ارضية متماسكة . واننى أقاوم بشدة تخطيط اية حدود من شأنها ان تقسم هذه الوحدة الارضية » .

٣٢ — لفهم السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة انظر : الخطيب ، د. حسام : « حدود مقفلة وجسور مفتوحة » ، **شؤون فلسطينية** ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ع ٢١ أيار ١٩٧٣ .

٣٣ — تعتمد هذه المناقشة اعتمادا رئيسيا على : Al-Abid, Ibrahim, *Israel and Negotiations*, P.L.O. Research Center, Beirut, 1970.

الاساس القانوني لمركز المقاومة الفلسطينية وشرعيتها في القانون الدولي

مروان الفاهوم

طرحت اثر حرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ قضية تبادل اسرى الحرب بين الدول العربية واسرائيل . وقد ركزت اسرائيل على هذه القضية بشكل قوي جدا وجندت وسائل اعلامها وادوات الضغط المتاحة لها لتأليب الرأي العام والهيئات الدولية على مصر وسوريا بغية استرداد اسراها خاصة وانه تبين ان بين الاسرى الاسرائيليين عددا من المرتزقة . هذا وقد انبرى الصليب الاحمر الدولي للمطالبة بالافراج عن الاسرى الاسرائيليين وتسليمهم لاسرائيل بما في ذلك المرتزقة وقال بان اتفاقيات جنيف تنطبق على المرتزقة اذا كانوا يرتدون لباسا مميزا ويخضعون لامرة قيادة عسكرية .

وبهذه المناسبة ، نقدم هذه الدراسة للمحامي مروان الفاهوم عن الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية ولاسرى الحرب الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية والذين ترفض اسرائيل ان تعاملهم كاسرى حرب ، والذين لم ينبر الصليب الاحمر الدولي للمطالبة بمعاملتهم كاسرى حرب كما فعل بالنسبة للمرتزقة الذين اشتركوا في الحرب مع القوات الاسرائيلية رغم الفارق الكبير بين الوضع القانوني والسياسي والاخلاقي للثوار الفلسطينيين والمرتزقة . هذا وقد قدمت هذه الدراسة من قبل الهلال الاحمر الفلسطيني في اجتماع الصليب الاحمر الدولي الذي عقد في طهران في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٧٣ .

التحرير .

يهدف هذا البحث الى الكشف عن مشروعية المقاومة الفلسطينية واظهار مركزهـا الشرعي في القانون الدولي **وما يترتب على هذه المشروعية من اعتبار الصراع القائم بين المقاومة الفلسطينية والعدو الاسرائيلي صراعا قانونيا تنطبق عليه القوانين الدولية بشأن تنظيم الحرب التي تقع بين دولتين أو قوتين متصارعتين ، وما ينبني على هذا الاعتبار ، وجوب اعتبار اسرى المقاومة الفلسطينية اسرى حرب ومعاملتهم على هذا الاساس** في كل ما يترتب لاسرى الحرب من حقوق وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية ، وابرز هذه الحقوق حق الاسير في عدم اخضاعه للتعذيب والتحقيق وعدم تقديمه للمحاكمة واصدار الاحكام بشأنه ، والاكتفاء بسؤاله فقط عن اسمه ووحدته ومعاملته المعاملة الانسانية اللائقة به كمحارب طوال مدة أسره .

ليس في موقف اسرائيل المتجاهل لشرعية المقاومة الفلسطينية ما يثير الدهشة والاستغراب ، ذلك ان اسرائيل التي قامت في الاصل على الاغتصاب لتكون بؤرة للتجمع الامبريالي في المنطقة ، ما زالت تستمد وجودها وقوتها من التحامها العضوي بالامبريالية ، والتزامها بالسياسة التوسعية الاستعمارية . وهذا الوصف هو المعيار الحقيقي الذي يتحدد في ضوئه موقف الدول من حركات المقاومة عموما . فالدول الاستعمارية التوسعية قديما ، والدول الامبريالية حديثا ، تكون دائما في موقف معاد لكافة حركات المقاومة والتحرير وتضرب بعرض الحائط بالقوانين والاعراف الدولية في كل ما يتعلق بشرعية حركات المقاومة والتحرير .

مدخل :

ليس من شك في أن نظرية الحرب وتطبيق قانون تنظيمها ، قد شهدت تطورا كبيرا في أحكام القانون الدولي ، سواء من حيث انتهائها الى تحريم الحرب الا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس ، أو من حيث تطور القوانين التي تنظمها حيث بدأت باعتبارها حالة قانونية لا تنشأ الا بتوافر شروط معينة تتعلق بشروط بدء القتال ، والاشخاص اطراف الاشتباك ، وانتهت الى اعتبارها حالة اشتباك مسلح فعلي يستتبع تطبيق قانون الحرب وتنظيمها بصرف النظر عن شروط بدء القتال ، او أشخاص اطراف الاشتباك .

لقد رافق انتصار الرأسمالية ، ونشوء الدول القومية ، وتبلور سيادتها ، عصر نشأة القانون الدولي الذي هدف لتنظيم العلاقات الدولية على أساس التوازن التقليدي للقوى الدولية ذات السيادة ، واشتراط القانون الدولي توافر عناصر معينة لاطلاق صفة الدولة ذات السيادة على مجتمع من المجتمعات ، كما دأب على اعتبار بعض التصرفات من خصائص سيادة الدولة ، ورتب لها الاحكام اللازمة على هذا الاساس . ولقد دأبت النظرية التقليدية الى اعتبار الحرب احدى هذه الخصائص ، وبالتالي أصبح تنظيم حالة الحرب ، ووضع القوانين اللازمة لها يتمان وفقا لارادة الدول بموجب ما لها من حقوق السيادة ، وترتب على هذا تضمين قواعد تنظيم الحرب صيغا وشروطا قانونية معينة تجعل منها حربا قانونية معترفا بها دوليا ، او غير قانونية وبالتالي غير معترف بها دوليا بحسب توافر تلك الصيغ والشروط من عدمها . ولما كانت الدول ذات السيادة تنظر الى الحرب على أنها وسيلة لا غنى عنها لتنفيذ سياستها وبرامجها على حساب الدول والمجتمعات الاخرى فقد كان بديهيا اذن ، ان لا تسعى الى شجب الحرب او تحريمها بل تكتفي بوضع بعض القواعد والنظم المنظمة لها والمستمدة أساسا مما ثبت من أعراف دولية ومبادىء قررتها الاداب الدولية والاديان السماوية والضمير الانساني، بهدف تنظيم الاعمال الحربية والتخفيف ما أمكن من مصائب الحرب وويلاتها . ولقد انبثقت النظرية التقليدية انطلاقا من اعترافها بمشروعية الحرب . الا ان محتوى النظرية التقليدية في التعبير عن مشروعية الحرب الدولية (وهي التي تقع بين القوات النظامية لدولتين او اكثر) — كوسيلة لا غنى للدول عنها لتنفيذ سياساتها وبرامجها — بدأ يتزعزع نتيجة لتوقيع ميثاق عصبة الامم سنة ١٩١٩ الذي وان لم يحرم الحرب اطلاقا الا انه احاطها بمجموعة من القيود ضيقت كثيرا من نطاق مشروعيتها .

الحرب في ميثاق عصبة الامم :

فرضت المادة (١٠) من ميثاق عصبة الامم على كل عضو في العصبة « احترام وضمان وسلامة اقاليم الاعضاء الاخرين واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء واذا وقع اعتداء او تهديد باعتداء يقرر المجلس الوسائل التي تكفل تنفيذ هذا الالتزام » . ويترتب على هذه المادة عدم مشروعية الاعتداء الذي تقوم به دولة عضو في العصبة ضد عضو آخر . كما فرضت المادة (١٢) من العهد المذكور عدم جواز « الالتجاء الى الحرب لفض

نزاع قبل عرضه على التحكيم ، او القضاء ، او مجلس العصبة ، او بعد عرضه للفصل فيه باحدى هذه الطرق لكن قبل مضي ميعاد ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم او القضاء او مجلس العصبة » . ويترتب على هذه المادة عدم مشروعية الالتجاء الى الحرب اذا ما تم بالمخالفة لحكم هذه المادة .. كما نصت المادتين (١٣/٤) و(١٥/٦) على عدم مشروعية اعلان حالة الحرب على الدولة التي قبلت قرار التحكيم او القضاء او التزمت بقرار المجلس الصادر بالاجماع ، ولو بعد مضي الميعاد المحدد (ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار التحكيم او القضاء او مجلس العصبة) . كما يستخلص من المادة (١٧) عدم مشروعية الحرب التي تقع في حالة قيام نزاع بين دولتين احداهما او كلتاهما غير عضو في العصبة ودعوة المجلس لهما الى اتباع الاجراءات المتقدمة ورفض احدهما ذلك والتجائها مباشرة الى الحرب . ولقد اجاز العهد توقيع جزاءات اقتصادية وعسكرية على الدولة التي تشن حربا غير مشروعة ، ولقد حصرت المادة (١٥/٧) مشروعية الحرب في حالة الحرب الدفاعية وفي حالة الالتجاء الى الحرب من أجل نزاع سبق عرضه على مجلس العصبة ، ولم يصدر فيه قرار باجماع الاراء ، وبعد مضي ثلاثة شهور من صدور قرار الاغلبية .

الحرب في ميثاق باريس ١٩٢٨ :

اذا كان ميثاق عصبة الامم قد اكتفى بالتضييق من نطاق مشروعية الحرب الدولية كوسيلة لا غنى للدول عنها لتنفيذ سياساتها وبرامجها فان ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨ (ميثاق بريان ــ كيلوج)(١) قد نص صراحة في المادة (١) على اعلان الدول المشتركة فيه « استنكارها الالتجاء الى الحرب لتسوية الخلافات الدولية ونبذها اياها في علاقاتها المتبادلة كاداة للسياسة القومية » كما نصت المادة (٢) منه على « ان جميع الخلافات والمنازعات التي يمكن ان تقوم بينها ايا كانت طبيعتها وايا كان أصلها لا يجوز ان تعالج الا بالوسائل السلمية » .

الحرب في ميثاق الامم المتحدة ١٩٤٥ :

لقد تأكد اتجاه عدم مشروعية الحرب في ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ الا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، اذ نصت المادة (٤/٢) منه على « امتناع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اي وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة » كما نصت المادة (٢/٣) على وجوب « فض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر » . ولقد بينت المواد (٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) وسائل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية كما نصت المادة (٣٧/١) على انه « اذا اخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة (٣٣) (أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر) ــ في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ــ (المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية) ، وجب عليها ان تعرضه على مجلس الامن . كما أجازت المادة (٣٧/٢) « لمجلس الامن اذا رأى ان استمرار النزاع من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي ان يقرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة (٣٦) (ان يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية ــ ان يراعي الاجراءات التي سبق لطرفي النزاع اتخاذها لحل النزاع ــ ان يراعي وجوب قيام أطراف النزاع بعرض المنازعات القانونية على محكمة العدل الدولية) .

واذا كان الميثاق قد جاء واضحا وصريحا في تحريم الحرب الدولية وعدم الاعتراف بشرعيتها ، وبما ينجم عنها من مكاسب اقليمية تدعي باسم مشروعية الحرب ، او حق

الفتح في ضوء النظرية التقليدية الا انه لم يلتزم الجانب السلبي في هذا التحريم ، اذ تضمن الميثاق المذكور أحكاما تجيز لمجلس الامن توقيع الجزاء العسكري السريع ضد أية دولة تشن حربا من أي نوع كان اخلالا بما تعهدت به في الميثاق ، فقد نصت المادة (٤٢) على أنه « اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) (حق الجمعية العامة ان توصي باتخاذ التدابير لتسوية اي موقف مهما يكن منشؤه تسوية سلمية) لا تفي بالغرض او ثبت أنها لم تف به ، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي ، او لاعادته الى نصابه . ويجوز ان تتناول هذه المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية او البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة » .

واذا كان الميثاق قد حرم جميع انواع الحروب الدولية كوسيلة تلجأ اليها الدول لتنفيذ برامجها وسياساتها على حساب الدول الاخرى ، ورتب على هذا التحريم عقوبات مختلفة تصل الى حد العمليات العسكرية الا انه استثنى من هذا التحريم حرب الدفاع عن النفس ، اذ نصت المادة (٥١) من الميثاق على أنه « ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى ، او جماعات ، في الدفاع عن نفسها اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي ، والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس الى المجلس فورا ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس — بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق — من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الاعمال لحفظ السلم والامن الدولي أو اعادته الى نصابه » .

وهكذا نلاحظ كيف تطورت نظرية الحرب ذاتها في القانون الدولي وتغيرت من حيث النظر اليها في السابق على أنها وسيلة مشروعة دائما من حق الدولة ان تلجأ اليها كلما كانت مصلحتها تقتضي ذلك ، وكلما ارادت تنفيذ برامجها وسياساتها الدولية ، الى تحريمها تحريما مطلقا الا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

ولما كانت النظرية التقليدية في الحرب الدولية قد انطلقت أساسا من مبدأ تسليمها بمشروعية الحرب الدولية ، واقتصرت على وضع القوانين المنظمة لها بهدف التخفيف من ويلاتها ومصائبها ، فانها تكون بذلك قد فقدت أساس مبرراتها النظرية التي تستند اليها عند التطبيق العملي .

قانون تنظيم الحـــرب :

لقد رافق موضوعة تحريم الحرب تطورا اخر يتناول **قانون تنظيمها كحالة فعليـــة** . ان النظرية التقليدية التي دأبت على اعتبار الحرب الدولية من خصائص سيادة الدولة، رتبت على ذلك تضمين قانون الحرب قواعد واجراءات معينة ، اشترطت توافرها لكي تعترف بالحرب الدولية ، وبالتالي تطبيق قانون الحرب وأنظمته عليها . وعلى أساس من هذا المفهوم نظمت النظرية التقليدية الحرب وشروط تطبيق قانونها على أساس من الاعتبارات التالية :

١ — ان الحرب التي يسري عليها قانون الحرب وانظمته ، بصفة عامة ، **هي الحرب التي تقع بين دولتين أو اكثر ذات سيادة** — ويتم تحديد هذه السيادة طبقـــا لقواعد واحكام القانون الدولي — **أما النضال المسلح الذي يحدث بين بعض الجماعات داخل دولة ما ، او الذي تقوم به جماعة ضد دولة اجنبية فلا يعتبر حربا ولا شأن للقـــانون الدولي به .**

٢ ــ اعلان الحرب ، والانذار بها ، قبل البدء بأي عمل عسكري ، التزام يقع على عاتق الدولة الراغبة في الحرب وعليها ابلاغه الى الدولة الاخرى، وباقي اعضاء المجتمع الدولي ، وعلى هذا الاساس فان الفقه التقليدي رفض تكييف اي حالة حرب فعلية بين دولتين لم يسبقها اعلان او انذار بالحرب على أنها حرب قانونية وهذا مما دفع المؤتمرين في لاهاي الى تضمين اتفاقية لاهاي الثالثة لعام ١٩٠٧ نصا يقضي بمراعاة الدول المتعاقدة وجوب الانذار بالحرب .

٣ ــ ليست الحرب الا **حالة قانونية** لا تنشأ الا بتوافر شروط معينة ، وتوافر الحالة القانونية هي التي تكيف الاشتباك المسلح الفعلي بأنه حالة حرب ، واما مجرد الاشتباك المسلح الفعلي الذي يقع بصرف النظر عن شروط بدء القتال ، او اطراف الاشتباك فلا يستتبع مجرد قيامه بالضرورة تطبيق قانون الحرب عليه .

ونظرا لعجز النظرية التقليدية عن تحقيق الحماية الكافية للانسانية في الحروب نتيجة لانبثاقها كتعبير عن مصالح الدول الرأسمالية الذي صبغ اسلوبها في فهم الحرب الدولية، والتمييز بينها وبين مختلف انواع الاشتباكات المسلحة الاخرى ، ونتيجة لعدم فهمها للتطورات الحديثة التي طرأت على العلاقات الدولية ، وحروب التحرير والثورات الوطنية ، وعدم أخذها بعين الاعتبار لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وحماية حرياتها بالوسائل المتوفرة لديها ، لانها تحول بين الشعوب وبين اباحة لجوئها الى القوة المسلحة بغير طريق الحرب الدولية من أجل الدفاع عن حرياتها ، فقد اتجه الفقه القانوني ، والعمل في المجال الدولي الى تطوير قانون الحرب بحيث يشمل انواعا اخرى من الحروب لم تعترف بها النظرية التقليدية . وبذلك يكون العمل القانوني في المحيط الدولي قد تجاوز هذه النظرية ومفاهيمها **فلم يعد اعلان الحرب والانذار بها مثلا شرطا لاسباغ صفة الشرعية على الحرب** ، فأصبح يكفي لتطبيق قانون الحرب ، اعتبار الدولة احد أطراف النزاع نفسها في **حالة حرب مع الدولة الاخرى ، وبدئها بالاشتباك الفعلي دونما حاجة لاعلان الحرب** . واصبح الاخلال بهذا الشرط مجرد خرق لهذا الالتزام لا يترتب عليه عدم تطبيق قانون الحرب على الاشتباكات الفعلية .

ولعل اوضح مثال على ذلك حالة الحرب الفعلية التي قامت مؤخرا بين الهند والباكستان بشأن بنغلاديش فبالرغم من عدم اعلان اي من الدولتين حالة الحرب على الدولة الاخرى الا أن هذه الحرب اعتبرت حربا قانونية ، وطبقت عليها قوانين الحرب. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لما حظر ميثاق الامم المتحدة الحروب الدولية بكافة اشكالها ، وحرم استعمال القوة او التهديد بها مستثنيا بذلك حق الدولة في الدفاع عن نفسها في صد العدوان مؤسسا هذا الاستثناء على أساس شرعية هذا الدفاع (الحرب العادلة في الدفاع عن النفس) (Just War of Self-Defence) كان يقصد من وراء ذلك الاعتراف القانوني بحالة جديدة استلزمتها ضرورات الحياة العملية في المجتمع الدولي . واذا كان الميثاق الذي أجاز الحرب الدولية دفاعا عن النفس قد أكد في ديباجته ايمان المجتمع الدولي « بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » كما أكد في المادة (١/٢) تمسكه في « انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام » ، يضاف لذلك ما اكده المجتمع الدولي في المادة (٣٠) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على انه « ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة او جماعة او فرد اي حق في القيام بنشاط او تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه » . واذا كان ذلك صحيحا

« فان ظاهرة الحروب الثورية كحروب التحرير والمقاومة الوطنية التي تقوم بها الشعوب المحتلة بهدف تقرير مصيرها او صد العدوان او طرد قوات الاحتلال لا تعدو ان تكون من قبيل حروب الدفاع الشرعي عن النفس »(٢)، وبالتالي حروبا قانونية تخضع لقانون الحرب .

وهذا المفهوم قد سبقه محاولات دولية سابقة لاقراره من قبل مجموعة الدول الصغيرة في مؤتمري بروكسل سنة ١٨٧٤ ، ولاهاي ١٨٩٩ اللذين انعقدا لوضع قانون الحرب ، اذ رفضت هذه الدول قصر مفهوم الدول الاستعمارية الكبرى للحرب القانونية على الاشتباك العسكري البحت عن طريق الجيوش النظامية للدول ذات السيادة ، وطالبت باسباغ الصفة القانونية على الاشتباكات المسلحة الفعلية والتي تقوم فيها المقاومة الوطنية . ونتيجة لتمسك كل منهما بموقفه فقد أصدر المؤتمر تصريحا اورد فيه « ان بعض القواعد العرفية للحرب في الاتفاقيات الصادرة عن هذا المؤتمر لا يعني بأي حال من الاحوال التقليل من شأن الوسائل الاخرى للدفاع »(٣).

وثمة اعتراف اخر للمجتمع الدولي يبدو اكثر وضوحا في تقريره بأن قانون الحرب المتعارف عليه دوليا ، والذي نظمته ونصت عليه اتفاقيتي لاهاي سنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٩٠٧ ، وبروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ ، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، لا يتضمن بصورة شاملة جامعة حدود الحرب ووسائلها ، فقد نصت المادة (٦٣) من اتفاقية جنيف الاولى ، والمادة (٦٢) من الاتفاقية الثانية ، والمادة (٤٧) من الاتفاقية الثالثة ، والمادة (١٥٨) من الاتفاقية الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وقرارات المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في طهران للفترة ما بين ٤/٢١ الى ١٩٦٨/٥/١٣ ، على انه « حتى يحين الوقت لوضع مجموعة من القواعد اكثر كمالا في قوانين الحرب يقرر الاطراف السامون المتعاقدون بأنه في الحالات التي تتضمنها النصوص المنظمة والمقبولة منهم ، يظل الاهلون والمتحاربون تحت حماية وسلطان مبادىء القانون التي يقررها العرف المستقر بين الشعوب المتمدنة وقوانين الانسانية وما يوحي به الضمير الانساني » .

ومن هذا تتضح قناعة المجتمع الدولي في عدم استغراق القواعد الحالية في قانون الحرب لحدود ووسائل الحروب الحديثة وأن عدم استغراق قانون الحرب لها لا ينفي عنها صفتها القانونية ، وبالتالي تمتعها بحماية وسلطان مبادىء القانون الدولي ، وقوانين الانسانية ، وما يوحي به الضمير الانساني .

وعلى هذا الاساس يجب القول بأن الاعتبارات والقواعد التي يقوم عليها قانون الحرب الذي يعترف بالحروب القانونية وينظمها ، والتي تتضمنها أحكام الاتفاقيات الدولية (لاهاي ــ جنيف) ، انما بنيت على أساس الغايات والمقاصد الانسانية ، وعليه يجب الرجوع الى ما استقر عليه ضمير الانسانية في كل حالة اشتباك مادي لم تتناول تنظيمه الاتفاقيات الدولية .

ومما يؤكد القول بوجوب تطبيق قانون الحرب على الاشتباكات المادية بصرف النظر عن كونها تعتبر حروبا دولية بالمعنى التقليدي للحروب ام لا ، ما قررته المادة (٤٢) من ميثاق الامم المتحدة ، حيث أجازت لمجلس الامن القيام بالعمليات الحربية المسلحة ضد الدولة المعتدية ، فمجلس الامن حينما يمارس صلاحياته هذه بتوقيع العقوبة على الدولة المعتدية انما يمارس صلاحياته تلك باسم المجتمع الدولي ، وليس بصفته دولة او مجموعة من الدول متحالفة ذات سيادة . وهذه الحرب التي يخوضها المجتمع الدولي تعتبر قانونية بحكم الميثاق ، والعرف الدولي وتطبق عليها قوانين الحرب بالرغم من عدم تطابقها مع الفقه التقليدي في الحرب الدولية . وبالاضافة لكل ما تقدم فأن تجارب

الحروب الحديثة قد دلت على أن وصف الحرب بالقانونية لم يعد يقتصر على القتال الذي ينشب بين الدول ذات السيادة فقط ، وفقا للشروط والمواصفات التي حددتها النظرية التقليدية . فالقتال الذي دار في الهند الصينية بين القوات الفرنسية وقوات فيت مان قبل قيام دولة فيتنام الشمالية اعتبر حربا دولية قانونية طبق عليه قوانين الحرب . وكذلك الشأن بالنسبة للقتال الذي نشب في كوريا ما بين سنتي ١٩٥٠ — ١٩٥٣ بين قوات الامم المتحدة والقوات الكورية اعتبر حربا قانونية طبق عليه قوانين الحرب بالرغم من أن احد طرفيها لم يكن دولة ذات سيادة ، علما بأن القرار اتخذ من وجهة نظر تفسير الامبريالية الامريكية للميثاق ، وكان عملا عدوانيا ضد الشعب الكوري ، ولكن الذي يهمنا هنا هو سابقة التوسع في مدلول الحرب الدولية القانونية لتشمل حالات الاشتباك المسلح الفعلي بغض النظر عن مدى تطابقه مع النظرية التقليدية في الحرب .

خلاصة :

يبدو مما تقدم ان الاتجاه يسير نحو التوسع في مدلول الحرب الدولية القانونية بحيث يجري تطبيق قانون الحرب على القتال المسلح حتى ولو كان بين دولة ذات سيادة وبين جماعات تتصف بوصف الدولة وفقا لقواعد القانون الدولي ، وبالتالي يترتب على ذلك اخضاع هذا النوع من الحروب الى قانون الحرب وانظمته المتعارف عليها دوليا ، والتي تسعى لتخفيف ويلات الانسانية ومصائبها ، وتحقيق الحد الادنى من الحماية الانسانية لاطراف الاشتباك .

ولقد عبرت الاتفاقيات الدولية المنظمة لقوانين الحرب عن هذه الحقيقة وارتأت **الاخذ بمعيار الاشتباكات الفعلية لتطبيق قانون الحرب عليها بصرف النظر عن أشخاص أطراف هذه الاشتباكات وبصرف النظر عن مدى توافر شروط الحرب وفقا للمفهوم التقليدي .**

حماية المدنيين والجرحى والاسرى في الحرب :

لقد نصت المادة (٢) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب على ما يلي :

« علاوة على الاحكام التي ستنفذ وقت السلم تطبق هذه الاتفاقية في جميع حالات اعلان الحرب **او في حالة أي اشتباك مسلح آخر يمكن ان ينشب بين طرفين أو أكثر من الاطراف السامبين المتعاقدين** ، حتى اذا لم يكن احد الاطراف قد اعترف بحالة قيام الحرب » .

« وتطبيق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي ، او الكلي ، لاراضي احد الاطراف السامية المتعاقدة ، حتى اذا كان هذا الاحتلال لا يواجه مقاومة مسلحة ، **وحتى اذا لم تكن احدى الدول المشتبكة في القتال طرفا متعاقدا بهذه الاتفاقية** ، فان الدول المتعاقدة تبقى مع ذلك ملتزمة بأحكامها في علاقاتها المتبادلة ، وعليها فوق ذلك ان تلتزم بها في علاقاتها مع الدولة المذكورة اذا قبلت هذه الاخيرة احكام الاتفاقية وطبقتها» .

كما نصت المادة (٣) من نفس الاتفاقية المذكورة ، والاتفاقيات الثلاث الاخرى (اتفاقية جنيف بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة / اتفاقية جنيف بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى والمصابين في القوات البحرية / واتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب) على انه « في حالة قيام اشتباك مسلح ليست له صبغة دولية في أراضي احد الاطراف السامية المتعاقدة ، فعلى كل طرف في النزاع أن يطبق كحد أدنى الاحكام الآتية :

١ ــ الاشخاص الذين ليس لهم دور ايجابي في الاعمال العدائية ، بما فيهم افراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم ، والذين أبعدوا عن القتال بسبب المرض ، او الجراح ، أو الاسر ، أو أي سبب آخر يجب معاملتهم في جميع الاحوال معاملة انسانية دون أن يكون للسلالة أو اللون ، أو الدين ، أو الجنس ، أو المولد ، أو الثروة ، أو ما شابه ذلك ، أي أثر ضار على هذه المعاملة .

ولهذا الغرض تعتبر الاعمال الآتية محظورة وتظل معتبرة كذلك في أي وقت وفي أي مكان بالنسبة للاشخاص المذكورين :

ا) أعمال العنف ضد الحياة والشخص ، وعلى الاخص القتل بكل أنواعه ، وبتر الاعضاء والمعاملة القاسية ، والتعذيب .

ب) أخذ الرهائن .

جـ) الاعتداء على الكرامة الشخصية ، وعلى الاخص التحقير والمعاملة المزرية .

د) اصدار الاحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة قانونا تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبر في نظر الشعوب المتمدنة لا مندوحة منها .

٢ ــ يجمع الجرحى والمرضى ويعتنى بهم ، ويمكن لهيئة انسانية محايدة كاللجنة الدولية للصليب الاحمر أن تقدم خدماتها لاطراف النزاع .

وعلى أطراف النزاع أن يعملوا علاوة على ذلك على تنفيذ كل ، أو بعض ، الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية عن طريق معاهدات خاصة .

وليس في تطبيق الاحكام السابقة **ما يؤثر على الوضع القانوني لاطراف النزاع** » .

ومن هذه النصوص يتضح وجوب تطبيق هذه الاتفاقيات على مجرد الاشتباكات الفعلية بقصد تحقيق الحد الادنى من الحماية الانسانية لاطراف الاشتباك ، بما ينسجم مع الحقوق ، والحريات الاساسية للشعوب والافراد **المقررة** في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ ، وفي الميثاقين السياسي والاجتماعي الاقتصادي المفتوحين للتوقيع في سنة ١٩٦٨ .

من خلال سياق نص المادة (٢) من الاتفاقية الرابعة ، يتضح ، بجلاء تام ، ان **المؤتمرين قصدوا الى تأكيد وعيهم لوجود اشتباكات فعلية غير حالات اعلان الحرب الدولية ، وقصدوا الى توسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل جميع حالات الاشتباكات الفعلية** ، وهذا ظاهر من مدلول عبارة النص الاصلي :

«The Present convention shall apply to all cases of declared war or of any other armed conflict...».

القانون الدولي والثورات :

ويضل أي رأي كذلك يسعى لتفسير عبارة الاشتباك المسلح الواردة في نص المادة (٢) المذكورة آنفا ، على انها محصورة بالاشتباكات الفعلية التي تنشب بين دولتين ، أو أكثر ، ذات سيادة دون قيام احداهما أو كلاهما باعلان حالة الحرب ، والانذار بها ، حسبما تقضي به قواعد الحرب التقليدية ، ذلك ان عبارة النص المذكور قد أطلقت حكمها على جميع الاشتباكات الفعلية دونما تحديد ، أو تمييز لها ، **بحيث جاءت لتشمل الاشتباكات الفعلية التي تقع بين دولتين ذات سيادة وبين جماعات ليس لها صفة الدولة** . ومما يؤكد هذا المعنى ما جاء في صدر المادة (٣) من نفس الاتفاقيات المشار اليها ، والتي سبق ذكرها ، حيث أوضحت هذه المادة وجوب تطبيق احكام المادة المذكورة « ... في حالة قيام اشتباك مسلح ليست له صبغة دولية في اراضي احد

الاطراف السامية المتعاقدة ... » ومن مدلول هذه العبارة يتضح أن المؤتمرين في جنيف قصدوا الى تطبيق الاحكام الواردة في اتفاقيات جنيف الاربع على جميع الاطراف في حالات الاشتباكات المسلحة الفعلية ، دون تمييز بينها ، وذلك **كحد أدنـــى** ، لحماية وصيانة حقوق وحريات الافراد والشعوب ، المقررة في المواثيق الدولية .

وليس هناك أي نصيب من الصحة كذلك للمحاولات التي تهدف الى استثناء المقاومة أو الثوار الذين لم يعترف لهم بعد بحقوق المحاربين — نظرا لعدم اتساع نطاق ثورتهم أو نشاطهم العسكري— من حكم هذه المادة ومحاولة تحديد انطباق عبارة « ... الاشتباك المسلح غير ذي الصفة الدولية ... » على المراحل التالية التي تشتعل فيها الثورة او المقاومة المسلحة ، وتحتل حجما كبيرا بحيث لا يجوز معه تجاهلها(٤)، ذلك ان الحكمة المقصودة من ايراد نص المادة (٣) من الاتفاقيات المذكورة **هو توفير الحد الادنى من الحقوق والحماية الانسانية في جميع مراحل الثورة أو المقاومة** ، ولعل حكمة توفير الحد الادنى من الحقوق والحماية الانسانية للمحاربين تبدو بشكل أظهر بالنسبة للثوار أو المقاومين في المراحل الاولى للثورة أو المقاومة ، اذ أن الحكمة في هذه الحالة تتوفر بشكل أقوى لان الثوار أو المقاومين يكونون ، في المراحل الاولى للمقاومة أو الثورة ، أقل قدرة من الناحية العملية على الزام أعدائهم باحترام حقوقهم الانسانية مما يستتبع وجوب اسباغ قدر أكبر من الحماية الانسانية لهم ، هذا بالاضافة الى ان نص المادة (٣) **لم يفرق بين أي من هذه المراحل اذ جاء النص متسما بصفـــة العمومية والشمول بحيث يشمل نطاق تطبيقه جميع مراحل الثورة أو المقاومة .**

وثمة دليل آخر على اتساع نص المادة (٣) من الاتفاقيات المذكورة ليشمل كل مراحل الثورة أو المقاومة ، ما قررته هذه المادة في فقرتها الاخيرة من أنه « ... **ليس في تطبيق الاحكام السابقة ما يؤثر على الوضع القانوني لاطراف النزاع** ... » ومما يفهم من هذا النص أن التزام أطراف النزاع بالحد الادنى من الحماية الانسانية المقررة في نفس المادة لا يؤدي الى تغيير في الوضع او المركز القانوني لكلا الطرفين مما ينبغي على ذلك وجوب تطبيق المادة (٣) من هذه الاتفاقية على الثوار والمقاومين الذين يكونون في نزاع مع الطرف الآخر ، دون أن يستتبع تطبيق هذه المادة عليهم أي تغيير أو تطوير في المركز القانوني في مواجهة الطرف الآخر من النزاع مما يحتم على الطرف الآخر في النزاع **معاملة الثوار أو المقاومين بموجب احكام المادة (٣) دونما أي اعتبار لاعتراف الطرف الاخر القانوني بهم كقوة مقاتلة من عدمه** ، ولعل في التاريخ الفلسطيني المعاصر نفسه شواهد عملية على هذا الوضع ، اذ أن الاشتباكات الفعلية التي وقعت بين رجال العصابات الصهيونية والدول العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ اعتبرت حـــربا قانونية ، أخضعت لقوانين الحرب وطبقت عليها الاتفاقيات الدولية ، بالرغم من عدم اعتراف الدول العربية بأي مركز أو وضع قانوني للعصابات الصهيونية آنذاك .

خلاصة :

من كل ما تقدم نخلص الى القول بأن التفرقة التقليدية بين مـــا يعتبر من الحروب الدولية والحروب غير الدولية ، بالمعنى التقليدي ، قد تلاشت تماما لجهة وجوب التزام أطراف النزاع بتوفير الحد الادنى من الحماية الانسانية للمحاربين من كلا الطرفين تنفيذا لما تنص عليه المادة (٢) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمادة (٣) من اتفاقيات جنيف الاربعة الآنفة الذكر ، وذلك بصرف النظر عن مدى توافر الصفة الدولية لاحد طرفي النزاع .

حقوق السكان تحت الاحتلال :

لقد انتهى البحث المتقدم الى اظهار الحقيقة القائلة بوجوب اسباغ الحماية الدولية للحقوق الانسانية المقررة في الاتفاقيات الدولية (جنيف / لاهاي) على قوات الثورة ، والمقاومة ، التي تقوم بالنضال المسلح ضد أعدائها . ولكن ما هو مقدار الحق الذي يتمتع به سكان المناطق المحتلة بالثورة على سلطات الاحتلال ومقاومته ؟ وما هو الاساس القانوني الذي يبنى عليه هذا الحق ؟

للاجابة على هذا السؤال يتعين علينا أولا تحديد الطبيعة القانونية للاحتلال ثم تحديد العلاقة القانونية بين دولة الاحتلال وسكان المناطق المحتلة ثانيا .

أولا : الطبيعة القانونية للاحتلال ــ عدم شرعية الاحتلال :

ان ميثاق الامم المتحدة لم يستثن من تحريمه للحرب الدولية الا حالة واحدة هي حالة حرب الدفاع الشرعي عن النفس ، ولهذا يكون قد حرم جميع أنواع الحروب الدولية الاخرى سواء تلك الحروب التي تلجأ اليها الدول للحصول على مزايا أو تحقيق مطامع لا سند لها من القانون أو الحروب التي تلجأ اليها الدول لحسم موقف أو نزاع غير مسلح ترى مع استمرار وجوده خطرا يهدد مصالحها ولم تصل الى حله بالوسائل السلمية(٥) .

ويترتب على هذا التحريم عدم مشروعية أي مزايا ، أو مكاسب اقليمية ، تدعيها الدولة المحتلة باسم مشروعية الحرب ، أو حق الفتح والضم ، بارادتها المنفردة ، وبدون الاتفاق على ذلك بينها وبين الدولة المحتلة أراضيها . وعلى هذا الاساس يجري تحديد الطبيعة القانونية للاحتلال بأنه **وضع طارىء مؤقت يستند الى مجـرد القوة المادية المسلحة وينتهي بانتهاء الحرب ، اما بعودة الاقليم المحتل الى سلطان الدولة المحتلة أراضيها ، أو بتحديد مستقبله بموجب اتفاق يجري بينها وبين الدولة المحتلة أراضيها ، وتبقى السيادة على الاقليم المحتل للدولة الام طوال فترة الاحتلال** ، ذلك انه ليس من الطبيعة القانونية للاحتلال نزع سيادة الدولة الام عن الاقليم المحتل ، اذ تبقى لهـا السيادة القانونية عليه وان كانت هذه الدولة غير قادرة عمليا على ممارسة صلاحيات سيادتها عليه بفعل الاحتلال ، وعلى هذا فالتكييف القانوني لسلطة الاحتلال يتم على انها **قوة أو سلطة فعلية مؤقتة** ليس لها حق السيادة على الاقليم المحتل . وعلى ضوء هذا التحديد القانوني لطبيعة الاحتلال يجري تحديد العلاقة بين دولة الاحتلال وسكان الاقليم المحتل .

ثانيا : العلاقة بين دولة الاحتلال وسكان الاقليم المحتل ــ ولاء السكان تحت الاحتلال للوطن الأم :

ما دامت السيادة على الاقليم المحتل تبقى للدولـة الأم ، فان الاحتلال يرتكز على السلطة الفعلية المؤقتة المستندة الى القوة المادية ، وينجم عن هذا الوضع الاستثنائي الشاذ ازدواجية في السلطة ، يكون سكان الاقليم المحتل بمقتضاها مطالبين عنوة من قبل سلطات الاحتلال بالطاعة لها ، والانصياع لاوامرها في حين انهم ما زالوا مرتبطين من الناحية القانونية برابطة الولاء والطاعة لدولتهم الأم .

فالاحتلال الحربي للاقليم لا ينزع الطابع القومي للاقليم المحتل ، ولا يؤثر على رابطة ولاء سكانه واخلاصهم للدولة الأم . ولقد أكدت اتفاقيات جنيف هذه الحقيقة اذ نصت المادة (٦٧) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب (بمناسبة قيام المحاكم العسكرية التي تشكلها سلطات الاحتلال عادة بمحاكمة أحد ابناء الاقليم المحتل) على انه « ... **يجب أن تضع محل الاعتبار أن المتهم ليس مـن رعايا دولة الاحتلال** .. » ومما يفهم ضمنا من هذا النص انه أخذ بموضوعة عدم ولاء مواطني

الاقليم المحتل الى دولة الاحتلال واستمرار علاقة الولاء هذه قائمة بينهم وبين دولتهم الأم . كما نصت المادة (٣/٦٨) ، والمادة (١١٨) من نفس الاتفاقية المذكورة والمادتان (٨٧) ، و (١٠٠) ، من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب على انه « **لا يجوز اصدار حكم بالاعدام ضد شخص محمي الا بعد توجيه نظر المحكمة ، بصفة خاصة ، الى أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال ، وغير ملزم بواجب الولاء نحوها** » وكذلك نص المادة (١٠٥) من اتفاقية جنيف الرابعة اذ تصت ، « على الدول الحاجزة أن تخطر بمجرد اعتقال أشخاص محميين الدولة التي يدينون لها بالولاء ودولتهم الحامية عن الاجراءات التي تتخذ لتنفيذ الاحكام الواردة بهذا الفصل ، وعلى الدولة الحاجزة أيضا أن تخطر الاطراف المختصة بكل تعديلات تستجد لهذه الاجراءات » . ومما يفهم من هذه النصوص **ان اتفاقيات جنيف جميعها لسنة ١٩٤٩ لا تلزم سكان الاقليم المحتل بواجب الولاء لدولة الاحتلال وتبقي على هذا الولاء للدولة الأم .**

وعلى هذا لا يمكن تصور صيرورة سكان الاقليم المحتل أعداء لابناء وطنهم الأم لمجرد وقوعهم في قبضة الاحتلال . ولقد أكد هذا المعنى أيضا الحكم الصادر عن محكمة الغنائم بتاريخ ٢ أبريل عام ١٨٥٧ حيث جاء فيه « ... ليس من المعقول أنه مهما طال زمن هذا الاحتلال أن تصبح مولدافيا جزءا من روسيا ، وأن يصير أهلها أعداء للذين يحاربون روسيا ، اذ أن أقصى ما قد يصل اليه الامر في الاحتلال هو الايقاف المؤقت لسيادة الباب العالي ، وافتراض مؤقت للسلطة الروسية الا أن طابع الاقليم الوطني يبقى على الحالة التي كان عليها دونما تغيير ، أو تبديل . وأية محاولة من جانب روسيا يغاير هذا المبدأ مقابل بالرفض ... »(٦).

ولما كان مجرد الاحتلال لا يعطي الدولة المحتلة حق اجراء اي تغيير أو تعديل في المركز القانوني للاقليم المحتل بضمه اليها ، أو بادعائها حق السيادة عليه ، كما انه لا ينزع الطابع القومي للاقليم المحتل ولا يؤثر على ولاء سكانه للدولة الام ، فانه يمتنع على سلطات الاحتلال أن تقوم ، بصفة عامة ، **باجراء تغيير أو تعديل في التشريعات والقوانين والقضاء وتظل الهيئات القضائية في الاقليم المحتل على ما كانت عليه قبل الاحتلال وتستمر في اصدار أحكامها باسم رئيس الدولة الام كما لو لم يكن هناك احتلال** ، ولا يحق لسلطات الاحتلال الزام الهيئات القضائية في الاقليم المحتل على اصدار أحكامها باسم رئيس دولتها ، كما يمتنع عليها تغيير القضاة والموظفين العموميين ، أو توقيع العقوبات عليهم ، كما يمتنع عليها كذلك نقل المحاكم من الاقليم المحتل الى اراضي دولة الاحتلال ، كما ويتوجب على سلطات الاحتلال فوق ذلك احترام حياة سكان الاقليم المحتل وشرفهم، وممتلكاتهم ، ومعتقداتهم ، وأن تكفل لهم مباشرة عبادتهم ، ويحظر عليها أن تكلفهم بحلف يمين الولاء لها ، أو أن ترغمهم على الادلاء بما لديهم من معلومات عن جيش دولتهم الام ، ويتعين على سلطات الاحتلال كذلك أن تمتنع عن مطالبة سكان الاقليم المحتل تقديم الخدمات الا ما يكفي لحاجة جيشها شرط أن لا تؤدي هذه الخدمات الى الزام سكان الاقليم المحتل في الاشتراك في الاعمال الحربية ضد دولتهم الام . وعلى سلطات الاحتلال كذلك أن تراعي احترام الملكية الخاصة وتمتنع عن النهب ، وأخذ الرهائن ، **والمصادرة العامة للاموال والممتلكات ونقل السكان الالزامي أو تهجيرهم الى مناطق غير تلك التي كانوا فيها قبل الاحتلال، أو اخضاعهم لعمليات التعذيب، وحظر مزاولة النشاط الفكري.** المواد (من ٢٧ الى ٣٤) والمواد (٤٧ الى ٧٨) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب والمادة (٤٨) ، والمواد من (٤٩ الى ٥٨) من لائحة لاهاي . وجميع هذه الواجبات الملقاة على عاتق سلطات الاحتلال بموجب الاتفاقيات المذكورة شرعت أساسا لتنظيم علاقة سلطات الاحتلال بسكان الاقليم المحتل ، والتي تقوم فقط على أساس الاخضاع للسلطة الفعلية المؤسسة على القوة والقهر . وما دام الامر كذلك ،

فانه لا يمكن والحالة هذه تصور أساس قانوني نظري تستند اليه سلطات الاحتلال في مطالبتها لسكان الاقليم المحتل بالطاعة ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ليس في اتفاقيات جنيف ما يمنع سكان المناطق المحتلة من الثورة على سلطات الاحتلال عند اخلال الاخيرة بالالتزامات المفروضة عليها بموجب هـــذه الاتفاقيات . وهنا لا بد مـــن الاشارة الى المخالفات الصريحة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي اخلالا بما تفرضه القواعد العامة في القانون الدولي بشأن الضم الفعلي لمدينة القدس ، بارادتها المنفردة ، وبدون الاتفاق بشأنها مع الاطراف المعنية ، ومخالفاتها المتكـــررة للواجبات المفروضة عليها بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في الاراضي المحتلة وعلى الأخص الواجبات التي تفرضها المواد (٢) ، (٢٧) ، (٣٢) ، (٤٧) و (٤٩) ، وتتمثل هذه المخالفات على سبيل المثـــال في مصادرة حريات المدنيين وتعذيبهـــم ومصادرة أموالهم وتدمير ممتلكاتهم الخاصة وتهجير السكان ، وتغيير أنظمتهم القانونية ، والحد من حرياتهم في مزاولة شعائرهم الدينية(٧)، كي تتضح حقيقة تردي الاوضاع التي يحياها سكان المناطق المحتلة ، ونظرا لعدم قدرة المنظمة الدولية على فرض قراراتها على اسرائيل وايقاف خرقها للواجبات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقيات جنيف/لاهاي المذكورة ، فلا يبقى والحالة هذه اذن الا قيام سكان هذه المناطق بالتصدي لسلطات الاحتلال للدفاع عن حقوقهم المقررة لهم بالاتفاقيات المذكورة وذلك عن طريق الثورة والمقاومة المسلحة .

سكان المناطق المحتلة وحقهم بالثورة والمقاومة :

السؤال الآن هو مدى حق سكان المناطق المحتلة بالثورة على سلطات الاحتلال في الحالات التي تلتزم فيها هذه السلطات بحدود الواجبات الملقاة علـــى عاتقها بموجب اتفاقيات جنيف/لاهاي ؟ . لا يختلف الجواب في هذه الحالة عن الحالة السابقة القاضي بتقرير حق سكان المناطق المحتلة بالثورة على سلطات الاحتلال ، ذلك ان **هذا الحق مستمد أساسا من طبيعة العلاقة بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق المحتلة التي سبق لنا تحديدها على أساس استمرار علاقة الولاء والتبعية للوطن الام وعدم الالتزام بالطاعة والولاء لدولة الاحتلال وكذلك على أساس التكييف القانوني للاحتلال بأنه سلطة فعلية مؤقتة تستند الى واقع القوة المادية وعلى أساس من قاعدة تحريم ضم الاراضي بالارادة المنفردة** . ويضاف لذلك كله حق سكان المناطق المحتلة في الدفاع عن أنفسهم في سبيل المحافظة على أمنهم ، وكيانهم ، وحقهم في تقرير مصيرهم ، وفقا لما تقضي به أحكام المادة (١ / ٢) من الميثاق التي تنص على « انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل فرد منها تقرير مصيرها ... » وطبقا لما تقضي به المادة (١ / ٤) من نفس الميثاق المذكور التي تنص على « ... امتناع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ... »

وهكذا نجد أنه من حق سكان المناطق المحتلة لا بل من واجبهم الثورة على سلطات الاحتلال وحمل السلاح للدفاع عن ما تقرره لهم المواثيق الدولية مـــن حقوق ، فسلطة الاحتلال التي تقوم على أساس القوة المسلحة ، لا القانون ، لا يمكن أن تقاوم الا بالقوة المسلحة .

المقاومة المسلحة المنظمة :

لقد توصلنا الى اظهار مدى ما يتمتع به سكان المناطق المحتلة من حق في الثورة على سلطات الاحتلال ومقاومته بقوة السلاح ولكن الامر لا ينتهي عند هذا الحد اذ سرعان مـــا يعمد سكان المناطق المحتلة الى **تنظيم اعمـــال المقاومة المسلحة بصورة منظمة**

من خلال منظمات سياسية عسكرية للمقاومة يكون لها، أو لكل منها ، أجهزتها السياسية والعسكرية التي تتبع أساليب العمل السري في مقاومة الاحتلال ، وهنا يثور لدينا سؤال آخر عن مدى مشروعية هذه المنظمات ، ومقاومتها لسلطات الاحتلال وعما اذا كان يجب تطبيق قانون الحرب والقواعد الانسانية المقررة في الاتفاقيات الدولية على افراد قوات هذه المنظمات . ومبعث هذا التساؤل هو ما تتسم به أعمال منظمات المقاومة من سرية في التنظيم ، والحركة ، وأساليب القتال التي تعتمد أساسا على طريقة «اضرب واهرب» «Hit and Run» . **وقد اتجه غالبية الفقه الحديث الى اعتبار الاشتباكات التي تقوم بها قوات منظمات المقاومة السرية مشروعة ، ورتب على ذلك وجوب تطبيق قوانين الحرب والقواعد المقررة في الاتفاقيات الدولية لضمان الحد الادنى من الحماية الانسانية لافراد هذه المنظمات ، ولقد ذهب فريق آخر من الفقه الى المطالبة بتطبيق قوانين الحرب وقواعد الحماية الانسانية المقررة في اتفاقيات جنيف على أفراد منظمات المقاومة على أساس مشروعية حربهم ضد الاحتلال وحرمان أفراد قوات الاحتلال النظامية من هذه الحماية تأسيسا على عدم مشروعية وجود هذه القوات في الاقليم المحتل نتيجة اجتياحها للاقليم بحرب غير مشروعة**(٨)، ورتبوا على ذلك حرية سكان الاقليم المحتل في الدفاع عن انفسهم وبلادهم ضد قوات الاحتلال بشتى الوسائل الممكنة مع وجوب استمرار هذه القوات بتطبيق الاتفاقيات الدولية في معاملتها لافراد منظمات المقاومة(٩). ولقد جاء في حكم للمحكمة البولندية العليا في قضية (Greiser) « **أن الاعمال التي يعتبرها القانون الدولي مشروعة ، لا يمكن للمحاكم البولندية ان تصدر أحكاما بعقاب مرتكبيها كما ان حرب العدوان لا يمكن تبريرها في ضوء القانون الدولي كما تعتبر أعمال سلطات الاحتلال غير قانونية ، ما دام الاحتلال الناشىء عن حرب قامت خلافا للقانون الدولي هو غير مشروع** »(١٠). كما جاء في حكم آخر لمحكمة لاهاي الخاصة بتاريخ ٤٨/٥/٤ «... فليس هناك اذن التزام قانوني أو أدبي يقع على كاهل الاهالي في الاراضي المحتلة تجاه دولة الاحتلال وقواتها **حتى لتصبح** المقاومة السرية ضد العدو في الاقليم المحتل شكلا مشروعا من أشكال الحروب ... »(١١).

ومن هذا يتضح لنا بجلاء ما جرى عليه العمل في الفقه والقضاء الدوليين بشأن شرعية أعمال المقاومة التي تنظمها منظمات المقاومة ضد الاحتلال .

المقاومة السرية والمقاومة النظامية :

لقد جاءت اتفاقية لاهاي الرابعة بشأن الحرب البرية لسنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ لتؤكد في النهاية ما جرى ويجري عليه العمل بهذا الشأن في المجال الدولي. فقد نصت المادة (١) **من ملحق اتفاقية لاهاي المذكورة على ما يلي : « تطبق قوانين وحقوق وواجبات الحرب لا بالنسبة للجيوش فحسب وانما كذلك بالنسبة للميليشيا والوحدات المتطوعة التي تتوافر فيها الشروط التالية :**

١ ــ أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه .

٢ ــ أن تكون لها علامة مميزة معينة يمكن تمييزها عن بعد .

٣ ــ أن تحمل السلاح بشكل ظاهر .

٤ ــ أن تقوم بعملياتها طبقا لقوانين وأعراف الحرب .

ونصت المادة (٤/أ ٢) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة اسرى الحرب والمادة (١٣/أ ٢) في كل من اتفاقيتي جنيف الاولى بشأن (تحسين حالة الجرحى والمرضى من القوات المسلحة) والثانية (بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى والمصابين من أفراد

القوات البحرية) نصت هذه المواد على مـــا يلي : « **أفراد الميليشيا الاخرى وأفراد الوحدات المتطوعة الاخرى بما في ذلك الذين يقومون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج أراضيها . حتى ولو كانت هـــذه الاراضي محتلة بشرط أن تتوفر في هذه الميليشيا أو الوحدات المتطوعة بما فيهـــا تلك المقاومة المنظمة الشروط التالية :**

١ ـــ أن تكون تحت امرة شخص مسؤول عن مرؤوسيه .

٢ ـــ أن تكون لها علامة مميزة معينة يمكن تمييزها عن بعد .

٣ ـــ أن تحمل أسلحتها بصورة ظاهرة .

٤ ـــ أن تقوم بعملياتها طبقا لقوانين وأعراف الحرب .

من خلال عرض هذه النصوص يتضح أنها تتضمن شروطا حاولت الدول الاستعمارية الكبرى تفسيرها على انها حاجز يحول دون انطباق هذه النصوص على أفراد تنظيمات المقاومة السرية باعتبارها تعتمد أساليب العمل السري ، ولذا لا تعتبر حركات مقاومة نظامية «Organised Resistance Movements» وبالتالي تحول دون تمتع افرادها بالحقوق الدولية التي تسبغها اتفاقيات جنيف ولاهاي على المحاربين.والحقيقة هي بخلاف ذلك، فمن خلال مقارنة هذه النصوص ببعضها البعض يتضح ان ما نصت عليه اتفاقيات جنيف بهذا الشأن قد جرى اقتباسه تقريبا من نص المادة (١) من ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧.الا ان هذه الاتفاقية كانت قد وضعت في وقت لم تكن فيه ظاهرة المقاومة السرية طويلة الامد قد انتشرت بعد ، كما انها وضعت في وقت سابق على توقيع عهد عصبة الامم المتحدة وميثاق الامم المتحدة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحظر جميع انواع الحروب الا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وفي زمن كان طابع الحرب التقليدية هو الطابع الغالب حيث كانت الحرب تعتمد أساسا على الصدام المسلح التقليدي بين الجيوش النظامية، ولم تكن فيه ظاهرة حروب التحرير الشعبية قد انتشرت في العالم . ولما كان هذا حال الزمن الذي وضعت فيه نصوص اتفاقية لاهاي المذكورة ، ونظرا لتطور مفهوم نظرية الحرب ذاتها بحيث أصبح يشمل حروب الثورات الوطنية ، والمقاومة ، ويعترف بها كحروب تستوجب توفير الحماية الدولية لقوات المتحاربين فيها ، ومتى كان واقع الحال يشير دائما الى تفوق قوات الاحتلال والجيوش النظامية عامة على قوات منظمات المقاومة في حالة الصدام المباشر وفقا لاساليب المواجهة العسكرية التقليدية بسبب ما تتمتع به الجيوش النظامية من تفوق عسكري ساحق علـــى قوات المقاومة يمكنها دائما من ضرب المقاومة ، والقضاء عليها ، ونظرا لحق سكان المناطق المحتلة في الدفاع عن أنفسهم ضد قوات الغزو والاحتلال التي تشن حربا غير مشروعة ، فانه يكون لهؤلاء السكان كامل الحق في اللجوء الى أساليب المقاومة السرية التي تمكنهم من أن يقفوا في وجه العدو ، وما يملكه من امكانيات عسكـــرية ضخمة في مقابل مـــا يمتلكونه من امكانيات متواضعة . وليست عبارة السيد بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا في حكومة المنفى « طالما ان الحرب قائمة بين بلجيكا والمانيا فعلى كل بلجيكي ان يستنتج النتائج التي تتطلبها قيام هذه الحالة » ، الا تأكيـــدا لهذا المعنى وعلى هـــذا نستطيع القول بأنه نتيجة للتطورات التي حدثت بعد توقيع اتفاقية لاهاي لم يعد بالامكان التفرقة بين نوعين من المقاومة احداهما مقاومة نظامية والاخرى سرية من حيث صلاحية تطبيق احكام اتفاقيات جنيف عليها . ذلك ان كلا النوعين من المقاومة النظامية والسرية يشتركان معا في ذات الحركة والعلة التي من أجلهما نصت اتفاقيات جنيف المذكورة على وجوب تطبيق هذا الاتفاقيات على المقاومة النظامية ، اذ أن علة تطبيق احكام اتفاقيات جنيف على المقاومة تكمن في الهدف من ورائها ، وهو مقاومة الغزو والاحتلال ، كما ان

الحكمة التي من أجلها اقتضت اتفاقيات جنيف تطبيق نصوصها على المقاومة النظامية ، هي توفير الحد الادنى من الحماية الانسانية لأفراد المقاومة النظامية ، وللتخفيف ما أمكن من ويلات الحرب ، وكل من هذه العلة والحكمة موجودتان في المقاومة السرية بنفس مقدار ما توجد به في المقاومة النظامية .

وما دام الامر كذلك فان محاولة استثناء المقاومة السرية من نطاق اتفاقيات جنيف المشار اليها يصبح متعارضا مع الاعتراف بالمركز القانوني لحركات المقاومة من حيث المبدأ لعدم وجود ما يبرر التفرقة بين المقاومة السرية والمقاومة النظامية ، الامر الذي لا يمكن التسليم به نظرا لاعتراف المواد (٤/أ ٢) و (١٣/أ ٢) المذكورة في اتفاقيات جنيف المشار اليها بالمركز القانوني للمقاومة .

وحين نصت المواد (٤/أ ٢) و (١٣ / أ ٢) المذكورة على انطباق احكام هذه الاتفاقيات على المقاومة النظامية «Organised Resistance Movements» لم تضع معيارا دقيقا لتحديد معنى النظامية المقصودة من هذا النص ، وبالتالي لم تستثن صراحة المقاومة السرية من نطاق تطبيق هذه المواد ، وعليه يمكن القول بأن سرية المقاومة لا يتعارض مع نظاميتها ما دام ان لهذه المقاومة قواتها وتنظيمها المسلح واساليبها الخاضعة للقواعد العسكرية التي تتلائم مع طبيعتها السرية . ومما يؤكد القول بانتفاء التفرقة بين ما يسمى بالمقاومة النظامية ، والمقاومة السرية ، ان نعيد للاذهان فشل المحاولات التي قامت بها الدول الاستعمارية الكبرى في مؤتمر جنيف الدبلوماسي (الذي انعقد عام ١٩٤٩ لوضع اتفاقيات جنيف) لتكريس مبدأ التفرقة بين المقاومة النظامية والمقاومة السرية لجهة تطبيق احكام اتفاقيات جنيف على الاولى دون الثانية ، ففي ذلك المؤتمر سقط اقتراح تلك الدول القاضي باشتراط سيطرة قوات المقاومة على اراضي محددة ، وبالتالي ارتفاع قوات المقاومة في تكتيكاتها واساليبها العسكرية الى الجيوش النظامية ، كشرط لازم لها لتطبيق احكام اتفاقيات جنيف على افرادها ، كما سقط اقتراح اخر لتلك الدول يقضي بوجوب اعتراف دولة الاحتلال بالمقاومة كقوة فعلية وذلك كشرط اخر لتطبيق احكام اتفاقيات جنيف على افرادها . وعلى هذا الاساس فأننا نرى ان اتفاقيات جنيف حين نصت صراحة على وجوب تطبيق احكامها على افراد المقاومة النظامية انما قصدت كذلك الى تطبيق هذه الاحكام على المقاومة بشكل عام سواء كانت نظامية او سرية ، ذلك حيث ان المواد (٤ أ ٢) و (١٣ / أ ٢) لم تستعمل صراحة عبارة المقاومة السرية الا انها كذلك لم تستثن المقاومة السرية من نطاق تطبيق هذه المواد ، ولعل ورود هذه النصوص على هذا النحو قصد منه التوفيق بين موقف الدول الاستعمارية الكبرى التي ارادت قصر انطباق اتفاقيات جنيف على المقاومة النظامية بمفهومها التقليدي وموقف الدول الصغرى التي رفضت هذا الاتجاه واصرت على تمتع جميع اشكال المقاومة باحكام اتفاقيات جنيف . وعليه يجب فهم الشروط الواردة في نص المواد (٤ / أ ٢) و (١٣ / أ ٢) المذكورة على نحو ينسجم مع طبيعة اساليب المقاومة السرية .

حول المواجهة :(١٢)

ان شرط قيام المقاومة بعملياتها طبقا لقوانين واعراف الحرب لا يعني وجوب اتباع تنظيمات المقاومة للاساليب التقليدية للجيوش النظامية التي تعتمد اساسا على المواجهة ، فالمقاومة حين تعتمد اسلوب اضرب واهرب او حينما تقوم بعملياتها ليلا او في غفلة من قوات الاحتلال او على حين غرة منها والاختفاء فورا ، فانما هي بذلك تطبق القواعد والتكتيكات العسكرية التي تتلائم مع متطلبات عملها وامكانياتها يضاف لذلك ان هذه الاساليب كثيرا ما تلجأ اليها القوات النظامية (وخاصة فرق الكوماندوس)

التي تتوغل في اراضي الاعداء بقصد تحطيم منشآت العدو ومعنوياته ، وبالرغم من ذلك فان تطبيق القوات النظامية لهذه الاساليب لا يحرمها من الحماية المقررة في اتفاقيات جنيف .

وعلى هذا لا يمكن فهم معنى المواجهة بين قوات المقاومة وقوات الاحتلال الا المواجهة حين لحظة بدء الاشتباك او القتال وليس قبل ذلك ، وعليه يجب كذلك فهم شرط حمل الاسلحة بصورة ظاهرة على انه ينصرف فقط عند المواجهة التي حددناها بلحظة بدء القتال ، وليست قبله لان فهم هذا الشرط على غير هذا النحو يعود بنا لتكريس الاساليب التقليدية للحروب التي لم تعد هي وحدها الاساليب السائدة في العالم . وما من شك في ان قوات المقاومة تظهر اسلحتها عند لحظة بدء القتال ، وبالتالي تكون قد وفرت لنفسها هذا الشرط .

المقاومة والعلامة المميزة :

ويجب ان نقف قليلا عند الشرط القاضي بان يكون لقوات المقاومة علامة تميزها عن بعد ، فلقد نصت الفقرة (٦ أ) من المواد (٤) و (١٣) المذكورة في هذه الاتفاقيات على ما يلي : « **سكان الاراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح باختيارهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون ان يكون لديهم الوقت الكافي لتشكيل انفسهم في وحدات نظامية مسلحة شرط ان يحملوا السلاح بشكل واضح وان يحترموا قوانين وتقاليد الحرب** » . ومما يبينه هذا النص ان هذه الفقرات اجازت لسكان المناطق غير المحتلة ان يهبوا للدفاع عن انفسهم ضد قوات الغزو دون ان تشترط عليهم حمل علامات مميزة ، واذا كانت هذه الفقرات قد اشترطت لذلك ان لا تكون قوات الغزو قد سيطرت على الاقليم سيطرة فعلية تامة بحيث انها لم تصبح بعد في وضع يمكنها من فرض الاستقرار في الاقليم المحتل ، ومتى كان قيام المقاومة بعملياتها ضد قوات الاحتلال في المناطق المحتلة من شأنه افقاد السيطرة الفعلية نسبيا لقوات الاحتلال على المناطق المحتلة وبالتالي اضعاف الهدوء والاستقرار النسبيين فيها ، فانه يجوز القول والحالة هذه بقياس حالة المقاومة التي تقوم في المناطق المحتلة على حالة قيام سكان المناطق المهددة بالاحتلال في التصدي المسلح للقوات الزاحفة ، وذلك من حيث استلزام حمل العلامات المميزة لقوات الاحتلال .

واذا كنا نرى بأن التفسير المشار اليه اعلاه لشرط وجوب حمل العلامات المميزة يصبح امرا حيويا بالنسبة لافراد منظمات المقاومة غير التابعين لاجهزتها العسكرية فان هذا الشرط برمته لا يشكل اي عقبة امام العناصر التابعة للاجهزة العسكرية في منظمات المقاومة طالما انها تحمل ما تحمله من العلامات المميزة لها، والمتمثلة بالبستها وشعارات تنظيماتها عند قيامها بعملياتها العسكرية في المناطق المحتلة .

المقاومة تحت قيادة مسؤولة :

واما عن مضمون الشرط الرابع القاضي بوجوب ان يكون افراد المقاومة تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه ، فحيث ان عمليات المقاومة تتم عادة بواسطة مجموعات لا يقل عدد افرادها عن ثلاثة وعلى رأسهم مسؤول ، وطالما ان هذا الشرط لا يتطلب تواجد جميع عناصر كل مجموعة من هذه المجموعات في نفس رقعة الاشتباك اذ يجوز وبموجب هذا الشرط ان يتوزع عناصر كل مجموعة تشتبك مع قوات الاحتلال على رقاع مختلفة في المكان الواحد للاشتباك بحسب ما تتطلبه مقتضيات العملية الواحدة من هجوم ودفاع وتغطية ، كما ان هذا الشرط لا يتطلب كذلك قيام كل عناصر المجموعة الواحدة في القيام بنفس الافعال والادوار اللازمة للعملية الواحدة المراد تنفيذها ، فانه لا يتعارض مع هذا الشرط قيام هذه المجموعة بتقسيم الادوار بين عناصرها بحيث يقوم

كل عنصر فيها بدوره ولو منفردا طالما ان هذا الدور يشكل جزءا من خطة العملية الواحدة ككل والتي تقوم بتنفيذها عناصر المجموعة الواحدة معا كل حسب دوره .

المقاومة وشرط التابعية :

ومما تجدر ملاحظته كذلك ان المادة (٤ / أ ٢) والمادة (١٣ / أ ٢) من اتفاقيات جنيف المذكورة لم تشترطا ان يكون افراد المقاومة تابعين تبعية قانونية (أي برابطة الجنسية) لنفس البلد المحتلة اراضيه وانما يكفي للقول بتحقق شرط التبعية المقصودة في المواد المشار اليها ان يكون هؤلاء الافراد من المؤيدين لوجهة نظر البلد المحتلة اراضيه والعاملين لصالحه بصرف النظر عن ارتباطهم برابطة الجنسية مع البلد المحتلة اراضيه ، وعلى هذا فشرط تبعية افراد المقاومة المنصوص عليه في المواد المشار اليها يتحقق بمجرد اقدام هؤلاء الافراد على الانضمام لقوات المقاومة حتى ولو لم تتوفر لهم رابطة التبعية القانونية (رابطة الجنسية) للبلد المحتلة اراضيه ، وهكذا يصبح افراد تنظيمات المقاومة من غير الفلسطينيين افرادا عاملين في المقاومة الفلسطينية ، وتابعين لها ، مما يستوجب تطبيق احكام اتفاقيات جنيف عليهم .

خلاصة :

نظرا لما تقدم ليس هنالك اي سند قانوني يستند اليه من يحاول استثناء المقاومة السرية من نطاق احكام المواد (٤ / أ ٢) و (١٣/ أ ٢) المشار اليها .

ولو سلمنا جدلا مع القائلين باستثناء المقاومة السرية من احكام نص المواد المذكورة آنفا الا ان افراد هذه التنظيمات تظل مشمولة على الاقل برعاية اتفاقية جنيف الرابعة (بشأن حماية المدنيين وقت الحرب) التي تهدف الى توفير الحد الادنى من الحماية الانسانية المقررة لسكان المناطق المحتلة . فلقد جاء في صدر المادة (٤) منها (وهي التي تعين الاشخاص الذين تنطبق عليهم احكام هذه الاتفاقية) « الاشخاص المشمولين بهذه الاتفاقية هم الذين يكونون في لحظة معينة وتحت اي ظرف من الظروف ، ويجدون انفسهم عند قيام حرب او احتلال في ايدي احد الاطراف المتحاربة او دولة محتلة هم ليسوا مواطنيها ... » . فهذا النص استوجب تطبيق احكام هذه الاتفاقية على جميع المدنيين في المناطق المحتلة مهما كان الظرف الذي يكون فيه هؤلاء السكان ، واذا سلمنا جدلا بعدم الاعتراف لافراد المقاومة السرية بحقوق المحاربين من افراد المقاومة « النظامية » لجهة عدم تمتعهم باحكام اتفاقيات جنيف الا انهم **يظلون متمتعين على الاقل باحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب بوصفهم مدنيين من سكان المناطق المحتلة ، ولا يؤثر على اعتبارهم كذلك قيامهم بالعمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال لان صدر المادة المذكورة اطلق انطباق هذه المادة على جميع المدنيين دون استثناء وتحت اي ظرف كان .**

من خلال كل ما تقدم نجد انه لا مفر من انطباق نصوص اتفاقيات جنيف على افراد المقاومة السرية وبالتالي تمتعهم بكامل الحقوق التي تخلعها عليهم هذه الاتفاقيات ، وهذا ما اكده العمل في المحيط الدولي اذ جرى الاعتراف بجماعة الانصار اليوغسلاف بقيادة الماريشال تيتو اثناء الاحتلال النازي ليوغوسلافيا في الحرب العالمية الثانية ، وكذلك فرق المقاومة الفرنسية التي سميت بالقوات الفرنسية في الداخل ، وكذلك ايضا قوات المقاومة الروسية (قوات الانصار) التي اعتبرت جميعها فرق مقاومة وطالبت الدول والهيئات الدولية آنذاك بتطبيق احكام اتفاقيات لاهاي عليها .

الحواشي

١ — من الدول الموقعة عليه : فرنسا ، المانيا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ، ايطاليا ، اليابان ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وقد انضمت اليه فيما بعد غالبية الدول بحيث أصبح ذي صفة عالمية .

٢ — Meten Tamakoc, *International Civil War*. Ankara 1967 pp. 67-87.

٣ — Ford, W.J. «Resistance Movements in Occupied Territory». *Netherlands International Law Review*. October 1956, p. 355.

٤ — كان هذا موقف الدول الاستعمارية الكبرى في مؤتمر جنيف الدبلوماسي الذي انعقد عام ١٩٤٩ لوضع اتفاقيات جنيف .

٥ — يلاحظ ان اسرائيل حاولت التمسك بحق الدفاع الشرعي حينما قامت بهجومها على « الجمهورية العربية المتحدة » عام ١٩٦٧ اذ ادعت اولا انها لم تبدأ باطلاق النار ، وانما كان الجانب المصري هو البادىء في ذلك ، ثم عندما اتضح حقيقة بدئها باطلاق النار حاولت التوسع في تفسير معنى الدفاع الشرعي ، بحيث يشمل حالة التجائها الى الحرب دفاعا عن نفسها ، ضد الموقف الذي وضعت فيه ، نتيجة اغلاق المضائق في وجه الملاحة الاسرائيلية ، مما يشكل خطرا كبيرا يهدد مصالحها ووجودها . وعلى فرض صحة ادعائها بانها خاضت حرب الايام الستة دفاعا عن مصالحها المذكورة فان هذه الحجة لا تخلع صفة الدفاع الشرعي على الحرب التي قامت بها اسرائيل عام ١٩٦٧ لانها لجأت بادىء ذي بدء الى استعمال القوة المسلحة لحل النزاع قبل استنفادها لا بل قبل لجوئها الى الوسائل والطرق السلمية لحله ، وحرب كهذه تعتبر غير مشروعة في نظر الميثاق .

٦ — ES. Roscoe, *Reports of Prize Cases*, 1245-1859. 1905, Vol. II, pp. 584-5950.

٧ — التقرير الصادر عن مركز الابحاث الفلسطينية المرفوع اساسا للجمعية الدولية لحقوق الانسان بعنوان « اسرائيل وحقوق الانسان » للسيد ابراهيم العابد ، بيروت ١٩٦٩ . وقد صدر عن مركز الابحاث ايضا دراسات اخرى حول هذا الموضوع .

٨ — من هؤلاء الفقيه البولندي ساويكي والفقيه الروسي ترينين .

٩ — كان هذا رأي الادعاء في قضية الرهائن امام المحكمة العسكرية الامريكية الخامسة .

١٠ — **المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٦٩** .

١١ — **المرجع نفسه** .

١٢ — يضم شرط المواجهة الشرطين (٣ ، ٤) حمل السلاح بشكل ظاهر والقيام بالعمليات طبقا لقوانين الحرب .

اضرار واخطار اسرائيل على اقتصاد لبنان

بطرس لبكي

تهدف هذه الدراسة الى تبين الآثار الاقتصادية الناجمة عن قيام اسرائيل وما نتج عن هذا القيام من نزوح جماعي ومقاطعة اقتصادية عربية منذ عام ١٩٤٨ على الاقتصاد اللبناني .

لقد سعت اسرائيل ولا تزال تسعى الى خرق هذه المقاطعة . وقد نجحت الى حد ما في ذلك بعد عام ١٩٦٧ . ولاسرائيل مشاريع اقتصادية أيضا تسعى من خلالها الى السيطرة على المنطقة والى استعمارها اقتصاديا بعد أن تكون استعمرت قسما منها اسكانيا . وقد أخذت تلك المشاريع الاقتصادية طريقها الى حيز التنفيذ في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبدأت تضر أيضا ببعض قطاعات الاقتصاد اللبناني . ومن المتوقع في حال سقوط المقاطعة الاقتصادية العربية ان تجتاح اسرائيل قطاعات واسعة من الاقتصاد اللبناني وتسيطر على البعض الآخر . مرادنا في هذا البحث القاء أضواء سريعة على هذه الحقائق من أجل ايضاح هذا الجانب من الصراع مع العدو للمواطن اللبناني خاصة وللمواطن العربي عامة .

تأثير قيام اسرائيل على الاقتصاد اللبناني بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧

ان قيام دولة اسرائيل على أرض فلسطين العربية قد تسبب بنزوح قسم من شعب فلسطين العربي الى لبنان ونزوح رساميل فلسطينية ومقاطعة اقتصادية عربية للكيان الصهيوني . ويشير الى ذلك الدكتوران يوسف صايغ ومحمد عطاالله في كتابهما « نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني »(١) . ويمكننا تلخيص هذه الافادة بالنقاط التالية :

أولا : لقد انتقلت تجارة الترانزيت ما بين الغرب من جهة والاردن والعراق من جهة أخرى من الموانىء الفلسطينية وميناء حيفا أساسا(٢) (الذي كان منافسا موفقا لمينائي بيروت وطرابلس) الى ميناء بيروت وذلك خلال سنوات عديدة ، حتى انشاء الاردن ميناء العقبة . لكن نشاط هذا الميناء خف بعد حرب ١٩٦٧ بسبب اغلاق قناة السويس وعاد قسم لا بأس به من التجارة الخارجية الاردنية يمر عبر ميناء بيروت .

كما ان تصدير النفط العراقي عبر الانبوب الذي كان يربط حقول شمال العراق بحيفا قد توقف عام ١٩٤٨ وكانت طاقته السنوية عام ١٩٤٨ قد بلغت ٩ ملايين طن(٣) . وقد مدت بعد ذلك أنابيب أخرى من آبار شمالي العراق الى مرفأ طرابلس اللبناني أساسا . ولولا المقاطعة العربية لاسرائيل لكان انبوب التابلين الذي يربط حقول رأس تنورة النفطية في السعودية بمرفأ صيدا اللبناني قد صمم ليصب على الشاطىء الفلسطيني ، اذ ان المسافة بين الحقول السعودية وهذا الشاطىء أقصر من المسافة بينها وبين صيدا(٤) .

وعلينا ان نلاحظ أيضا انه من الاوفر للاردن أن يصدر فوسفاته عبر الموانىء الفلسطينية بدل أن يصدر قسما منه عبر بيروت .

هكذا فلولا مقاطعة العرب لاسرائيل لكـــان لبنان خسر مداخيـــل مهمة في حقلـــي الترانزيت وعائدات مرور وتكرير النفط .

وفي هذا المجال لا بد أن نذكر ان مصفاة حيفا قبل ١٩٤٨ كانت تؤمن نصف صادرات فلسطين للبلدان العربية التي كانت تتألف من مشتقات النفط المكرر فيها(٥) وقد حلت مشتقات النفط المنتجة في مصافي طرابلس وصيدا محل هذه الصادرات الفلسطينيـــة لبعض الاسواق العربية .

ثانيا : لقد استفاد تجار ومزارعو وموضبو وناقلو الحمضيات اللبنانية جزئيا مـــن المقاطعة العربية لاسرائيـــل اذ حلت الحمضيات اللبنانية جزئيا محـــل الحمضيات الفلسطينية في الاسواق العربية . ومن المؤكد ان قطاع الحمضيات اللبنانية الذي يوجه انتاجه أساسا للتصدير الى الاسواق العربية ما كان ليتمكن من ان ينمو كما نما لولا محاصرة منافسه الاساسي والاقوى في المنطقة من خلال فرض طوق المقاطعة العربية . والامر شبيه بالنسبة للكثير من المصنوعات الفلسطينية التي كانت تبـــاع في الاقطار العربية والتي حلت محلها الى حد ما المنتوجات اللبنانية . ويمكننـــا التأكيد انه لولا المقاطعة العربية لما تمكنت الصناعة اللبنانية من أن تنمو في سوقها الداخلي وتصدر الى البلدان العربية بالحجم المحقق حاليا اذ أن منافسة الصناعة الاسرائيلية لم تكن لتسمح لها بذلك(٦) .

ثالثا : لولا المقاطعة العربية لاسرائيل لما نمت نشاطات اعـــادة التصدير والنقـــل والنشاطات المصرفية والسياحية والتربوية والطبية والفنية التي تشكل العامود الفقري لقطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد اللبناني والتي « تصدر » الى الاقطار العربية . اذ أن المؤسسات الاسرائيلية من شركات نقل ومؤسسات مالية وسياحية وتجارية هي اكثر تطورا من المؤسسات اللبنانية المماثلة كما تتمتع بدعم الرأسمال الصهيوني خاصة والغربي عامة . لذلك فهي بلا شك أكثر قدرة من المؤسسات اللبنانية المماثلة في هذه الحقول ولولا المقاطعة لكانت اسرائيل قد انتزعت من الاقتصاد اللبناني قسما كبيرا من دوره الوسيط بين المشرق العربي والدول الغربية : هذا الوسيط الذي يجمع الرساميل من بعض الاقطار العربية وينقلها الى الغرب لقاء عمولة ، ويروج المصنوعات الغربية في العديد من البلدان العربية . كما ان قسما من المواد الخام العربية تصدر عبره الى البلدان الصناعية (البترول السعودي والعراقي ، الفوسفات الاردني الخ ...) .

اما بالنسبة للسياحة العربية فمن المعروف ان اسرائيل تتمتع بتجهيزات سياحية ضخمة تتمكن في حال سقوط المقاطعة من جذب عدد لا بأس به من السياح والمصطافين العرب من الذين يفدون عادة الى لبنان . ومن المعلوم ان عددا لا بأس به من السياح والمصطافين العرب كان يؤم ربوع فلسطين قبل ١٩٤٨ ثم تحول الى حد كبير نحو لبنان.

وفي الحقل التربوي من المعلوم ان الوفا من طلاب المدارس الثانوية كانوا ينهلون العلم في مدارس فلسطين جاءوا بعد النكبة الاولى يفيدون من مؤسسات التعليم في لبنان التي اتسعت كثيرا تبعا لذلك . والامر مشابه بالنسبة للخدمات السياحية(٧) . فقد حولت المقاطعة القسم الاكبر من العرب الوافدين الـــى فلسطين بداعي التطبيب والاستشفاء الى لبنان ، ولولاها لكان الجهاز الطبي والاستشفائي الاسرائيلي استوعب نسبة كبيرة من العرب الوافدين الآن الى لبنان للتطبيب والاستشفاء . ويمكننا ذكر نفس الظاهرة بالنسبة للخدمات الفنية التي يصدرها لبنان الى بلدان النفط ، اذ أن اسرائيل تستحوذ على نسبة من الفنيين اكبر مما يستحوذه لبنان ولها مؤسسة فنية ضخمة معدة للعمل في الخارج(٨) .

لذلك فمن المؤكد ان المقاطعة العربية لاسرائيل قد سهلت لمختلف قطاعات الاقتصاد

اللبناني عملية النمو ولعب دور وسيط بين المنطقة العربية المشرقية والغرب. هذا الدور الذي كانت اسرائيل قد انتزعته منه بكل سهولة لولا المقاطعة .

وقد بدأ التخلخل الحالي للمقاطعة العربية لاسرائيل ينعكس سلبيا على بعض فروع الاقتصاد اللبناني بسبب بدايات تسلل اسرائيل الى الاسواق العربية .

رابعا : وأخيرا علينا أن نذكر ان نزوح قسم من عرب فلسطين الى لبنان قد ترجم عمليا بأن دخلت البلد قوى عاملة رخيصة الاجور ومهارات اقتصادية وفنية ورساميل جديدة ، اذ أن النازحين الى لبنان كانوا أكثر النازحين الفلسطينيين تملكا للكفاءات العلمية والفنية والرساميل التي استطاعوا ان يجلبوها معهم(٩) : فقد اقيمت أكثرية بساتين الحمضيات والموز والخضار في الجنوب الساحلي على يد العمال الزراعيين الفلسطينيين العاملين بأجور متدنية بسبب بؤس مستوى معيشتهم والبطالة المتفشية في مخيماتهم ومناطق الجنوب المحيطة بها . كما ان القوى العاملة الفلسطينية تلعب دورا مهما في الزراعة الحديثة في مناطق بعلبك والمنية وعكار وساحل بيروت الجنوبي المحيطة بالمخيمات . كما ان العمال الفلسطينيين يساهمون بقسط مهم في القوى العاملة في قطاع البناء وفي الكثير من الاعمال المضنية التي يفضل اللبناني الامتناع عن القيام بها ، وذلك بأجور منخفضة .

ومن جهة أخرى فقد جاءالى لبنان عدد مهم من الفلسطينيين المتمتعين برساميل وكفاءات في قطاع الخدمات (كمعرفة اللغة الانكليزية والتقنيات التجارية والمصرفية الحديثة المكتسبة على أيدي المؤسسات الاقتصادية البريطانية في فلسطين التي كانت أكثر تقدما من مثيلاتها الفرنسية عندنا) . وقد ساهم هؤلاء الفلسطينيون في قطاع الخدمات بشكل خاص والدليل على ذلك النسبة المرتفعة في الفلسطينيين في بعض النشاطات : شركات النقل الجوي في مطلع الخمسينات ، المصارف (انترا وما تفرع عنه ، البنك العربي الخ ...) ، تجارة المواد الغذائية ، صادرات الفاكهة الخ ...

ومن المفيد هنا ذكر آراء بعض المصادر الاقتصادية اللبنانية والاسرائيلية حول هذا الموضوع :

كتب الدكتور مروان اسكندر (المسؤول الحالي عن ملحق « النهار » الاقتصادي) عام ١٩٦٠ قائلا(١٠): « ... نستنتج من ذلك ان للمقاطعة نتائج مضرة باقتصاد اسرائيل وباقتصاد بعض البلدان العربية، لكن الاضرار التي يتكبدها الاقتصاد الاسرائيلي تفوق بكثير الاضرار التي تتكبدها البلدان العربية حيث كان للمقاطعة نتائج ايجابية على بعضها وبشكل خاص على لبنان » .

كما ان نشرة لوزارة الاعلام اللبنانية تقول : « ان المقاطعة العربية لاسرائيل مفيدة للبنان اذ تحرم اقتصاد اسرائيل من مزاحمة اقتصاد لبنان في لبنان وفي البلدان العربية »(١١).

هذا هو أيضا رأي الاقتصادي الاسرائيلي « ميكايل شفر » وهو خبير لدى وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية واستاذ اقتصاد في جامعة تل أبيب : « ان النزاع العربي الاسرائيلي يكبد خسائر فادحة لاربعة بلدان عربية وهي العراق والاردن وسوريا ومصر بينما يوفر مكاسب أكيدة لاقتصاد بلد واحد وهو لبنان »(١٢).

وعلينا قبل أن ننهي بحثنا عن المكاسب التي جناها الاقتصاد اللبناني من جراء قيام دولة اسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، ان نذكر بأن هناك منطقة من لبنان قد تضررت من قيام اسرائيل ، وهذه المنطقة هي الجنوب اللبناني وبخاصة اقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا . ان هذه المناطق كانت قبل ١٩٤٨ تقيم مبادلات تجارية مع

فلسطين وكان عدد من ابنائها يعمل في فلسطين وكان العديد من ملاكيها يملكون أراض زراعية في فلسطين في سهل الحولة خاصة . وبعد النكبة انقطعت المبادلات ولم يعد العمال يستطيعون العمل في فلسطين ، وسلبت أراض واسعة للجنوبيين ، ثم خضعت المنطقة للنظام العسكري مما حدد تنقلات الاهالي ونشاطهم . وبعد ١٩٦٧ بدأت الاعتداءات الاسرائيلية وبدأ احتلال بعض الاراضي المتاخمة لخط الهدنة والحدود ومنع الاسرائيليون اهالي العديد من القرى من استغلال قسم وافر من اراضيهم . وكان هذا الوضع من بين أسباب تدفق هجرة الجنوبيين ، ابتداء من مطلع الخمسينات ، على ضواحي بيروت حيث يشكلون فئات كادحة اجمالا وعلى المهاجر في بلدان النفط وفي افريقيا .

وفي هذا الصدد من المحتمل جدا أن لا تكون اسرائيل غريبة عن تلكؤ البنك الدولي خلال حوالي عشرين عاما عن تمويل مشروع ري الجنوب من الليطاني لتثبيت أهله فيه ومنعهم من ترك أرضهم .

الان وبعد أن استعرضنا المنافع التي جناها اقتصاد لبنان نتيجة لقيام اسرائيل فلنستعرض ماهية المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة وكيف بدأت اسرائيل تنفيذها .

المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة

بالنظر لما تلحقه المقاطعة باقتصادها من خسائر ، سعت اسرائيل الى فك هذا الحصار أو خرقه بشتى الاساليب ، منها فتح طريق بحري من ايلات الى البحر الاحمر وافريقيا وآسيا الجنوبية والشرقية كنتيجة لعدوان ١٩٥٦ . والى جانب أهدافها الاستعمارية الاستيطانية فان لها أهدافا استعمارية من النوع الكلاسيكي تعلن عنها كأنها مشاريع « للتعاون الاقليمي » او « لعقلنة استغلال موارد المنطقة » او غيرها من المظاهر البراقة ، وهي تعتبرها ذات أهمية حيوية بالنسبة لها لتحصل على درجة أعلى من الاستغلال والنمو . وقد عبر الاقتصاديان الاسرائيليان « ميكايل شفر » و « شاوول زرحي » عن هذا البرنامج الاستعماري الاقتصادي وقد لخصاه بالنقاط التالية(١٣):

١ ــ استيراد اسرائيل لعدد من المواد الخام العربية المتوفرة بأسعار رخيصة (النفط، القطن ، السكر ، اللحوم ، الحبوب الخ ...) بالنسبة لاسعار هذه المواد الخام المستوردة حاليا الى اسرائيل او المنتجة فيها .

٢ ــ جلب القوى العاملة العربية الرخيصة الى اسرائيل لان كلفة قوة العمل الاسرائيلية (واليهودية بخاصة) مرتفعة بالنسبة لكلفة قوة العمل العربية. وهذا يعني تشغيل العرب بأجور متدنية في المؤسسات الصهيونية في اسرائيل .

٣ ــ تصدير الرساميل الاسرائيلية الى البلدان العربية ، هذا لان ما يسميه الاقتصاديان الاسرائيليان بـ « انتاجية الرأسمال » هي أكثر ارتفاعا في الاقطار العربية منها في اسرائيل . هذا ، أساسا ، بسبب سعة أسواقها ورخص قوة العمل والمواد الاولية في اقطارنا .

٤ ــ تصدير السلع الصناعية الإسرائيلية الى البلدان العربية .

من الواضح ان هذا البرنامج يهدف الى جعل اسرائيل قطب المنطقة الاقتصادي وجعل الاقطار العربية مستعمرات لاسرائيل : اذ أن المستعمرات والبلدان المتخلفة اجمالا تزود الدول الصناعية المستعمرة بالمواد الخام الرخيصة وبالقوى العاملة الرخيصة (كالعرب المغاربة والاتراك مثلا في اوروبا الغربية ، والمكسيكيين والبورتوريكيين في الولايات

المتحدة) . والدول الصناعية المستعمرة تصدر الرساميل الى مستعمراتها او الدول المتخلفة الواقعة تحت نفوذها لتستغل فيها الموارد الطبيعية والقوى العاملة والاسواق، كما تحول المستعمرات والدول المتخلفة التابعة الى أسواق لسلعها المصنعة .

اذن تعتبر اسرائيل انه من الضروري تكملة استعمارها الاستيطاني باستعمار تقليدي للمنطقة . وهي تسعى الى ذلك بشكل حثيث ، وقد بدأنا نلمس ذلك فعليا في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ونلمس الاضرار التي بدأت تلحقها ببعض قطاعات الاقتصاد اللبناني خاصة .

وقد أوضح ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل هذه المرامي بقوله ان اسرائيل ترغب أن تكون علاقتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية(١٤) .

بداية تنفيذ الاهداف الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة العربية

أولا : في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ :

١ ــ لقد بلغت صادرات اسرائيل الى الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧١(١٥) أي حوالي ربع مجمل صادراتها(١٦) . فأصبحت اسرائيل كذلك تؤمن عام ١٩٧٠ ٨٦ ٪ من مستوردات الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧(١٧) . فتكون هذه المناطق قد أعطت اسرائيل دفعا ضخما لتوسعها الاقتصادي خاصة وان اسرائيل تلاقي مصاعب جمة في تنمية سريعة لصادراتها(١٨) وهذه الصادرات الى الاراضي المحتلة تتشكل من سلع صناعية بنسبة ٧٥ ٪(١٩) . كما تمكنت اسرائيل من خلال سياسة الجسور المفتوحة من ادخال منتوجاتها الصناعية الى الاسواق العربية تحت غطاء انها من مصنوعات الضفة الغربية(٢٠) .

٢ ــ كذلك فقد حققت اسرائيل من خلال استثمارها لبترول سيناء ارباحا تقدر بمئة وعشرة ملايين ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٢ فقط(٢١) . كذلك تشجع السلطات الاسرائيلية الزراعات المنتجة للمواد الاولية الضرورية للصناعة الاسرائيلية ، كالقطن والشمندر السكري ، وقصب السكر ، والسمسم والتبغ والبندورة واللوز ، وذلك من خلال حوافز متعددة ووسائل قسرية منها التلاعب بالاسعار او تلف البساتين وعقود مع مصانع التعليب الاسرائيلية(٢٢) .

كما ان المزارع في الاراضي المحتلة يجبر على شراء الاسمدة والادوية والاعلاف والآلات الزراعية من اسرائيل(٢٣) .

٣ ــ بلغ عدد عمال المناطق المحتلة الذين كانوا يعملون عام ١٩٧٢ في اسرائيل ٤٠٫٠٠٠ عامل يتمتعون باجازات عمل و ١٠٫٠٠٠ يعملون من دون اجازة . وفي مطلع ١٩٧٣ بلغ اجمالي عدد فلسطينيي الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ٥٣٫٠٠٠ عامل : ٥٥ ٪ منهم يعملون في البناء والاشغال العامة و ٢١ ٪ منهم يعملون في الزراعة(٢٤) . أي ان أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء العمال يقومون بأعمال يهرب منها العمال اليهود وخصوصا الغربيون منهم . ذلك ان تدفق المهاجرين غير المهرة من شمال افريقيا وآسيا قد توقف واسرائيل أصبحت بحاجة الى يد عاملة غير ماهرة للقيام بالاعمال المضنية في الزراعة والبناء . وعندما ترددت غولدا مائير عام ١٩٦٩ في السماح بتشغيل ابناء الضفة الغربية في اسرائيل ، كتب اسرائيليان غاضبان الى جريدة « هآرتس » الصهيونية قائلين : « اذا كانت السيدة مائير تشعر بمتعة في رؤية العمال العبريين ينضحون عرقا في أيام الصيف الحارة فهذا شأنها . ولكن لا يمكن ان يصبح هذا هو المقياس الوطني الذي نستعمله لاقناع الجمهور بأنه لا يجب علينا دمج اقتصاد الضفة الغربية ... ان كل أم يهودية تريد أن ترى ابنها ينهي الدراسة الثانوية والجامعية ويصبح كيماويا او مهندسا

او فنيا او على الاقل سنكريا مدربا . من الذي يدرب الشبان الصغار اليوم على المهام البسيطة مثل نقل اوعية الاسمنت او الاسفلت لتعبيد الطرق ؟ لا بد خلال الوقت ان نحتاج الى العمال العرب للبناء والزراعة والصناعة . والمهاجرون الجدد الذين يفدون كل عام يمتلكون حرفا أبعد ما تكون عن تلك المهام البسيطة »(٢٥).

هذا نموذج عن موقف ودوافع اسرائيل بالنسبة لتشغيل عمال الاراضي المحتلة ، مع العلم ان هناك تمييزا عنصريا في الاجور أيضا اذ لا تتعدى اجرة العامل العربي نصف اجرة العامل اليهودي الذي يقوم بالعمل نفسه ، اذ أن نصف أجرة العامل الفلسطيني يدفع كاشتراكات في مختلف الخدمات الاجتماعية التي لا يستفيد منها فعليا وكأجور نقل من الاراضي المحتلة الى اسرائيل . بينما يكون الاجر الفعلي للعامل الزراعي الاسرائيلي ١٨ ليرة اسرائيلية لا يبقى للعامل الفلسطيني الا حوالي ٩ ليرات(٢٦).

٤ ــ اما تصدير الرساميل الاسرائيلية الى الاراضي المحتلة فهو جار على قدم وساق، ان من خلال توسيع التجهيزات النفطية في سيناء وانشاء مصانع اسرائيلية في قطاع غزة(٢٧) وتشييد المستعمرات والمشاريع الزراعية في الضفة الغربية وسيناء ، الى فتح فروع للمصارف الاسرائيلية (كمصرف ليومي مثلا) في الضفة الغربية ، الى التوظيف في المضاربات العقارية(٢٨).

وقد لخصت وزارة الدفاع الاسرائيلية هذا الوضع ببلاغة عندما قالت واصفة المناطق المحتلة : « تعتبر هذه المناطق سوقا مكملا للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية ــ وخاصة اليد العاملة ــ للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية اخرى »(٢٩).

هكذا نرى ان اسرائيل قد بدأت فعلا بتنفيذ برنامجها الاقتصادي الاستعماري في المناطق المحتلة : من خلال تحويلها الى اسواق لمنتجاتها الصناعية ، الى جعلها مصدرا للمواد الاولية وقوة العمل الرخيصة ، الى تصدير الرساميل اليها لتحقيق استثمارات مربحة اقتصاديا واستراتيجيا واخيرا من خلال التسلل عبرها الى العالم العربي .

هذا هو وضع المناطق الخاضعة عسكريا وسياسيا للعدو ، وهذا هو ما ينتظرنا في حال الاستسلام . لكن اسرائيل لم تنتظر الاستسلام لتبدأ تسللها في الاسواق العربية وضربها لبعض قطاعات الاقتصاد اللبناني كما سنبين من خلال بعض الوقائع .

ثانيا : الاضرار التي تلحقها اسرائيل حاليا بالاقتصاد اللبناني :

أ ــ على صعيد السياحة الغربية :

لقد انشأت اسرائيل مكتبا خاصا في اوروبا الغربية لقراءة الصحف اللبنانية وجمع المعلومات عن حوادث السير والسرقة والقتل وانباء غلاء المعيشة . ومن ثم لترجمة هذه المعلومات الى عدة لغات اجنبية وطبعها وتوزيعها على مكاتب ووكالات السفر في مختلف انحاء العالم تحت عنوان « لبنان كما يراه اهله .. فتأملوه »(٣٠).

ب ــ على صعيد تصدير المنتوجات والخدمات اللبنانية الى الاسواق غير العربية :

تسيطر اسرائيل في دول اوروبا الغربية على تجارة بعض المنتجات الزراعية المهمة بالنسبة لصادرات لبنان كالحمضيات والتفاح والبيض ، وبعضها مهم ايضا بالنسبة لصادرات اسرائيل اذ تشكل الحمضيات مثلا ١٥ ٪ من مجموع صادرات اسرائيل الان بينما كانت تشكل ٥٠ ٪ من تلك الصادرات عام ١٩٥٠(٣١). ان أسواق اوروبا الغربية حيوية بالنسبة لاسرائيل اذ كانت تصرف فيها عام ١٩٦٨ ، ٨٥ ٪ من صادراتها الزراعية(٣٢). وبفضل السيطرة التي لها على هذه الاسواق من خلال تنظيم التسويق

والدعاية ومرونة الاسعار فقد اقصت اسرائيل من اسواق أوروبا الغربية كبار مصدري الحمضيات العرب : المغرب ، تونس والجزائر ، خلال الستينات وهي تمنع الحمضيات اللبنانية من ولوج هذه الاسواق(٣٣) .

اما في اوروبا الشرقية فان اسرائيل لا تستطيع ان تنافس حمضياتنا كما في اوروبا الغربية بسبب سياسة دولها المؤيدة للدول العربية . لكنها على الرغم من ذلك فانها تمارس سياسة اغراقية بالنسبة للحمضيات في كل من يوغسلافيا ورومانيا والمجر . ففي يوغسلافيا مثلا استطاعت اسرائيل ان تعرض الحمضيات واصلة الى مرافىء يوغسلافيا بسعر ٩٠ دولارا للطن الواحد بينما كان سعر كلفة طن الحمضيات اللبناني في مرفأ بيروت ١٢٠ دولارا(٣٤) . هذا جانب من المنافسة في يوغسلافيا . لكن الجانب الاخطر اكتشفته دوائر وزارة الخارجية اللبنانية في نهاية عام ١٩٦٩ عندما زار وزير الخارجية يوغسلافيا وطالب السلطات المسؤولة بتنفيذ بنود الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين وخاصة البند القاضي باستيراد يوغسلافيا عشرة الاف طن من الحمضيات اللبنانية . هذا مع العلم ان لبنان لم يستطع بيع يوغسلافيا حتى عام ١٩٦٨ الا ٢٨٦٨ طنا . وصرع الوزير عندما قدمت اليه السلطات اليوغسلافية احصاءات ومستندات تفيد بأن يوغسلافيا تستورد من لبنان الكمية المتفق عليها بموجب الاتفاقية التجارية ، بينما كانت المعلومات المتوافرة لدى الوزير اللبناني تفيد عكس ذلك . فأجرى الوزير تحقيقا اثر عودته الى لبنان اكتشف من خلاله ان بعض التجار اللبنانيين يتواطأ مع اسرائيل لبيع الحمضيات الاسرائيلية في يوغسلافيا على أساس انها لبنانية ومن ضمن حصة لبنان من واردات يوغسلافيا للحمضيات(٣٥) .

اما في اسواق افريقيا واسيا فتضايق اسرائيل الصادرات الصناعية اللبنانية (ادوات منزلية ، نسيج ، البسة جاهزة) ، كما تضايق تصدير الخدمات اللبنانية في الكثير من الدول الافريقية من خلال الشركات المختلطة الاسرائيلية الافريقية التي تنشئها . كما انها تشدد الخناق على المهاجرين وتعرقل اعمالهم(٣٦) .

ج ــ على صعيد الاسواق العربية :

سبق لنا وذكرنا تسرب المصنوعات الاسرائيلية الى الاسواق العربية نتيجة لسياسة « الجسور المفتوحة » ، وهذه المصنوعات الاسرائيلية تزاحم المصنوعات اللبنانية في الاسواق العربية لا سيما ان أهم الفروع الصناعية من حيث الصادرات هي نفسها بالنسبة للدولتين . لكنه ليس بامكاننا تقدير تلك الاضرار بسبب شحة المعلومات بصددها .

لكن ما نعرفه الان خير المعرفة وبشكل ملموس وأكيد فهو تسرب كميات من الحمضيات الاسرائيلية عبر جسر اللنبي في الضفة الغربية الى الضفة الشرقية وعبرها الى اسواق المشرق العربي . وقد سمحت اسرائيل لتجار حمضيات الاراضي المحتلة بتصدير النخب الثاني وما دون من حمضياتهم الى الضفة الشرقية (على اساس انها تختار النخب الاول وتصدره على اساس انه اسرائيلي المنشأ) وبتوضيب الانتاج في مصانع التوضيب الاسرائيلية شرط أن يصرفوا قسما من انتاج اسرائيل من النخب الثالث والرابع في الاسواق العربية . وهكذا بدأت تتسرب تلك الحمضيات الى الاسواق العربية تحت ستار انها من حمضيات الاراضي المحتلة التي يسمح باستجلابها لدعم الصمود !! وحقيقة هذا التسرب تبدو جلية من خلال المعطيات التالية : (١) ان كمية الحمضيات التي تعبر الاردن تفوق بكثير انتاج الحمضيات في الاراضي المحتلة .

٢) ان معظم الحمضيات المصدرة الى الدول العربية عبر الاردن هي من البرتقال والليمون الحامض بينما اكثر من نصف انتاج الاراضي المحتلة هو من صنف الفالنسيا(٣٧).

وقد سعى مكتب مقاطعة اسرائيل الى منع تسرب الحمضيات الاسرائيلية من خلال بعض التدابير التي لم تنفذ فعليا . وقد تواطأت غرف التجارة والصناعة العربية في الاراضي المحتلة مع السلطات الاسرائيلية فأخذت تعطي شهادات منشأ عربية للمنتجات الاسرائيلية . فقد قرر مكتب مقاطعة اسرائيل في ١٩٧١/٦/١٢ منع دخول جميع منتجات الاراضي المحتلة الى الاردن بما فيها الحمضيات . لان هذه الحمضيات اما من منشأ اسرائيلي او تحتوي على نسبة مرتفعة من القيمة المضافة والمواد الوسيطة الاسرائيلية (فوائد ، ادوية ، اسمدة ، الات ، توضيب ، ارباح تسويق ..). لكن هذا القرار لم يطبق بسبب عدم رصد مبالغ لدعم صمود اهالي الارض المحتلة تعويضا عن الخسارة الناتجة عن مقاطعة صادراتهم . وقد ساهمت ظاهريا ، مداخلات بعض كبار التجار العرب في الاراضي المحتلة مع السلطات الاردنية في الابقاء على سياسة الباب المفتوح امام « حمضيات الاراضي المحتلة » في اواخر ١٩٧٠ ومطلع ١٩٧١ . فظلت الحمضيات الاسرائيلية تتسرب بقوة الى الدول العربية عبر الاردن(٣٨).

وفي ١٩٧٠/٩/١٦ منعت الحكومة السورية دخول الليمون الحامض الوارد من الضفة الغربية الى اراضيها بعد ان تبين لها بأن معظم هذا الانتاج وارد من اسرائيل . وكان يباع كيلو الليمون الحامض الوارد من « الضفة الغربية » بسعر اغراقي قدره خمس وخمسون قرشا سوريا بينما مثيله اللبناني كان يباع بليرة سورية . وهذه العملية الاغراقية الحقت بالحامض اللبناني اضرارا جسيمة كما سنبين فيما بعد(٣٩).

ونتيجة لتسلل الحمضيات الاسرائيلية الاغراقي الى الاسواق العربية تراجعت حصة لبنان من استهلاك بعض الاقطار العربية من الحمضيات : فقد انخفضت حصة سوريا من استيراد البرتقال اللبناني من ٦٧٪ في السنوات ١٩٦١/١٩٦٣ الى ٥٦٪ في السنوات ١٩٦٧/١٩٦٩ ، فالخسارة اذا هي حوالي ٢،٢٥ مليون ليرة في العام الواحد في الاسواق السورية . وانخفضت فجأة واردات الاردن من ١٧٪ من مجمل صادرات البرتقال اللبناني الى ٠،٩٪ منه خلال نفس الفترة . كما تراجعت حصته من صادرات الليمون الحامض اللبناني من ١٣٪ الى ٥،٤٪ في نفس الفترة . فالخسارة السنوية هي حوالي ٣،٨ مليون ليرة في الاسواق الاردنية(٤٠).

وقد كتب الدكتور رياض سعادة وهو استاذ الاقتصاد الزراعي في جامعتي القديس يوسف والاميركية في بيروت معلقا على هذه الوقائع في مطلع عام ١٩٧١ : « شددنا في دراسات السنوات السابقة على خطر منافسة الحمضيات الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية التي تستورد حاجاتها من لبنان . بدأت هذه المنافسة عشية حرب حزيران بعد فتح ثغرة في المقاطعة الاقتصادية التي فرضت على العدو المغتصب للاراضي العربية منذ اواسط عام ١٩٤٨ ، واصبح العديد من المنتجات الاسرائيلية لا سيما الزراعية يتسرب الى الاردن وعبره الى الدول العربية وذلك تحت ستار منتجات الاراضي العربية المحتلة . لدينا بعض الدلائل التي تجعلنا نجزم بأن غالبية الانتاج المتدفق في الاراضي العربية المحتلة الى الاردن عبر جسر اللنبي هو انتاج اسرائيلي المنشأ . رغم هذا الواقع لم تتخذ حتى الان أية اجراءات فعالة لمنع هذا التسرب ولحماية الانتاج اللبناني خاصة الحمضيات »(٤١).

ان السبب الرئيسي لتضرر منتجي الحمضيات اللبنانية يكمن في الاسعار الاغراقية التي تباع بها الحمضيات الاسرائيلية في الاسواق العربية . فبينما كان صندوق

الحمضيات الاسرائيلي يباع في اسواق عمان وسوريا والسعودية والكويت والخليج بسعر وسطي يبلغ ٦٥٠ قرشا لبنانيا في موسمي ٧٠/٦٩ و ٧١/٧٠ كان سعر صندوق « الحمضيات اللبناني يباع في نفس الاسواق وفي نفس المواسم باكثر من ضعف هذا السعر »(٤٢) ولا عجب في هذه السياسة الاغراقية : اذ أن الحكومة الاسرائيلية تدفع منحة تصدير على صادراتها العادية تبلغ حوالي ٢٥ ٪ من سعر الصادرات(٤٣) ، فكيف اذا كانت هذه الصادرات تلعب دورا استراتيجيا لخرق حصار المقاطعة العربية ؟؟. وعلى كل حال فان المساعدات الاميركية والالمانية الغربية والصهيونية تغطي هذه التكاليف اذ تبلغ خمس مداخيل اسرائيل !!

ومن الطبيعي ان ينتج عن ذلك اضرار على منتجي الحمضيات في لبنان ، اذ أن ثمن موسم الحمضيات عام ٧١/٧٠ لم يبلغ ثمن موسم العام السابق ذلك بسبب تدني الاسعار الناتج عن تدهور التصريف بسبب الاغراق الاسرائيلي للاسواق العربية . وفي هذا الموسم تكبد « الضامنون » خسائر لانهم ضمنوا موسم الـ ٧١/٧٠ على اساس اسعار موسم الـ ٧٠/٦٩ وذلك قبل ظهور ازمة التصريف . ولم يستطع الا القليل جدا منهم ان يستعيد ما دفعه لصاحب البستان والتكاليف الاخرى ، وقد وقعت اغلبيتهم الساحقة في خسارة تراوحت بين ٢٥ ٪ و ٥٠ ٪ من مجموع ما دفعوه من مال . اما المزارعون فقد تكبد صغارهم خسائر كبيرة بسبب ضعف قوتهم التفاوضية مع « الضمان » بينما استطاع كبارهم ان يحققوا ارباحا ، اما المتوسطون فقد استطاعوا ان يردوا تكاليفهم فقط(٤٤).

وقد علقت جريدة « النهار » اللبنانية على هذه الازمة في ١٩٧١/٤/٤ : قائلة : « ازمة تصريف الحمضيات التي نشأت هذه السنة نتيجة لغزو الحمضيات الاسرائيلية اسواق لبنان التقليدية في الخليج العربي بدأت تنعكس نتائجها على مزارعي الحمضيات في البلد . فالدخل الذي يتوقعه هؤلاء هذه السنة سيهبط الى أقل من نصف ما كان عليه العام الماضي اذ أن متوسط سعر كيلو الفالنسيا هذا الموسم لا يتجاوز الخمسة والعشرين قرشا لبنانيا . تضاف الى تدني الاسعار صعوبة تصريف الانتاج ، فحتى أوائل نيسان كان أكثر من نصف الحمضيات لا يزال على الشجر بينما العادة هي انتهاء الموسم في هذه الفترة من كل عام . مزارعو الحمضيات مهددون بموجة من الافلاس ما لم تتدخل الدولة وتضغط على المصارف لتأجيل تسديد القروض المستحقة(٤٥).

ولم يقف تدهور الوضع الى هذا الحد فقد تناقصت صادرات الحمضيات اللبنانية الى الاقطار العربية بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ كما يلي(٤٦) :

الصنف	الصادرات بالطن عام ١٩٧١	الصادرات بالطن عام ١٩٧٢
برتقال	١٤٧٬٦١٧	١٢٦٬٨٣٢
ليمون حامض	٢٦٬٤٢٦	٨٬٨٥٧
ليمون افندي	٥٬٣٦٩	٦٬٣٦٨
كريب فروت	١٬٩٤٩	٩٠٠
المجموع	١٨١٬٣٦١	١٤٢٬٩٥٧

اي ان الصادرات تراجعت بنسبة ٢١٬١٨ ٪ في عام واحد .

خطر اسرائيل على الاقتصاد اللبناني في حالة رفع المقاطعة

ان اسرائيل تسعى الى الاستغناء رويدا رويدا عن الدعم المالي الضخم الذي تتلقاه من الغرب (اميركا ، المانيا الغربية ، الصهيونية) والذي يبلغ حوالي خمس مواردها والذي بدونه ما كانت قد تمكنت من الوجود والصمود والنمو والغزو . لذلك تسعى جاهدة الى التصدير الى الخارج فتحاول دخول اسواق افريقيا واسيا والى عقد اتفاق مشاركة مع السوق الاوروبية . لكن كل ذلك ضئيل بالنسبة لامكانيات التصدير الى الدول العربية : اذ رأينا ان التصدير الى الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحدها امن لها ربع صادراتها . لذلك فاسرائيل تسعى وستسعى جاهدة الى اختراق جدار المقاطعة العربية اكثر فاكثر وقد بدأت باختراقه فعلا كما رأينا . وفي هذا المجال فالتهديد للاقتصاد اللبناني واضح في الكثير من فروعه :

أ ــ **في قطاع الخدمات** : ان خدمات النقل هي أهم الخدمات التي تصدرها اسرائيل : فهي تتمتع بأسطول بحري وجوي من الطراز العالمي . وتأتي السياحة في الدرجة الثانية(٤٨)، (سبق لنا وذكرنا « الهجمة » الاسرائيلية على السياحة في لبنان) .

اما بالنسبة للترانزيت فالتهديد واضح ، وقد لوحت اسرائيل مثلا وبشكل علني عن امكانية اعطاء ممر بري للاردن نحو المتوسط . وفي حال رفع المقاطعة فان كامل الترانزيت من الغرب مع الاردن وقسم مهم من الترانزيت مع العراق والخليج والسعودية سيمر عبر موانىء حيفا ويافا واسدود وعسقلان ويترك مرفأ بيروت وشأنه(٤٨). اما في القطاع المالي فستقضي اسرائيل على دور بيروت كمركز لجمع اموال النفط وارسالها الى الغرب وتوظيف قسم ضئيل منها محليا . وستستولي اسرائيل على مركز بيروت المالي لا سيما لان ارتباطها بكبريات المصارف الغربية أقوى بكثير من ارتباط لبنان بها . وبالطبع سيقضي على البقية الباقية من المصارف الوطنية العاملة على الصعيدين الخارجي والداخلي .

ب ــ **القطاع الصناعي** يشكل النشاط الاسرع نموا من حيث صادراته في اسرائيل. لكن الصادرات الصناعية الاسرائيلية الرئيسية : الورق ، الخشب ، الاسمنت ، المعجلات ، غزل القطن ، لم تنم الا قليلا في السنوات الاخيرة بسبب « المنافسة الحادة في السوق العالمي والتي كان بعضها من الدول النامية » ... وقد كان « أهم عامل في نمو تلك الصادرات فكان تشجيعها بوسائل اصطناعية مثل المعاهدات التجارية الثنائية واسعار الصرف المرتفعة .. والاتفاقيات التي تشكل حماية للسوق المحلي » . والصادرات ذات اهمية حيوية بالنسبة لاسرائيل بسبب العجز الضخم والمتنام لميزان مدفوعاتها الذي يبلغ الان حوالي مليار دولار سنويا(٤٩). لذلك وبما ان « الاسواق العربية الاكثر طبيعية لاسرائيل هي الدول العربية »(٥٠) وبما ان امكانية زيادة انتاجها وصادراتها الزراعية هي محدودة بالنهاية بسبب « نضوب الارض الخصبة ومصادر المياه »(٥١)، وبما أن الدول الصناعية تضع قيودا على مستورداتها (السوق الاوروبية المشتركة ، الولايات المتحدة) فالطريق الاسهل بالنسبة لاسرائيل هو غزو الاسواق العربية بسلعها الصناعية .

وفي هذه الاسواق ستنافس الصناعة اللبنانية (التي تشكل ثاني قطاع صناعي من حيث الحجم بعد مصر في المشرق العربي) . والنشاطات الاهم في الصناعة الاسرائيلية بعد صقل الماس هي النسيج ، المواد الغذائية والكيمياء(٥٢). وهذه هي أيضا النشاطات الاهم في الصناعة اللبنانية(٥٣)، وهي توجه ما يفوق عن ٨٥ ٪ من صادراتها في الاقطار العربية(٥٤).

وبالاضافة الى كل ذلك فان قدرة اسرائيل على منافسة صناعتنا في السوق اللبنانية وفي سائر الاسواق العربية كبيرة لا سيما ان مجمل الصادرات الاسرائيلية تتلقى دعما ماليا من حكومتها يبلغ نحو ٢٥ ٪ من سعرها . والصناعة الاسرائيلية اكثر تطورا وارفع انتاجية وأكفأ من الناحية التسويقية من الصناعة اللبنانية .

لذلك فالخطر كبير على القطاع الصناعي اللبناني في حال رفع المقاطعة .

ج ــ **القطاع الزراعي** : ان الخطر المحدق بهذا القطاع اهم ، والاضرار اصبحت واقعة بفرع من اهم فروعه (الحمضيات) بينما المقاطعة العربية لا تزال رسميا قائمة . والخطر قد يهدد فرع ثان نشيط من هذا القطـــاع وهـــو فرع تربية الدواجن وانتـــاج البيض . وهذا الفرع في حالة متأزمة وهو يشكل العنصر الثالث من حيث الاهمية في صادراتنا الزراعية(٥٥) وصادراته تتجه اساسا نحو الاسواق العربية . وهذا القطاع يعتبر قطاعا نشيطا ومصدرا في الزراعة الاسرائيلية ، ويأتي بالمرتبة ما بين الصادرات الصناعية الاسرائيلية وهو يعاني من بعض الصعوبات في أسواقه التقليدية في اوروبا الغربية وايطاليا خاصة بسبب سياسة السوق الاوروبية المشتركة(٥٦) . لذلك فليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل لبيع هذا الانتاج للدول العربية .

والان يجب ان نتوقع انه في حال رفع المقاطعة ليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل الى التثمير في لبنان : وانها قد لا تحتاج ان تصدر الينا رساميل من اجل ذلك . فسيكون بأمكانها ان تقترض من المصارف الاجنبية التي قد تبقى في بيروت التي تجلب قسما من اموال النفط وان تقيم المشاريع التي تريد مستفيدة من رخص القوى العاملة النسبي . كما انها ستسعى الى استعمال قسم من الرساميل العـــربية التي تكون قد بقيت في مصارف لبنان لتنميتها وتقويتها وتخفيف اعتمادها على الدعم المالي الخارجي .

واخيرا ليس من المستبعد ان تعمل اسرائيل في حال رفـــع المقاطعة الى تشغيـــل العمال اللبنانيين وخاصة اهل الجنوب المكتظ بالسكان والمتاخم للكيان الصهيونـــي في مشاريعها الزراعية والصناعية والعمرانية كما هي حالة اهالي الاراضي المحتلـــة ، وبشروط قد تكون مشابهة .

خـــلاصة

من مجمل ما سبق يمكننا ان نستنتج ان النمو الاقتصادي الذي اصاب لبنان بـــين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، كان من مسبباته قيام دولة اسرائيل وما نتج عن هـــذا من انفـــراد لبنان في دور الوسيط بين الغرب وقسم من المشرق العربي . ان هذا النمو قد اصبح مهددا بسبب الجوانب الاقتصادية لسياسة اسرائيل الاستعمارية بالاضافة الى جوانبها العسكرية والاحتلالية .

وان لبنان قد بدأ يتضرر نتيجة لبدايات خرق اسرائيل لطوق المقاطعة الاقتصـــادية العربية ، ولهجوم اسرائيل الاقتصادي على لبنان في اوروبا وافريقيا .

ولن يصد هذا الهجوم ويعيد ويقوي احكام الطوق المقاطعة الا مزيد من قوة الصمود والمجابهة في الموقف العربي .

لذلك فمن مصلحة الاغلبية الساحقة من اللبنانيين بمختلف آرائهـــم السياسيـــة وانتماءاتهم الطائفية والطبقية وبعكس ما يعتقده قطاع شعبي واسع ، فمن مصلحتنا أن يكون الموقف العربي تجاه اسرائيل قويا ومتناميا وان يتحسن ميزان القوى الحـــالي للصالح العربي . والا فليست اراضي ومياه جنوب لبنان فقط مهـــددة بل أن اقتصـــاده مهدد بالدمار والافلاس والتبعية والابتلاع من قبل اسرائيل .

الحواشي :

١ — يوسف صايغ ومحمد عطاالله ، « **نظرة ثانية على الاقتصاد اللبناني** » ، دار الطليعة — بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠ — ٣١ .

٢ — *La Palestine* - Mémento Economique I N S E E , Paris, 1948, PUF. ص١١٠
Michael Shefer, Les consèquences du boycottage arabe sur les économies arabes et israeliennes », « *Les Temps Modernes* », No. 253 Bis, 1967.
ص ٩٥١ — ٩٥٢ .

٣ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٥٤ .

٤ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٥٤ .

٥ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٣٦ .

٦ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٤٣ — ٩٤٤ — ٩٤٥ .

٧ — يوسف صايغ ومحمد عطاالله، **المصدر المذكور سابقا** ، ص ٣٠ — ٣١ .

٨ — ميخائيل شفر ، **المصدر المذكور**، ص ٩٤١.

٩ — يوسف صايغ ومحمد عطاالله ، **المصدر المذكور سابقا** ، ص ٣١ .

١٠ — نقلا عن ميخائيل شفر ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٦٦ — ٩٦٧ .

١١ — وزارة الاعلام — النشرة الخارجية رقم ٥٥، (باللغة الانكليزية) .

١٢ — ميخائيل شفر ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٢٥ و٩٦٧ .

١٣ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٣٩ — ٩٦١ — ٩٦٢ — ٩٦٣ — ٩٦٤ و Shaul Zarhi «Importance de la paix pour l'économie israelienne» *Les Temps Modernes*, No. 253 Bis, 1967, pp. 914-924.

١٤ — تقارير مريب (Merip) العدد ٣ — تشرين الثاني ١٩٧١ .

١٥ — نعيم خضر ، «La politique israelienne dans les territoires occuppés» *La Revue Manuelle*, Avril 1973, Bruxelles, p. 431.

١٦ — *Statistical abstract of Israel*, 1971, pp. 218-219.

١٧ — مكتب الاحصاء الاسرائيلي المركزي — **النشرة الشهرية** — ك١ ١٩٧٠ .

١٨ — شيلا ريان : « بناء امبريالية جديدة : اسرائيل والضفة الغربية » ، مجلة **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨ ، شباط ١٩٧٣ ، ص٩٢.

١٩ — **المصدر نفسه** ، ص ٩٨ .

٢٠ — نعيم خضر ، **المصدر المذكور** ، ص ٤٣٢ — ٤٣٣ .

٢١ — صحيفة « **هآرتس** » الاسرائيلية ، في ١٥/ ١٩٧٢/١٢ .

٢٢ — نعيم خضر ، **المصدر المذكور** ، ص ٤٣١ — ٤٣٢ . وشيلا ريان ، **المصدر المذكور** ، ص٩٧ .

٢٣ — نعيم خضر ، **المصدر المذكور** ، ص ٤٣٢ . وشيلا ريان ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٧ — ٩٨ .

٢٤ — نعيم خضر ، **المصدر المذكور** ، ص ٤٣٣ .

٢٥ — رسالة من ايلي مايس ليش وبيتر تكفاك الى صحيفة **هآرتس** في ١٩٦٩/٥/١٥ .

٢٦ — صحيفة « **معاريف** » الاسرائيلية في ١٢/٧/ ١٩٦٩ .

٢٧ — شيلا ريان ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٨ .

٢٨ — *Le Monde Diplomatique*

٢٩ — **وحدة تنسيق النشاط في المناطق المحتلة** — وزارة الدفاع الاسرائيلية « **التنمية والوضع الاقتصادي على الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء ، ١٩٦٧ — ١٩٦٩ ، ملخص** » ، تشرين الاول ١٩٧٠ .

٣٠ — صحيفة « **الجريدة** » اللبنانية بتاريخ ٢٤/ ١٩٧٢/٦ .

٣١ — شيلا ريان ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٢ .

٣٢ — خليل ابو رجيلي : **الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة** ،مركز الابحاث الفلسطينية — بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٣ .

٣٣ — خليل ابو رجيلي : **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٩٤ الى ٩٧ .

٣٤ — **مذكرة** مصدري الحمضيات اللبنانيين الى وزير التصميم العام ، ١٩٧١ .

٣٥ — صحيفة « **النهار** » اللبنانية ، عدد ١٠٥٨٢، بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٣ ، نقلا عن خليل ابو رجيلي، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٩٨ — ٩٩ .

٣٦ — النشرة الخارجية لوزارة الاعلام ، العدد ٥٥ ، بيروت

٣٧ — خليل ابو رجيلي ، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٨٣ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ .

٣٨ — خليل ابو رجيلي ، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٨٧ — ٨٨ — ٨٩ .

٣٩ ــ **النهار** ، ١٩٧٠/٩/١٧ .

٤٠ ــ خليل ابو رجيلي ، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٩٤ . ــ المجموعة الاحصائية اللبنانية ــ العدد ٧ ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٦ ــ ٣٠٧ .

٤١ ــ Riad F. Saadé, « L'Agriculture libanaise en 1970 » dans « *Le commerce du Levant* »

بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ ، نقلا عن خليل ابو رجيلي، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٩١ .

٤٢ ــ خليل ابو رجيلي ، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٩٢ .

٤٣ ــ Shlomo Setton, *L'Economie d'Israel*, Paris, 1971, p. 199.

٤٤ ــ خليل ابو رجيلي ، **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ص ٩٢ ــ ٩٣ .

٤٥ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٩٣ ــ ٩٤ .

٤٦ ــ Riad F. Saadé, «Les exportations de fruits», *Le Commerce du Levant* No. 4448/151, p. 30.

٤٧ ــ شلومو سيتون ، **المصدر المذكور**، ص٢٠٢.

٤٨ ــ ميخائيل سلزر ، **المصدر المذكور**، ص٩٥١.

٤٩ ــ شيلا ريان ، **المصدر المذكور** ، ص ٩٢ .

٥٠ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٩١ .

٥١ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٩٢ .

٥٢ ــ شلومو سيتون ، **المصدر المذكور** ، ص ١٩٣ .

٥٣ ــ بطرس لبكي ، **القطاع الصناعي ، وضعه ، آفاق تطوره ، سياسة الدولة تجاهه**، منشورات وزارة التصميم العام ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١١ ــ ١٢ ــ ١٥ ــ ٣٠ ــ ٣٢ ــ ٣٤ .

٥٤ ــ بطرس لبكي ، **المصدر المذكور** ، ص ٣٥ .

٥٥ ــ **المجموعة الاحصائية اللبنانية** ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٧ .

٥٦ ــ خليل ابو رجيلي ، **الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة** ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

Immigration Or Mobilization ?

The 28th Zionist Congress

January 18-28; 1972

by

Dr. George J. Tomeh

Published recently by the Palestine Research Center, P. O. Box 1691, Beirut.

100 pages

2 L.L. for a copy

Plus postal charges: 0.50 L.L. Arab World

1.00 L.L. Europe

2.00 L.L. Other Countries

بدايات تعثر العسكرية الاسرائيلية

هشام عبدالله

الاسبرطية الاسرائيلية :

عملت الحركة الصهيونية على بناء مجتمع عسكري منذ بدء الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وتعززت العسكرية الاسرائيلية في الاعوام التي تلت اعلان الدولة اليهودية ، ومن الصعب بمكان اليوم ايجاد ناحية من نواحي النشاطات الاسرائيلية دون وجود « لمسة » عسكرية فيها ، فالمؤسسة العسكرية تكاد تشرف على اي شيء يتحرك داخل المجتمع الاسرائيلي وتسخره لخدمة الاهداف الصهيونية .

وليس تدخل المؤسسة العسكرية في كل هذه النشاطات نوعا من « التجاوز » بل هو من صلب مهماتها لبناء المجتمع الصهيوني على أرض فلسطين ، هذا الدور الذي حدده بن غوريون لقلب المؤسسة العسكرية ، الجيش ، حين قال : « ... يجب على الجيش أن يكون أيضا مركزا تربويا للشبيبة اليهودية ، المولودة هنا ، او من المهاجرين الجدد . ان واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد ليصبح صحيح الجسم والروح، شجاعا مخلصا، الامر الذي من شأنه توحيد جميع القبائل والذين يعيشون في الشتات ، وبذلك يعد هذا الجيل نفسه لتحقيق المهمة التاريخية لدولة اسرائيل »(١). فالجيش اذا هو البوتقة التي تصهر كل ذلك الشتات المتنافر من اليهود .

ومنذ البدء ، وعت الحركة الصهيونية اهمية القوة ، فلم يكن اقتلاع شعب من أرضه، والمحافظة على هذه الارض ، ثم التوسع فيما بعد ممكنا بوسائل غير القوة . ولان أهداف الحركة الصهيونية تتركز في هذه النقاط بالذات ، الاحتلال والتوسع ، لذلك حظيت المؤسسة العسكرية الصهيونية باهمية خاصة على أساس انها اليد الاقوى القادرة على تحقيق تلك الاهداف ، وخلق اسرائيل الكبرى .

ونظرا لاهمية هذه المؤسسة بالنسبة للاهداف الصهيونية فقد نمت بشكل غير طبيعي ، وبلغت حجما ضخما بالنسبة لدولة يزيد عدد سكانها قليلا عن ثلاثة ملايين نسمة . فاسرائيل تجند مع الاحتياط جيشا يزيد تعداده عن ٣٠٠ الف رجل وهذا يساوي ١٠ ٪ من مجموع سكانها اليهود تقريبا ، وتبلغ نفقات دفاعها ما يوازي ٢٣،٨ ٪ من مجموع دخلها القومي البالغ ٦،٨٥ مليار دولار ، وهذه أعلى نسبة في العالم(٢). وتمتلك قوة جوية يزيد حجمها عن قوة اي من الدول الاوروبية باستثناء فرنسا وبريطانيا والمانيا. وليس بامكان اسرائيل حشد هذا الجيش الهائل ، والذي يشكل ٥٠ ٪ من مجموع الرجال الذين هم في سن الخدمة العسكرية لديها(٣)، بشكل مستديم ، لذا اتبعت نظام الاحتفاظ بقوات صغيرة نسبيا لا تزيد عن مئة الف رجل تقريبا ، وطورت نظام التعبئة العامة ودعوة الاحتياط خلال فترة لا تزيد عن ٧٢ ساعة ، وقد شاع في السابق القول بأن اسرائيل هي جيش يمتلك دولة ، وهذا صحيح الى حد بعيد ، فطلبة المدارس الثانوية والجامعات هم « الشباب الرواد المحاربون » ، والقرى هي مستعمرات شبه عسكرية،

والمواطن « جندي في اجازة مدتها احد عشر شهرا »(٤) والصناعة نظمت لخدمة الجيش بشكل أساسي ، والادب الصهيوني مسخر لتمجيد العنف والقوة العسكرية .

ولقد نمت في داخل الجيش ذاته بعض القوى اكثر من غيرها ، وذلك بناء على الخبرات المستفادة من العمليات العسكرية واوضاع المنطقة ولتناسب في الوقت ذاته الامكانات الصهيونية المادية والثقافية والنفسية . ولهذه الاسباب مجتمعة بدأت تتكشف للقيادة العسكرية الاسرائيلية اهمية الطيران خاصة في اوائل الستينات ، فطبيعة المنطقة الجغرافية تسمح باستخدام واسع ومؤثر للطيران في المنطقة ، كاداة للردع ضد المدنيين، وكوسيلة لمنع اى تحرك عسكري عربي ، ساعدها في ذلك ان الدول العربية كانت في معظمها في تلك الفترة ، دولا حديثة الاستقلال ، ولم يكن قد اتيح لها فرصة بناء قوة جوية قادرة على الدفاع لافتقارها الى الكوادر القيادية والفنية ، او عدم قدرتها على تغطية الكلفة العالية لهذا السلاح . وهذه امور لم تكن اسرائيل تشكو منها الامر الذي اعطاها قصب السبق في هذا المجال . بالاضافة الى ذلك ، بدا سلاح الطيران افضل منفذ للاستراتيجية الاسرائيلية ، فقيم حاييم بارليف رئيس الاركان السابق هذا السلاح بقوله « ان من المهم جدا ان نحصل على الطائرات المتقدمة لسبب رئيسي هو صفتها الردعية ، وهي مهمة جدا للوصول الى هذه الغاية »(٥). كما أن الطيران قادر على « الدفاع [عن اسرائيل] دون سقوط ضحايا »(٦) كما ترجو غولدا مائير . وكما تخطط اسرائيل نظرا لان الصهيونيين يعلقون اهمية بالغة على هذه النقطة بالذات لقلة عددهم ، ولاسباب تتعلق بالهجرة .

الردع والتوسع :

بعد وقف اطلاق النار في حزيران ١٩٦٧ ووقوف الجيش الاسرائيلي على خطوط جديدة « هي خط الحدود الوحيد الفاصل بين العرب واسرائيل »(٧) كما قال ييغال السون . وبناء اسرائيل لمنظومة دفاعية على هذه الخطوط « تستند الى موانع مائية ، وموانع طبيعية ، وموانع اصطناعية تشمل الغاما واسلاكا انفق عليها جيش الدفاع اموالا طائلة »(٨). واعتقاد اسرائيل بأنها قد امتلكت قوة الردع الكافية « لان العرب يحافظون على وقف اطلاق النار ليس من حبهم بالسلام بل لخوفهم من الدبابات والجنود والطيارين الاسرائيليين »(٩) كما قالت غولدا مائير . بدأت الصهيونية تنفذ مخططاتها التوسعية باطمئنان تام باقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة في سيناء والجولان والضفة الغربية تمهيدا لابتلاعها . وعملت في الوقت نفسه على فرض واقع جديد هو أساس الاستراتيجية الصهيونية التي ذكرها الون والتي تهدف الى الوصول بالعرب « الى النتيجة بأن اسرائيل حقيقة واقعة في المنطقة لا يمكن ازالتها من الوجود وان مصير اية محاولة اخرى لمهاجمتها هو الفشل المؤكد »(١٠) والتي عبر عنها موشيه ديان بقوله بعد حرب ١٩٦٧ « ان هدف اسرائيل هو تحويل خطوط وقف اطلاق النار الى سلام دائم في العالم العربي ، وللوصول الى ذلك فان علينا حماية حدودنا **الجديدة** بطريقة تطرد ادنى أمل قد يعلق في اذهان اعدائنا بقدرتهم على طردنا بقوة السلاح »(١١).

ولتحقيق ذلك لم تنس المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ان تذكر الدول العربية المجاورة بقوتها العسكرية وسلاحها الجوي . بضربة هنا ، او هناك ، او التهديد باستخدام القوة لضرب ارادة الصمود العربية ، وقد ذكر موشيه ديان بعد حرب الاستنزاف بأن « وقف اطلاق النار مع المصريين ناتج عن الغارات الجوية في عمق مصر »(١٢) وصرح في موضع اخر « اذا اردنا او احتجنا فان بامكاننا جعلهم ينهارون عن طريق السكان المدنيين »(١٣). اما محصلة هذه السياسة التي يهدف اليها الاسرائيليون

فتتلخص في ان « ارتداع العدو ولفترة زمنية طويلة من شأنه ان يؤدي الى تسليم بالامر الواقع والتسليم يؤدي بالتالي الى السلام »(١٤).

ولم يقتصر تذكير اسرائيل بقوتها على الدول العربية المجاورة بل تعداه ، الى الدول العربية البعيدة ، وكان آلون قد طالب « ببذل جهود مستمرة لتحسين مدى الطيران التنفيذي الذي تقوم به الطائرات التي تهاجم اهدافا ارضية وبحرية واقامة قواعد جوية بعيدة المدى »(١٥). وذلك لمواجهة « الاخطار التي تتربص بحرية الملاحة الاسرائيلية على مسافات بعيدة »(١٦). او أي احتمالات اخرى قد تنشأ .

وهكذا اتسع دور اسرائيل كشرطي حام للمصالح الامبريالية في المنطقة ، ولم يعد دورها محدودا في المحافظة على الاوضاع في الدول العربية المجاورة ، بل تعداه الى الدول العربية البعيدة ، صحيح ان اسرائيل لم تقم بأي عمل عسكري ضد هذه الدول ، ولكن الحديث كان قد بدأ يدور حول امكانية تدخل اسرائيل لحماية المصالح النفطية الغربية في المنطقة . وعن امكانية احتلال منابع النفط او ضربها كوسيلة « لتأديب » الدول العربية التي قد تتمرد على المصالح الامبريالية ، الامر الذي ساعد على تكتيل الدول لمواجهة المد الصهيوني .

« اسرائيل العظمى » :

عاشت اسرائيل « عصرها الذهبي » خلال السنوات الست الماضية ، كمسيطرة تدير شؤون المنطقة ، يتدفق عليها سيل من المهاجرين يستوطنون مناطق جديدة واسعة، واعتقدت من الاختبارات التي أجرتها ، بقصف المدن والقرى العربية في لبنان وسوريا ومصر والاردن ، ان ليس هناك قوة تردعها « وان حدود اسرائيل ستبقى مجمدة خلال الاعوام العشرة المقبلة ولن تنشب حرب »(١٧) كما قال ديان : « وان العرب لا يستطيعون احتلال بوصة واحدة »(١٨) كما قال آلون . واطمأنت بالتجربة الى عدم فاعلية الضغط الدولي ، وقدرتها على تجاوزه بعد عمليات مثل الاغارة على مطار بيروت ، واسقاط الطائرة الليبية ، واغتيال قادة المقاومة في بيروت ، وعملية ايلول (١٩٧٢) ضد جنوب لبنان ، وقصف المخيمات والقرى في سورية ولبنان . ووثقت بكفاءتها في الضغط على الدول الكبرى ، حين تمكنت بالتعاون مع الولايات المتحدة من اجبار الاتحاد السوفياتي على السماح بالهجرة اليهودية الى اسرائيل .

اعتقدت اسرائيل بأن الوقت قد حان لتدخل في عداد « الدول الكبرى » فبدأت تخطط للاكتفاء الذاتي من ناحية الانتاج الحربي ، فأقامت صناعات للاسلحة الثقيلة لبناء الطائرات من طراز بارك ، وهي تصميم لطائرة ميراج يطير بمحرك فانتوم ، والتي يستبعد ان تكون قد دخلت الخدمة ، وزوارق الصواريخ السريعة من طراز ساعر ٤ ، والصواريخ المضادة للطائرات من طراز هوك ، وكذلك الاليات والدبابات . وتوقع ديان ان ٧٥ ٪ من مشتريات جيش الدفاع ستكون مصنوعة محليا عام ١٩٧٧ ، وستتضمن أسلحة مثل الطائرات والصواريخ والدبابات(١٩). وسارت أشواطا أبعد حين بدأت تقدم « المعونة الفنية » للعديد من الدول النامية ، وفي « تبني » الدول الافريقية وتقديم المساعدة لها فانفقت مبالغ طائلة في سبيل المحافظة على اوضاعها في افريقيا ، ومن أجل تعزيز وجودها هناك ، وبلغ مجموع هذا الانفاق السنوي ١٠٠ مليون ليرة اسرائيلية (٣٣ مليون دولار)(٢٠). وهناك ٦٥ دولة نامية تستفيد من البرنامج الاسرائيلي للتعاون الدولي(٢١). وعقد ثلاثون بلدا افريقيا اتفاقيات للتعاون الفني مع اسرائيل (٢٢). متجاهلة انها هي ذاتها تعيش على المساعدات والتبرعات والتعويضات الاجنبية . وكانت الخطط الصهيونية ترمي في هذا المجال الى ان تصبح اسرائيل القطب الذي تتجمع حوله لا الدول

الافريقية فحسب بل ومعظم الدول النامية التي تعاني من عقدة « عدم التكافؤ » في علاقاتها مع الدول العظمى .

بدأت هذه المعطيات والدعاية الاسرائيلية التي ضخمتها ، تتحكم في تصرفات الحكام والافراد الاسرائيليين ، الذين تصوروا أنهم تجاوزوا المنطق القائل بأن هناك ارادتين تتصارعان في منطقة الشرق الاوسط ، الى منطق الارادة الواحدة ، ارادة اسرائيل العظمى ، التي تفرض ما تشاء ، وليس أمام خصمها الا ان يقبل بما تقدمه له ، او أن الهزيمة المحتمة ستكون من نصيبه .

تعثر العسكرية الاسرائيلية :

في ظل هذه الافكار التي سيطرت على عقلية السلطات الاسرائيلية وتصرفاتها ، واطمئنان المؤسسة العسكرية الى عدم تجرؤ الجيوش العربية على الاقدام على مهاجمة اسرائيل ، واعتقاد غولدا مائير « بانه اذا اعتقد الرئيس السادات ان هناك فرصة معقولة للنجاح في مغامرة عسكرية ضد اسرائيل فانه سيفعل ، واذا فعل فانه سيمنى بهزيمة كبرى »(٢٣) . نشبت حرب تشرين الاول ، وكما اسلفنا كانت اسرائيل تعتقد بأنها قد تجاوزت مرحلة وجود قوتين تتصارعان الى وجود قوة واحدة مسيطرة . لذا كانت المفاجأة بالنسبة لاسرائيل حين حطمت الجيوش العربية هذا الاعتقاد وعبرت القناة ودمرت خط بارليف ، ووقفت وقفة الند للند في الجولان .

تركزت جهود الصحافة الغربية المؤيدة للصهيونية أثناء الحرب وما تلاها على ابراز موازين الربح والخسارة على أساس مساحة الارض التي احتلها كل طرف ، وعلى حجم الخسائر والبشرية المادية التي مني بها كل جانب ، والحقيقة ان هذا اخفاء لبعد الهزيمة وفداحة السقطة الاسرائيلية ، فالربح العربي هو ربح معنوي قبل أي شيء آخر ، والخسارة الاسرائيلية هي انهيار لكل ما اعتقدت اسرائيل انها قد وصلت اليه . ودمار للعديد من النظريات العسكرية التي بنت عليها اسرائيل استراتيجيتها . فالعودة الى فرضية وجود قوتين متصارعتين يعني ببساطة انهيار نظرية الردع الاسرائيلية التي تعتمد على تفوق اسرائيل العسكري المطلق خاصة في القوة الجوية . ويعني انتهاء اسرائيل كشرطي للمنطقة وقدرة العرب على المبادرة والهجوم سقوط لنظرية « الحدود الآمنة » .

لقد أدى الانتصار السريع الذي حققه الجيش الاسرائيلي في حرب حزيران الى جمود الفكر العسكري الاسرائيلي ، الذي لم يعد قادرا على التطور الصحيح ، وأضاع في خضم الاعلام والدعاية والمنافسة السياسية التقييم الدقيق للقوة العربية ، وتجاوز الحدود في تقدير قوته . وكانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قد بلورت منظومتها العسكرية على أساس استراتيجية الحرب الخاطفة ، وذلك بالحشد السريع لكل قوات الاحتياط ، وباختيارها للطائرات التي تتمتع بقوة نارية كبيرة مثل الفانتوم والسكاي هوك ، وفي اعتمادها على المدافع ذاتية الحركة مثل م ــ ١٠٧ و م ــ ١٠٩ لسرعة الحشد في ميدان القتال ، بالاضافة الى التوسع في استخدام القوات المنقولة جوا ، وتضخيم سلاح المظليين . وذلك كي تتمكن من تكثيف الجهد العسكري في المكان المناسب لتوجه ضربة قوية تقصر أمد القتال .

وفي الحرب الاخيرة ، لم تتمكن اسرائيل من تطبيق استراتيجيتها هذه ، بسبب أخذ الجيوش العربية لزمام المبادرة ، وانحسار فاعلية الطيران.ولم تنفق دعوة اسرائيل لجمع الاحتياط خلال ٧٢ ساعة مع حساباتها السابقة ، لانها لم تأخذ في الاعتبار انه احتاج لفترة مماثلة او أكثر لايصاله الى الجبهة وزجه في القتال . ويبدو انه لم يكن

لدى اسرائيل خطط لمواجهة احتمالات حرب طويلة الامد . وقد لا يكون لهذه الحقيقة أثر كبير في الوقت الحالي بعد وقف اطلاق النار ، الا أنه سيكون لها أثر بالغ على الاستراتيجية الاسرائيلية وحساباتها بغية الاستعداد للدخول في صدام مسلح جديد مع الدول العربية في المستقبل .

نكسة الصناعة الحربية

اصابت الضربة مشاريع التوسع الاسرائيلية في الصميم ، فالاحتمال كبير في أن ترضخ اسرائيل للضغوط الدولية وتنسحب من الاراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران . ولا شك أن عودة الكثيرين ممن استوطنوا الاراضي المحتلة الى داخل حدود ١٩٤٨ سيربك مشاريع اسرائيل الاستيطانية الى حد كبير . وليست هذه هي الضربة الحقيقية ، فقد صورت الصهيونية دولة اسرائيل ليهود العالم على أنها « عنقاء لا تطال » ، وان الامن والسلام قد استقرا فيها بفضل قوة ردعها والى الابد . واليوم يكتشف العديد من يهود اسرائيل حقائق جديدة مغموسة بالدم اليهودي ، وليس العربي فحسب . وكما أدى انتصار اسرائيل في حرب حزيران الى هجرة واسعة اليها فمن المؤكد ان توقف الحقائق الحالية الهجرة اليها ، ومن المحتمل أن تزيد الهجرة منها .

وقد حجمت الحرب الاخيرة اسرائيل ، واظهرت قدرتها الحقيقية ، فأثبتت الصناعة الاسرائيلية انها أعجز من أن تستطيع مد المؤسسة العسكرية بما تحتاجه من عتاد وذلك على الرغم من ادعاء دايان بأنه كان من المفروض ان تقدم الصناعة الحربية الاسرائيلية هذا العام ٤٨ ٪ من مجموع مشتريات جيش الدفاع(٢٤)، اذ لم يكن بمقدورها تأمين هذا الامداد وتعويض خسائر سلاح الطيران بمقاتلات من انتاج مصانعها حتى لو كان لديها انتاج حربي . فحجم المنشآت الصناعية التي تستطيع اسرائيل اقامتها لن يمكنها من انتاج أكثر من طائرتين في الشهر، او ثلاث طائرات في ظروف استثنائية، فكيف يمكن ان تعوض خسارتها التي يحتمل ان تكون قد زادت عن مئتي طائرة في مدى نصف شهر فقط.فليس هناك أي تناسب بين الطاقة الانتاجية التي تستطيع اسرائيل تحقيقها وبين حجم الخسائر التي تمنى بها.ولن يخفف من ذلك تخزينها للسلاح بسبب التطور المستمر في تقنيات الطيران، فصناعة مئتي طائرة لاستخدام الطيران قد تستغرق عشر سنوات ، وتتطلب صناعة عدد مماثل للتخزين المدة ذاتها ، تكون فيها هذه الطائرات قد أصبحت طرازا بائدا او غير صالح للاستعمال . هذا بالاضافة الى الكلفة الضخمة لانتاجها . وما الذي تستطيع صناعة الدبابات ان تقدمه اذا كانت خسائرها ستصل الى ألف دبابة في مدى نصف شهر . هذا مع العلم ان أوضاع اسرائيل تفرض عليها التخزين ، الذي سينفد مهما بلغت كميته ان طالت الحرب . فلو تمكنت اسرائيل فرضا من اقامة منشآت صناعية ذات قدرة انتاجية عالية ، فانها ستكون مضطرة لاحتجاز قسم ضخم من احتياطها ، قد يصل الى نصف مجموعه ، للعمل في مصانع الطائرات والدبابات والمدافع والعربات والصواريخ والذخيرة .

من هنا وعت اسرائيل حقيقة مهمة وهي أنها ليست « دولة عظمى » ، وانها لن تتمكن قط من الاعتماد على نفسها لتتحرر من الضغوط الدولية المتعلقة بسياستها التوسعية « أو أن يكون لها نفس أطول للاستقلال »(٢٥)، وضرورة ارتباطها بالولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التي تساندها اليوم .

مأزق اسرائيل

لا شك أن الحرب الاخيرة قد هزت المشاريع الاسرائيلية بكاملها وقلبت حسابات مؤسستها العسكرية ، ومن السذاجة أن نعتقد بأن اسرائيل سترضخ للوضع الحالي

مبني على « القوة » ، و« فرض الارادة » ، و« مد السيطرة » وكلها مفردات تستقي جذورها من مفردات عقيدة « المجال الحيوي » التي تبناها النازيون وساروا على هديها على طريق شائك مزروع بدماء الشعوب وآلامها انتهت بهم الى الهزيمة .

---

١ — اموس برلمتر ، **الجيش والسياسة في اسرائيل** (نيويورك ، فردريك أ. برايجر ، ١٩٦٥) ، ص ٦٩ .

٢ — *Military Balance* 1973 - 1974

٣ — *Military Balance* 1972 - 1973

٤ — اميتاي اتزيوني ، مجلة **جويش فرونتير** ، نوفمبر ١٩٥٩ .

٥ — **جيروزاليم بوست** ، ١٩٧٢/٩/٢٠ .

٦ — **نشرة رصد اذاعة اسرائيل** ، مركز الابحاث ، ١٩٧٢/١٠/٢٤ .

٧ — يبغال الون ، **الستار الرملي** ، ترجمة مركز التخطيط ، ص ٥٥ .

٨ — **معاريف** ، ١٩٧٣/٨/٦ .

٩ — **رصد اذاعة اسرائيل** ، ١٩٧٣/١٠/٢٦ .

١٠ — **الستار الرملي** ، ص ٣٧ .

١١ — **جيروزاليم بوست** ، ١٩٧٢/٩/١٩ .

١٢ — **معاريف** ، ١٩٧٣/٦/٨ .

١٣ — سيف ، دان ، بن غورت ، **انشاء وتطوير سلاح الطيران الاسرائيلي** ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥ .

١٤ — **الستار الرملي** ، ص ٩٨ .

١٥ — **المرجع السابق** ، ص ٤٦ .

١٦ — **المرجع السابق** ، ص ٤٦ .

١٧ — مجلة **تايم** الامريكية ، ١٩٧٣/٧/٣٠ .

١٨ — **النهار** اللبنانية ، ١٩٧٣/٥/١٧ .

١٩ — **معاريف** ، ١٩٧٣/٦/٨ .

٢٠ — توم تيتغاه ، **نشاط العملاء السريين الاسرائيليين الهدام في افريقيا** ، ١٩٦٨ ، ص ١٥ .

٢١ — رياض القنطار ، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيا** ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨ ، ص ٣٢ .

٢٢ — **الثورة** السورية ، ١٩٦٩/١٠/٨ .

٢٣ — **الحياة** اللبنانية ، ١٩٧٣/٨/٣ .

٢٤ — **معاريف** ، ١٩٧٣/٦/٨ .

٢٥ — **المرجع السابق** .

٢٦ — **الستار الرملي** ، ص ٢٥ .

٢٧ — **نشرة رصد اذاعة اسرائيل**، مركز الابحاث، ١٩٧٣/١١/٧ .

٢٨ — **افيشن ويك** ، ١٩٧٣/١١/٥ .

٢٩ — **دافار** ، ١٩٧١/٤/١٨ .

٣٠ — **المحرر** ، ١٩٧٣/١١/١٢ .

الحرب الخامسة ـ
حرب الاستنزاف الثانية على جبهتين

محمود عزمي

لعله ليس من المبالغة في شيء اذا ما قلنا ان مأثورة « كلاوزفيتز » القائلة « ان الحرب عمل سياسي وهي ليست عملا سياسيا فحسب ، ولكنها اداة سياسية حقيقية ، واستمرار للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى » قد وجدت في حرب السادس من اكتوبر ١٩٧٣ نموذجا بارز الوضوح والتطبيق المثبت لصحتها، ودليلا عمليا قويا على مدى موضوعية العلاقة الجدلية القائمة بين الحرب والسياسة ، ومدى تأثر العمل العسكري بالهدف السياسي الموضوع له والعكس بالعكس أيضا . لقد كانت الحرب والسياسة ممتزجتان بصورة شديدة التشابك في هذه الحرب بحيث يصبح من الصعب للغاية مناقشة الجوانب الاستراتيجية العسكرية في هذه الحرب بمعزل عن بحث تأثير جوانب الاستراتيجية السياسية للحرب وآثار القرارات السياسية على القرارات الاستراتيجية العسكرية .

وضمن هذا الاطار من الفهم العام للحرب يجب أن يجري تقييم النتائج العسكرية الاستراتيجية لهذه الحرب التي تجسدت فيها بوضوح كامل جميع المعطيات السياسية المحلية والدولية التي دارت الحرب في حدودها .

ويقتضينا هذا التحديد للاطار السياسي للحرب أن نلقي الاضواء حول الهدف المحدد لها وتأثير هذا الهدف على المخطط الموضوع لاستراتيجية العمليات العسكرية .

● الهدف السياسي لحرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ :

ان نجاح أي استراتيجية عسكرية مرتبط بوجود هدف سياسي محدد واضح المعالم ممكن التحقيق موضوعيا على ضوء معطيات وظروف كل من المناورتين الخارجية (المتعلقة بالموقف الدولي وكسب الحلفاء وتحييد بعض القوى الاخرى) والداخلية (المتصلة بالقدرات الاستراتيجية المادية والمعنوية لكل طرف من أطراف الصراع وكيفية حشدها واستخدامها أفضل استخدام ممكن) .

ومن ثم فان الشعار العام الذي نشبت في ظله حرب ٦ اكتوبر ، وهو شعار « ازالة آثار العدوان » ، يعتبر هدفا استراتيجيا ملائما في ظل توازن القوى القائم بين العرب واسرائيل ، ذلك التوازن الذي لا يمكن عزله مطلقا عن العنصر الدولي المرتبط به والمؤثر فيه بالنسبة لطرفي الصراع .

وقد اتخذ هذا الشعار العام ، والذي يعتبر في المنظور الاستراتيجي الشامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي هدفا جزئيا ومرحليا بطبيعة الحال بالنسبة للهدف الاستراتيجي الاساسي والبعيد المدى المتمثل في تصفية الكيان الصهيوني لاسرائيل واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تجمع العرب واليهود معا ، اتخذ له من قرار مجلس الامن

رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر عام ١٩٦٧ منطلقا تنفيذيا باعتبار أن هذا القرار هو التعبير العملي عن الحد الادنى من التأييد أو التحييد الدولي المطلوب لنجاح المناورة الخارجية اللازمة للحرب واستراتيجيتها العسكرية ، وان كان هذا القرار في مضمونه الفعلي يعني عند تطبيقه وضعا سياسيا مختلفا عن الوضع الذي كان قائما في ٤ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لنوعية العلاقة بين دول المواجهة العربية واسرائيل ، وهو وضع يعكس بعض المكاسب الهامة لاسرائيل (المتمثلة في حدود آمنة معترف بها لها وحرية الملاحة في الممرات المائية العربية) ويعبر عن قدر من المحصلة السياسية لحرب ١٩٦٧ التي حققت اسرائيل فيها نصرا عسكريا كبيرا يفوق حقيقة امكاناتها الاستراتيجية بالقياس الى الامكانات الحقيقية للدول العربية والتي لم يتح لها أن تستخدم في ظروف تلك الحرب .

وهكذا يمكن لنا أن نقرر ان هدف حرب ٦ اكتوبر العربية ـــ الاسرائيلية الرابعة كان هو تحقيق قدر من الضغط العسكري الذي يسمح بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والقاضي بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ وفقا للتفسير العربي والسوفييتي للقرار .

وحين نقول أن الهدف هو تحقيق قرار مجلس الامن عن طريق الضغط العسكري لا نقصد مجرد ضغط رمزي أو استعراض قوة عسكرية ، لان القيادات السياسية العربية قد أدركت بعد حرب الاستنزاف عدم جدوى مثل هذا النوع من الضغوط العسكرية ، وانما كان المقصود من الضغط العسكري العربي في هذه الحرب توجيه ضربة قاسية للجيش والطيران الاسرائيليين تهز أسس نظرية الامن الاسرائيلية هزا عنيفا وتوقع بالقوات الاسرائيلية خسائر شديدة (وهذا هو السبب فيما نعتقد في عدم توجيه ضربات في العمق الاسرائيلي ضد المدنيين والتزام القيادات العسكرية العربية بذلك رغم لجوء اسرائيل الى قصف أهداف مدنية عربية) .

وتظهر للقيادة الاسرائيلية العسكرية والسياسية وللولايات المتحدة الامريكية وللعالم أجمع بصفة عامة حقيقة القدرات العسكرية والاستراتيجية العربية القائمة حاليا والممكنة مستقبلا (وهي قدرات لا يمكن عزلها مطلقا عن الدعم العسكري والسياسي السوفييتي وهذا ما يجعل الموقف العربي مختلف كلية عن ظروف ١٩٤٨ حيث كان الغرب الامبريالي هو مورد السلاح للطرفين بكيفية تضمن التفوق الاسرائيلي دائما) ، وعدم قدرة اسرائيل على الصمود في حرب استنزاف واسعة النطاق مع العرب معتمدة على خرافة قدرتها الذاتية التي روجتها عقب انتصارها في حرب ١٩٦٧ نتيجة لعدم ظهور الدور الامبريالي الخارجي المساند لها بصورة مكشوفة على مسرح الاحداث كما كان الحال في حرب ١٩٥٦ ، وبالتالي تعود اسرائيل الى حجمها الحقيقي ويتضاءل دورها الرادع في المنطقة ، وتوضع بذلك نقطة البداية لنهاية الحلم الصهيوني في السيطرة على مقدرات المنطقة العربية ، وهو الحلم الذي حلقت به انتصارات اسرائيل العسكرية في حرب ١٩٦٧ الى آفاق عريضة واسعة لدى كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

وعلى هذا الاساس نستطيع أن نقول أن الهدف السياسي المحدد لحرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي نتصوره على هذه الصورة على ضـــوء معطيات الاحداث التي سبقت ولازمت وأعقبت هذه الحرب، له بعدان أساسيان : البعد الاول مباشر ومتمثل في محاولة تحقيق قرار مجلس الامن (وهو هدف محدود نسبيا بالنسبة لاهداف النضال العربي) ، والبعد الثاني غير مباشر ويتمثل في محاولة هز جوهر الكيان الصهيوني والعسكري الذي تقوم على أساسه الدولة الاسرائيلية وتهتدي به سياستها خاصة منـــذ حرب ١٩٦٧ بشكل واضح .

والآن علينا أن ننتقل الى دائرة التطبيق العملي لهذا الهدف السياسي للحرب ، أو بمعنى آخر كيف حددت أهداف الاستراتيجيـــة العسكرية بحيث تحقـــق هذا الهدف السياسي والى أي مدى كان هذا التحديد للهدف الاستراتيجي العسكري ملائما لتحقيق الهدف السياسي وأبعاده المختلفة ؟

● **الهدف الاستراتيجي العسكري للحرب :**

يقول الجنرال « أندريه بوفر » الاستراتيجي الفرنسي المعاصر «ان هدف الاستراتيجية هو الوصول الى الاهداف التي حددتها السياسة ، مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام »(١).

وقد أوضحت تطورات المعارك التي أعقبت عملية عبور القناة في ٦ اكتوبر المجيد أن الهدف العسكري الاستراتيجي ، الذي حددته القيادة السياسية المصرية كهدف ملائم للوصول بالضغط العسكري الى حد فرض تطبيق قرار مجلس الامن على كل من اسرائيل والولايات المتحدة ، كان هو عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف واحتلال الضفة الشرقية للقناة بعمق محدود نسبيا يتراوح بين ١٠ — ١٥ كلم تقريبـــا ثم الصمود في المواقع الجديدة أمام الضربات الاسرائيلية المضادة في حماية مظلة الدفاع الجوي المقامة أصلا قرب الضفة الغربية للقناة مع دفع بعض عناصرها المتحركة الى الضفة الشرقية ، وتكبيد الجيش والطيران الاسرائيليين أكبر قدر ممكن من الخسائر بفضل توفر الاسلحة الحديثة كصواريخ « سام ٦ » وصواريخ «ساغر» واستخدام الاسلحة التقليدية الاخرى بكفاءة عالية وفرتها سنوات التدريب الطويلة وممارسات حرب الاستنزاف ، وذلك لحين أن تطلب اسرائيل وقف اطلاق النار وتتدخل القوى الدولية في الموقف فتطلب كل من مصر وسوريا (التي كان عليها تنفيذ الشيء نفسه في مرتفعات الجولان) تطبيق قرار مجلس الامن وفقا للتفسير العربي — السوفييتي له كشرط لوقف هذا الشكل الجديد من حرب الاستنزاف على مواجهة واسعة وجبهتين متناسقتين والقصيرة من الناحية الزمنية ، وبهذا يتحقق الهدف السياسي للمرحلة التاريخية الحالية التي يجتازها الصراع العربي — الاسرائيلي والممكن تحقيقه موضوعيا في ظل علاقات القوى الموجودة حاليا على النطاقين المحلي والدولي .

وقبل أن ننتقل الى مناقشة مدى ملاءمة هذا الهدف الاستراتيجي العسكري للوصول الى الهدف السياسي المطروح ، نرى من الضروري توضيح تصورات العدو الاسرائيلي المسبقة لامكان وجود وتنفيذ مثل هذا الهدف العسكري وصولا لذلك الهدف السياسي ، لان ذلك سيساعدنا على فهم استراتيجيته العسكرية والسياسية قبل وخلال حرب ٦ اكتوبر وما بعدها .

يقول الكاتب الاسرائيلي « زئيف شيف » في كتابه « فانتوم فوق النيل » الذي تناول فيه معارك الطيران الاسرائيلي خلال حرب الاستنزاف عامي ١٩٦٩ — ١٩٧٠ : « في بداية شهر مارس ١٩٦٨ اجتمعت هيئة الاركـــان المصرية العامـــة برئاسة الرئيس المصري . وكان الموضوع المطروح على بساط البحث هو مطلب قيادة الجيش المصري بالقيام بعملية عبور لاحتلال قناة السويس .. وشجعت تقاريـــر دوريات المخابرات المصرية في سيناء هي الاخرى ، هيئة أركان ناصر . وقامت قيادة الاسلحة المصرية الموجودة على الجبهة بتنظيم جماعـــات استطلاع وأرسلتهـــا الى سيناء .. وقـــدم المستطلعون المصريون كذلك تقريرا عن حقيقة مقلقة وهي ان الاسرائيليـــين يعملون بحماسة غير عادية في عمليات التحصينات . وقد وصلت المخابرات الى تقدير يقول ان هناك احتمالا معقولا جدا لانزال قوة كبيرة على الضفة الشرقية من قناة السيوس ..

وانه من الناحية العسكرية يجدر الاسراع في هذه العملية لان قوات الجيش الاسرائيلي ليست محصنة على النحو الواجب على طول القناة .. ومن الافضل ان ينفذ ذلك بأسرع ما يمكن قبل أن ينهي الاسرائيليون تحصيناتهم »(٢). ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك الى شرح خطة مصرية اقترحها الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الاركان وقتئذ تتلخص في قيام الجيش المصري بتنفيذ خطة محدودة لا تهدف الى تحرير سيناء كلها وانما تكتفي باحتلال « قطاع طوله حوالي ٣٠ كيلومترا من سيناء شرق القناة . وكبديل ، من الممكن الاكتفاء بقطاع أصغر اذا ما فشلت هذه العملية . وفي هذه الحالة يعبر الجيش المصري القناة في مكانين ، بينما يوجه الجهد الاساسي الى القطاع الشمالي من القناة .. ومع أخذ المسافات القصيرة في الحسبان يجب افتراض أنه من الممكن انزال كتيبة دبابات واحدة خلال الليل . وتعبر قوات مدرعة أخرى القناة ، في البداية الدبابات البرمائية وبعد ذلك المدرعات العادية ، وذلك بمساعدة الجسور المتحركة التي حصل عليها الجيش المصري. والقطاع الشمالي من القناة مليء بالمستنقعات وسيجد الاسرائيليون صعوبة في القيام بهجوم مدرع .. وذكر الفريق رياض بأن مفتاح أية عملية مصرية موجود في يد سلاح الطيران ، ولكنه يريد فقط الحد الادنى ، أي يريد تفوقا مصريا محليا لمنطقة القناة ، ذلك التفوق الذي يضمن عبور القوات ، وبعد ذلك يقوم بصد القوات المدرعة الاسرائيلية أو على الاقل يحول دون ازعاج الطائرات الاسرائيلية للعملية البرية »(٣). ويستطرد الكاتب بعد ذلك موضحا أن الخطة المصرية كانت تستهدف تمهيد الارض بنيران المدفعية لعدة اسابيع ثم تتسلل وحدات فدائية بين الحين والآخر الى الضفة الاخرى لتدمير خطوط المواصلات الاسرائيلية وتحيل حياة الجنود الاسرائيليين على الجبهة الى مشقة وخطر دائم وفي المرحلة الثانية في موعد يتم تحديده فيما بعد يبدأ العبور وسوف يتم تنسيق التاريخ الذي سيحدد لذلك العبور مع الجيش السوري والاردني كما يستطيع الفدائيون الفلسطينيون المساهمة وقتئذ بعمليات واسعة داخل الارض المحتلة لعرقلة تحركات الجيش الاسرائيلي وانه « سوف يحدد موعد العبور في اللحظة الاخيرة ، حينما تكون هناك ثقة كاملة في نجاح العملية . واذا كان هذا اليوم يوما مكفهرا او يوم عاصفة رملية ، فان الامر يكون أحسن ، حيث سيكون من الصعب على الطائرات الاسرائيلية أن تعمل في يوم كهذا . وأمل عبدالناصر في أن تنجح وحداته خلال أربع وعشرين ساعة في الوصول الى مكاسب حقيقية . وفي هذه المرحلة بالذات تقوم الدول العظمى بفرض وقف اطلاق النيران . واذا حدث تعقيد تستطيع قواته صد الاسرائيليين في معركتهم الدفاعية »(٤).

والواقع أنه سواء كانت هذه التفاصيل التي يرويها الكاتب الاسرائيلي صحيحة بالكامل أم غير صحيحة فانها تعكس تصور القيادة الاسرائيلية او الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي لاهداف حرب الاستنزاف والخطوات العسكرية المحتملة من جانب القيادة المصرية خلال هذه الحرب . ولقد سارت بعض هذه الخطوات بالفعل في هذا الاتجاه الذي تصوره الكاتب الاسرائيلي المذكور فقد قامت المدفعية المصرية ابتداء من يوم ٨ مارس ١٩٦٩ بقصفات مركزة عنيفة بصورة شبه مستمرة وعلى مدى شهرين تقريبا لتحصينات خط بارليف ، كما شنت الوحدات الخاصة عدة عمليات فدائية عبر القناة وفي العمق الاسرائيلي بل وقامت وحدات مشاة تدرج حجمها من سرية حتى كتيبة بعمليات عبور ناجحة للقناة في بعض النقاط الخالية من التحصينات رفعت خلالها العلم المصري فوق رمال الضفة الشرقية وأحيانا فوق بعض المواقع الاسرائيلية التي كانت تنجح في اقتحامها ، مثل الموقع الذي كان مقاما في لسان بورتوفيق عند مدينة السويس والذي احتلته مؤقتا بالفعل قوة من المغاوير المصريين يوم ١٢ يوليو ١٩٦٩ تقدر بسرية كاملة استطاعت أن تدمر خمس دبابات كانت بالموقع وتقتل وتجرح نحو ٤٠ جنديا اسرائيليا

وتأسر واحدا . الا أن تدخل الطيران الاسرائيلي في المعارك واشتداد أثـره الرادع ، خاصة بعد وصول طائرات الفانتوم اليه في أواخر عام ١٩٦٩ ، مع استمـرار عجز الطيران المصري عن احراز درجة كافية من السيطرة الجوية فوق منطقة القناة وعدم قدرة الدفاع الجوي على ابطال او اضعاف فاعلية الطيران الاسرائيلـي الا في أواخر يوليو ١٩٧٠ حين نجحت بطاريات صواريخ سام ٣ المضادة للطيران المنخفض بالتعاون مع سام ٢ و سام ٧ والمدفعية المضادة للطائرات ، وبعد تجارب عملية طويلة كتبت بكثير من دماء الجنود المصريين والعمال المصريين العاملين في بناء قواعـد الصواريخ ، في اسقاط ٨ طائرات فانتوم و٦ طائرات سكاي هوك خلال اسبوع واحد ، فكان أن قدمت الولايات المتحدة « مشروع روجرز » وقبلت مصر وقف اطلاق النار على أساسه (حتى يمكنها تطوير جهاز دفاعها الجوي الصاروخي وبناء شبكته المتقدمة على الضفة الغربية للقناة) .

ولقد اعتبرت القيادة الاسرائيلية انها حققت هدفها الاستراتيجي خلال هذه الحرب بأقل قدر ممكن من الخسائر ودون قيامها بحرب شاملة بكامل قواتها ، وذلك على اعتبار أن عمليات الطيران الاسرائيلي (مدعومة بعمليات الكوماندوس ذات الاثر النفسي مثـل الاغارات المختلفة في صعيد مصر وعملية خطف رادار رأس غارب والاغارة على جزيرة شدوان) في جبهة القناة وفي العمق ايضا حول القاهرة قد حالت دون تطوير عمليـات حرب الاستنزاف من جانب القيادة المصرية الى الاقدام على عملية عبور قناة السويس . وقد انتقد بعض المتشددين من الصقور الاسرائيليين استراتيجية القيادة الاسرائيليـة خلال حرب الاستنزاف ومنهم « عيزر ويزمن » قائد سلاح الطيران الاسرائيلي سابقـا الذي كتب ضمن مقال له نشرته صحيفة معاريف في ١٩٧١/٥/١٤ يقول « دون تحليل ادارة الحرب في سنتي ٦٩ ــ ٧٠ ليس من الصعب أن نفهم كيف وصلنا الى هذا الوضع . ولاسباب معروفة أستطيع ان أفعل ذلك في خطوط عريضة ... في هذه الحرب اختفت من قاموس جيش الدفاع الاسرائيلي القاعدة التي كانت دائما الشمعة التي تضيء طريقنا خلال كل السنين وهي انه اذا نشبت الحرب ، سننقلها الى أرض العدو . ولكننـا لا نستطيع نقل المعركة الى أرض العدو بسلاح الجو وحده . حذفت هذه القاعدة بسبب ظواهر نحن مسؤولون عنها ، فقد غرقنا كثيرا بالرضا البالغ عن انفسنا ، حتى أننا لم نستغل المهلة التي توفرت لنا بعد حرب الايام الستة لنبلور سياسة أمنية جدية بعيدة المدى، ونضع أهدافا استراتيجية واضحة الخ»(٥) . ويعكس لنا هذا الرأي حول سياسة الحكومة الاسرائيلية من الناحية الاستراتيجية العسكرية صـورة ما يمكن ان تثيره المعارضة اليمينية المتطرفة اليوم داخل اسرائيل بعد احداث حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ازاء النجاح العسكري العربي النسبي الذي تم خلالها .

وبعد وقف اطلاق النار عام ١٩٧٠ عاود الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي بحثه فـي احتمالات تجدد القتال من جانب مصر ومحاولة تنفيذ الاهداف العسكرية والسياسية التي لم تحققها حرب الاستنزاف فكتب الكاتب الاسرائيلي نفسه « زئيف شيف » ، الذي تناول معارك الطيران الاسرائيلي خلال هذه الحرب ، كتب مقالا بعنوان « احتمالات الهجـوم المصري ، التركيز على قوات الكوماندوس وأفراد المظلات في الجيش المصري » نشرته صحيفة « هآرتس » في ١٩٧١/١٢/٣ يقول فيه « لا يتحدث المصريون على الاطلاق عن حرب الحسم بل عن الحرب مع الاهداف المحدودة، حرب الاستنزاف المحسنة والسيطرة على مناطق معينة . وكل ذلك من أجل أن يفرضوا على اسرائيل شروط التسوية . ومن أجل أن يدير الجيش المصري مثل هذه الحرب المحدودة يوجد امامه احتمالات مختلفة . وفي المقام الاول يوجد الاحتمال بأن يضع المصريون أمام انفسهم هدف احتلال قنـاة السويس . وهذه مهمة كبيرة والمزايا فيها في حالة التوصل اليها كبيرة وكثيرة . ويمكن

أن نفترض أن المصريين يتطلعون الى هذا الهدف،والمشكلة المرتبطة بتنفيذ هذا الهدف هي تقريبا نفس المشكلة المرتبطة باحتلال كل سيناء،عو السيطرة على قناة السويس سوف تلزم الجيش المصري بالعبور الشامل لكثير من رؤوس الجسور بقوات كبيرة تستطيع ان تصد جيش الدفاع الاسرائيلي الى مسافة بضع عشرات من الكيلومترات . وقد مر الجيش المصري في العام الماضي بتدريبات هامة ، ومن الممكن ان نعتبر حجم هذه التدريبات بأنها مدهشة، وكانت هناك تدريبات للفرق ، ومن الصعب ان نقدر مستوى المناورات وقدرتهم على استخلاص الدروس منها وتطبيقها . ولكن اذا وصلوا الى مكاسب فهناك الذين يقولون ان الجيش المصري غير قادر اليوم على تنفيذ عملية عبور عامة لقناة السويس والتغلب على كل المشكلات خلال الحرب العنيفة ، وعلاوة على ذلك الافتراض هو ان قادة الجيش المصري ايضا يعرفون ان جيشهم لا يزال غير قادر على مواجهة هذه المهمة المعقدة التي تعتبر مهمة صعبة بالنسبة لاي جيش متقدم . ولذلك اعتقد انه من المعقول جدا أن تختار القيادة للاركان المصرية الاحتمال المحدود وهو احتلال مناطق صغيرة جدا قبل السيطرة على جزء من قناة السويس من جانبيها او السيطرة على منطقة مثل شرم الشيخ .. ومن الممكن ان نقرر أن الجيش المصري قادر اليوم على تنفيذ عمليات عبور ولكن يوجد شك في أن يستطيع صد الهجمات الي تأتي بعد ذلك في حين يقف وظهره للقناة »(٦).

وكتب معلق الشئون العسكرية الاستراتيجية « ادوارد لوتيك » في صحيفة « دافار » الاسرائيلية يوم ١٩٧١/١٢/٣ أيضا يقول تحت عنوان « استراتيجية مخاطرات صغيرة » ضمن دراسة مطولة عن « قيود التكنولوجيا العسكرية للسوفييت في مصر، الاستراتيجية السوفييتية قد تمكن القاهرة من استئناف حرب الاستنزاف » انه « يمكن ان تمكن هذه الاستراتيجية الروسية المصريين من تجربة قواهم والعودة الى حرب الاستنزاف كما حدث قبل سنتين ولكن ليس اكثر من هذا . ومع كل القوة الموجودة لديهم — اكثر من ١٠٠٠ مدفع ميدان وهاونات وكتائب أسلحة كوماندوس وطائرات هليكوبتر وشبكات صواريخ م/ط على طول القناة — وحتى بمعونة كل هذه القوة التي قد تقلل الطاقة الهجومية لقواتنا الجوية لا يستطيع المصريون في حالة فتح النيران الهجومية وهجمات الكوماندوز ان يضطرونا للانسحاب من خط بارليف .. وفي مثل هذه الحالة ستضطر القوات المصرية ان تحارب الى النهاية أمام طوابير مدرعاتنا بدون مساعدة من الجو وفي أحسن الظروف لا يمكن لاي طرف الاستعانة بالمعاونة الجوية .. وعلى كل حال اذا دارت المعركة خارج مدى الصواريخ م/ط فستكون القوات الاسرائيلية قادرة على الدخول الى العمل بدون ان تخشى صواريخ « سام ٢ » و« سام ٣ » الموجودة على طول القناة والاحتمالات المصرية ستكون منعدمة تماما . وبحسب اخبار ترددت في الفترة الاخيرة أرسل الروس الى مصر وحدات متحركة لصواريخ م/ط من طراز سام ٤ « جانتس » وسام ٥ « جاينهول » . وهذا السلاح من الناحية النظرية يمكن لقوات الدفاع الجوي التحرك للامام مع القوات البرية المتقدمة . ولكن ليس هناك دليل على هذا لان ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ وحدة الصواريخ المطلوبة لهذه المهمة لو فرضت انها موجودة في مصر فليس هناك قوة مصرية مدربة لاستخدام هذه الوحدات »(٧).

ومن خلال استقراء هذه المقتطفات من المقالين المذكورين نستطيع ان نقول أن الفكر والتصور الاستراتيجي الاسرائيلي لم يكن بعيدا ، على ضوء خبراته خلال مرحلة حرب الاستنزاف وتقدير علاقات القوى العسكرية ، عن توقع اقدام القيادة السياسية المصرية على شن « حرب استنزاف جديدة محسنة » ذات اهداف استراتيجية عسكرية محدودة النطاق نسبيا تستهدف الضغط على اسرائيل من أجل فرض تسوية سياسية لصالح

العرب. وان بحثه كان يدور حول مدى محدودية هذا الهدف العسكري لمثل هذه الحرب وما اذا كان سيصل الى حد احتلال قناة السويس « وهذه مهمة كبيرة والمزايا فيهـــا كبيرة وكثيرة » على حد تعبير « زئيف شيف » ، أم سيقتصر على « احتلال مناطق صغيرة جدا قبل السيطرة على جزء من قناة السويس من جانبيها » ؟ وكان تصور حجم وفاعلية القدرة العسكرية المصرية هو الذي يجعل الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي غير متأكد من حجم محدودية الهدف العسكري الاستراتيجي الذي يمكن ان تختاره القيادة المصرية ، وخاصة من حيث قدرة الدفاع الجوي والطيران على حماية القوات البرية في اثناء تنفيذها لهذا الهدف ، وقدرة الدبابات والاسلحة المضادة للدبابات على مواجهة الهجمات المدرعة الاسرائيلية التي ستتم بعد العبور الاولي للقناة على « فرض تقليل الطاقة الهجومية » للقوات الجوية الاسرائيلية او القتال «بدون مساعدة من الجو وفي أحسن الظروف لا يمكن لاي طرف الاستعانة بالمعاونة الجوية » على حد تعبير « ادوارد لوتيك » الســـابق ذكـــره .

كما كان هناك احتمال وارد بشكل ضعيف للغاية لدى الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي بأن تتقدم القوات المصرية بعد عبورها القناة الى مسافات داخل سيناء خارج مـــدى الصواريخ م/ط « سام ٢ » ، « سام ٣ » على اساس استخدام صواريخ سام المتحركة، والتي كان يتصور انها ستكون من طراز « سام ٤ » و« سام ٥ » ، المصاحبة لزحف القوات البرية ، ولكن هذا الاحتمال غير ضعيف في التقدير الاسرائيلي نظـــرا للشك في توفر العدد الكافي من هذه الصواريخ لدى القوات المصرية والشك في وجود او امكـــان وجود اطقم كافية مدربة على استخدامها في حال توفر الكميات اللازمة منها .

● مدى توقع العدو الاسرائيلي للحرب :

رغم أن احتمال اقدام مصر وسوريا على شن حرب محدودة بهدف فرض تسويـــة سياسية عادلة على اسرائيل كان واردا كاحتمال نظري لدى الفكر الاستراتيجي كما تدلنا على ذلك المقتطفات السابقة ، الا أن اقدام القيادة السياسية العربية على اتخاذ القرار السياسي ببدء مثل هذه الحرب كان احتمالا ضعيفا للغاية لدى الدوائر الاسرائيليـــة السياسية والعسكرية رغم توفر المعلومات لديها عن وجود القدرة العسكرية العربية على تنفيذ مثل هذه الخطوة . فقد صرح « موشي ديان » يوم ١٩٧٣/٩/٢٦ بأنه « خلف الحدود السورية مئات الدبابات ومئات المدافع وشبكة صواريخ مضادة للطائرات توازي في حجمها تلك الشبكة الموجودة في الخط المصري غربي قناة السويس »(٨) .

ويبدو ان قادة اسرائيل كانوا يستبعدون اقدام مصر وسوريا على القيـــام بعمل عسكري واسع النطاق استنادا الى تصوراتهم المبالغ فيها عن قوة الردع الاسرائيلية ، فقد صرحت « جولدا مئير » مثلا في كلمة لها بمناسبة رأس السنة العبرية يوم ١٩٧٣/٩/١٨ حيث قالت « ان الهدوء على خطوط وقف القتال ناتج لسببين ، قوة جيش الدفاع الاسرائيلي الرادعة ، وقوة اسرائيل الداخلية . ان هذين العاملين لا يسكتان فقط مدافع العدو بل يساهمان أيضا في تحقيق السلام »(٩) .

كما كان « موشي ديان » هو الاخر قد صرح في خطاب القاه بمناسبة مرور ثلاثة اعوام على وقف اطلاق النار في يوم ١٩٧٣/٨/٩ قائلا « ان تفوقنا العسكري هو نتيجة مزدوجة لضعف العرب وقوتنا . فضعفهم يتجسد في مستوى جنودهم الضعيف والانشقاق بين الدول العربية . . ان ميزان القوى العام هو في صالحنا . وهذا أمر حاسم بالنسبة لكافة الاعتبارات والدوافع العربية المختلفة . وهو يكبح جماح الرغبة في اســـتئناف الحرب بصورة فورية(١٠) » .

وفي اثناء مقابلة اذاعية مع عضو الكنيست « حاييم تسادوك » رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست جرت يوم ١٨/٥/١٩٧٣ بمناسبة الاتفاق بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على وقف اشتباكات مايو أجاب على سؤال خاص بمدى رغبة سورية في الهدوء في الوقت الحاضر بالايجاب على أساس خشيتها من المجابهة مع اسرائيل ، وأجاب على سؤال يقول « هل تعتقد بأن الهدوء على حدودنا مع مصر سيستمر رغم الاستعدادات للحرب التي تبذل هناك اخيرا ؟ » أجاب بقوله « تصعب الاجابة على هذا السؤال بصورة قاطعة ، فحكومة مصر تواجه معضلة خطيرة . فمن ناحية ، هم يدركون جيدا انه ليس لديهم اي أمل في الانتصار في الحرب الشاملة ، عن طريق حملة عسكرية شاملة ، وهم يعلمون أيضا أنهم اذا حاولوا حصر المعركة في مجال محدد ، فان الامر غير مضمون ، لان اسرائيل سترد على اتساع لا يلتزم بالتحديد المصري ، بل على الاتساع الذي ترتأيه استراتيجيتها العسكرية . وجيش الدفاع الاسرائيلي لم يخض حتى الآن معركة دفاعية . وهكذا يدرك المصريون انه ليس لديهم اليوم أي أمل ، لا في معركة شاملة ضد اسرائيل ، ولا في نشاط عسكري محدود . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فهناك قلق عميق في مصر ، من أنه اذا لم يقم نشاط فسيعتاد العالم على الوضع الراهن وينسى مشكلتهم . واعتقد بأنه نتيجة لهذا فاننا نسمع اليوم تهديدات عسكرية .. واعتقد بأنه ينبغي النظر الى هذه التهديدات بجدية تامة »(١١).

وهكذا تراوحت التقديرات الاسرائيلية السياسية بالنسبة لاحتمال اقدام كل من مصر وسوريا على شن حرب محدودة بين التوقع الضعيف والمتوسط ، وكانت التوقعات المتوسطة أكثر في مايو الماضي عنها في سبتمبر ، ولعبت عدة عناصر مختلفة دورها في تخفيف مثل هذه التوقعات — رغم توافر المعلومات عن معظم الاستعدادات العسكرية نتيجة لتقارير المخابرات — اولها غرور القوة الاسرائيلية المبالغ فيها ، والفهم غير السليم لحقيقة القدرات القتالية العربية خاصة المتصل منها بالانسان الفرد كجندي او قائد ، فضلا عن التقدير الخاطىء لتصرفات القيادة السياسية العربية على الساحة الديبلوماسية الدولية من حيث ان مغزاها لم يفد عدم الرغبة في اللجوء الى القوة العسكرية مطلقا وانما كان ضمن المناورة الخارجية المطلوبة كغطاء للعمل العسكري ، واستمر سوء التقدير لنوايا القيادة السياسية العربية ، خاصة القيادة المصرية ، حتى وقت قصير للغاية قبل نشوب القتال ففي ندوة اذاعية تمت يوم ٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، حول مسألة اسناد الحكومة المصرية لعملية مد خط الانابيب للبترول بين السويس والاسكندرية الى شركة امريكية ، قال المعلق الاسرائيلي المتخصص في الشئون العربية « دوف ينون » ردا على سؤال بما اذا كان هناك « مغزى سياسي لانشاء الخط المذكور في الوقت الذي نسمع فيه عن اعلان حالة الطوارىء في الجيش المصري ؟ » بقوله « نعم ثمة مغزى سياسي للامر يتعلق بالوضع في المنطقة . ذلك لان اقامة هذا المشروع على مسافة قصيرة من مواقعنا — مع العلم انه سيشغل الوف الاشخاص الذين سيعملون في البناء — يعني أن الهدوء يهم المصريين واذا كانوا يريدون انشاء مشروع اقتصادي فليس في صالحهم ان يهددوا بالحرب . واعتقد ان المصريين يعتبرون ان الصراع سيستمر مدة طويلة ، ولذلك فانهم أحسوا الحاجة الى مد خط الانابيب هذا »(١٢).

وهكذا يمكن القول ان اسرائيل لم تكن غير متوقعة اقدام مصر او سوريا على شن حرب محدودة الهدف عسكريا من أجل غرض تسوية سياسية في اطار تطبيق قرار مجلس الامن بما يتفق والتفسير العربي له ، كما انها لم تكن تجهل وجود الامكانات العسكرية والاستعدادات العملية لها ، الا أنها كانت تستبعد وضع هذا الاحتمال النظري وذلك التأهب العسكري موضع التطبيق العملي على أساس استنتاجات سياسية خاطئة تتعلق بنوايا القيادات السياسية العربية واستنتاجات عسكرية خاطئة تتصل بحقيقة القدرات

القتالية العربية ، وعلى ضوء هذا يمكن لنا ان نفهم مغزى قول الجنرال حاييم بارليف يوم ١٩٧٣/١١/٢ انه « سيكون لدينا من الان وصاعدا انباء موثوق بها كما حدث حتى الان ، لكن الاستنتاج والتقييم سيكونان مختلفين عما حدث في حرب عيد الغفران »(١٣) .

● التطبيق العربي للهدف الاستراتيجي العسكري :

حصلت مصر وسوريا على المباداة الاستراتيجية وتحقق لهما عنصر المفاجأة بالكامل في يوم السادس من اكتوبر ١٩٧٣ الذي سيبقى ، رغم كل نواقص عسكرية او سياسية ظهرت بعد ذلك ، مشعلا مضيئا في تاريخ العسكرية العربية وبداية نقطة تحول هامة في مجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي . واختلت حسابات الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي المسبقة سواء بالنسبة لحجم العمليات العسكرية ــ رغم عدم تغير حسابات محدودية الهدف العسكري للحرب من جانبهم على ما نعتقد ــ او بالنسبة لوجود وحدة العمل العربي العسكري ــ نتيجة لدخول سوريا الحرب منذ اللحظة الاولى لها وبدرجة كبيرة من التنسيق خاصة في المراحل الاولى ــ او بالنسبة لقدرة الجيش المصري على صد الهجمات الجوية والمدرعة المضادة ، نتيجة للمفاجأة التقنية المتمثلة في قدرة الصواريخ سام ٦ وسام ٧ والمدافع المضادة للطائرات الموجهة بالرادار وفي ارتفاع كفاءة الاطقم المستخدمة لها ، وكذلك في القدرة التقنية للصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من طراز « سنابر » و « ساغر » وارتفاع كفاءة أطقمها والروح القتالية العالية مع القدرة التكتيكية الملائمة لجنود المشاة الذين استخدموا قذائف « الار بي جي ٧ » ومدافع « ب ١٠ » عديمة الارتداد ضد الدبابات بالاضافة للصواريخ الموجهة ، فكان أن دمرت موجات الهجمات المدرعة المعاكسة الاولى بصورة مذهلة اسقطت حسابات الخطة الاسرائيلية المضادة والمعتمدة على معادلة ثلاثية الاطراف تتكون من « تحصينات خط بارليف » و« الاحتياطي المدرع » و« فاعلية الطيران » .

لقد كانت المفاجأة استراتيجية وتكتيكية ايضا سواء من حيث اتخاذ القرار السياسي بالحرب المحدودة او اتساع نطاق المواجهة محليا وعربيا او من حيث ارتفاع كفاءة التخطيط العسكري ومستوى التدريب ودرجة تقدم الاستيعاب التقني والتكتيكي للاسلحة الحديثة المعقدة او من حيث الروح القتالية وارتفاع المعنويات ، وهكذا امكن للجيش المصري أن يعبر القناة ويحتل الضفة الشرقية بالكامل وهي المهمة التي اعتبرها « زئيف شيف » من قبل « مهمة صعبة بالنسبة لاي جيش متقدم » و« مهمة كبيرة والمزايا فيها في حالة التوصل اليها كبيرة وكثيرة » كما تحطم شكه « فيان يستطيع الجيش المصري صد الهجمات التي تأتي بعد ذلك في حين يقف وظهره للقناة » ! وسوف يكون لذلك التغير الضخم في قدرة الجيش المصري والسوري أثره الكبير والواضح مستقبلا في كافة الحسابات الاستراتيجية العليا والعسكرية . بالنسبة لكل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية سواء بالنسبة لنظرية الامن الاسرائيلية او مدى اعتماد الولايات المتحدة على قدرة الردع العسكري لاسرائيل بالنسبة لدول المنطقة العربية .

وهكذا أمكن لقوة الجيش المصري التي تضم مدفعية الميدان وبطاريات الصواريخ م/ط وكتائب الكوماندز التي تحدث عنها « ادوارد لوتيك » قائلا انه « حتى بمعونة كل هذه القوة التي قد تقلل الطاقة الهجومية لقواتنا الجوية لا يستطيع المصريون في حالة فتح النيران الهجومية وهجمات الكوماندز ان يضطرونا للانسحاب من خط بارليف » امكن لهذه القوة ان تحطم خط بارليف في معظم اجزائه الفعالة خلال ٦ ساعات فقط وان تحطم الوية المدرعات الاسرائيلة وتسقط ٤٠ طائرة اسرائيلية خلال يومين من بدء القتال قرب قناة السويس كما تقول المصادر الامريكية نفسها(١٤) . وتبددت خرافة عدم قدرة

مصر ، والعرب عامة ، على خوض « لا معركة شاملة ضد اسرائيل ، ولا نشاط عسكري محدود » كما قال « حاييم تسادوك » ! وهكذا ايضا أنهى الجيشان المصري والسوري اسطورة « موشي ديان » القائلة « ان تفوقنا العسكري هو نتيجة مزدوجة لضعف العرب وقوتنا . وضعفهم يتجسد في مستوى جنودهم الضعيف والانشقاق بين الدول العربية»! وتبددت أيضا خرافة « القوة الرادعة للجيش الاسرائيلي وقوة اسرائيل الداخلية » التي تسكت مدافع العرب وتؤدي الى الاحتفاظ بحالة الهدوء على خطوط وقف اطلاق النار السابقة كما كانت «جولدا مئير» تتوهم ! واضطر الجنرال « حاييم بارليف » بعد الحرب ان يبرر انهيار الخط الدفاعي الذي تم انشاؤه تحت اشرافه اثناء توليه رئاسة الاركان خلال حرب الاستنزاف بقوله « ان هذه التحصينات اقيمت في حرب الاستنزاف كقواعد متماسك بعضها ببعض لكل عملياتنا على طول امتداد القناة ، وان اي انسان عادي يعرف ان عشرين تحصينا لم تكن لتوقف وحدها هجوما شاملا تشنها خمس ، او ما يزيد ، من الفرق المصرية . وفي مواجهة مثل هذا الهجوم كان يوجد جهاز شامل كانت التحصينات نفسها تشكل ضمنه عنصرا واحدا . وان الزعم بأن التحصينات لم تتمكن من صد المصريين هو قول احمق ، لانها لم تكن معدة لهذه الغاية اصلا . وقد سقطت التحصينات لانها كانت عبارة عن مواقع امامية فقط ، لا اكثر ولا أقل »(١٥)! فأين موضع هذه الاقوال من أقوال « ادوارد لوتيك » السابقة وغيرها من الدعايات الاسرائيلية حول خط بارليف الذي لا يقهر ! واضطر المعلق العسكري الاسرائيلي الجنرال « حاييم هرتسوج » ان يقول في تقييمه للموقف العسكري بعد اسبوعين من بدء القتال « لقد قام الجيش المصري يوم عيد الغفران بعبور القناة بقوة كبيرة ، ونجح في مهمته وتغلب على الخط الامامي الاسرائيلي ، وأقام مواقع تعتمد على رؤوس جسور على امتداد الضفة الشرقية للقناة »(١٦). كما اضطر « يتسحاق رابين » ان يقول يوم ١٩٧٣/١١/٩ بعد توقف اطلاق النار « لا يجوز طمس الحقيقة في اننا فوجئنا بالهجوم يوم الغفران ويجب اجراء تحقيق وأخذ العبر ويجب معرفة لماذا فوجئنا وكذلك صحة الافتراضات العسكرية والسياسية التي تمسكنا بها حتى نشوب الحرب »(١٧). وقال الجنرال « حاييم بارليف » ايضا هو الاخر حول الموضوع نفسه « ان الانتصارات المفاجئة للعدو في بداية الحرب نجمت عن ان الجهاز الدفاعي لجيش الدفاع الاسرائيلي لم يكن في الساعة المصيرية كامل الاستعداد لمواجهة خطر الحرب الشاملة »(١٧).

وقد تحققت في الجبهة السورية أيضا خلال المرحلة الاولى من الحرب انتصارات ضخمة وتعمقت القوات السورية أكثر من ٢٠ كلم في بعض المناطق وتكبدت القوات الاسرائيلية هناك خسائر فادحة ، كما تكبد الطيران الاسرائيلي خسائر شديدة للغاية في مرحلة الهجوم المضاد الاسرائيلي وخاصة في العمق فوق دمشق والمناطق القريبة منها كما أمكن صد الهجوم المضاد وايقافه تماما بعد ذلك . الا أن الهجوم الاسرائيلي المضاد في الجبهة المصرية استطاع بعد حوالي اسبوعين من بدء القتال أن يحقق تقدما هاما يتمثل في عبور القناة شمالي البحيرات المرة واحداث ثغرة بين الجيشين الثالث والثاني على الضفة الشرقية والغربية جرى توسيعها بعد ذلك ، خاصة عقب وقف اطلاق النار في ٢٢ اكتوبر الى حد تهديد خطوط مواصلات الجيش الثالث وقطع طريق السويس — القاهرة . ومن المؤكد ان هذا العبور الاسرائيلي كان تنفيذا لعملية أعدها العدو مسبقا خلال السنوات الست الماضية ، واجرى الاستطلاعات والتدريبات اللازمة لها لتكون ردا على أي عبور مصري محدود في القسم الشمالي من القناة كما كان متوقعا .

تلك هي باختصار نتائج التطبيق العملي للعمل العسكري العربي ذي الاهداف الاستراتيجية العسكرية المحدودة نسبيا . ونحن نعتقد ان تحقيق الهدف السياسي للحرب كان يمكن ان يضمن ظروفا أفضل وأكثر ملاءمة وامكانا للتطبيق المطلوب وفقا

للتفسير العربي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لو أن الهدف الاستراتيجي العسكري كان اكثر بعدا مما حدد له قبل بدء القتال ، خاصة في الجبهة المصرية حيث كان من الضروري استراتيجيا الوصول بسرعة نسبية مع تأمين اكبر قدر ممكن من الدفاع الجوي والحماية الجوية الى منطقة الممرات الاربعة في سيناء وهي « متلا » و« الجدي » و« جفجافة » و« رمانة » واقتحام الدفاعات الاسرائيلية المقامة فيها اما بالمواجهة أو بالتطويق العمودي (بواسطة القوات المحمولة جوا) او بالالتفاف حول بعضها برا او بحرا وفقا للحالة التكتيكية لكل موقع وظروف القتال فيه . حتى يمكن للقوات البرية ان تتمركز هناك على مواجهة محدودة نسبيا غير قابلة للالتفاف البري حولها او اختراقها في بعض المواضع بسهولة نسبية ، ذلك لان من الصعوبة بمكان ان يستطيع جيش اقامة خط جبهة متصلة على امتداد الضفة الشرقية للقناة من القنطرة شمالا حتى السويس جنوبا فوق ارض منبسطة قابلة للاختراق بواسطة المدرعات في اية نقطة ضعيفة نسبيا ، وهي بالضرورة ستوجد ويسهل على وسائل الاستطلاع الجوي الحديثة اكتشافها بالنسبة لجبهة طويلة كهذه ، وفي هذه الحالة يكون من العسير نسبيا على جيش لم يتمرس بدرجة كافية على حرب الحركة والدفاع الديناميكي (خاصة بعد بقائه فترة ست سنوات متخندقا في مواقع دفاعية ثابتة قرب الضفة الغربية للقناة) وفي ظل مراعاة الاعتبارات السياسية المختلفة المحيطة بالحرب من حيث ضرورة الاحتفاظ بكل الارض المحررة بالضفة الشرقية وتعزيزها بقوة ومن حيث قصر الفترة الزمنية المطروحة للعمل العسكري الواسع النطاق بسبب العوامل الدولية الخ ، نقول يكون من الصعب على الجيش ، في ظل اختيار هذا المدى الاستراتيجي للتقدم وممارسة حرب استنزاف محسنة منه ، أن يحافظ على كل المكاسب العسكرية التي حققها ويمنع العدو من تحقيق أي كسب محدود يستخدمه بعد ذلك في تقليص المكاسب السياسية المطلوب تحقيقها من وراء الهدف العسكري الاستراتيجي . هذا مع ملاحظة ان هناك في الحقيقة ورغما عن كل شيء كما قال الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقاله المنشور يوم ٧٣/١١/٩ « فارق بين العبور المصري أمام حصون خط بارليف وضد عدو حاول ترسيخ تفوقه ، وبين عبور اسرائيلي في خضم معركة وضمن حركة اختراق ممكنة في مسار الحروب .. مع التسليم بأنه لم يكن هناك ما يبرر وقوعها على النحو الذي وقعت به ، ولا التأخير في حصرها وتصفيتها »(١٨) .

والواقع ان حرب ٦ اكتوبر المجيدة ، وهي مجيدة رغم تحقيق العدو الاسرائيلي لثغرة محدودة في كل من الجبهتين السورية والمصرية كان يمكن ان لا تحدثا ، قد تحكم فيها القرار السياسي بشكل مباشر وأكثر وضوحا أو تداخلا من أي حرب أخرى ، نظرا للظروف الشديدة الخصوصية (محليا ودوليا) التي يجري فيها الصراع ، وذلك سواء اثناء التحضير لها واختيار أهدافها الاستراتيجية العسكرية ، أو أثناء تنفيذها في مراحلها المختلفة وخاصة المراحل الاخيرة منها التي ظهرت فيها آثار التدخل الامريكي غير المباشر بصورة وحجم ونوعية لم تكن متوقعة على هذا النحو من جانب القيادة السياسية العربية . ولكن على أي حال ، فان هذه الحرب تشكل منعطفا هاما للغاية في مجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي وتتضمن خبرات عسكرية وسياسية ثمينة تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة ستعود قطعا بالفوائد على مستقبل الصراع بين الشعوب العربية من جهة واسرائيل والامبريالية الامريكية من جهة أخرى بغض النظر عما قد يتم التوصل اليه من تسويات سياسية مرحلية معبرة عن حصيلة علاقات القوى العسكرية والسياسية المحلية والدولية خلال هذه المرحلة التاريخية .

الحواشي

١ — بوفر ، اندريه ، **مدخل الى الاستراتيجية العسكرية** ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ص ٢٩ .

٢ — كتاب « **انشاء وتطوير سلاح الطيران الاسرائيلي** » ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

٣ — **المرجع السابق** ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

٤ — **المرجع السابق** ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

٥ — وايزمن ، عيزر ، **معاريف** في ٧١/٥/١٤ ، عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١ حزيران ١٩٧١ .

٦ — شيف ، زئيف ، احتمالات الهجوم المصري ، صحيفة **هآرتس** العبرية ، عدد ١٩٧١/١٢/٣ .

٧ — لوتيك ، ادوارد : « قيود التكنولوجيا العسكرية للسوفييت في مصر » ، صحيفة **دافار** العبرية في ١٩٧١/١٢/٣ .

٨ — **نشرة رصد اذاعة اسرائيل** ، مركز الابحاث ، العدد ٣٣٣ ، ص ٨٦٧ .

٩ — نشرة « ر ا ا » العدد ٣٢٦ ، ص ٧٩١ .

١٠ — نشرة « ر ا ا » العدد ٢٩٢ ، ص ٥٧٠ .

١١ — نشرة « ر ا ا » العدد ٢٢٧ ، ص ٥ ، (الملحق) .

١٢ — نشرة « ر ا ا » ملحق العدد رقم ٣٣٨ ، ص ٩١٢ .

١٣ — نشرة « ر ا ا » العدد رقم ٣٨١ ، ص ١٤٦٧ .

١٤ — «The Desert as a Proving Ground,» *Time*, 29 October, 1973, p.27.

١٥ — نشرة « ر ا ا » العدد رقم ٣٨١ ، ص ١٤٦٧ .

١٦ — نشرة « ر ا ا » العدد ٣٦٥ ، ص ١٢٣٣ .

١٧ — نشرة « ر ا ا » العدد ٣٨٧ ، ص ١٥٩٨ .

١٨ — هيكل ، محمد حسنين ، مقال « بصراحة » ، صحيفة **الانوار** ، عدد ٩ تشرين٢ ١٩٧٣ ، ص ٧ .

صدر حديثا عن مركز الابحاث

١٢٧ سؤالاً وجواباً عن الصراع العربي الاسرائيلي

الدليل الجديد باللغة الانجليزية

بقلم

ابراهيم العابد

تغطي الاجوبة الـ ١٢٧ كل جوانب القضية الفلسطينية وترد على جميع الحجج الدعاوية الصهيونية والاسرائيلية . وقد أخذت أجوبة الاسئلة الواردة فيه من المصادر الصهيونية والاسرائيلية . كتاب لا غنى عنه لرجال الاعلام والطلاب .

اطلبه من : مركز الابحاث — قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ — بيروت .

٢٠٧ صفحات بأربع ليرات لبنانية ، تضاف اليها أجور البريد الجوي : ١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢ ل.ل. في أوروبه ، ٤ ل.ل. في سائر الدول .

جنوب افريقيا واسرائيل

الدكتور جورج طعمه

كان التمييز العنصري والاستعمار وفلسطين ، منذ بدء الامم المتحدة ، بين اكثر المشكلات التي بحثت ، والتي اقترعت الجمعية العامة واجهزتها الرئيسية على اكبر عدد من القرارات في شأنها . وقد صدرت في سنة ١٩٧٠ ، خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الامم المتحدة ، ثلاثة اعلانات هي التالية :

١ ــ اعلان حول تقوية الامن الدولي .

٢ ــ تنمية استراتيجية دولية لعقد التنمية الثاني للامم المتحدة .

٣ ــ مبادىء قانون دولي خاصة بالعلاقة الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة .

مثلت هذه الاعلانات الثلاثة ، بأكثر من طريقة واحدة ، مطامح البشرية وما تحن اليه بعد خمسة وعشرين عاما من تأسيس المنظمة العالمية . وفي كل هذه التصريحات اعتبر التمييز العنصري والاستعمار سياستين « محرمتين » تكونان خطرا على السلام والامن الدوليين .

وبعبارة محددة واضحة تناشد الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٥٤٧ ب (دورة ٢٤)، الذي عنوانه اجراءات فعالة لمكافحة التمييز العنصري ، « جميع تلك الحكومات التي لا تزال تحتفظ بعلاقات دبلوماسية وتجارية وعسكرية وثقافية وبعلاقات اخرى بنظام الاقلية العنصرية غير الشرعية في جنوب افريقيا وبنظام الاقلية العنصرية غير الشرعية في روديسيا الجنوبية الى قطع هذه العلاقات فورا وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات العلاقة بالموضوع » . صوتت اسرائيل مع هذه القرارات وما يماثلها والقى النـاطق باسمها في الامم المتحدة احيانا بيانات زائفة في تأييد موقف الامم المتحدة . اما الحقيقة فهي أن العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل لم تكن قائمة منذ تأسيس هذه الدولة فحسب بل قبل ذلك ايضا وبعد موافقتها على قرارات الامم المتحدة . وتستمر في كـل من البلدين طلبات ملحة لتقوية العلاقات في كل الميادين ، ولا تجعل صحف جنوب افريقيا والصحف الاسرائيلية من ذلك سرا .

التعـاون السياسي

صدر في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، في صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية التي تمثل المنظمة الاسرائيلية ــ الصهيونية مقال عنوانه « تحسن العلاقات بجنوب افريقيا » تعليقا على وصول دبلوماسي من جنوب افريقيا الى اسرائيل جاء فيه انه « يدل ، كما يرجى على افتتاح فصل جديد في العلاقات بين البلدين ، ان المساعدة التي قدمها الافريقيون الجنوبيون بموافقة حكومتهم خلال حرب الاستقلال لم تنس أبدا ولا لحظة واحدة . ان كلا من القدس وبريتوريا تستحق الثناء على النجاح » . اعادت الصحيفة

* سيقدم هذا البحث في المؤتمر العربي الافريقي ــ الخرطوم ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

الاسبوعية الصهيونية « جويش كرونيكل » التي تصدر في جوهانسبرج نشر مقال هآرتس بكامله في ١٨ ايار ١٩٧٢ وحثت حكومتي جنوب افريقيا واسرائيل على رفع رتبة مفوضيتهما الى سفارة دون تأخير . وقد نشرت الصحيفة الاسبوعية نفسها التي تصدر في جنوب افريقيا بعناوين كبيرة في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ نبأ زيارة مستر بوثا ، وزير الزراعة والشؤون المائية في جنوب افريقيا ، لاسرائيل ، فاعتبرته نجاحا ، واشارت « الى السواء التام في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا كحلم عظيم ». وجاء في المقال نفسه ايضا : « هناك نقطة أكدها مستر بوثا مرارا انه لم تنعم اسرائيل ولا جنوب افريقيا بوفرة من الموارد المائية ، ولذلك كانت مشكلاتهما المائية متشابهة وتستطيع احداهما ان تتعلم من الاخرى » . كذلك نقف من الصحيفة نفسها في عدد ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ على الزيارة العاطفية التي قام بها وايزمن، الجنرال السابق في السلاح الجوي واحد كبار الصقور في اسرائيل وعضو حزب حيروت اليميني المتطرف ، فقد جاء في المقال ما يلي : « من روديسيا يقوم وايزمان برحلة عاطفية . خلال جدول حافل دام ثلاثة ايام لقي الجنرال وايزمن ترحيبا حارا من المجتمع اليهودي في روديسيا . خطب الجنرال وايزمن في جموع كبيرة في بولاوايو وسالزبيري ، ووجهت اليه أسئلة كثيرة أجاب عنها فورا . في جويلو قابل المجتمع اليهودي عائلة وايزمن في مطار تورنهيل . زار الجنرال وايزمن ثانية محطات الطيران التي تدرب فيها وحصل على شارته الجناحية خلال الحرب العالمية الثانية » .

ذكرت صحيفة **ذي ستار** ، التي تصدر في جوهانسبرج ، في ١٠ شباط ١٩٦٨ ان نداء وقعته رابطة اسرائيل في جنوب افريقيا ودعت فيه الحكومة الاسرائيلية الى تحسين علاقاتها بجنوب افريقيا قد ظهر كاعلان كبير في **جروزالم بوست** الصحيفة الاسرائيلية اليومية التي تصدر باللغة الانجليزية ، سرد صداقة جنوب افريقيا لاسرائيل واشار الى ان « جنوب افريقيا سمح دوما بتدفق التبرعات والمتطوعين الى اسرائيل وأيد الدولة اليهودية » . وحث مقال افتتاحي في **ذي فادرلاند** على علاقات اوثق بين البلدين واعلن ان « بقاء اسرائيل في الشرق الاوسط جزء أساسي من امننا » . ورحب المقال بالزيارة التي سيقوم بها في شهر ايار (مايو) رئيس وزراء اسرائيل السابق ، بن غوريون ، الذي افتتح الجبابة الاسرائيلية الموحدة لحالة الطوارىء سنة ١٩٦٩ وحملة وحدة المصالح والاهداف في جنوب افريقيا ، وجاء فيه ما يلي : « اذا اصغى اخواننا المواطنون اليهود الى ما جاء زائرنا المهم يطلبه ... عندها يكون تبرعهم مساهمة في امن جنوب افريقيا ايضا » . واشارت الصحيفة الى سيطرة اسرائيل الى درجة مهمة على طريق الشيوعية الروسية الى شرقي القارة الافريقية ، وعنت بذلك طبعا سيطرة اسرائيل على قناة السويس ، تلك السيطرة التي أجبرت السفن الى التحول عن القناة المغلقة واستعمال موانىء جنوب افريقيا في طريقها الى المحيط الهندي وعودتها منه .

وترجع هذه العلاقة الوثيقة الى الايام التي تقرر فيها مصير فلسطين في الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ . خلال الدورة الخاصة الاولى لفلسطين كان وفد جنوب افريقيا بين أقوى المؤيدين لمشروع التقسيم . ذكر مستر لورنس ، عضو ذلك الوفد في أحد بياناته ان رئيس وزراء جنوب افريقيا ، الجنرال سمطس ، كان أحد واضعي تصريح بلفور الاصليين ، واكد ان تأسيس وطن قومي يهودي كان سياسة قومية صريحة منذ ١٩١٩ .

ان يهود جنوب افريقيا ، كمجتمع لا شك في تأييده لاسرائيل والصهيونية ، يؤيدون مثل ذلك التمييز العنصري ضمنا ان لم يكن صراحة . انهم يودون ان يصفوا سياستهم نحو التمييز العنصري بأنها سياسة عدم تدخل . ولكنها في الواقع تآمر صامت يفضح نفسه حين يصبح تأييدا مكشوفا لزعماء التمييز العنصري . والمؤسف اكثر من ذلك ان نسمع رئيس حاخامي المجتمع اليهودي في جنوب افريقيا يؤبن في القداس الدكتور

فيروورد . وقد قيل ان الحاخام البروفسور ابراهامز وصف فيروورد بأنه « رجل اخلاص واستقامة ... وراء سياسته ضمير فاضل . انه اول رجل اكسب التمييز العنصري أساسا خلقيا . » كذلك الحاخام الاكبر للطائفة اليهودية التقدمية ، آرثر سوبر ، أبّن الدكتور فقال انه من أعظم رؤساء الوزارة الذين أخرجهم جنوب افريقيا ان لم يكن اعظمهم .

« هنا كان رجل ، كموسى في الزمن القديم ، قاد شعبه الى الارض الموعودة بعد ستين عاما من التيه . كانت لديه الجرأة والقوة ليؤسس جمهورية جنوب افريقيا ، وبذلك حل باجراء واحد التراث القديم من البغضاء ، والحسد الطائفي ، والولاءات الملطخة ، والاحقاد القديمة ، والمظالم الماضية التي كانت تحول دون أن يصبح جنوب افريقيا شعبا واحدا . ويبدو أن المستقبل يحمل روابط تعاون أقوى بين البلدين . دعونا لا ننسى ان جنوب افريقيا قدم عددا من الشخصيات للخدمة العامة الاسرائيلية ، وخصوصا م. كوماي ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة ، وأبا ايبان وزير الخارجية ، والسفير لوري ، وكثيرين اخرين » .

التعاون العسكري

اقترح اولا ، في معالجة هذه الناحية من التعاون ، ان نتعمق في نقطة واحدة معينة. هناك نشرة موثوقة حول الاسلحة الحربية اسمها « **التوازن العسكري** » يصدرها سنويا المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية . جاء في عدد ١٩٧٠ — ١٩٧١ من هذه النشرة أن لدى اسرائيل ٩٥٠ دبابة ، منها ٤٥٠ من طراز سنتوريون . وذكر عدد ١٩٧٢ — ١٩٧٣ الذي صدر مؤخرا ان مجموع الدبابات التي تملكها اسرائيل ١٥٠٠ ، منها ٩٥٠ دبابة من طراز سنتوريون . فكيف نعلل هذه الزيادة في عدد دبابات سنتوريون من ٤٥٠ في ١٩٧٠ — ١٩٧١ الى ٩٥٠ في ١٩٧٢ — ١٩٧٣ اهي خطأ مطبعي ، والا فما يمكن أن تكون ؟ ماذا لدينا من الادلة لتفسير هذه الزيادة المفاجئة ؟

قبل سنتين من ظهور اخر عدد من نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ ، كان مجلس الامن يبحث « الوضع في ناميبيا » مع تأكيد خاص على منع شحن الاسلحة الى النظام العنصري في جنوب افريقيا . وكان المجلس في ذلك الحين يسترشد بقراراته السابقة وبآخر قرار أصدرته الجمعية العمومية في ٢٥ يناير (كانون الثاني) . وكعضو في المجلس أمثل بلدي سوريا لفت النظر الى خبر صدر في « النشرة الاخبارية اليومية » لوكالة البرق اليهودية في ٢٠ يناير ١٩٧٠ جاءها من لندن ويقول :

« بدأت حكومة جنوب افريقيا تنظم تصدير الدبابات الى اسرائيل معلنة « مرحلة جديدة » من التعاون بينهما . ان دبابة جنوب افريقيا ضخمة . تزن ستين طنا ، مسلحة بمدفع ثقيل ومصممة على طراز الدبابة البريطانية الجديدة . وهذه اشارة واضحة الى الدبابة البريطانية الكبيرة الجديدة التي كانت اسرائيل تحاول شراءها من بريطانيا » .

في ٢ شباط ١٩٧٠ ارسل ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة رسالة شديدة اللهجة الى رئيس مجلس الامن يقول فيها ان « هذه الايحاءات كاذبة كليا ، وقد نفيت رسميا في اسرائيل » (س/٩٦٢٣) . والواقع ان ما ظهر في وكالة البرق اليهودية في ٣١ يناير ١٩٧٠ انما كان خبرا عنوانه :

« لا تعليق على تهمة تسلم اسرائيل أسلحة من جنوب افريقيا .

« ليس لدى وزارة الخارجية الاسرائيلية تعليق اليوم على التهمة القائلة ان جنوب افريقيا يشحن السلاح الى اسرائيل . ان التهمة التي ظهرت في عدد الاحد من ازفستيا

ادعت ان حكومة جنوب افريقيا كانت تخطط لتصدير دبابات ضخمة الى اسرائيل تزن الواحدة خمسة وستين طنا » .

ونورد على مجمل ما تقدم الملاحظات التالية :

١ ــ ان السلطات الاسرائيلية ، خلافا لما ادعاه ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة ، لم تنكر شراء دبابات ثقيلة من جنوب افريقيا . والخبر الذي نشرته وكالة البرق اليهودية في ٢١ يناير ١٩٧٠ وهو « **لا تعليق على هذه التهمة** » يجعل كل قارىء يستنتج ان الخبر الذي لا ينفي صحيح .

٢ ــ هناك دليل اخر على الشراء الفعلي لدبابات سنتوريون ، وانها دبابات جديدة، يزودنا به مصدر اسرائيلي هو الكتاب الذي الفه الكولونيل بنيامين كاجان ونشر في سنة ١٩٦٦ وعنوانه « **المعركة السرية من اجل اسرائيل** » . عرف المؤلف في الكتاب بأنه مثل دورا مهما في كنس العالم لجمع الاسلحة لاسرائيل . وهذا قوله : « في ١٩٥٥ كنا لا نزال بحاجة الى دبابات ثقيلة وقد علمنا ان جنوب افريقيا قد يكون مستعدا لبيع بعض دبابات سنتوريون التي حثه البريطانيون على شراء كمية كبيرة منها . وقد رجونا ان يكون زعماء جنوب افريقيا مسرورين بالسماح لنا بأخذ الفائض من السنتوريون » . (ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦) . ولا أظن ان بالامكان تقديم أقوى من هذا الاثبات ان اسرائيل اشترت دبابات سنتوريون .

٣ ــ ان وجود خطين لنقل السلاح بين اسرائيل وجنوب افريقيا مباشرة او غير مباشرة يثبته دليل اخر . بناء على مقال نشرته نيويورك تايمز في ٣٠ نيسان ١٩٧١ كان جنوب افريقيا يصنع رشيش عوزي UZI بموجب ترخيص . وهذا مخالف لقرار مجلس الامن رقم ٢٨٢ في ٢٣ تموز ١٩٧٠ الذي يطالب جميع الدول الاعضاء « بالغاء جميع الرخص والبراءات العسكرية الممنوحة لحكومة او شركات جنوب افريقيا لصنع الاسلحة » .لكن رخصة صنع رشيش عوزي منحته لجنوب افريقيا شركة بلجيكية حصلت على الترخيص بانتاج السلاح في ١٩٥٥ من اسرائيل « وقد استولى الثوار الافريقيون على عدد من الرشيش الاسرائيلي هذا من الجنود البرتغاليين وغيرهم من جنود الاستعمار الذين يكبتون الشعوب الافريقية » . ان الوثائق الرسمية في الامم المتحدة تتضمن هذه الحقائق . (الوثيقة A/AC. 115/L. 205 في ٢ مايو (ايار) ــ اللجنة الخاصة بالتمييز العنصري . مذكرة حول تطور تنفيذ حظر شحن الاسلحة الى جنوب افريقيا) .

يرجع هذا التعاون العسكري الخبيث بين دولتي الاستيطان العنصريتين الى سنة ١٩٤٧ اي الى ما قبل زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي.وقد ذكر المؤلف نفسه المذكور اعلاه ، بنيامين كاجان عضو الهاجناه سابقا ، في كتابه ان ممثلي الهاجناه في جنوب افريقيا جندوا المتطوعين بحرية ودون اي عقبات من قبل الحكومة ، في ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ لم يكن لدى مؤسسة الهاجناه الارهابية ، التي أصبحت فيما بعد جيش اسرائيل الرسمي ، سوى بضعة طيارين ، وقد شكل الطيارون المتطوعون من جنوب افريقيا للقتال مع الارهابيين الصهيونيين اكبر فريق بعد الفريق الاميركي .

هناك عضو سابق في منظمة ارغون زفاي ليومي الارهابية ، وهو اوري افنيري ، عضو الكنيست الاسرائيلي حاليا ، ذكر في كتابه « **اسرائيل دون الصهيونيين** » الذي نشر في سنة ١٩٦٨ ان موشي دايان خلال حرب ١٩٤٨ كان يقاتل الجيوش السورية في الجبهة الشمالية تحت قيادة ضابط من جنوب افريقيا . (ص ١٣٨) . وبين الاعضاء البارزين في منظمة ارغون زفاي ليومي، التي كان يرئسها بيجن بطل ديرياسين ــ المماثلة

لمذبحة شاربيل — عضو اسمه صموئيل كاتز ، وهو ضابط عالي المكانة من جنوب افريقيا ، يتكلم في كتابه **ايام النار** بعبارات واضحة جدا عن موقف حكومة جنوب افريقيا الحر من الصهيونيين في حربهم ضد العرب وعن معونتها المستمرة لهم في ذلك بكل قدرتها .

ظهر فيما يتعلق بعلاقات ما قبل حرب ١٩٦٧ ان اول خبر عن خطة موضوعة لتمكين اسرائيل من التدخل في جنوب افريقيا ضد الشعب الافريقي المضطهد والمستغل قد خرجت الى الوجود . وردت في عدة مناسبات اشارات معينة الى اجراءات اسرائيل العدوانية المستوحاة من الاستعمار . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا كان ينتج القاذفات المقاتلة النفاثة في مصنع شركة اطلس للطائرات قرب جوهانسبرج ، دخلت اسرائيل الميدان كمورد للطائرات التي ستستعمل ضد المناضلين الافريقيين. (ذي ايكونوميست، ٣ — ٩ آب ١٩٦٨ . تريكونتيننتال بوليتن ، حزيران ١٩٦٨) .

وقد ذكرت صحف جنوب افريقيا ان وكيل مدير صناعات الطائرات الاسرائيلية العام ورئيس مهندسيها ، وهي أكبر مؤسسة تنتج الطائرات في الشرق الاوسط ، كانا بين فريق مؤلف من ستين من كبار الاسرائيليين زار جنوب افريقيا ضيفا على العال ، الخطوط الجوية الاسرائيلية .

تجول خبراء الطيران الاسرائيليين في انحاء مصنع اطلس للطائرات في جنوب افريقيا، وبدأت بعد جولتهم الترتيبات لاحضار الطائرة الاسرائيلية الصنع « عرفا » التي تنهض وتحط رأسا وذلك لعرضها في جنوب افريقيا . وقد أيد هذه المعلومات تقرير «سيشابا» في نيسان ١٩٧٠ .

وزار جنوب افريقيا في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ الجنرال موردخاي هود ، قائد السلاح الجوي الاسرائيلي ، وخاطب فريقا منتخبا من الضباط في كلية الطيران الحربي قرب بريتوريا .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ زار فريق من موظفي الحكومة ورجال الاعمال وخبراء الطيران ، بينهم وكيل المدير العام لصناعات الطائرات الاسرائيلية ورئيس مهندسيها ، جنوب افريقيا وقاموا بجولة فيه . وقد زار الاسرائيليون مصنع اطلس للطائرات قرب جوهانسبرج وقالوا أنهم يرجون احضار الطائرة الاسرائيلية الصنع التي تقلع وتحط رأسا لعرضها في جنوب افريقيا .

التعاون الاقتصادي :

يظهر تحليل الملخصات الاحصائية لتجارة اسرائيل مع مختلف البلاد الافريقية ان جنوب افريقيا تلقى القدر الاكبر من تجارة الصادرات الاسرائيلية ، نحو ٢٥ ٪ من مجموعها في ١٩٧٠ ، و٢٥ ٪ في ١٩٦٩ و٢٢ ٪ في ١٩٦٨ ويظهر الاتجاه نفسه نسبة معادلة لهذه في زيادة التجارة من جنوب افريقيا الى اسرائيل . وبينما لا اود ان ازعجكم بكل الارقام المتعلقة بهذا الموضوع ، الا ان الارقام مهما كانت مؤثرة تميل في الواقع الى التقليل من حجم التجارة الحقيقية القائمة بين هاتين الشريكتين العنصريتين . فالارقام غالبا تعمل تجارة الالماس او تكون غامضة . وعلى الرغم من أن مناجم جنوب افريقيا تسيطر على نحو ٨٠ ٪ من الالماس الخام الذي ينتجه العالم الا ان اسرائيل هي التي تأتي في الدرجة الثانية بعد بلجيكا في التصدير العالمي من الالماس المصقول . ان الالماس الخام الذي تشتريه اسرائيل ، وان كان يأتي من مصادر مختلفة ، الا ان معظمه من منظمة البيع المركزي التي يسيطر عليها جنوب افريقيا ، قالت صحيفة **راند ديلي ميل** في عدد ٣ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ما يلي :

« ان مستوردات الالماس الى اسرائيل المشتراة من جنوب افريقيا زادت قيمتها على ١٠٠ مليون دولار في ١٩٧١ ، ومثلت نحو نصف مورد اسرائيل . ان العلاقات بجنوب افريقيا ودية وقد كان (م. سنتزر رئيس تبادل الالماس الاسرائيلي) واثقا من استمرار الموارد لحاجات الصناعة النامية » .

في سنة ١٩٦٨ اشترت اسرائيل من جنوب افريقيا ٥٢ ٪ من مجموع موردها السنوي ، وتمثل هذه النسبة المئوية العقد الماضي حين تدرجت المشتريات من حد أدنى قدره ٤٠ ٪ الى حد أعلى قدره ٦٠ ٪ . ان صقل هذا الالماس الخام اكبر صناعات التصدير الاسرائيلية ، ويبلغ ٤١٫٨ ٪ من مجموع صادراتها غير الزراعية و٣٥ ٪ تقريبا من مجموع صادرات البلد في ١٩٦٩ . (انظر الملخص الاحصائي لاسرائيل : ١٩٧٠) .

ان حماسة حكومة جنوب افريقيا لتأييد اسرائيل ماليا يثبتها « **نداء الطوارىء الاسرائيلي في جنوب افريقيا** » الذي نظم لجمع التبرعات لاسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ الخاطفة ضد العرب ، فقد جمع خلال أسابيع ٢٨ مليون دولار . وفي منتصف حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سمحت حكومة جنوب افريقيا بتحويل المبلغ الى اسرائيل .

وعقد في القدس في منتصف ١٩٦٨ مؤتمر اقتصادي وبناء على ما ورد في الكتاب السنوي الاميركي اليهودي لسنة ١٩٦٩ (ص ٤٥٤) : « حضر المؤتمر الاقتصادي في القدس وفد قوي من جنوب افريقيا بدعوة من رئيس الحكومة ليفي اشكول في نيسان (ابريل) . ولدى عودة الوفد الف اتحاد تجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ترأسه موريس لوبز ، وذلك لتشجيع التجارة بين البلدين » . ان هذا المصدر الخاص الذي تنشره سنويا اللجنة اليهودية الاميركية وجمعية النشر اليهودية في اميركا من أوثق المنشورات التي تدون نشاطات اليهود العالمية .

في مقابلة في ايار (مايو) ١٩٦٨ علق مستر ميسلز ، رئيس الاتحاد الصهيوني في جنوب افريقيا ، على مؤتمر نيسان (ابريل) الذي ادعى انه ادى الى رد فعل عملي سريع :

« قرروا اقامة مؤسسة تجارية تشجع التجارة المتبادلة بين جنوب افريقيا واسرائيل . قال مستر ميسلز ان اشتراك وفد جنوب افريقيا الفعال جدا في المؤتمر الاقتصادي، وعزمه على خلق روابط تجارية عملية بين اسرائيل وجنوب افريقيا سيساهمان كثيرا في تفاهم أتم بين شعبي البلدين » . وقد رحب في هذه المناسبة بتعيين اسرائيل اميتاي بن يوسف قنصلا خاصا للتجارة في جنوب افريقيا (جويش كرونيكل ، لندن ، ٣١ ايار ١٩٦٨) .

وقد لخص ديفيد سوسمان من جنوب افريقيا ، أصغر خطيب حضر هذا المؤتمر ، موقف جميع الذين حضروه بقوله : « نأمل ان نستثمر بحرية في هذه الارض الموعودة او بالاحرى ارض الوعود » . (اسرائيل دايجست ، نيويورك ، ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨) .

التعاون الثقافي :

ليست العلاقات ، على المستوى الثقافي ، اقل نشاطا من النواحي الاخرى ، زار اساتذة اسرائيليون جامعات جنوب افريقيا باستمرار ، وقد مدحهم من استمع اليهم في جنوب افريقيا ورحب بهم ترحيبا حارا . ان التقارير عن رحلات اهالي جنوب افريقيا الى اسرائيل كسياح او في التبادل الثقافي قد سجلها بعناية الكتاب السنوي اليهودي الاميركي . في سنة ١٩٧٠ ذهب الى اسرائيل ٢١ من أعضاء حركات الشباب الصهيوني في جنوب افريقيا للاشتراك في دورات التدريب على القيادة . (الكتاب السنوي، ١٩٧١،

من ٤٥٥ ــ ٤٥٦) . كذلك سجلت تدريب الشباب اليهودي في جنوب افريقيا نشرة اخبار تصدرها وكالة البرق اليهودية في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ، فقد جاء فيها أن :

« ستمائة شاب يهودي من اميركا الجنوبية واستراليا وجنوب افريقيا وصلوا الى اسرائيل للاشتراك في الدورات الدراسية الشفوية التي تعقدها الوكالة اليهودية . ينتسب الشباب الى المنظمات الصهيونية العامة والمراكز المجتمعية في بلادهم . سيقيمون هنا نحو ثمانية أسابيع » .

ان الوكالة اليهودية ، التي هي ايضا المنظمة الصهيونية العالمية ، تعترف بها دولة اسرائيل ، بموجب قانون ١٩٥٢ ، « كوكالة مفوضة بالعمل في اسرائيل في التنمية واستيعاب المهاجرين وتوطينهم ، وتنسيق نشاطات المؤسسات والجمعيات العاملة في هذه الميادين ، وادارة برامج ثقافية واسعة مصممة جزئيا لنشر معلومات عن اسرائيل ، وخصوصا لتعزيز الفلسفة الصهيونية عن طريق النشرات الدورية والكتب والمنشورات المنوعة » .

في سنة ١٩٦٩ زار اسرائيل جاكوبس جوهانس فوشيه ، الوزير السابق للخدمات الزراعية الغنية ، وامتدح روحها الوطنية وتقدمها . (الكتاب السنوي اليهودي الاميركي ، ١٩٦٩ ، ص ٤٤٧) . وذكر هذا المصدر نفسه ان المجلس النسائي الصهيوني في جنوب افريقيا عقد مؤتمره الذي يعقد كل سنتين اول مرة في القدس ، وتضمن جزء من البرنامج جولة في اسرائيل .

وبناء على المصدر نفسه (الكتاب السنوي ، ١٩٧١) « احضر مكتب الوكلاء اليهودي في جنوب افريقيا البروفسور شيمارياهو تالمون من الجامعة العربية في القدس لجولة محاضرات امتدت طوال آذار ــ نيسان (مارس ــ ابريل) وحضرها كثيرون » . وقبل ذلك قام عالم الآثار ييغال يادين ، رئيس الاركان سابقا ، بجولة محاضرات في جنوب افريقيا واستقبل كبطل .

على أن تدفق السياح والخبراء لم يكن من جانب واحد ، فقد أشار موشي كول وزير السياحة الاسرائيلي في خطاب القاه في اجتماع عقد في القدس على صهيونيين من جنوب افريقيا ان نحو « ٧٠٠٠ من جنوب افريقيا زاروا اسرائيل في الاشهر التسعة الاولى من ١٩٧٠ ، بزيادة قدرها ١٤ ٪ على الفترة نفسها من سنة ١٩٦٩ » (جنوب افريقيا ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠) .

ان اعظم الحقائق التي تؤيد كل ما ذكرت يمكن ان نجدها في **التقارير التي رفعت الى المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين الذي عقد في القدس من ١٨ ــ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢** . تشمل هذه التقارير الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ وتتحدث عن منجزات المنظمة الصهيونية العالمية و/أو الوكالة اليهودية لاسرائيل في مساعدة الحكومة الاسرائيلية على استيطان الاراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ بتنفيذ برنامج القدس الذي جرى تبنيه بعد المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين ، أي نصف سنة بعد احتلال القوات الاسرائيلية في ١٩٦٧ أراضي ثلاث دول عربية أعضاء في الامم المتحدة . وقد أثبت صهيونيو جنوب افريقيا وروديسيا التزامهم نحو اسرائيل والمنظمة الصهيونية كأي صهيونيين في أي مكان من العالم . وتؤيد هذا حقائق وأرقام من التقارير تثبت دون أي شك العلاقة المتناسقة الوثيقة بين المجتمعات الصهيونية في جنوب افريقيا وروديسيا من جهة وبين اسرائيل من جهة أخرى في كل الميادين التي عالجتها ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية والثقافية .

تخبرنا هذه التقارير أيضا ان عشرة من الزعماء الصهيونيين في جنوب افريقيا انتخبوا

لاعلى هيئات المنظمة الصهيونية العالمية . وقد اشترك ٢٧٩ من كبار العاملين النشيطين في المنظمات الصهيونية ، صحافيين وشخصيات جامعية وأساتذة وسواهم ، من جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، في ٥٣ حلقة دراسية في اسرائيل خلال الفترة من ١ تموز (يوليو) ١٩٦٩ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ (ص ٣٥ ــ ٣٧) . ويجب ان نشير الى أن عدد هؤلاء المشتركين يأتي في الدرجة الثانية بعد أولئك الذين قدموا من الولايات المتحدة وكندا والذين بلغ عددهم ٥٣٧ .

في ميدان الهجرة من جنوب افريقيا الى اسرائيل بلغ مجموع العدد ٢٥٠٥ مهاجرين حتى حزيران ١٩٧١ . وتذكر « التقارير » ان تأثير اليقظة الوطنية بعد حرب الايام الستة كان كبيرا في جنوب افريقيا ، كما في البلاد الاخرى التي توجد فيها مجتمعات يهودية نشيطة ، وان الهجرة تضاعفت تقريبا ، اذ ارتفع معدلها من ٤٥٠ في السنة التي سبقت الحرب الى رقم قياسي بلغ ٩٠١ في ١٩٦٩ .

كذلك تخبرنا التقارير ان **الصندوق الوطني اليهودي** احتفل في أواخر آب (اغسطس) ١٩٧١ بذكرى السنة السبعين لعمله في فلسطين ، وحضر الاحتفال ممثلون من ٦٧٠ مستوطنا من كل أنحاء اسرائيل .

« شرح رئيس مجلس الادارة ، يعقوب تزور ، برنامج الصندوق للسنوات الخمس القادمة . سيقوم الصندوق الوطني اليهودي بمهمة تنمية ... ٣٠٠ دونم من الارض (نصفها داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ ، وذلك لتوحيد ١٤٠ مستوطنا قائما اقتصاديا ، والنصف الاخر ضمن الاراضي المحتلة) وزرع ٢٥ مليون شجرة (٥ ملايين سنويا) » . (التقارير ص ٢٤٥) .

بعد سرد نشاطات الصندوق وما يدعى « مشاريعه للتنمية » ــ تلطف في التعبير عن استعمار الاراضي العربية واستيطانها ــ يتناول التقرير النشاطات في مختلف البلاد ، والتي تتألف من مشاريع معينة نفذتها فروع الصندوق في الولايات المتحدة وكندا واميركا اللاتينية وأوروبا وجنوب افريقيا واستراليا وبلاد اخرى . وفيما يلي ما ورد عن جنوب افريقيا :

« اكمل الصندوق في جنوب افريقيا مشروعا في منطقة بانياس في مرتفعات الجولان ، وبدأت بمناسبة الذكرى السبعين عدة مشاريع بينها تنمية نيوت هاكيكار . وكانت بين الشباب أيضا نشاطات كثيرة ومتنوعة منها مشروع شورش ، وامتحان التوراة وسواهما » . (تقارير الى المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين ، ص ٢٤٤ ــ ٢٤٦) .

دعونا نتساءل في هذه المرحلة هل هذه العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا عرضية . لا ريب ان مثل هذا التحالف الوثيق ، ان لم يكن الاساسي ، بين دولتين ينبع من حقيقة كون كل منهما دولة مستوطنة عرقية وامتدادا للاستعمار الاوروبي . ان بعض اولئك الذين وجهوا التمييز العنصري وساهموا في تنميته كسياسة كانوا الاشخاص انفسهم الذين خططوا في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى لقتل الشعب العربي الفلسطيني جغرافيا وسياسيا . أفكر بصورة خاصة في الجنرال سمطس ، رئيس وزارة جنوب افريقيا الذي أصبح مرتين عضوا في وزارة الحرب البريطانية . يمكننا تخصيص دراسة كاملة للدور الشرير الذي مثله في بناء الدولة الصهيونية العنصرية في فلسطين ، ولكن ذلك يستغرق وقتا طويلا .

سألجأ ثانية الى القياس فأذكر الكاتب الصهيوني بول جنيافسكي صاحب كتاب من ٧٠٠ صفحة عن الصهيونية باللغة الفرنسية . يضع كتابه بأكمله وعنوانه « **وجها التمييز العنصري** » على أساس الارتباط الايديولوجي والعملي بين صهيونية اسرائيل وبين

التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، ويقترح في كتابه يوتوبيا « بانتوية » شبيهة بيوتوبيا هيرتزل الصهيونية كحل للتمييز العنصري تماما كما قضت الدولة اليهودية على اللاسامية . قال : « ان كلمة بانتوية حين تطبق على الباتو (زنوج افريقيا) تبدو لي ذات جوهر سيكولوجي كجوهر دولة هيرتزل اليهودية » (ص ١٦) .

واذا كان هناك من يساوره أدنى شك في أمر هذه العلاقة فان هذا الكتاب يقضي عليه . طبعا لا شك يعتاض به عن قراءة ٣٧٣ صفحة في هذا الكتاب . يشير الكاتب مرارا الى الشبه بين العنصرية في جنوب افريقيا وبين العنصرية الصهيونية ، ويبرهنه ، ويدافع عنه ، ويجعله عقيدة .

اقتبس المؤلف من خطاب ألقاه في ١٩٦٠ طبيب هولندي ما يعبر بطريقة فيها رعونة غير عادية « عما تفكر فيه أكثرية البيض في جنوب افريقيا » . قال الطبيب : « أيقول ، العنصرية ؟ فليكن ! نعم ، أشعر انني متفوق على زنوج هذا البلد الاغبياء والكسالى . ألا تشعرون ؟ » .

« لم نأخذ شيئا منهم . نحن هنا على الاقل منذ ثلاثة قرون قبلهم . هم الغزاة .

« العالم كله عندنا ، فليكن ، لا اريد أن أنتحر كي أسر العالم بأسره . . .

« كمسيحي وطبيب أكره سفك الدماء كأي شخص آخر . اننا مثلكم ، نقتل من زنوج جنوب افريقيا أقل مما تقتلون من العرب في الجزائر » . (ص ٤١ — ٤٢) .

نبحث عبثا عن صفحة من التاريخ تقول ان الاوروبيين سبقوا الافريقيين في افريقيا .

في طبعة ١٩٦٥ هذه ، بعد مرور عشرين عاما على تأسيس الامم المتحدة وبدء تصفية الاستعمار يؤيد المؤلف « عبء الرجل الابيض » :

« لا أشعر بأي من عقد الاثم التي يبدو انها تعني ان الرجل غير الابيض يجب ان يسمح له بكل شيء: الاغتصاب في الكونغو ، ونهب قناة السويس ، وهدم بعض أعضاء المجموعة الافرو — اسيوية للامل الكبير الذي عنته لنا الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . اعتقد ان للرجل الابيض الحق في الدفاع عن نفسه ضد مفاسد مراهقة صاخبة ، تماما كما ان لغير البيض ما يبرر نضالهم عن حقوقهم ، وكسبها ، على الرغم من كل من يعارضه » . (ص ١٦) .

يجب ان يكون واضحا حيث تنطبق كلمة « مناف للطبيعة » .

كتب المعلق الاميركي الكبير سي. ل. سولزبيرجر الذي دينه اليهودية ، والذي تتمتع مقالاته الافتتاحية باعجاب قرائه ، مقالا من جوهانسبرج في جنوب افريقيا عنوانه « عدم تحالف غريب » ، قال فيه :

« هناك شراكة وثيقة تلفت النظر ، وان كان المعروف عنها قليلا ، بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ان هذه العلاقة بين الشعب الذي يسيطر على رأس افريقيا الجنوبي وبين الشعب الذي يملك بوابة رأسها الشمالي ، تؤثر في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية .

« ثم أن لها فوق ذلك ، من وجهة نظر جناح هذا البلد الايمن ، اهمية سيكولوجية . لذلك يشعر جنوب افريقيا انه اذا كانت اسرائيل متعاطفة معه فان ذلك يساعد موقفه الدولي الخاص .

« يشعر جنوب افريقيا ، كاسرائيل ، ان دور اللغة والدين مهم للبقاء القومي. ويذهب فورستر ، رئيس الوزراء ، حتى الى أبعد من ذلك فيقول ان اسرائيل تواجه الآن مشكلة

تمييز عنصري في كيفية معالجة سكانها العرب . ان كلا من الدولتين لا تريد وضع مستقبلها بأسره في أيدي أكثرية محيطة بها ، وتفضل أن تحارب » . (نيويورك تايمز ، ١٧ أيار ١٩٧١) .

واذا تقدم لتمزيق بعض الحجب عن هذه القضية ، سأعتمد كثيرا على كتاب صهيونيين واسرائيليين ومن بينهم الاسرائيليون السابقون والحاليون الذين ثاروا على التمييز العنصري في اسرائيل ، ومن جملة القدامى أي. ف. ستون ، وميشيل سلزر ، وادري ديفيز كما سأعتمد على التشريع الاسرائيلي .

اسرائيل دولة استيطان الاوروبيين البيض

كان المقصود ان تكون اسرائيل دولة استيطان استعماري أوروبي ، جزءا من الزحف الى مستعمرات في آسيا وافريقيا ، كما قال هيرتزل نفسه في كتابه « الدولة اليهودية » تكهن في ١٨٩٦ بأن على اليهود « أن يكونوا سورا دفاعيا في أوربا وآسيا ومركزا طليعيا للحضارة ضد البربرية » . والشبه الظاهر هنا بين اسرائيل وجنوب افريقيا انما كان الاستمرار فيه ، بعد تعزيز الطبقة الحاكمة لسلطتها ، كسياسة تمييز عنصري وانعزال .

ولد ميشيل سلزر ، مؤلف : « اريانية الدولة اليهودية »* في الهند سنة ١٩٤٠ ، وتلقى تعليمه في انجلترا في مدرسة بيرالس وكلية باليول في اكسفورد ، وأقام في اسرائيل أربع سنوات وهو الان مستقر في الولايات المتحدة . يعرف غلاف الكتاب عمله كما يلي :

« كان تخيل اسرائيل وتأسيسها بجهد واع لارنية اليهود ، وبذلك تلطف الصور العقلية اللاسامية في الشخصية اليهودية ، وتؤسس دولة لا يهودية على صورة الدول الغربية الكبرى . ونتيجة لذلك تواجه اسرائيل الان أزمة هوية و ــ لان أكثرية سكانها غير اوروبيين ــ وضعا عنصريا لا يقل تفجيرا عن مشكلة زنوج اميركا » . (ص ١٠) .

ويستمر التعريف في قوله :

« انه يعرض التأسيس الناجح لوطن قومي يهودي مناضل متغرب يدعي انه الدولة اليهودية وانه ينطق باسم اليهود جميعا » . وأخيرا يصور اسرائيل المعاصرة التي أكثرية سكانها من يهود شمال افريقيا والشرق الاوسط كاسرائيل التي يحاول زعماؤها بتلهف المحافظة على بناء حكمهم الاوروبي عن طريق اجراءات قمعية غير ديموقراطية في الحكم والاسكان والتوظيف والتربية .

يخبرنا مستر سلزر نفسه بما يلي :

« ثم جرت كل محاولة للقول للسكان جميعا في الداخل : نحن الاوروبيين نكون قاعدة اسرائيل . قال عضو بارز في حكومة اسرائيل مؤخرا ان اسرائيل تنتسب الى اوروبا ــ ثقافيا وسياسيا واقتصاديا ــ على الرغم من وضعها الجغرافي في الشرق الاوسط ، وذلك حين شرح طلب اسرائيل عضوية السوق الاوروبية المشتركة » (ص ٧٠) .

(ان هذا العضو الحكومي هو ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل) .

« كتب ملفورد سبيرو عن كيبوتسه قريات باويديم فقال : رفضت احدى الطالبات ، مثلا ، الاكل على المائدة نفسها مع اليهود الشرقيين الذين يعملون في الكيبوتس . وحين جلس احدهم بجانبها ، نهضت احدى الطالبات وخرجت . قالت انه يحرضها ان تجلس على المائدة نفسها معهم » . (ص ٧٨) .

---

* The Aryanization of the Jewish State.

ان يهود اوروبا الشرقية وسط جمهور المهاجرين من اليهود الشرقيين ينعمون الان الرضا الباطني باظهار التفوق على الاخرين ، بينما كان آخرون من قبل يحقرونهم باظهار التفوق عليهم . ان الاسيوي سابقا يمثل الان دور الغربي . وعلى الرغم من ان منزلته مهددة بكثرة عدد الشرقيين الا انهم عاجزون ، على الاقل ، عن دحض ادعاءاتهم وفضح خداعهم لانفسهم » .

اما آي. ف. ستون ، الكاتب اليهودي الاميركي المعروف ، الذي اصبح الان ليبراليا انسانيا كبيرا ، فقد كان في السابق صهيونيا يعمل جنديا متطوعا في الهاجناه السرية . كان مؤلف كتاب عنوانه « **سرا الى فلسطين** » نشر في سنة ١٩٤٦ واظهر فيه تحمسا للصهيونية نظريا وعمليا ، ثم بعد زيارته لاسرائيل في سنة ١٩٦٩ كتب عن موقف الاسرائيليين الاوروبيين الاستعماري الغربي فقال :

« ان الموقف اليهودي العادي من العرب هو موقف التفوق المزدري . كان سائق سيارتنا الى الشمال يهودي فر أمام الزحف النازي الى هنغاريا ولكن ذلك لم يخلصه من عاداته العنصرية . حين اقترحت اخذ ولد معنا على الطريق رفض قائلا ان الولد عربي. وحين سألته ما الفرق ، قال ان رائحة العرب كريهة » .

قابل ستون المشكلة العنصرية في اسرائيل بتلك التي في اميركا :

« ستواجه اسرائيل قريبا تحدي التقشف والتوزيع الافضل للدخل . ان مجتمعها الغني ، كمجتمع اميركا ، قلما رأى سوى حواشي فقر واسعة . ان تباهي الغني بالترف لا يزيد الطاقة على تحمل ذلك . وهناك كما في أميركا ، يزيد مشكلة الفاقة شدة اللون والعرق . ان لدى اسرائيل مشكلة « زنجية » مزدوجة : اليهود السمر من الشرق ومن شمال افريقيا ، والاقلية العربية ، الذين يعانون التحيز » . (آي. ف. ستون ، في وقت للعذاب ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٤٣٧) .

هذا الانقسام بين اليهود الشرقيين والغربيين ادى الى حوادث عنف شديد في اسرائيل خلال السنة الماضية أدى الى حركة الفهود السود .

يتميز المجتمع الاسرائيلي ، كذلك الذي في جنوب افريقيا ، بثلاث فئات : الاشكناز ، واليهود الشرقيين أو السفارديم ، والعرب الفلسطينيين . خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٧١ اصطدمت اسرائيل بواقع تمييزها العنصري ضد اليهود الشرقيين بسلسلة تظاهرات عنيفة نظمتها جماعة من الشباب السفارديم دعوا أنفسهم الفهود السود .

المستعمرون

كان كل تقدم في الاستعمار الصهيوني لفلسطين منذ أول القرن كمنطلق الى توسع آخر عن طريق الاستيلاء على العمل واحتلال الارض . في أيار (مايو) ١٩٦٨ تحدث موشي دايان ، وزير الحرب ، الى مؤتمر للشباب فقال :

« عليكم أن تؤمنوا بتجميع الشعب اليهودي هنا وان تعملوا لتوسيع الاستيطان . ليس عليكم ان تنهوا العمل لكن لا تتوقفوا ، لا سمح الله ، عن العمل وتقولوا : الى هنا، حتى دجانيا ، حتى معفاسيم ، حتى ناحال عوز لا ابعد . استمرت العملية منذ مائة عام، وعليكم أن تقوموا بدوركم فيها . اليوم نجلس من قناة السويس الى الجولان . . . نسير خطوة خطوة على أساس الواقع نحو تنفيذ الاهداف المنتقاة ». (اقتباس وولف اهربيك: نظرية العنصرية وتطبيقها في اسرائيل . بروكسل ، ٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٢) .

أصبح الاستعمار جزءا من التشريع الاسرائيلي. في عالم المنظمة الصهيونية ــ الوكالة

اليهودية يظهر لنا بوضوح البندان ٣ و ٤ من القانون رقم ٥٧١٣ الذي صدر في ١٩٥٢ صفة الاستيطان الاستعماري لدولة اسرائيل :

٣ ــ « ان المنظمة الصهيونية العالمية ، التي هي أيضا الوكالة اليهودية ، تهتم كما من قبل بالهجرة وتدير مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة » .

٤ ــ « تعتبر دولة اسرائيل المنظمة الصهيونية العالمية وكالة مفوضة تستمر في العمل في دولة اسرائيل لتنمية استيطان البلد ، واستيعاب المهاجرين من الشتات ، وتنسيق نشاطات المؤسسات والمنظمات اليهودية الفعالة في اسرائيل في هذه الميادين » .

ويجب أن يضاف أن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية و/أو الوكالة اليهودية تعتبر في البند ١١ من القانون نفسه « هيئة شرعية » ، فان البند ينص على ما يلي :

١١ ــ « ان اللجنة التنفيذية هيئة شرعية ، ويجوز لها عقد العقود ، وحيازة الاملاك والتخلي عنها ، وان تكون طرفا في أي معاملة قانونية أو سواها » .

ان المنظمة الصهيونية العالمية و/أو الوكالة اليهودية بمركزيها الرئيسيين في نيويورك والقدس ، وبفروعها في كل أنحاء العالم ، جزء من حكومة اسرائيل بموجب الاتفاقية المعقودة بينهما ، وتعمل كما في الولايات المتحدة بصورة مكشوفة وحرة في « استعمار » الارض العربية وطرد السكان العرب في النهاية .

ان الدولة الاسرائيلية التي ، كالاستعمار الكلاسيكي ، قد رفضت منذ تأسيسها التزام الحدود المعترف بها دوليا ، قائمة على انكار حقوق العرب الثابتة في العودة الى وطنهم. كتب يعقوف تالمون البروفسور في الجامعة العبرية الى اسرائيل جاليلي وزير الاعلام في سنة ١٩٦٩ يقول :

« لا تنس يا صاحب السعادة ان الوطن القومي اليهودي وتأسيس دولة اسرائيل قد جاءا نتيجة اتفاقية بين الدول الكبرى فرضت على العرب . لذلك حين نقول انك لا تعتبر عرب فلسطين كيانا محسوسا او شرعيا في فلسطين لهم خصائص قومية معينة فأنت في الحقيقة تقول انهم « مواطنون » بلا هوية خاصة . وبكلمة أخـــرى ليست لهم حقوق كمجتمع . فلماذا اذن تعجب حين يصفكم العرب أو آخرون كمستعمرين ، ويدعون انهم لا يستطيعون التوصل الى اتفاق معكم لانكم لا تعترفون بمبدأ الاحتـــرام المتبادل بل تتطلعون الى التوسع فقط ؟ » . (معاريف ، ٦ ايار (مايو) ١٩٦٩) .

ولا يقل عن ذلك الزعيم الصهيوني ناحوم غولدمان نفسه الذي قال :

« لكن مهما كانت ادعاءات الحركة الصهيونية صحيحة كان عليها الا تعمى ابدا عن حقيقة كونها تمثل شذوذا عن القاعدة الثابتة عالميا وهي ان الارض تخص اكثرية السكان الذين يعيشون عليها . وبكلمة أخرى كان على الصهيونية من وجهة نظر ايديولوجية وأخلاقية ، وكذلك من وجهة نظر السياسة العملية ، ان تحاول من البداية التوصل الى تفاهم مع العالم العربي » . (سيرة ناحوم غولدمان بقلمه . نيويورك ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٥) .

في مكان مثل هذا التفاهم الذي تصوره غولدمان ، لدينا نقيض كلمات دايان ، اقتبسها أوري أفنيري في « اسرائيل دون صهيونيين » :

« دعونا لا نلقي اليوم التهم على العرب . من نحن حتى نناقش بغضاءهم ؟

« منذ ثماني سنوات وهم جالسون في مخيمات اللاجئين في غزة ، وامام اعينهم تحول الى مساكننا الارض والقرى التي عاشوا فيها هم واجدادهم .

« نحن جيل مستوطنين ، ودون الخوذة الفولاذية ، والمدفع لا نستطيع غرس شجرة وبناء بيت .

« دعونا لا ننفر حين نرى العداوة تثور وتملأ حياة مئات الالوف من العرب الذين يقيمون حولنا . دعونا لا نحول أعيننا كي لا تخطىء يدنا » . (اقتباس اوري افنيري في : اسرائيل دون صهيونيين . نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٤) .

ويقول افنيري « ورد في قصة قديمة ان شابا من اعضاء الكيبوتس سئل : كيف تنظر الى المشكلة العربية ، فأجاب : عبر جهاز التسديد في البندقية » .

تظل الحقيقة التي لا يمكن انكارها ان هناك شبها بين عدوان اسرائيل والصهيونية العالمية وفجورهما ضد العرب وبين التمييز العنصري الذي يطبق على شعب جنوب افريقيا الاصلي . قد يكون القناعان مختلفين ولكن الوجه واحد ، وقد تكون لتجميع البشرة الوان مختلفة ولكنها لا تلبث ان تزول ويرى العالم بأسره ما تحتها من قبح .

ان الروابط الاساسية بين العنصرية والصهيونية تظهـــر بايديولوجيات واجراءات متشابهة تماما . ان كلا من اسرائيل الصهيونية وجنوب افريقيا العنصري يعتبر نفسه دولة اوروبية مفروضة على طرفي قارتين هما افريقيا وآسيا . وتشترك الدولتان في افتراض مركز متفوق للطبقة الحاكمة في معاملتها للسكان الاصليين ، وهو تفوق قائم على العرق او الدين او الاصل ، او على هذه مجتمعة . ولتقوية مركزها لا تتقيد الطبقة الحاكمة بأي قانون ، وأحيانا بالقوانين التي تكون هي التي سنتها .

كلتا الدولتين تستعمل ضد الشعب الاصلي اللغة نفسها : لغة الازدراء ، والقوة ، والطغيان ، والاضطهاد ، وانكار الحقوق الثابتة .

فليس عجيبا ، اذن ، ان تتخذ الجمعية العمومية خلال احتفالها بذكرى تأسيسها الخامس والعشرين القرار رقم ٢٦٤٩ في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ الذي وضع حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا في نفس المستوى ، وادان كلا منهما في سياسته القائمة على التمييز العنصري . وهذا نص الفقرة النافذة المفعول :

« تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير للشعوب التي تعد مستحقة له ، وخصوصا شعبي جنوب افريقيا وفلسطين » .

تحول يهود اميركا الى تأييد نيكسون

عودة ابو ردينة

ساهم المتبرعون اليهود في السنة الماضية بملايين الدولارات دعما لخزائن الرئيس نيكسون السياسية . ومع أنه ليس في ذلك أمر غير قانوني فان أسئلة كثيرة يمكن اثارتها حول ما يتوقعه هؤلاء المتبرعون . ونظرا لفضيحة ووترغيت ولحقيقة انها تمت بواسطة أموال التبرعات بما فيها بعض التبرعات المالية اليهودية فان موضوع هذه المقالة هو المساعدة المالية والسياسية التي تلقاها الرئيس نيكسون من الطائفة اليهودية الاميركية .

شهدت انتخابات الرئاسة الاميركية في العام ١٩٧٢ تغيرا بطيئا وحاسما في المظهر والمسلك السياسيين لليهود الاميركيين الذين تحول تأييدهم عن الحزب الديموقراطي الى الحزب الجمهوري . فقد بلغ عدد الاصوات اليهودية المؤيدة للرئيس نيكسون في السابع من تشرين الثاني ١٩٧٢ ثلاثة أضعاف ما بلغه في العام ١٩٦٨ . ووفقا لاحدى الاحصائيات التي قامت بها وسائل الاعلام فقد حصل الرئيس نيكسون على ٤٣ بالمئة من أصوات يهود الولايات المتحدة وأصبحت العلامة الاولى على التحول في المواقف السياسية اليهودية في نيسان ١٩٧٢ عندما تلقى الرئيس نيكسون رسالة من هرمان ادلزبرغ احد مدراء جمعية بناي بريت يعلق فيها بقوله : « في هذا الوقت يبدو ان الاهتمام اليهودي الاساسي هو الخطر على اسرائيل » وان « زعامة الطائفة اليهودية . . . سمعت مرارا أن نيكسون قد كان أفضل صديق لاسرائيل في العشرين سنة الماضية »(١). وأصبح التحول ملموسا بصورة أكثر عندما دعي سبيرو أغنيو ، نائب الرئيس الاميركي ، ليتكلم في المأدبة السنوية الثانية والستين للصهيونيين الاميركيين المتدينين في أوائل حزيران من العام ١٩٧٢ حيث جرى تجاهل الديمقراطيين .

أضف الى ذلك ان يتسحاق رابين ، السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة آنذاك ، أشار الى أنه يفضل اعادة انتخاب الرئيس نيكسون . وقد قال رابين : « يجب علينا ان نفرق بين المساعدة الفعلية والمساعدة اللفظية فبينما نقدر الدعم اللفظي الذي نتلقاه من احد المعسكرين لا بد لنا من أن نفضل الدعم الفعلي الذي نحصل عليه من المعسكر الآخر »(٢). وقال رابين أيضا ان أي رئيس آخر لم يدل بتصريح أبعد مدى من حيث التزام الولايات المتحدة بدعم وجود اسرائيل من التصريح الذي أعلنه نيكسون في خطابه أمام الكونغرس بعد عودته من موسكو .

وقد قالت « معاريف » ، أوسع الصحف الاسرائيلية انتشارا ، ان « صفقة » سياسية قد تمت بين غولدا مئير ونيكسون في وقت ما في العام ١٩٧٠ وكان مضمون هذه « الصفقة » أن تشير غولدا مئير بذكاء وحذر على اليهود الاميركيين أن يصوتوا الى جانب اعادة انتخاب نيكسون اذا هو توقف عن ممارسة الضغط على اسرائيل للانسحاب من معظم الاراضي العربية المحتلة .

وقد أكدت « معاريف » « انها حقيقة أن أشخاصا مهمين في ادارة نيكسون قد تذمروا

من عدم تقدير الناخبين اليهود في الولايات المتحدة لكل ما فعله نيكسون من أجل اسرائيل تقديرا كافيا . . . وقد تم طلب ثمن لهذا العمل وكان الجانب الذي قدم الثمن (اسرائيل) مستعدا لدفعه بل دفعه فعلا »(٣) . وقال يوجين بوروفتش ، رئيس تحرير مجلة « شما » اليهودية الفكرية ، « ان الضغط الشديد الذي لا يلين الذي مارسه الاسرائيليون على يهود الولايات المتحدة للتصويت تأييدا لنيكسون جاء محقرا جدا » . وتابع بوروفتش قائلا : « . . . قبل سنوات عديدة احتشدنا للاحتجاج على مشروع روجرز وذلك من أجل الحصول على طائرات الفانتوم . وهذه السنة تغيرت أولوياتنا السياسية بحيث أصبحت أصواتنا مؤيدة لنيكسون . ان اليهود الاميركيين ليسوا القوة المؤثرة سياسيا لصالح اسرائيل كليا . وعندما يتصرف الاسرائيليون وكأن الامر كذلك ، وهو ما يقومون به فعلا ، فانهم يعتبروننا وسيلة لتحقيق أغراضهم السياسية . ان الافتراض بأن ما هو في مصلحة دولة اسرائيل هو دائما في مصلحة اليهود حيثما كانوا ليس الا سوء فهم لروابط الوحدة اليهودية . ان اسرائيل الدولة اقل بكثير من اسرائيل الشعب اليهودي . اننا نحب الاسرائيليين ولكن مطاليبهم السياسية هذه تعبر عن غطرسة وعنجهية . انهم يستغلون حبنا ولا بد من رفضهم »(٤) . وقد ردد الحاخام بلفور بريكنر ، مدير النشاطات المتعلقة بالاديان والمدير المشارك للجنة العمل الاجتماعي في الاتحاد الاميركي للكنس العبرية ، ردد آراء بوروفتش بلهجة أقوى . فقد أعرب عن أسفه لتأثير اسرائيل على التفكير السياسي لليهود الاميركيين واتهم الاسرائيليين بالتدخل في الحياة السياسية المحلية الاميركية ضاربا مثلا على ذلك تبني يتسحاق رابين لنيكسون .

يقول الحاخام بريكنر : « ان الدرجة التي جعلنا معها اسرائيل الموضوع الاول على جدول أعمالنا توحي بأننا نعاني من أزمة هوية رهيبة . ماذا نحن ؟ هل نحن اسرائيليون مرحلون او مشردون نفسيا نعيش في المنفى الاميركي أم نحن يهود اميركيون آمنون »(٥) .

اما تصريح رابين فقد حمل المؤرخ والمستشار السابق للرئيس كنيدي السيد آرثر شلزنغر الابن على الادلاء بملاحظة لاذعة جاء فيها : « ان أي مبعوث أجنبي منذ أيام ساكفيل ـ وست في العام ١٨٨٨ لم يتدخل بلا روية في السياسة الاميركية الداخلية بالقدر الذي يتدخل فيه السفير الاسرائيلي الحالي في واشنطن الجنرال رابين . فقد وصف رابين الديموقراطيين علنا بأنهم حزب الفاظ وامتدح الجمهوريين على انهم حزب أفعال ، أما في السر فقد أشار على زعماء اليهود بوجوب الوقوف وراء نيكسون . واذا لم تستدعه حكومته فاننا لا بد وان نفترض انه ينفذ سياسة موضوعة ومرسومة سلفا»(٦) .

ويعتقد جاك فشبين ، صاحب صحيفة « الحارس » اليهودية الاسبوعية الصادرة في شيكاغو ورئيس تحريرها ، ان بعض أقسى الضربات السياسية التي وجهت لجورج ماكغفرن في اوساط اليهود أطلقها عضوا مجلس الشيوخ الاميركي هيوبرت همفري وهنري جاكسون أثناء السلسلة المريرة من انتخابات الرئاسة الاولية . وقد قال فشبين: « ان اعلانات همفري في الصحافة اليهودية في اثناء الانتخابات الاولية في ولاية كاليفورنيه تركت بلا شك أثرا قويا جدا . فقد كانت هذه الاعلانات أقسى بكثير من تلك التي يستخدمها الجمهوريون حول المسألة ذاتها »(٧) . وأضاف فشبين : « وعليكم أن تتذكروا أيضا ان الاسرائيليين كانوا يقولون لنا منذ مدة طويلة في اجتماعات « سندات اسرائيل » ان ادارة نيكسون قد عملت من أجل اسرائيل في مجال المساعدة أكثر من أية ادارة أخرى . وانني أعتقد أن ذلك عالق في أذهان الكثيرين من الناخبين اليهود »(٨) . وعلى حد قول الصحافيين ايفانز ونوفاك فانه « لا يمكن تصور حدوث هذا التحول بدون مباركة الحكومة الاسرائيلية »(٩) .

وعلى الرغم من نفي الحكومة الاسرائيلية وسفيرها في واشنطن تأييدهما لاعادة

انتخاب نيكسون فان ستيوارت السوب يقول : « انه صحيح طبعا »(١٠). ويعزو السوب دعم اسرائيل لنيكسون الى حقيقة انه خلال القتال في أيلول عام ١٩٧٠ في الاردن بين الجيش الاردني والفدائيين تلقى سفير اسرائيل رابين مكالمة من البيت الأبيض : ماذا تستطيع اسرائيل ان تفعل لوقف الدبابات السورية التي كانت تتحرك باتجاه الاردن لمساعدة الفدائيين ؟ وأجاب رابين بأن الاسرائيليين كانوا واثقين ثقة مطلقة ان قواتهم العاملة في مرتفعات الجولان تستطيع أسر القوة السورية بأكملها أو تدميرها . وكان الاسرائيليون يرغبون في ركوب المخاطر التي ينطوي عليها ذلك بشرط واحد فقط هو ان توضح الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي ان ادارة نيكسون تعارض بشدة أي عمل مضاد في منطقة قناة السويس أو أي مكان آخر . ووافق نيكسون على هذا الالتزام دون تردد . ومن هنا أصدر نيكسون أمرا صارما : « لا اتصال اطلاقا مع موسكو او اية عاصمة اخرى . ستكون هناك افعال لا اقوال »(١١).

وقد استنفرت احدى الفرق الاميركية المتمركزة في المانيه الغربية ، استنفارا تاما وكذلك الفرقة الثانية والثمانين المجوقلة في الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه جرت ترتيبات سرية مع الحكومة اليونانية لتأمين مناطق انطلاق وقاعدة دعم في حال تحرك القوات الاميركية .

وعلاوة على ذلك ، تم تعزيز الاسطول السادس الاميركي في البحر الابيض المتوسط تعزيزا كبيرا بحاملات الطائرات والقوة الضاربة المرافقة . وزادت قوة الاسطول السادس من حجمها العادي الى ما لا يقل عن خمس حاملات من القوات الضاربة . وبدأت هذه القوة الضاربة الهائلة بالتحرك نحو الساحل الشرقي للمتوسط .

وأبرزت أزمة العام ١٩٧٠ للاسرائيليين الحاجة الى وجود اسطول اميركي في المتوسط . اما برنامج ماكغفرن فكان يقضي بالاحتفاظ لا بخمس فرق اميركية في اوروبه بل بفرقتين فقط . أضف الى ذلك ان ماكغفرن أراد أن يخفض القوى الاميركية الضاربة من ١٤ الى ٦ . وأخيرا ، كان متوقعا أن يقطع ماكغفرن كل عون اميركي الى نظام الحكم اليوناني وأن ينهي كل المنشآت الاميركية في اليونان(١٢).

وكتب السوب يقول : « وفي مثل هذه الظروف كما يعلم الاسرائيليون جيدا فان الولايات المتحدة تستطيع تقديم الكلمات ولكن القليل من الافعال القيمة »(١٣). ولاحظ بيتر غروس في نيويورك تايمز : « ان تمييز اسرائيل عن غيرها يقوم على اساس موقف الرئيس المعادي للسوفيات بقوة في الشرق الاوسط وعلى أساس سياسته في متابعة حرب فيتنام . وعلى مر السنين لم يتردد الاسرائيليون الحساسون سياسيا في الاختلاف مع الاميركيين الليبراليين حول فيتنام . ان مزاج هذا البلد (اسرائيل) هو مزاج الصقور ووجهة النظر الاسرائيلية هي وجهة نظر أمة قوية تقف مع حليف صغير . ومن الواضح ان هذه السياسة تتمتع بجاذبية قوية في صفوف الاسرائيليين »(١٤).

وبعد اعادة انتخاب نيكسون بأغلبية كبيرة برر رابين تدخله تأييدا لنيكسون في حملة انتخابات الرئاسة الاميركية الاخيرة دون أن يعتبر ذلك التأييد تدخلا . ولكن تفسيره الذي أذاعه التلفزيون الاسرائيلي الرسمي أعطى انطباعا بأنه لم يكن راضيا فقط عن نتائج الانتخابات بل حاول حشد الامتنان السياسي الاسرائيلي لموقفه (موقف نيكسون)(١٥).

وقال رابين ايضا ان احد المرشحين (دون ذكر اسماء الا انه كان يقصد ماكغفرن) رفع شعاره عودة أميركا الى ذاتها . وأضاف رابين أن هذا الموقف يضر بمصلحة اسرائيل التي تتوقع من واشنطن أن تدعمها على الجبهتين الديبلوماسية والسياسية في نزاع الشرق الاوسط وذلك عن طريق الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي . ان السبب

الذي يعزى اليه في معظم الاحيان تغير مواقف اليهود الاميركيين هو اسرائيل . « ان اسرائيل كمسألة هي أساسية »(١٦) على حد قول ريتا هاوزر ، احدى مديري حملة نيكسون الانتخابية في مدينة نيويورك . ان الاهتمام في صفوف الطائفة اليهودية يتجاوز سياسة ماكغفرن الخارجية . فهناك مسألة تضاهيها من حيث الاهمية لدى الاغنياء وغير الاغنياء من اليهود وهي برنامج ماكغفرن الضريبي الذي يقضي بفرض ضرائب ثقيلة على الاغنياء ، وكذلك دعمه للنقل العام من المدارس واليها وما يسمى (Scatter Housing) للسود الفقراء في الضواحي مثل فورست هلز في ولاية نيويورك »(١٧) .

ان ما يقلق اليهود الاميركيين قلقا عميقا هو استعمال نظام الحصص أكثر فأكثر في التربية والتوظيف : « أين يترك هذا النظام اليهود الاميركيين الذين يشكلون أقل من ٣ ٪ من مجموع السكان ؟ هل سيطرد رؤساء المدارس الثانوية اليهود لان مناطق الجوار أصبحت سوداء ؟ وماذا عن نخبة جامعات شمالي شرق الولايات المتحدة والمسماة « ايفي ليج » Ivy League وكليات الطب ؟ ان نحو ٢٥ بالمئة من الرجال والنساء في هيئات تدريس هذه المدارس (مدارس ايفي ليج) هم من اليهود »(١٨) . وعلى الرغم من أن السناتور ماكغفرن أخبر مجلس حاخامي نيويورك بأنه يعارض « نظام الحصص الجامد » الا أنه لم يتراجع عن وعده أو يعدله وهو الوعد الذي قطعه للسود وغيرهم من الجماعات الاثنية الاخرى بأن يعطيهم نسبة مئوية معينة من الوظائف في الحكومة الفدرالية . وهكذا ، اذا طبقت الاصلاحات التي ينادي بها الحزب الديموقراطي لتطبيق نظام الحصص على النساء والشبان والسود في المجتمع ككل « فلن يكون هناك أبدا يهودي في المحكمة العليا في الولايات المتحدة . هل هذا في صالح اليهود ؟ »(١٩) .

وقد أزعجت مقترحات ماكغفرن بشأن الضرائب أيضا كثيرين من اليهود . فقد قال جون لؤاب ، كبير المشاركين في شركة لؤاب ورودس وشركاهم والشخصية البارزة في وول ستريت : « بصراحة ان سياساته الاقتصادية تضايقني »(٢٠) . اما غوستاف ليفي ، كبير المشاركين في شركة غولدمان وساخس وشركاهم ، فقد قال : « اننا ننظر اليه باستياء شديد . ولا نعتقد أنه يعرف عما يتحدث . انا نخاف منه حتى الموت »(٢١) .

وقال يهودا غراوبارت ، احد مندوبي ماكغفرن في شيكاغو والذي يعمل مع « وكالة الخدمة اليهودية في الولايات المتحدة » : « ان اليهود الاميركيين يصبحون أكثر محافظة مما هم عليه بل أكثر اثنية اذا أردتم . واحد العوامل في هذا التحول هو الانتقال الى الضواحي وكذلك اتضاح اعمال معينة قام بها اليسار الجديد وخاصة التصريحات المؤيدة للعرب من قبل أعضاء اليسار الجديد . وبعض اليهود يتساءلون الآن : أين هم السود ؟ أين هم الليبراليون ؟ لقد أصبحوا أكثر اهتماما بمصالحهم ، ومثال على ذلك مسألة الفقراء اليهود . لهذه الاسباب قد يكون ماكغفرن الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب وفي الزمان غير المناسب »(٢٢) .

وذكر الصحافي الاميركي توماس برادن ان زعماء الديمقراطيين ربطوا بين سفير اسرائيل في واشنطن رابين وبين جمع مبلغ خمسة ملايين دولار من الطائفة اليهودية الاميركية لصالح اعادة انتخاب نيكسون للرئاسة . وقد ضم زعماء هذه الحملة لويس بوبار المعروف منذ زمن طويل بأنه يتبرع لصالح اسرائيل ، وماكس فيشر من الحزب الديمقراطي والمتبرع لاسرائيل ولنيكسون ، ويوجين كلاين من الشركة العامة القومية وعضو الجمعية المختارة لمؤسسي الجامعة العبرية ، وغوستاف ليفي كبير المشاركين في شركة جولدمان وساخس وشركاهم ، وتافت شرايبر ، من الشركة الموسيقية الاميركية ، وتركمنغز ، مؤسس شركة أسواق الطعام سابقا ، وبيرنارد لاسكر ، أحد متمولي وول ستريت ، وسام روتبرغ ، المدير العام لمنظمة سندات اسرائيل . ولاحظ روبرت

شتراوس ، الزعيم القومي الديمقراطي ، ان الحزب الجمهوري قد يكون حصل على « أقوال يهودية » في العام ١٩٧٢ أكثر مما حصل الحزب الديمقراطي(٢٣).

وقال عضو نادي هيلكرست للينبوع الحار في جنوبي كاليفورنيه والذي يقصده اثرياء اليهود « ان أكبر جامعي أموال لنيكسون هما هنري كسنجر وغولدا مئير »(٢٤). وهو يشير بذلك الى حقيقة ان كسنجر كان يخبر اثناء الحملة الانتخابية مجموعات صغيرة من رجال الاعمال اليهود المتنفذين حول الشؤون الخارجية . وقد أوضح أحد العاملين في حملة نيكسون الاشارة الى غولدا مئير بقوله ان زعيمين يهوديين في الولايات المتحدة مقربين جدا من غولدا مئير هما صموئيل روتبرغ ولويس بوبار « يلتقيان بغولدا مئير ست مرات في السنة . وهما ديمقراطيان كما انهما جامعا أموال بارزين لحملة نيكسون هذه السنة (١٩٧٢) »(٢٥).

قائمة بتبرعات ٢٤ يهوديا

١ — جورج فركاس وزوجته	٣٠٠ر٠٠٠ دولار
٢ — صموئيل شولمان	٢٦٢ر٥٧٤ دولارا
٣ — وولتر اتنبرغ	٢٥٤ر٠٠٠ دولار
٤ — شاوول شتاينبرغ	٢٥٠ر٠٠٠ دولار
٥ — جاك درايفوس الابن	٢١٩ر٠٠٠ دولار
٦ — مشولام ريكليس	١٥٠ر٠٠٠ دولار
٧ — جولز شتاين	١١٧ر٨٢٣ دولارا
٨ — وليم لفيط	١٠٢ر٠٠٠ دولار
٩ — م. ب. سيريتان	١٠٠ر٣١٥ دولارا
١٠ — ماكس فيشر	١٠٠ر٠٠٠ دولار
١١ — تافت شرايبر	٧٥ر٧٠٢ دولار
١٢ — غوستاف ليفي	٦٨ر١٢٢ دولارا
١٣ — ابي بلاو	٥٦ر٠٠٠ دولار
١٤ — جورج وايز	٤٧ر٠٠٠ دولار
١٥ — جون سائر	٤٢ر٠٠٠ دولار
١٦ — فلورنز اوريسمان	١٩٢ر٠٠٠ دولار
١٧ — ايروين كاهن	٤٠ر٩٦١ دولارا
١٨ — ويلارد ليفي	٣٧ر٠٠٠ دولار
١٩ — ستانلي غولدبلم	٣٤ر٠٠٠ دولار
٢٠ — آرثر كوهين	٣٢ر٠٠٠ دولار
٢١ — ألفرد هارت	٢٥ر٠٠٠ دولار
٢٢ — لويس بوبار	٢٣ر٦٤٩ دولارا
٢٣ — اندريه مايير	٢٣ر٥٠٠ دولار
٢٤ — جاي ن. بريتسكر	٢١ر٦٦٠ دولارا(٢٦)

يتضح من القائمة أعلاه ان المتبرعين اليهود قدموا مبلغ ٢ر٦١٤ر٥٧٩ دولارا من أجل اعادة انتخاب نيكسون . والى جانب ذلك هناك مئات المتبرعين اليهود الذين قدموا مبالغ تتراوح بين ألف دولار وعشرين ألف دولار .

ولا بد من الاشارة الى أن هناك صهيونيين مسيحيين تبرعوا بمبالغ طائلة منهم و. كليمنت ستون الذي قدم مبلغ ٢ر١ مليون دولار . وكان قد جرى تكريم ستون على

يد قسم التأمين في منظمة سندات اسرائيل في الرابع من تشرين الاول ١٩٧٢ كما تلقى جائزة الانسانية القومية من بناي بريت . ومن الصهيونيين المسيحيين الآخرين ليونارد ك. فايرستون ، مدير شركة فايرستون للمطاط ، الذي قدم ١١٣ر٦٠٠ دولار والذي استغل امتياز شركته في ليبريه لحمل الحكومة الليبيرية في العام ١٩٤٧ على التصويت مع قرار التقسيم . وهناك اخيرا المغني فرانك سيناترا الذي تبرع بمبلغ ٥٠ر٠٠٠ دولار(٢٧) . وقد تلقى سيناترا في أول تشرين الثاني من العام ١٩٧٢ رصيعة الشجاعة الاسرائيلية .

ان عائدات الاستثمار السياسي لا يمكن حسابها . الا أن هناك حقيقة يمكن ايضاحها وهي ان السياسيين الاميركيين يزداد اعتمادهم أكثر فأكثر على مبالغ هائلة تدرها حملات التبرع . وقد عبر عن هذا بايجاز السناتور مسكي لدى انسحابه من الانتخابات الاولية : « ليس لدينا المال ... ببساطة لم يكن من الممكن القيام بها بدون المال »(٢٨) . وقد أعلن جس أنرون رئيس « جمعية كاليفورنيه العامة » ، بدون خجل وبدقة ، « ان المال هو حليب الرضاعة في السياسة »(٢٩) . وهكذا يزداد أكثر فأكثر تطلع المرشحين للرئاسة الى المتبرعين الذين يستطيعون تقديم المال . وكلما بلغت تكاليف الحملات الانتخابية ارقاما خيالية يزداد بالمقابل نفوذ الدولار . « الا يطلب الذين يدفعون المال للعازف على الاقل بعض الالحان ؟ »(٣٠) . ومن الواضح ان كثيرين من كبار المتبرعين يستفيدون مما تشتريه الاموال الطائلة على شكل دعوة الى البيت الابيض او فرصة لتقديم المشورة . وأثناء زيارة مئير الاخيرة الى واشنطن دعي كثيرون من المتبرعين المذكورين آنفا الى البيت الابيض لحضور حفلة الاستقبال التي أقيمت على شرفها ومن أولئك المتبرعين ريكليس وشتاينبرغ وفيشر ولفيط وشرايبر وفركاس وزوجه .

لا بد من الاشارة الى أن التبرعات اليهودية لا تذهب كليا لتعزيز مصالح اليهود . ومع ان مسألة اسرائيل تشكل عاملا رئيسيا فان الليبرالية اليهودية تشكل عاملا آخر مهما في الايحاء للمتبرعين اليهود .

ان اليهود قد يكونون أسخى المتبرعين على الساحة الاميركية . الا أن الدولارات اليهودية ليست موجهة فقط الى السياسة اذ أن كثيرا منها يذهب الى الاعمال الانسانية التقليدية ، وهناك أعداد كبيرة من اليهود يتبرعون بمبالغ مالية كبيرة الى الاعمال الخيرية البروتستانتية والكاثوليكية . وقبل قيام اسرائيل بكثير كان اليهود يتبرعون لحملات تدي روزيفلت وودرو ويلسون الانتخابية . وفي الفترة الاخيرة حصلت حركات الحقوق المدنية والسلام على تبرعات يهودية كبيرة . وقال الصحافي جوزف السوب : « ان الاموال اليهودية الاميركية هي في معظمها أموال تحكمها روح المصلحة العامة كما انها أموال ليبرالية وسياسية فاعلة »(٣١) .

وفي تحليل حملات التبرعات من أثرياء اليهود لا بد لنا من أن نتذكر ان هؤلاء اليهود هم رجال اعمال مثل أندادهم من البروتستانتيين الانغلوسكسون البيض يتوقعون ان تعود عليهم تبرعاتهم بعطف وحظوة في جميع الهيئات الحكومية ولدى البيروقراطيين الذين سينفعونهم عند الحاجة .

ان نظرة على اسماء المتبرعين اليهود تبين لنا ارتباطهم باسرائيل .

وقد ظهر في قائمة المتبرعين السابقة عدد كبير من زعماء النداء اليهودي المتحد مثل جورج فركاس وصموئيل شولمان وشاوول شتاينبرغ ولويس لهرمان(٣٢) . وهناك أيضا ماكس فيشر ، المتبرع لاسرائيل وعضو مجلس محافظي الوكالة اليهودية(٣٣) ، ومشوليم ريكليس ، أحد زعماء النداء اليهودي المتحد الاكبر في نيويورك والذي تعهد بجمع مبلغ مليوني دولار في العام ١٩٧٣(٣٤) . اما وليم لفيط فقد « دعا قرابة مئة من المليونيريين الى

يخته للحديث عن حاجات اسرائيل ولجمع تعهدات بالتبرع تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار »(٣٥). وستانلي غولدبلم « متبرع كبير ... لاغراض اسرائيلية »(٣٦). وذكر ان وولتر آتنبرغ ، سفير الولايات المتحدة في بريطانيه ورئيس شركة منشورات المثلث التي تصدر دليل التلفزيون ، قد تبرع بمبلغ مليون دولار الى اسرائيل اثناء حرب العام ١٩٦٧(٣٧). ونذكر ايضا آرثر كوهين ، رئيس قسم البناء والعقارات في النداء اليهودي المتحد في نيويورك ، الذي منح في ٢١ تشرين الثاني من العام ١٩٧٢ رصيعة وايزمن مقابل « خدماته الممتازة للعلوم والتربية ولاسرائيل »(٣٨). ولويس بوبار هو رئيس المجلس القومي لحافظي « سندات اسرائيل »(٣٩). وجورج وايز هو الرئيس السابق لجامعة تل ابيب والمتبرع للمؤسسات التربوية الاسرائيلية(٤٠). وتافت شرايبر زعيم يهودي بارز في كاليفورنيه ومتبرع لاسرائيل . وهناك « ألفرد هارت الذي يعمل بلا كلل في سبيل سندات اسرائيل »(٤١).

وقبل أن يتولى جون كنيدي مهام الرئاسة اجتمع الى دافيد بن غوريون وقال له على حد قول الاخير : « لقد انتخبت بواسطة يهود نيويورك وانني أحب أن أعمل شيئا من أجل الشعب اليهودي »(٤٢). وقد صدم بن غوريون لهذا القول وقال بدوره الى سي. ال. سولزبرغر الصحافي في نيويورك تايمز : « لماذا يقول شيئا كهذا لاجنبي ؟ »(٤٣).

ووفقا لما يقوله ستيفن كلايدمان الصحافي في واشنطن بوست فان المعلومات التي تصل الى الرئيس وأعضاء الكونجرس بواسطة أفراد من اليهود ومنظمات يهودية مؤثرة سياسيا « تشكل جزءا وأحيانا جزءا مهما مما يدخل في قرار الرئيس حول مسائل مثل المساعدة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل »(٤٤).

وقال البروفسور نائان كلايزر : « بالنسبة لي فانني أعتقد ان التأثير السياسي اليهودي في هذا البلد هو على درجة يضطر معها أي رئيس اميركي الى تقديم دعم ما لاسرائيل ... »(٤٥).

وصرح السناتور غولبرايت بقوله : « ان الاميركيين ... سمحوا لانفسهم أن يستدرجوا الى الجانب الاسرائيلي بروابط العطف وتحت تأثير اكبر قوة فاعلة في السياسة الخارجية في الحياة السياسية الاميركية »(٤٦).

وأخيرا وعلى حد قول مجلة تايم الاميركية : « لا يستطيع أي مرشح للرئاسة مثلا ان يخاطر بالتوجه الى الناخبين اليهود — والمتبرعين الاثرياء منهم — حتى بالاشارة الى ان عطفه على اسرائيل أقل من العطف التام »(٤٧).

---

١ — **واشنطن ستار** و **الدايلي نيوز** ، ١٢/١٠/ ١٩٧٢ ، ص ١٥ أ .
٢ — **واشنطن بوست**، ١٩٧٢/٦/١١ ، ص ١ أ.
٣ — **ناشونال اوبزرفر** ، ١٩٧٣/٢/١٠ ، ص ٦.
٤ — **نيويورك تايمز** ، ١٩٧٢/١٠/٩ ، ص ٣١ .
٥ — **جويش كرونيكل** ، ١٩٧٢/١١/٣، ص ١٢ .
٦ — مجلة **نيويورك تايمز** ، ١٩٧٢/٧/٣٠ ، ص ١٩ .
٧ — **شيكاجو تريبيون** ، ١٩٧٢/٩/٢ ، ص ٨ي.
٨ — **المصدر نفسه** .
٩ — **واشنطن بوست** ، ١٩٧٢/٦/٢١ ، ص ٢٣ أ .
١٠ — **نيوزويك** ، ١٩٧٢/٧/١٠ ، ص ١٠٠ .
١١ — **المصدر نفسه** .
١٢ — **المصدر نفسه** .
١٣ — **المصدر نفسه** .
١٤ — **نيويورك تايمز** ، ١٩٧٢/٧/١٤ ، ص ١٢ .
١٥ — **ايفننج ستار** و **الدايلي نيوز** ، ١١/٢٨/ ١٩٧٢ ، ص ١٠ أ .
١٦ — مجلة **تايم** ، ١٩٧٢/٨/٢١ ، ص ١٢ .
١٧ — **واشنطن بوست** ، ١٩٧٢/٦/٢١ ، ص ٢٣ أ .
١٨ — **نيويورك مجازين** ، ١٩٧٢/٨/١٤ ، ص ٢٨.
١٩ — **المصدر نفسه** .

٢٠ ــ **نيويورك تايمز** ، ١٩٧٢/٧/٣ ، ص ١٨ .
٢١ ــ **المصدر نفسه** .
٢٢ ــ **شيكاجو تريبيون** ، ١٩٧٢/٩/٢ ، ص ٨ي.
٢٣ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧٢/١٠/٢٩ ، ص ١ ب .
٢٤ ــ **ايفننج ستار و الدايلي ستار** ، ١٠/١٣/ ١٩٧٢ ، ص ١٠ أ .
٢٥ ــ **المصدر نفسه** .
٢٦ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧٣/٥/١٣ ، ص ٧م، و ١٩٧٣/٦/١٥ ص ١٧ أ . **صنداي ايفننج ستار والدايلي نيوز** ، ١٩٧٣/٢/٢٥ ، ص ٨ . **وول ستريت جورنال** ، ١٩٧٣/٤/٢٥ ، ص ٢٠ . **نيويورك تايمز** ١٩٧٢/٩/٢٥ ، ص ٤١ ، و١٢/ ١٩٧٣/٣ ، ص ١٠ .
٢٧ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧٣/٥/١٣ ، ص ٧م.
٢٨ ــ **ناشونال جورنال** ، ١٩٧٢/٥/١٣ ، ص ٨٠٥ .
٢٩ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧٢/٩/٤، ص ١٨ أ.
٣٠ ــ **جويش كرونيكل** ، ١٩٧٢/١٠/٢٧ ، ص٢٤.
٣١ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧١/٦/٩، ص ١٥ أ.
٣٢ ــ **ساوث وست جويش برس** ، ١٠/٢٠/ ١٩٧٢ ، ص ٨ .
٣٣ ــ **جويش بوست اند اوبينيون** ، ١٩٧٣/٣/٩، ص ١ .
٣٤ ــ **وكالة البرق اليهودية** ، ١٩٧٣/٢/٨ ، ص ٢ .
٣٥ ــ **جويش بوست اند اوبينيون** ، ١٩٧٣/٣/٢، ص ٩ .
٣٦ ــ **مانشستر جارديان ويكلي** ، ١٩٧٣/٣/١٧ ، ص ٧ .
٣٧ ــ **واشنطن بوست**، ١٩٧٣/٤/٢٩، ص ١ ل.
٣٨ ــ **نيويورك تايمز** ، ١٩٦٧/٦/٩ .
٣٩ ــ **وكالة البرق اليهودية** ، ١٩٧٢/١١/٢٢ ، ص ٤ .
٤٠ ــ **هريتاج ــ ساوث وست جويش بريس** ، ١٩٧٢/١٢/١٥ .
٤١ ــ **واشنطن بوست**، ١٩٧٢/١٠/٢٩، ص٣ أ.
٢٢ ــ **هريتاج ــ ساوث وست جويش برس** ، ١٩٧٢/١٠/٢٠ ، ص ٨ .
٤٣ ــ Robert Silveberg, *If I Forget Thee O Jerusalem*, p. 571 (Pyramid Books, New York, 1972).
٤٤ ــ **واشنطن بوست** ، ١٩٧٢/٢/٢٠ ، ص ١٤أ.
٤٥ ــ J. William Fulbright, *The Crippled Giant*, p. 109 (Vintage Book).
٤٦ ــ مجلة **كومنتري** ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٤٥ .
٤٧ ــ مجلة **تايم** ، ١٩٧٢/٨/١٤ ، ص ١٤ .

ملحق*

جدول باسماء المتبرعين اليهود لنيكسون في العام ١٩٧٢

	بالدولارات الاميركية		بالدولارات الاميركية
١ ــ جورج ماركاس	٣٠٠،٠٠٠	١٢ ــ وليام ليفيت	١٠٢،٠٠٠
٢ ــ صاموئيل شولمان	٢٦٢،٥٧٤	١٣ ــ أي. ل. وارنر	١٠٠،٠٠٠
٣ ــ والتر انينبرج	٢٥٠،٠٠٠	١٤ ــ ناتان ليبسون	٩٨،١٢٠
٤ ــ جون سافر	٢٥٠،٠٠٠	١٥ ــ تافت شرايبر	٧٥،٨٠٢
٥ ــ سول شتينبرج	٢٥٠،٠٠٠	١٦ ــ جوستاف ليفي	٧٠،٤٤٢
٦ ــ ماكس فيشر	٢٢٥،٠٠٠	١٧ ــ فريدريك أهرمان	٦٣،٥٧٨
٧ ــ جاك درايفوس (الابن)	٢١٩،٠٠٠	١٨ ــ ابي بلوف	٥٦،٠٠٠
٨ ــ ميشولام ريكليس	٢٠٠،٠٠٠	١٩ ــ هنري كراون	٥٠،٠٠٠
٩ ــ فلورنس اوريسمان	١٥٠،٠٠٠	٢٠ ــ اندريه مايير	٥٠،٠٠٠
١٠ ــ جولس شتاين	١١٧،٠٠٠	٢١ ــ والتر هاس	٤٨،٥٥٧
١١ ــ جوزف مثيرهوف	١٠٤،٨٤٨	٢٢ ــ جورج وايز	٤٧،٠٠٠

	بالدولارات الاميركية
٢٣ — ناثان كامينجز	٤٤٬٣٥٦
٢٤ — ثيودور كامينجز	٤٣٬٤٠٧
٢٥ — ايروين كاهن	٤٠٬٩٦١
٢٦ — ويلارد ليفي	٣٧٬٠٠٠
٢٧ — ستانلي جولدبلوم	٣٤٬٠٠٠
٢٨ — آرثر كوهن	٣٢٬٠٠٠
٢٩ — جاي بريتزكر	٣١٬٠٠٠
٣٠ — الفرد هارت	٢٥٬٠٠٠
٣١ — لويس بوبار	٢٣٬٦٤٩
المجموع	٣٬٤٠١٬٥٣٩

وبالاضافة الى ذلك ، هنالك مئات من اليهود الذين تبرعوا بمبالغ تتراوح بين الالف والعشرين الف دولار اميركي . واخيرا هناك الصهيونيون المسيحيون الذين تبرعوا بمبالغ ضخمة مثل دبليو . كليمنت ستون الذين دفع مبلغ ٢٬١٠٠٬٠٠٠ دولار .

---

* صحيفة **نيويورك تايمز** ، ١٩٧٣/٩/٢٩ (ص١٥)، و١٩٧٣/٣/١٢ (ص ١٠)، و١٩٧٢/٩/٢٥ (ص ٤١). و **وول ستريت جورنال** ١٩٧٣/٤/٢٥ (ص ٢٠) . و **صنداي ايفننج ستار** ، ١٩٧٣/٢/٢٥، (ص ٨).

الاقلية اليهودية
في الولايات المتحدة الاميركية

بقلم
مصطفى عبد العزيز

منشورات مركز الابحاث ، ص.ب ١٦٩١ — بيروت

سعر النسخة ٢ ل. ل.

تضاف اليها أجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل. في العالم العربي ،
١٠٠ ق.ل. في أوروبه ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .
اطلبه من قسم التوزيع في مركز الابحاث
ص.ب ١٦٩١ — بيروت

ملاحظات حول مقال مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي – الاسرائيلي

محمد عزة دروزة

قرأت المقال الممتع للكاتبة الفاضلة ليلى القاضي في عدد حزيران ١٩٧٣ من مجلة شؤون فلسطينية. ومع احاطته باطراف الموضوع رأيت انه فات الكاتبة الفاضلة ذكر بعض مشاريع مهمة يحسن ذكرها في السلسلة . ورأيت الى هذا ان مناقشة الكاتبة لمدى وقبول قرار مجلس الامن ومبادرة روجرز تتحمل كلاما او تعقيبا وان عرض مبادرة الرئيس السادات لفتح قناة السويس غامض بعض الشيء . فكتبت هذا البحث الذي ارجو ان يكون فيه فائدة للقارىء وخدمة تاريخية لقضيتنا المقدسة .

فاولا – في صدد المشاريع التي فاتت الكاتبة الفاضلة :

١ – ان اقدم مشروع اعتقد وجوب ذكره هو موضوع ضم النظام الاردني لما بقي من الاقسام العربية التي نجت من الاحتلال اليهودي في فلسطين . وقد يكون هذا المشروع من جانب واحد حقا . ولكنه في الحقيقة مشروع تسوية وتصفية خطيرة حيث كان بمثابة طمس لاسم فلسطين ، واعتراف بقيام الكيان اليهودي في المناطق التي احتلها اليهود من فلسطين وكرسته اتفاقية الهدنة الدائمة . ولا سيما ان الوثائق والحقائق والوقائع اثبتت بما لا يدع مجالا للشك في ان العامل الاردني الاول لم يدخل الحرب العربية الهزيلة الاولى مع الدول العربية عام ١٩٤٨ الا بعد ان تعهد لبريطانيا ثم لليهود بان الجيوش العربية التي حرص على ان تكون قيادتها العليا له لن تدخل الا الاقسام الباقية من الضفة الغربية بدون احتلال يهودي مضمنا بذلك اعترافه بالدولة اليهودية التي كانت اعلنت قبل دخول هذه الجيوش استنادا الى قرار التقسيم ٢٩ – ١١ – ٤٧ وان اول ما فعله اعلان حل الهيأة العربية العليا لفلسطين وكتائب الجهاد المقدس التي كانت تأتمر بأمرها وتجريدها من السلاح حتى لا تكون معرقلة لما ارتبط به مع بريطانيا واليهود .

ولقد كنا نتابع ظروف وتطورات هذا المشروع ونسجلها . ثم شرحناها في الجزء الخامس من كتابنا حول الحركة العربية الذي طبع في سنة ١٩٥٢(١).

وهذه خلاصة نرجو ان تكون وافية لما جرى :

طلبت الهيأة العربية العليا لفلسطين اعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب وزحف الجيوش العربية في ١٥ مايس ١٩٤٨ لما رأته من ضرورة بروز تمثيل رسمي عربي لفلسطين ، ولم يتسع وقت الجامعة العربية للنظر في هذا الامر الا بعد الهدنة الاولى وبين يدي استئناف القتال حين انقضائها فقررت لجنته السياسية التي كانت استقطبت صلاحياتها في العاشر من تموز ١٩٤٨ بعد المشاورة والاتفاق مع الهيئات الفلسطينية قرارا بانشاء ادارة مدنية لتسيير الشؤون والخدمات المدنية في الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية لتكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بانفسهم ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم .

وكان مقتضى هذا القرار انشاء مجلس من رئيس وتسعة مديرين لشؤون الادارة الداخلية والامن العام والقضاء والصحة والاجتماع والمواصلات والاقتصاد الوطني والزراعة والدعاية . على ان

تحدد صلاحيات الحكام العسكريين الذين تعينهم الجيوش العربية في مناطق احتلالها من قبل مجلس الجامعة بصورة لا يكون تداخل بين هذه الصلاحيات وسير الادارة المدنية .

وقد سمي احمد حلمي عبد الباقي رئيسا وجمال الحسيني للامن العام وعوني عبد الهادى للشؤون الاجتماعية والدكتور حسين الخالدي للصحة وسليمان طوقان للمواصلات وعلي حسنة للقضاء ويوسف صهيون للدعاية وامين عقل للزراعة ، وتقرر منح المجلس سلفة او هبة الى ان يتسنى له ترتيب امور وجباية الضرائب والعائدات .

غير ان العاهل الاردني الذي كان يمارس صلاحيات القائد الاعلى والذي كان جيشه يحتل هو والجيش العراقي القسم الاكبر من المناطق العربية عارض هذا القرار بشدة حتى جمده ، انطلاقا من فكرته الرامية الى ضم المناطق العربية الى مملكته . وقد كان ما جرى عقب استئناف القتال بعد الهدنة الاولى من نكسة مريعة على الموقف العربي العسكري والسياسي ما ساعد على بقائه مجمدا .

غير ان ضرورة تقدم ممثلين رسميين للشعب العربي الفلسطيني امام الهيأة الدولية في دورتها التي عقدت في باريس في اوائل عام ١٩٤٩ ، جعلت اللجنة السياسية تعود الى الفكرة بنطاق اوسع بحيث يقام كيان فلسطيني سياسي ومدني معا على أرض فلسطين حتى ان هذا كان من اهم ما شغل هذه اللجنة في اجتماعاتها في ايلول ١٩٤٨ وقد عارض ممثل الاردن في اللجنة الفكرة بكل شدة . ثم اخذ العاهل بنفسه زمام المعارضة فاستنكرها في تصريحاته وبرقياته واوعز الى عملائه في الاقسام التي يحتلها جيشه بالاستنكار والاحتجاج ، وساد في جو الجامعة توتر وتشاد بالرغم من موافقة سائر الحكومات بما فيها العراق على وجاهة الفكرة وضرورتها ، وقد رأت اللجنة ان تكتفي تفاديا لعواقب الانقسام بين الحكومات العربية باقرار الفكرة وناطتها بأهل فلسطين على ان تعترف الحكومات العربية بالحكومة الفلسطينية اذا اقروها وتساعدها ماديا وادبيا .

وحينئذ خطت الهيأة العربية العليا خطوتين في سبيل ذلك بالتشاور والتفاهم مع اللجنة السياسية وامين عام الجامعة وبتشجيع قوى من بعض الحكومات . وكانت الخطوة الاولى ان ذهب احمد حلمي عبد الباقي مع فريق من رجالات فلسطين الى غزة واعلنوا قيام حكومة عموم فلسطين بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمي وعضوية كل من جمال الحسيني ورجائي الحسيني وعوني عبد الهادي واكرم زعيتر والدكتور حسين الخالدي وعلي حسنة وميشيل ايكاريوس ويوسف صهيون وامين عقل . وكانت الخطوة الثانية ان دعت الهيأة العربية العليا نحو ١٥٠ شخصا من الفئات التي تمثل مختلف انحاء فلسطين وهيئاتها وميولها الى عقد مجلس وطني في غزة لاسباغ الشرعية على ذلك . وقد استجاب نحو تسعين وانعقد المجلس في ٢٨ ذي القعدة ١٣٦٧ و ١ تشرين الاول ١٩٤٨ وقرر هذا القرار :

(بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال ، هذا الحق الذي بذل في سبيله اذكى الدماء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧ الموافق للواحد من تشرين الاول سنة ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالا سورية ولبنان وشرقا سورية وشرق الاردن وغربا البحر الابيض وجنوبا مصر استقلالا تاما واقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية مستلهمين في ذلك روح الامة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالها والذود عنه والله على ما نقول وكيل) ثم اذاع بيانا فند فيه قيام دولة يهودية على ارض العرب بالقوة والاغتصاب . وناشد الامة العربية والعالم الاسلامي احباط ذلك والاخذ بيد الشعب الفلسطيني لانقاذ فلسطين . وقرر ان يكون علم دولة فلسطين هو علم الثورة العربية باللون الاسود وتحته الابيض وتحته الاخضر مع مثلث احمر قاطع بدون نجمة . ووضع دستورا من مقتضاه ان يكون جهاز الدولة مؤلفا من مجلس أعلى يكون بمثابة مجلس عرش ومجلس دفاع ومجلس وطني وحكومة . ومثلت الحكومة امامه فالقت بيانا عن خطتها وفي المقدمة بذل الجهود

بالتعاون مع الحكومات العربية لتحرير فلسطين فاقره ومنحها ثقته على اساسه .

وهاج عاهل الاردن وماج من الحركة فأمر بعقد مؤتمر في عمان في نفس اليوم الذي انعقد فيه المجلس الوطني في غزة برئاسة الشيخ سليمان التاجي(٢) فقرر عدم شرعية ما تم في غزة . واشتد هياج الملك وغيظه فاوعز الى اوليائه في الضفة الغربية بالاحتجاج وتجول في الضفة الغربية ساخطا طالبا من اوليائه الانكار والاحتجاج . ثم امرهم بعقد مؤتمر ثان على أرض فلسطين فعقدوه في اريحا في اول كانون الاول ١٩٤٨ برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري الشهير بولائه لليهود والنظام الاردني معا فاعلن وحدة الارض الفلسطينية الاردنية ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها والطلب من الحكومات العربية باتمام ما اخذته على عاتقها من انقاذ فلسطين وبذل جهدها في اعادة اللاجئين والتعويض عليهم ، ورفعت القرارات للملك الذي تظاهر بقبولها شاكرا مغتبطا قائلا : انه عبء عظيم يحمله وانه باذل جهده في سبيل اداء هذه الامانة في عنقه حقها . وابرق بالقرارات الى امانة الجامعة العربية والحكومات العربية . واصدر مجلس الوزراء الاردني بلاغا جاء فيه : (ان الحكومة الاردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر اريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الاردن وفلسطين ، وهي رغبة متفقة تماما مع رغبات الحكومة الاردنية ، وستبادر الى اتخاذ الاجراءات الدستورية لتحقيقها) . وقد عاد الملك فتجول ثانية في فلسطين يتقبل من اهلها البيعة والتهنئة .

ولقد كانت هذه الظروف هي الظروف التي اشتدت فيها معركة النقب بين مصر واليهود رغم قيام الهدنة الثانية والتي اصاب اليهود فيها نجاحا كبيرا في حين وقفت الحكومات العربية وجيوشها موقف الجمود ولم يكن في ميدان فلسطين من يستطيع مساعدة الجيش المصري او التخفيف عنه غير الجيش العراقي والاردني . فكان الناس يألمون لجمودهما ويرون فيه قصد عاهل الاردن والعراق وتآمرهما على مصر لانها شجعت على حركة مؤتمر غزة ...

ولم تسكت مصر فاستدعى الملك سفراء العرب وابلغهم استنكاره وكون ما تم هو اخلال بالهدف الذي دخلت الجيوش العربية فلسطين لتحقيقه وهو انقاذ فلسطين وتسليمها لاهلها وتمزيق لوحدة العرب . وفعل مثل هذا امين الجامعة العام . وجماعة كبار العلماء الذين عدوه مما يدخل في الانذار القرآني (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) وحملت الصحف المصرية حملات شديدة . وشاركت سورية في كل ذلك .

وركب عاهل الاردن رأسه فأمر بعقد مؤتمر اخر في رام الله في اخر كانون الاول ١٩٤٩ حشد فيه حشودا من قرى القدس للرد على ما قيل ان مؤتمري عمان واريحا لا يمثلون الا قلة فلسطينية ايد فيه المؤتمرين ، وامر العاهل مجلس الاعيان والنواب فاجتمعا في جلسة مشتركة قرر الموافقة على توحيد فلسطين والاردن في مملكة واحدة هي المملكة الاردنية برئاسة الملك عبد الله والطلب من الحكومة الاردنية اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ ذلك . وانهاء قضية فلسطين بالطرق السلمية او السلاح وبذل كل ما يستطاع في اعادة اللاجئين الى ديارهم .

وقد تحسبت الحكومة العراقية من العواقب وجاء وفد عراقي مؤلف من نوري السعيد وجميل المدفعي الى عمان لاقناع الملك بتأجيل تنفيذ الخطوة وتظاهر بالانصياع للنصيحة ونشر تصريح عن لسانه يعلن فيه رغبته في مواصلة التكاتف مع الدول العربية .وموافقته على التريث في الخطوة النهائية كما اعلن توفيق ابو الهدى رئيس الوزارة في مؤتمر صحفي ان حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها وقرار البرلمان بتبني قرارات مؤتمر اريحا في الوقت الحاضر مع اتفاق هذه القرارات مع سياسة الحكومة الاردنية كل الاتفاق .

ثم أقدمت على تنفيذها في نيسان ١٩٥٠ في ظروف توتر عربي شديد . وكان من اجراءات ذلك ان الغيت في كانون الاول ١٩٤٩ الجمارك والجوازات بين الضفتين ، ومنح الفلسطينيون جوازات اردنية ، كما الغيت ادارة فلسطين الخاصة ووحدت الادارة والمرجع على الضفتين وسوي في المركز والحقوق بين سكانها ، واعلن حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة لكل من الضفتين عشرون مقعدا في المجلس النيابي وستة مقاعد في مجلس الاعيان ، وفي ١١ نيسان ١٩٥٠ جرت الانتخابات واشترك فيها سكان الضفة الغربية

الاصليون منهم واللاجئون وعين الملك اعضاء مجلس الاعيان واجتمع المجلسان برئاسة توفيق ابو الهدى يوم الاثنين ٧ رجب ١٣٦٩ او ٢٤ نيسان ١٩٥٠ حيث استمعا الى خطاب العرش الذي صيغ بأسلوب الايحاء القوي بالضم وتدابيره ، وقد قرر المجلسان بعد ديباجة اثني فيها على جهاد الملك عبدالله في تحقيق الاماني القومية وأكد فيها على الروابط القائمة بين ضفتي الاردن ووحدتهما الطبيعية والقومية ومصالحهما المشتركة تأييد الوحدة التامة بينهما في دولة واحدة هي المملكة الاردنية ، ورفع القرار الى الملك فورا فقال للوفد الذي رفعه اليه (أشكر مجلس الامة على ثقته ، اما وقد صدر هذا القرار فلا يسعني الا قبول ارادة الامة...!) ثم صادق على القرار رسميا ، واطلقت المدافع ايذانا بالاتحاد وابلغ القرار رسميا الى الدول العربية والاجنبية .

ولقد سارت خطوات الضم الاولى بدون ضجة فبادرت حكومة عموم فلسطين الى الاحتجاج ولفت نظر الحكومات العربية حتى تحركت وبحثت الامر في الجامعة العربية فقررت اعتبار الضم منافيا للاسس التي دخلت عليها الجيوش العربية وهو انقاذ فلسطين وتسليمها لاهلها ليقرروا مصيرهم بأنفسهم وان الاخلال بذلك هو خروج على الجامعة وميثاقها واهدافها وانذرت الاردن بالطرد في حالة الاخلال والمضي الى النهاية . وحاول بعضهم انقاذ الموقف بمساع ثم بصيغ متنوعة وتبودلت البرقيات والمذكرات والتصريحات ولكن ذلك لم يؤخر النهاية حيث كان للتناقضات العربية اثر في التعثير ثم في التمييع وحيث استمر عاهل الاردن ورجال حكومته في تحديهم وخطواتهم حتى تمت على النحو الذي شرحناه .

ومنذئذ انطمس اسم فلسطين وشعب فلسطين وغدت فلسطين (الضفة الغربية) وشعب فلسطين اردنيين من الاسرة الاردنية الهاشمية ، وحينما كانت فلسطين تذكر عابرا في اثناء بحث قضية فلسطين كان اليهود يتبرون للرد والاحتجاج قائلين انه ليس هناك فلسطين ولا شعب فلسطين وانما اردن واسرائيل ...

واذا كانت عموم فلسطين ظلت قائمة وظلت الجامعة العربية تحتفظ بمقعد لفلسطين وفقا لميثاقها وظلت تمنح رئيس حكومة عموم فلسطين ان يشغل هذا المقعد فان ذلك كان وظل هزيلا تافها عربيا ودوليا ولم يكن من شأنه ان يغير الصورة التي قامت .

ولقد سارعت الحكومة الانكليزية التي كانت بدون ريب مباركة لكل ما تم الى اعلان اعترافها بالضم في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ برغم ما فيه من نقض لقرارات هيأة الامم . وقد أعلن الاعتراف وزير الدولة في مجلس العموم الذي قال (ان الحكومة تلقت تبليغا رسميا من المملكة الاردنية الهاشمية باتحاد هذه المملكة مع ذلك الجزء الذي تحتله الاردن وتشرف عليه ، وانها قررت الاعتراف رسميا بهذا الاتحاد . وانها تنتهز هذه الفرصة لتعلن انها تعد احكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانية والاردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الاراضي التي يضمها الاتحاد. غير أن الامر يستدعي ايضاحا في نقطتين اولاهما تتعلق بالحدود الممتدة بين هذه الاراضي واسرائيل التي لم يتقرر مصيرها بعد بصورة نهائية . لانها حدود هدنة دائمة موافق على ان يدخل عليها ما قد تتفق عليه الدولتان من تعديل او ما قد يحل محله من اي تسوية شاملة . والنقطة الثانية تتصل بالقدس وذلك الجزء من فلسطين المتحد الان مع المملكة الاردنية ويشمل جزءا من المنطقة الداخلة في مشروع تدويل القدس الذي أقرته الجمعية العامة لهيئة الامم في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ وتود حكومة جلالته ان تقرر انه لا يسعها ما دام مصير هذه المنطقة لم يتقرر الاعتراف بسيادة الاردن على اي جزء منها وان كانت تعترف بأن الاردن يباشر سلطة فعلية في الجزء الذي تحتله ، ولذلك ترى ان معاهدة التحالف الاردنية البريطانية تسري احكامها على هذا الجزء ريثما تباشر هيأة الامم سلطة فعلية فيه . والتزامات حكومة جلالته التي ترتبها هذه تخضع بطبيعة الحال لالتزاماتها بموجب ميثاق هيئة الامم ، وتود حكومة جلالته ان تضيف الى ما سبق انها لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم في منطقة فلسطين المتحدة مع مملكته الاردن .. ومن الطريف ان اليهود حنقوا من عملية الضم واعتراف الانكليز به وتشميل معاهدة التحالف القسم المنضم اشد الحنق بالرغم من ان الانكليز حاولوا في سياق اعترافهم هذا مجاملة اليهود ورشوتهم فأعلنوا اعترافهم بدولتهم اعترافا قانونيا في نفس الوقت والموقف الذي أعلنوا فيهما اعترافهم ، لانهم اي اليهود — رأوا فيه

عقبة ما في طريق مآربهم ومطامعهم وخاصة في زوال خوف الاردن الذي كان يحفزه الى مصالحتهم ، وقد بحثوا الموضوع في مجلسهم النيابي وأعلنت حكومتهم انها لا تعترف بالضم ولا بامتداد المعاهدة الانكليزية وانها تعتبر ذلك عملا من اعمال الكيد والعداء ، وانها كانت مستعدة لقبول خطوط الهدنة الحالية أساسا للتسوية الاقليمية مع الاردن . ولكن هذا لم يتم ، ولذلك فانها لا يمكنها ان تهمل مصير منطقة مرتبطة بالدولة اليهودية من الوجهة العسكرية والتاريخية . ووافق مجلسهم النيابي على سياسة الحكومة هذه التي ينطوي فيها كما هو ظاهر ما يرمون اليه من مطامع ، برغم ما يعود عليهم من الضم من فوائد حيث انه أزال عنهم كابوس اسم فلسطين وشعب فلسطين الذي كان سيؤرقهم صبح مساء لانهم قاموا على أشلائه ودمائه وأرضه وبيوته ومقدساته ، ونسوا ان ذلك كان ثمنا متفقا عليه مسبقا حينما تعهد لهم العاهل الاردني من احترام الاقسام التي يحتلونها ، ويظهر من سطور بيان حكومتهم انهم أرادوا ان يكون لهذا ثمن متمم وهو انعقاد الصلح القانوني بينهم وبين الاردن على الاقل وانهم خشوا ان يكون امتداد الحماية البريطانية على الاقسام المنضمة عقبة لهذا الثمن المتمم . ومع ان العاهل الاردني سعى في سبيل عقد صلح مع اليهود فان مساعيه تعثرت لانه طلب من اليهود ثمنا لذلك فلم يروا ان يستجيبوا اليه وأرادوا على ما يبدو ان يكون ذلك بدون ثمن جديد على ما سوف نشرحه بعد .

ولقد سكتت اميركا وروسيا وغيرهما على ما فعله الاردن رغم كونه مناقضا لقرار الجمعية العامة لهيأة الامم فكان ذلك صورة اخرى من التواطؤ والتآمر على طمس اسم فلسطين وشعب فلسطين.

ولقد ظلت الصفقة التي عقدها العاهل الاردني الاول مع اليهود وبريطانيه في عنق النظام كالتزام مستمر . فما كادت تبرز فكرة احياء كيان فلسطين ليتولى زمام مبادرة القضية المنسية ويحييها ويسير بها نحو التحرير واسترداد الحق السليب في سنة ١٩٦٠ وبعدها في أوساط الجامعة العربية وبخاصة في مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ حتى انبرى العاهل الحفيد ليحاربها بمختلف الاساليب مما هو ماثل للاذهان وبلغ الامر ارتكاب المجازر الرهيبة ضد الفلسطينيين وسحق حركة مقاومتهم الكبرى التي أعادت الروح والحياة لقضيتهم عربيا وعالميا والتي أثارت شديد الرعب والفزع في الكيان الصهيوني وأنصاره ورفعت العرب من أوحال الهزيمة وجعلت العالم يعترف بحركة المقاومة كحركة تحرير وطنية لشعب يضحي بكل شيء ويقدم على كل شيء لاخذ ثاره وغسل عاره واسترداد وطنه السليب وتقويض الكيان المجرم الذي قام على انقاضه بالغدر والحديد والنار والخيانة ومساعدة الاستعمار . وكان هذا بنوع خاص هو أشد ما أثار الرعب والفزع في العدو وانصاره فطلبوا سحقه من عميلهم المجرم وأيدوه بالمال والسلاح وأقدم هو على اقتراف جريمته وتلطيخ ايديه بدماء شعبه والقضاء على حركته المقدسة من حيث ان نجاح هذه الحركة ستفقده مبرر وجوده وما تمنحه اميركا واليهود من ورائها من حماية وتأييد وعون.

وهذه الحرب التي شنها هذا الحفيد على فكرة وخطوات بعث الكيان بدأت كما قلنا في سنة ١٩٦٠ برغم موافقة جميع الدول العربية عليه وتأييدهم له وقبل حركات ما بعد سنة ١٩٦٧ بل وقبل حركات سنة ١٩٦٥ الفدائية تكذب كل الحجج التي يتبجح بها للاقدام على ما أقدم عليه من مجازر رهيبة وسحق المقاومة العلنية في الاردن .

٢ — ومن المشاريع التي فاتت الكاتبة الفاضلة القاضي (الحركة التي تحركها عاهل الاردن الاول نحو الصلح مع اليهود) والتي كانت في ظروف حركة ضم اشلاء فلسطين الى مملكته واختلطت أحداثها وتوتراتها معها .

وقد كنا نتابع ونسجل تطورات هذه الحركة وشرحناها في الجزء الخامس من كتابنا حول الحركة العربية الحديثة(٣).

ففي صيف عام ١٩٤٩ قام الملك عبدالله برحلة الى انكلترة ولما عاد أقامت له بلدية عمان حفلة خطب فيها خطبة تعد براعة استهلال لفكرة الصلح مع اليهود (أيلول ١٩٤٩) التي جاء بها من رحلته على ما هو المبادر . وقد جاء في الخطبة فيما جاء « انه عازم على السعي لايجاد الحالة السلمية المقتضية للحيلولة دون احداث تسبب تكرار الشكوى والخصام واتباع الخطبة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام المدافعة عنه الراغبة في أن تحيا حياة لا عداوة فيها مع كل من جاورها » .

ومن ثم اخذت ترد اخبار اتصالات بين الاردن واليهود واخذت الصحف العربية منذ أوائل عام

١٩٥٠ تردد اخبارها وتحمل على شرق الاردن ، ونشرت اخبار اليوم المصرية وثائق بالزنكوغراف بما كان يجري بين عمان واليهود من رسائل مشبعة بالمجاملات ، وكان ذلك يثير الهياج والسخط في الرأي العام العربي ضد العاهل الاردني ورجال حكومته .

ولقد اطلعنا على وثيقة خطيرة وبتعبير آخر على كتاب مرسل من الملك عبدالله الى عوني عبدالهادي الذي كان عمل سكرتيرا له فترة من الوقت وظلت صلاته به حسنة يتبرم فيه من الحالة الراهنة التي لا هي سلم ولا هي حرب ويذكر عزمه على الخروج منها الى السلم الذي يمكن تأمين بعض المكاسب منه للعرب مما فيه توكيد حاسم لتلك الاتصالات .

ومما فهم من ما نشر ونقل أن الملك كان يتفاوض أولا فيما سماه ميثاق عدم اعتداء وتعديل للهدنة يمتد حكمه خمس سنوات وفي نطاق مواد الهدنة بدلا من تسميته ذلك مفاوضات صلح نهائي ، وان الملك حاول أن ينال كسبا ما من اليهود يبرر حركته وخطته ، مثل استرجاع اللد والرملة والمجدل مع طريق حر الى هذه الاقسام ، ومثل ما اخذه اليهود من قرى المثلث العربي وأراضيه ولم يكونوا محتلين له(٤) فلم يستجب اليهود الى طلبه ، وكل ما أمكن ان يتنازلوا عنه رد نحو مائة الف دونم مع بعض القرى من المثلث وفتح طريق القدس وبيت لحم القصيرة التي كانوا يسيطرون عليها واعادة بعض الاحياء العربية خارج السور في القدس والسماح لاصحاب الاملاك من اللاجئين بالعودة الى مناطقهم مؤقتا لاجل تصفيتها او توكيل من يصفيها لهم وتعيين لجنة مختلطة للاشراف على عمليات التصفية وتسييرها وحل الخلاف فيها واعطاء الاردن منطقة حرة في ميناء حيفا ، وذلك مقابل سماح الاردن لليهود بالعودة الى حيهم في القدس القديمة وبحرية زيارة حائط المبكى لجميع اليهود وفتح طريق الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في جبل الطور المعروف بجبل سكوبس الحصين المشرف على غور أريحا وفتح طريق القدس — اللطرون — يافا القصيرة التي يسيطر على بعض نقاطها الجيش الاردني . ثم عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين بحيث يصبح شرق الاردن وبطريقها بلاد العرب مفتوحة للتغلغل الاقتصادي اليهودي .

ويظهر ان ما طلبوه أكثر وأوسع من المنح التافهة التي وافقوا عليها وانهم رفضوا التنازل عن شيء مهم من الارض التي دخلت في حوزتهم حيث يبدو من هذا قوة تصميمهم المبدئي على الاحتفاظ بكل ارض كسبوها . وعدم التنازل عن شيء جوهري بطرق سياسية وسلمية برغم ما كان من حاجتهم الشديدة الى كسر الطوق العربي والظفر باعتراف عربي ما بشرعية وجودهم وظل هذا ديدنهم في كل وقت الى الان ...

ومع ذلك فان العاهل لم يتراجع وظل يواصل اتصالاته وأخذه ورده مع اليهود . ولقد كان يقال ان الذي كان يتولى المفاوضات السرية سمير الرفاعي . وكان توفيق ابو الهدى هو رئيس الوزارة آنذاك ، فاستقال نتيجة للضجة الثائرة فعهد الملك الى سمير الرفاعي بتشكيل الوزارة فتأيد بذلك ما كان يقال من ان هذا هو الذي كان يتولى المفاوضات ومن كون العاهل لم يرد ان يتراجع بسهولة عن حركته ...

ولقد نشرت التايمس اللندنية في مارس ١٩٥٠ مقالا دافعت فيه عن ميول الملك السلمية المتسقة مع الواقع والتي هي الطريق الوحيد لاستقرار الحالة في العالم العربي فاعتبر الناس ان حركة العاهل تجري بمباركة من الانكليز وتشجيعهم مما شدد الهياج ضده وضد سمير الرفاعي فكان ذلك مما عثر على هذا تأليف الحكومة وجعل الملك يطلب من أبي الهدى الرجوع عن استقالته على ان يتوقف ما كان يجري الى ان تجري الانتخابات النيابية التي كان يزمع اجراءها في نصف نيسان ١٩٥٠ وكان من أثر الضجة ان عقد مجلس الجامعة في ١ نيسان ١٩٥٠ اجتماعا للنظر في هذا الامر في جو عاصف من الغضب الذي كان يمتزج بالغضب من حركة الضم التي كانت تجري في وقت واحد وخط متواز . وبالغضب من جمود الجيشين الاردني والعراقي وموقف عاهليهما الشامت(٥) ازاء معارك النقب وانتصار اليهود فيها على المصريين الذي ادى الى تصفية اليهود للسيطرة المصرية عليه . وقد امتنع الاردن عن ارسال ممثل ولكنه أرسل برقية انكر فيها ما يشاع من مفاوضات صلحية او تسوية جديدة ما وقال ان كل ما هنالك هو رغبة في اجراء تعديلات متبادلة على خطوط الهدنة وفي نطاقها وقد صرف النظر عن ذلك في الوقت الحاضر.

وقد اتخذ مجلس الجامعة مع ذلك قرارا عاما وبالاجماع بفصل كل دولة تشذ وتعقد صلحا منفردا

مع اليهود . وطلب من اللجنة السياسية وضع ما يجب تطبيقه من تدابير على الشاذ . فوضعت اقتراحات من مقتضاها قطع العلاقات السياسية والقنصلية واغلاق الحدود ووقف التبادل والتعامل الاقتصادي والتجاري والمالي مباشرا او غير مباشر مع رعايا الدولة الشاذة . ووافق المجلس بما فيها الاردن على هذه الاقتراحات ووقف الامر عند هذا الحد ؛ حيث يكون العامل قد رأى ان عمليتي الضم والصلح معا فوق ان تتحمله طبيعة كيانه وما سوف يتعرض له هذا الكيان من ضغط وعزلة فاكتفى في هذه المرحلة بما كان من عملية الضم والاهتمام بتمريرها وتمييع الانذارات ضده بسببها .

ولقد حنق اليهود أشد الحنق على هذه القرارات التي حظرت أية محاولة أو مفاوضة منفردة بسبيل أي اتفاق بينهم وبين الدول العربية لانهم كانوا يعولون على هذا تعويلا كبيرا ؛ ويعملون له في كل فرصة ، وينشرون الاشاعات ويدسون الدسائس في سبيله . فهم يدركون أن صلحهم الاجماعي مع العرب يكاد يكون مستحيلا بدون ثمن مرض في حين انهم يريدونه بدون ثمن مع شدة حاجتهم اليه . وفي هذا منتهى القحة والطمع والاستهتار وهم يعتقدون أن صلحا او تسوية ما منفردة مع دولة من شأنه ان يفك طوق الحصار الشديد المضروب عليهم وان حصن العرب سينهار بذلك فيتابع بعضهم بعضا كما فعلوا في مأساة المفاوضات المنفردة في الهدنة الدائمة فتنفتح بذلك آفاق البلاد العربية لهم اقتصاديا وثقافيا ودعائيا وسياحيا ثم استيطانيا ...

ولم يكن اليهود منفردين في حنقهم هذا . فقد شاركهم الانكليز والاميركان على ما رددته الصحف العربية والاجنبية . لانهم رأوا في القرار عقبة في سبيل توطيد كيان الدولة اليهودية الذين هم حريصون عليه كل الحرص وتفريج كرب اليهود وسببا في بقاء حالة الاضطراب والحقد والغليان في نفوس العرب ومبعدا للاستقرار الذي تنشده الدولتان في الشرق الاوسط والذي تريدانه عن طريق حمل العرب على شرب الكأس المسمومة الكريهة حتى الثمالة مع تبنيهم نظرية اليهود في ايجاب الصلح بدون ثمن والاعتراف بالحالة الراهنة والتخلي عن قرارات هيأة الامم في صدد اللاجئين والحدود . وقد بذل ممثلو الدولتين في القاهرة جهودهم الكبيرة للحيلولة دون صدور هذا القرار حتى ردد بعض اعضاء مجلس الجامعة ما كان من الحاحهم وضغطهم في تصريحات صحفية قالوا فيها فيما قالوه « انهم اوقظوا من نومهم في منتصف الليل ليتبلغوا ما ابلغه سفير اميركا من تعليمات حكومته » ...

وقد حنقت لجنة التوفيق بدورها من القرار ايضا لانه أيأسها من النجاح في مهمتها على الوجه المرغوب فيه من وجهة نظر الدول التي تمثلها وهي امريكا وفرنسا وتركيا . وقد كانت اللجنة وما زالت حريصة كل الحرص على السير وفق هذه الوجهة ضاربة بواجب الشرف والنزاهة التي توجبه عليها طبيعة مهمتها .

٣ — ومن المشاريع التي فاتت الكاتبة الفاضلة المشروع الذي عرف بميثاق لوزان . ولعل هذا المشروع أهم مشاريع التسوية بين العرب واليهود عامة وأخطرها . فهو من جهة من أكبر وأبكر هذه المشاريع . ومن جهة انه حظي بموافقة وتوقيع ممثلي مصر وسورية ولبنان والاردن وهي الدول المحيطة بفلسطين والتي ارتبطت مع اليهود باتفاقيات الهدنة الدائمة التي تم توقيعها خلال عام ١٩٤٩ وهذا فريد وحيد في بابه بدرجة ما هو خطير .

ولقد كنا كذلك نتابع ظروف وتطورات هذا الامر ونسجلها ثم شرحناها في الجزء الخامس من كتابنا حول الحركة العربية الحديثة(٦).

ولقد كان ذلك عبر لجنة التوفيق التي عينتها الجمعية العامة لهيئة الامم في أيلول ١٩٤٨ لتحل محل الوسيط برنادوت الذي اغتاله اليهود وتقوم بما عهد اليه من مهمات وفي اي اعمال اخرى قد يطلب القيام بها اليها مجلس الامن او هيئة الامم على ما جاء في القرار . ومن جملة ذلك تنمية الصلات الحسنة بين دولة اسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية ومساعدة الحكومات والسلطات المختصة على انهاء جميع الخلافات القائمة بينها وهي مؤلفة من ممثلين عن اميركا وفرنسه وتركيه.

ولقد سارعت الدولة اليهودية بعد اتفاقيات الهدنة الى طلب الانضمام الى هيئة الامم فوافق مجلس الامن على ذلك في ٥ مارس ١٩٤٩ وأحال الامر على الجمعية العامة . ولقد اعترضت بعض الدول الصديقة على قبولها لانها لم تتقيد بميثاق وقرارات هيئة الامم سواء في صدد اعادة اللاجئين

او في البقاء في الاراضي التي احتلتها بالقوة مما هو مخصص للدولة العربية ام في تدويل القدس . وحينئذ بدا على لجنة التوفيق نشـــاط نعتقد انه بتحريض ومساعي اليهود وأصدقائهم فدعت اللجنة الحكومات العربية الى مؤتمر تعقده معها في بيروت وعقد المؤتمر فعلا في ٢١ مارس ١٩٤٩ وكان على رأس وفد مصر وزير خارجيتها وعلى رأس وفدي سوريه ولبنان رئيسا وزارتهما وعلى رأس وفد الاردن وزير خارجيتها وجاء الشيخ يوسف ياسين عن المملكة السعودية . وكان انعقد في القاهرة قبل هذا مجلس الجامعة العربية الذي قرر وجوب التمسك بقرارات الامم المتحدة وفي صدد عـــودة اللاجئين بصورة خاصة والمحافظـــة على حقوقهم وأموالهم وكفالة ذلك وكون هذا مطلبا عاجلا ملحا غير مرتبط بأي أمر آخر . وقد تحدثت اللجنة بعد الاجتماع مع كل وفد على حده **فسمعت منهم كلاما واحدا وهو وجوب التعجيل في أمر اللاجئين فذهبت الى تل ابيب فعلقت هـــذا الامر على التسوية السلمية النهائية ورفضت تنفيذ قرار هيئة الامم في صددها منفردا بحجة انهـــا لا تستطيع ان تسمح بوجود طوابير خامسة او متمردة في ارضها قبل عقد الصلح وزوال حالة الحرب** . فاستقر قرار اللجنة على جمع الطرفين لمحاولة اجراء مفاوضات صلحية ووجهت دعوة الى الحكومات العربية وتل ابيب لارسال ممثليها الى لوزان وعينت تاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٩ موعدا ، واستجابت حكومات مصر وسوريه ولبنان والاردن للدعـــوة ، وكذلك فعل اليهود . ومن ثـــم اخذت اللجنة تعقد اجتماعات بينها وبين العرب لحده وبينها وبين اليهود لحده ، لان العرب أبوا ان يجلسوا مع اليهود في اجتماع واحد وطالب العرب الاتفاق على أسس المحادثات وأعلن اليهود استعدادهم لتوقيـــع ميثاق يتضمن كأسس للمحادثات : (١) احترامهم الحدود المقررة للتقسيم مـــع بعض التعـــديلات التي تقتضيهـــا الاعتبارات الفنية (٢) موافقتهم على تدويل القدس (٣) موافقتهم على عـــودة اللاجئين وتصرفهم بأموالهم وأملاكهم وسائر حقوقهم وعلى التعويض على الذين لا يرغبون في العودة منهم. وهذه الاسس الثلاثة التي قررتها هيئة الامم .

ولقد كانت معنويات العرب وماديانهم محطمة نتيجة لما كان من أحداث اليمة في الحرب ثم من تخاذل وتفكك بل ومظاهر عداء بين الدول العربية وبخاصة بين مصر من ناحية والاردن والعراق من ناحية أخرى مما جعل ممثلي الحكومات العربية الاربع يوقعون على ميثاق يتضمن هذه الاسس وقد وقعه اليهود ووقعته أيضا لجنة التوفيق وكان ذلك في ١١ مايس ١٩٤٩ وفي اليوم الذي تنعقد فيـــه الجمعية العامة لهيئة الامم . وقد حمل المندوب اليهودي الميثاق وأعلنه في الجمعية ليكون شاهدا له على استعداد دولته لاحترام ميثاق هيئة الامم وقراراتها ، وبناء على ذلك تمت الموافقة على قبول الدولة اليهودية عضـــوا في الهيئة في ١١ مايس ١٩٤٩ .

ولقد نص القرار بقبولها « ان الجمعية العامة اذ تأخذ علما باعلان دولة اسرائيل انها تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الامم المتحدة وتعمل لتنفيذها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة واذ تذكر بقراريها المؤرخين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ و١١ كانـــون الاول ١٩٤٨ واذ تلاحـــظ التصريحات والبيانات التـــي قدمها ممثل حكومـــة اسرائيل امام اللجنة السياسية الخاصة بشـــأن تنفيذ القرارين المذكورين تقرر قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة » .

والقرار الاول هو قرار التقسيم الذي تقـــوم بموجبه دولة يهودية واخرى عربية في حدود معينة لكل منهما . والقـــرار الثاني هـــو قرار حـــق الفلسطينيين العرب الذين نزحوا عـــن منازلهم بالعودة اليها والتعويض عن أملاكهم وخسائرهم لمن لم يرغب العودة .

والقرار صريح بأنه يربط بين قبول اسرائيـــل عضوا في الامم المتحدة وبين تنفيذها ما تعهدت به.

ولكن اليهود لم يلبثوا بعد ذلك ان نكثوا ونكصوا على اعقابهم فأقاموا الدليل بكل استهتار على انهم ما صرحوا بما صرحوا به ووقعوا على ما وقعوا عليه هو خدعة لجعل الجمعية العامة لهيئة الامم توافق على عضويتهم وتجعل العرب يوافقون في غمرة يأسهم ومن حيث يدرون او لا يدرون على التقسيم الذي ينطوي فيه الاعتراف بدولتهم ، وعلى التدويل الذي فيه تسليم بخـــروج منطقة القدس العربية والاماكن المقدسة فيها من سلطانهم القائم، حيث أخذوا يتفننون — أي اليهود — في اثارة المشكلات واقامة العقبات في سبيل السير وفق ذلك الميثاق . ولم يرض اليهود بتقديم البحث في أمر اللاجئين الا بعد تسوية مشكلة الحدود . ولما

بحثت هذه المشكلة طالبوا بضم قطاع غزة الى دولتهم وجعل حدود مصر الدولية حدا لدولتهم من جهة الجنوب مقابل اعادة واسكان اللاجئين الذين هم من اهل هذا القطاع ! وطالبوا بتعديل حدودهم اللبنانية بحيث تشمل منابع نهر الليطاني لانه نهر يجري الى دولتهم . وهذا وذاك مغايران لقرار التقسيم . وقد تمسكوا كذلك بما احتلوه عنوة من الاقسام المخصصة للعرب في قرار التقسيم لان ذلك ضرورة فنية لامنهم ومواصلاتهم وضروري لاسكان اللاجئين . وفي صدد اللاجئين رفضوا الموافقة على عودة الجميع في اي حال . وقالوا ان كل ما يمكنهم ان يقبلوا به عودة قسم منهم ضمن تسوية عامة يوطن بها بقيتهم في اماكن خارجة عن حدودهم ، مع استعدادهم بالاعتراف بملكية الملاكين منهم ودفع التعويض لهم عنها . ثم عمدوا الى حيلة جديدة فطالبوا بالتفاوض مع كل دولة لحدة اسوة بما كان من مفاوضات الهدنة فلم يغب عن العرب ما ينطوي في هذا من مكر وكيد فأبوه . ولم يعبأ اليهود بهذا الاباء لانهم حصلوا من مكرهم على ما أرادوا وكانوا متيقنين من ان العرب لن يستطيعوا ان يرغموهم بالقوة وان غيرهم من باب اولى لن يقدم على ذلك . هازئين مستهترين بالشرط الذي قبلوا به في هيئة الامم وكأنهم كانوا مطمئنين بأن ضمير هذه الهيئة لن يستيقظ ليرى تلاعبهم واستهتارهم بقرارها وميثاقها فيحاسبهم على ذلك وقد كان ما ظنوا ...

ومنذئذ واسرائيل توجه الصفعات وتقف موقف الاستهتار والتمرد والشتيمة والرفض لميثاق وقرارات هذه الهيئة التي كانت الوحيدة بين الدول التي خلقت بقرارها ثم فقدت مبرر عضويتها فيها باخلالها بالشرط الذي قبلت به عضوا فيها . وذلك الضمير نائم صابر على هذه الصفعات والمواقف بل غير مبال بها ...

ولما وصل الامر الى الطريق المسدود أعلنت لجنة التوفيق تأجيل الاجتماع لفترة ما . ثم عادت الى لوزان في تموز ١٩٤٩ ودعت العرب واليهود فسارع الفريقان للاستجابة وانعقد الاجتماع في ١٨ تموز ١٩٤٩ فقدم المندوب الامريكي ورقة عمل ليجري البحث والحل على اساسها ، وكانت تتضمن ما يلي :

١ — اقرار مشروع التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات الفنية .

٢ — اعادة أصحاب الاملاك العرب الى منازلهم في القسم اليهودي . وقد قدر عددهم بنحو ربع مليون على ان يوطن باقي اللاجئين في القسم العربي .

٣ — اعادة الاملاك العربية الموضوعة تحت الحراسة او المصادرة الى أصحابها وكذلك اعادة السلع والاثاثات العربية المصادرة واطلاق أموال العرب المجمدة والمحجوزة .

٤ — تأليف لجنة دولية يشترك فيها العرب واليهود لاعداد جداول بالخسائر التي لحقت بالفريقين .

٥ — تعهد اليهود بمنح العائدين من الفلسطينيين نفس الحقوق التي يتمتع بها اليهود دون اي تمييز او ضغط او محاسبة .

٦ — جعل منطقة القدس دولية وتقسيمها الى ثلاث مناطق عربية ويهودية ومقدسة ، ووضع الاماكن المقدسة تحت الاشراف الدولي المباشر وادارة المنطقتين العربية واليهودية بواسطة سلطات محلية عربية ويهودية تحت اشراف هيئة الامم .

٧ — تعديل الحدود بحيث تكون يافا ضمن القسم اليهودي مع ضم بعض أقسام من مرج ابن عامر والخليل الشرقي الى هذا القسم وبحيث تضم المجدل الى القسم العربي وتعاد الحمة الى سورية وتكون حدود الهدنة الاردنية اليهودية حدودا رسمية .

٨ — قيام حكومة عربية في القسم العربي المعين حدوده في قرار التقسيم بعد التعديلات المقترحة وفقا لهذا الاقتراح .

واعلن المندوب الاميركي بعد تلاوة اقتراحه باستعداد حكومته لمنح مساعدات مالية لتوطين اللاجئين وتفريج كربهم .

ولقد قوبل الاقتراح الاميركي بشيء من الاستبشار والارتياح في الاوساط العربية الرسمية وغير الرسمية التي اصبحت نظرتها الواقعية للقضية وموافقتها على حلها على أساس قرارات هيئة الامم متسقة مع هذا الاقتراح . ودبت روح الحيوية والتفاؤل في لوزان ودنيا العرب . وغدا المندوب الاميركي قطب رحى الابحاث والنشاط واذيع ان لجنة التوفيق استدعت راغب النشاشيبي لمباحثته

في أمر تشكيل حكومة فلسطينية . وتأيد هذا بالاجتماع الفلسطيني الكبير الذي عقد في رام‌الله في ٢١ تموز ١٩٤٩ بدعوة من راغب . وقد ووفق مبدئيا على المشروع الاميركي . وحبذ لراغب قبول الدعوة والسفر الى لوزان حتى رشح له اعضاء للحكومة المطلوب تشكيلها كموني عبد الهادي وعبد اللطيف صلاح وسليمان طوقان ورشدي الشوا وعفو الشقيري وسليم بشارة وانور الخطيب وشوقي سعد ...

وجن جنون اليهود لموقف اميركا واخذوا يبذلون جهودهم الجبارة في الولايات المتحدة لتبديله من جهة ويعترضون على ما في اقتراح المندوب الاميركي من نقاط من جهة اخرى ويعودون الى مطالبهم التوسعية الاقليمية .

وكان العاهل الاردني ورجال حكومته وأولياؤه قد أخذوا يسيرون خطواتهم في ضم الاقسام العربية فرأوا في الاقتراح الاميركي وآثاره في الفلسطينيين ضربة لامالهم فانبروا بدورهم الى تفنيده والتنديد به وبيان الاخطار التي سوف تنشأ عن تدويل القدس وهزالة الحكومة العربية التي سوف تنشأ في فلسطين وغدوها تحت رحمة اليهود . وأمرت الحكومة الاردنية ممثلها بالاعتراض ولو منفردا . فأدى كل ذلك الى الانقسام والبلبلة . واستغل اليهود الموقف فأخذوا يلوحون للاردن باستعدادهم للتفاهم والتساهل معه لعقد تسوية خاصة ترضيه. وقدم الانكليز في غمرة هذه البلبلة اقتراحا مقتضاه ان يعطى الجليل الغربي لليهود مقابل اعطاء النقب او قسم منه للعرب ودمج القسم العربي جميعه بما فيه جميع القدس بالمملكة الاردنية فكان هذا مما جعل الاردن الاردن يشتد في موقفه ويزيد الموقف بلبلة . ووجد راغب النشاشيبي نفسه في حرج وورطة . فهو متوافق مع الملك عبدالله منذ ثلاثين سنة متواطىء معه ضد الحركة الوطنية الفلسطينية فسارع الى تجميد نشاطه ونفض يده من الامر .

ولم يلبث المندوب الاميركي ان فتر ثم غادر لوزان الى اميركا . ولم يلبث الفتور ان شمل جميع من في لوزان . ولم يلبث التفاؤل الذي ساد حينا ان زال حتى اذيع في أواخر شهر اغسطس ١٩٤٩ ان الفشل واليأس مخيمان على لوزان من الوصول الى اي نتيجة في اي شيء . وظل الامر الواقع من ناحية اليهود ومن ناحية الاردن الذي أتم خطوته في نيسان ١٩٥٠ على ما شرحناه هو القائم المستقر .

---

* نورد هنا فقط القسم الاول من ملاحظات المؤرخ الفلسطيني الكبير محمد عزة دروزة والذي يتعلق بالفترة الممتدة من ١٩٤٨ — ١٩٥٠ والمتضمنة تحليلا لسياسة الاردن واسرائيل وموقفهما من القضية الفلسطينية وسعيهما لتصفيتها . أما القسم الثاني فيتضمن ملاحظات الاستاذ دروزة على مشروع روجرز وقرار مجلس الامن ٢٤٢ وحرب تشرين ١٩٧٣ .

١ — انظر الصفحات ٧٠ — ٧٣ و٨٩ — ٩٧ و١٩٠ — ٢٠٣ وقد طبع هذا الجزء طبعة ثانية مع الجزئين ٣ و٤ بعنوان القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها في جزئين وجاء الشرح في الجزء الثاني ص ١٩٠ — ١٩٤ و٢١٠ — ٢١٨ و٣٠٧ — ٣١٩ .

٢ — حينما اشتدت الحركة الوطنية الفلسطينية في سني ١٩٢٠ و٢١ و٢٢ ونجحت في مقاطعة المجلس التشريعي الذي كان يقوم على صك الانتداب ووعد بلفور برز بتشريع وسعي سلطات الانتداب الفريق الموالي لها الذي كان من اركانه رؤساء بلديات القدس ويافا والرملة وغزة وحيفا راغب النشاشيبي وعاصم السعيد ومصطفى الخيري وحسن شكري وتوفيق العبد الله وعقدوا في سنة ١٩٢٢ مؤتمرا ترأسه ايضا الشيخ سليمان التاجي فكان ذلك شقا للحركة الوطنية وتوهينا لها . وقد قرر المؤتمر انشاء حزب سمي الحزب الوطني لمناوأة الحركة الوطنية التي كان يمثلها المؤتمر الفلسطيني ولجنته التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني.

٣ — انظر الصفحات ١٨١ — ١٩٠ او الجزء الثاني من القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ص ٢٩٨ — ٣٠٦ .

٤ — كانت مساحة هذه الاراضي نحو نصف مليون دونم . وكانت من منطقة احتلال الجيش العراقي ، فلما أخذت تجري مفاوضات الهدنة أبى العراق ان يكون طرفا مباشرا فيها فاتفق العاهل الاردني معه على حلول جيشه محله . وكان ذلك بموافقة من اليهود أيضا . ولكن اليهود بعد ذلك غدروا ، وطلبوا من العاهل

الاردني ان يسحب قواته منه وان يوافق على ادخالها في خريطة الهدنة كجزء من ما هو تحت يدهم وحاول الاردن ان يحتج فأنذروه بأنهم سوف يحتلونها بالقوة وقد يحتلون غيرها ايضا فانصاع لانذارهم وعدل الخريطة .

٥ ــ لقد اخبرني المرحوم اخي محمد علي وكان اذ ذاك تاجرا في عمان ويشترك في النشاط الوطني ان الملك عبدالله كان في مجالسه الخاصة والعامة يظهر الشماتة بما كان يصيب الجيش المصري في القصف من صعوبات واندحارات ازاء اليهود وانه رأى ذلك وسمعه من الملك بنفسه .

٦ ــ انظر الصفحات ١٢٦ ــ ١٤٣ او الجزء الثاني من القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ٢٤٨ ــ ٢٦٢ .

كتاب

نشأة الحركة العربية الحديثة

تأليف

محمد عزة دروزة

منشورات المكتبة العصرية في صيدا ــ ٥١٢ صفحة من القطع الكبير ــ أوسع كتاب في بابه فيه بحوث متنوعة عن أهداف هذه الحركة وجذورها وبوادرها وأحوال البلاد العربية قبل اعلان الدستور العثماني ونشاط القوميين العرب وأحزابهم العلنية والسرية بعده .

اطلالة على تحديات مرحلة جديدة

شفيق الحوت

هذه محاولة للاسهام في اغناء الحوار الدائر بين مختلف الاوساط الوطنية ، على الصعيدين العربي والفلسطيني ، حول المهام الراهنة المطروحة امام قيادة حركة المقاومة الفلسطينية ، لمواجهة ومعالجة المتغيرات التي طرأت — والتي قد تطرأ — على المنطقة العربية نتيجة لحرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

وهي محاولة تستهدف الخروج بالحوار الدائر من الحلقات التنظيمية المغلقة ، الى ساحة العلنية ، واختراق جدران « الحيرة والفزع » التي تحيط ببعض اجوائنا : الحيرة امام الجديد من المتغيرات ، والفزع من ابداء الرأي الحر فيما يترتب علينا اتخاذه من مواقف لمعالجة هذه المتغيرات او مجابهتها .

وهي تطمح بالطبع الى اثارة الجدل من حولها ، تمهيدا للخروج بمشروع موقف موحد ، يصبح فيما بعد ، عند اقراره من المجلس الوطني الفلسطيني ، موقفا رسميا ملزما لنا جميعا — في الساحة الفلسطينية — ابتداء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتهاء باصغر شبل ممن حملوا السلاح تحت راية المقاومة . وفي رأيي أن الشعب الفلسطيني ، كما قدم لنا المقاتل الفدائي الشجاع ، مطالب وقادر على تقديم المناضل السياسي الشجاع . وقبل الشروع في المناقشة حول المهام الراهنة المطروحة امامنا ، لا بد من التأكيد على أن هذه المهمة ، لا يجوز ان تبقى مقتصرة على الحركة الوطنية الفلسطينية ، باعتبار اننا امام منعطف مصيري لقضية قومية تمس في صميمها مستقبل الامة العربية بأسرها . وبالتالي فان بحثنا هنا ينطلق من هذه القاعدة وباعتبار حركة المقاومة الفلسطينية جزء من حركة الثورة العربية الشاملة واحدى قواها الاساسية التي تتحمل ، بحكم موقعها النضالي ، مسؤولية طليعية واساسية .

ولكي يبقى حوارنا متماسكا ومثمرا ، وينتقل عبر موجة واحدة من الاخذ والرد ، فلا نخطىء في فهم الواحد منا للاخر ، ولا نخلط بين ما نتفق عليه مما هو تاريخي من أهدافنا ومبادئنا وبين ما قد نختلف عليه من أساليب للوصول الى هذه الاهداف ، ارى من الضروري تثبيت فهمنا المشترك للهدف الستراتيجي للثورة الفلسطينية ، كما التزمنا به جميعا نصا وروحا ، وكما اوردناه في وثائقنا السياسية المتعددة وفي مقدمتها ميثاقنا الوطني . وهو : تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني من الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي ، واقامة دولة فلسطين الديمقراطية .

من هذا الفهم المشترك والمتفق عليه بالاجماع ، يجب ان ننطلق في حوارنا الحر . وأي حوار ينطلق من خارج هذا الفهم ، او من الخروج عليه ، هو حوار لا يعنينا الا بقدر ما يترتب علينا من واجب التصدي له.

بغض النظر عن أي تقييم حول الدوافع التي ادت الى حرب السادس من تشرين الاول ، وحول النتائج التي ترتبت على هذه الحرب ، فلا مجال لاي خلاف حول اجماع القوى السياسية الوطنية كلها — فلسطينيا وعربيا — على ان هذه الحرب قد وضعتنا

جميعا على عتبات مرحلة جديدة ، تفرض علينا جميعا ، ان نعيد ترتيب اوضاعنا السياسية لمواجهة ومعالجة تحدياتها .

ويمكن تحديد هذه التحديات من خلال رسم صورة لملامح المرحلة الجديدة التي ساهمت هذه الحرب في ابرازها وطرحها دونما أي رتوش ، وهذه هي أهمها :

اولا : ان الصراع العربي — الاسرائيلي وفق المواصفات التي اتسم بها منذ عام ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٧٣ ، واصل الى جدار مسدود لا يمكن تجاوزه ، الا اذا توفرت له مواصفات جديدة من أهمها قدرة اي من طرفي الصراع على متابعته بمعزل عن المعسكرين الجبارين وتحدي الاستراتيجية الكونية لاي منهما . اي بعبارة اخرى ، كاللجوء — بالنسبة للجانب العربي — الى ما يسمى بحرب التحرير الشعبية .

ثانيا : ان الصراع العربي — الاسرائيلي ، قد وصل في ذروته خلال حرب اكتوبر (تشرين الاول) الى حدود دائرة الصراع الدولي ومسها بشرار نيرانه مما دفع بالقوتين الاعظم — كما يطلق عليهما هذه الايام — الى استنفار أسلحتهما الستراتيجية والوقوف على شفير المجابهة النووية .

ان مثل هذا الموقف على المستوى الدولي ، حتى لو شاء البعض تصنيفه في دائرة المناورات ولعبة الحرب الباردة ، يبقى من غير شك سقف اللعبة الذي لا مجال لاختراقه دون مغامرة الخطر بمصير البشرية .

وقد أدى ذلك الى اتفاق سوفياتي — اميركي على الخطوط العريضة لازالة بؤرة التوتر هذه ، بقصد تجاوز خطر المجابهة — اولا — ودعما لسياسة الوفاق بينهما ثانيا ، التي لا مجال لشك في حرص القوتين الاعظم على استمرارها لاسباب لا يدركها الا من كان في موقعهما من حيث القوة والتقدم والطموح .

هذه الخطوط المتفق عليها ، لا تزال حتى هذه اللحظات غامضة وعامة ، ومكثفة في نقطتين اساسيتين : الاولى تضمن بقاء اسرائيل آمنة ، مقابل الثانية التي تشتمل على شقين يتناول احدهما ضمان انسحاب اسرائيل من كل ما احتلته من ارض عربية عام ١٩٦٧ ، والثاني يتناول ضرورة الالتزام بحقوق شعب فلسطين المشروعة واحترامها .

ثالثا : وكنتيجة لهذا كله ، اي وصول الصراع الاقليمي الى نقطة التقاطع مع الصراع الدولي ، في مرحلة يلتزم بها المعسكران الجباران بسياسة اللامجابهة والوفاق، فانه يصعب علينا أن نتصور اي تجاوز لهذا الاتفاق السوفياتي — الاميركي حول مصير المنطقة حتى ولو استؤنف القتال على النمط الذي اعتمدناه في جميع حروبنا مع اسرائيل بما فيها حرب ١٩٧٣ . فالقتال المستمد لامكانيات استمراره من الخارج ، بالنسبة الينا كما بالنسبة للعدو ، مهما سجل من نتائج ، سيبقى في نتيجته النهائية خاضعا لقوانين الوفاق الدولي ، اي لوفاق الدولتين المنتجتين للسلاح ، وضمن الاطار العام للمعادلة المتفق عليها والقاضية ببقاء اسرائيل من جهة ، مقابل انسحابها من الارض العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين المشروعة من جهة ثانية .

وفي ظني انه من المستحيل في هذه المرحلة ، ولفترة قد تطول او تقصر بانتظار جديد يطرأ على الميزان الراهن لقوى الدول الكبرى ، ان يتمكن اي من طرفي الصراع في هذه المنطقة ان يتجاوز ما اشرنا اليه من بنود الاتفاق الضمني الذي يكفل — امريكيا — بقاء اسرائيل آمنة ، كما يكفل — سوفياتيا — تحرير ما احتل عام ١٩٦٧ مقرونا بالالتزام بحقوق شعب فلسطين .

ولمزيد من توضيح الصورة ، رغم قسوة الافتراض الذي سأسوقه ، فاني اعتقد ان الولايات المتحدة ملزمة بردع اسرائيل والضغط عليها للعودة الى حدود ٤ يونيو

(حزيران) ١٩٦٧ ، بنفس القدر الذي سيشعر فيه الاتحاد السوفياتي بأنه ملـــزم بردعنا والضغط علينا لابقاء اسرائيل قائمة وآمنة فيما لو قدر لنا ان نكون نحن ، لا هي، الرابحين عسكريا والمستردين لجزء مما نعتبره وعن حق بعض ما اغتصبته اسرائيل من تراب وطننا المقدس .

هذه هي ، في رأيي ، أهم ملامح المرحلة الجديدة ، وهي قاسية وحادة ، وأقسى ما فيها قدرة الذين رسموها على تنفيذها وفرضها على أرض الواقع . ويضاف اليها ملامح اخرى قد لا تكون بحدتها وقسوتها ، ولكنها هي الاخرى جديدة ، وفي مقدمتهـــا هذا التحالف الجديد بين مختلف الانظمة العربية ، ولا سيما بين ما كان يصنف منها تقدمي ورجعي ، أو ثوري ومحافظ . لقد اختلطت الاوراق كثيرا خلال حرب اكتوبر (تشرين الاول) كما يقولون ، واصبح من غير الممكن اعتماد الحسابات الماضية في التصنيف دون خطر الوقوع في مطبات المرحلة المقبلة . ولا سيما بالنسبة لحركة المقاومة الفلسطينية التي لا يمكنها ــ موضوعيا ــ أن تتحرك سياسيا أو عسكريا بمعزل عـــن أرض عربية او نظام عربي واحد على الاقل .

فاذا صح هذا التصور العام لملامح المرحلة الجديدة ، واستخلصنا من هذه الصورة نوع التحديات الجديدة التي ستجابه حركة المقاومة الفلسطينية ، فلا بد عندئذ ، من طرح السؤال الثوري التاريخي : **ما العمل ؟**

ولعل اول متطلبات العلمية الثورية للرد الموضوعي على هذا السؤال ، تقتضي منا جميعا ان لا نغالي بتهويل صورة الوضع الراهن وكأنه مأزق تاريخي يستحيل علينـــا تجاوزه والخروج منه ، وان لا نغالي ايضا في تبسيط الوضع والتقليل مـــن مخـــاطر تحدياته ، فنعاملها وكأنها عوارض طارئة وقد يكفي تجاهلها لتذليلها لنمضي بعد ذلك ، كما كنا قبل الحرب ، دونمـــا اية اعادة للنظر في مسيرتنا . **ونعود للســـؤال الكبير : مـــا العمل ؟**

عندما اندلعت نيران حرب اكتوبر (تشرين الاول) ، لم تتـــوقف فصائـــل الثورة الفلسطينية كثيرا عند محاولات البعض لمناقشة دوافع النظامين المصري والســـوري اللذين شناها ودفعا بقوتهما المسلحة لخوضها بكل الزخم والحماس الممكنيـــن . وعلى الرغم من ثقة كل هذه الفصائل بان تلك الحرب كانت محدودة الاهداف ــ ولم يكن ذلك سرا بالاصل . ومن قبيل الانصاف للتاريخ ، ان ايا من الرئيسين السادات او الاسد لم يعدنا بالتحرير الشامل لكل ما اغتصب من أرض العرب قبل ١٩٤٨ وبعدها . ودعونا من بعض الصيغ التي يتعمد السياسيون احيانا ، تركها غامضة لتقبل اكثر من تفسير دون ان تفرض اي التزام او قيد . ــ فقد اندفع كل الفدائيين الفلسطينيين ، ومعهم كل شعب فلسطين في داخل الارض المحتلة وخارجها للمشاركة فيها ، بكل ما يملكون من قدرة وحماس . ومهما قيل في الدور الفلسطيني في هذه الحرب ، فلقد كان باعتراف العدو يمثل الجبهة الثالثة ، بعد الجبهتين المصرية والسورية . واذا كان هناك من يصر على تحجيم هذا الدور ، فعليه ان يبحث عن أسبابه خارج مسؤولية شعب فلسطين وحركته الثورية وعما وعمن اوصل هذا الشعب وحركته الثورية الى دون ما كان يتوقعه منهما من مساهمة فعالة . علما بأن الايام ستثبت ان الجهد الفلسطيني وان بدا دون ما نتمنى جميعا الا انه كان أكبر بكثير جدا مما يتصوره او يصوره البعض .

اذن ، لقد ساهمت الثورة الفلسطينية بهذه الحرب ، رغم وعيها لمحدودية اهدافها ، وان كانت في نفس الوقت قد راهنت على امكانية استمرارها حتى النصر النهائي وتحقيق الهدف الستراتيجي . وان لم تنجح الثورة في رهانها على حرب لا تتوقف عنـــد هـــدف مرحلي محدد ، فهي من دون ادنى ريب لم تفاجأ بهذا التوقف .

بعد هذا نمضي في مسلسل الحرب وما نجم عنها من نتائج عسكرية ، حتى نصل الى قرار مجلس الامن الذي قضى بوقف اطلاق النار وفق مشروع سوفياتي — اميركي ، يضمن التزام الدولتين الكبيرتين ، في اطار الامم المتحدة ، بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ .

المقاومة لم تلتزم بهذا القرار ، رغم محاولة اسرائيل — ولاول مرة — لان يشمل القرار الزام الفدائيين الفلسطينيين بالتوقف ايضا عن نشاطهم العسكري ضدها .

وكانت المقاومة الفلسطينية في قرارها هذا منسجمة مع ما سبق من مواقفها . معتبرة بأن كفاحها المسلح قد بدأ قبل هذه الحرب ، وسيستمر من بعدها حتى تتحقق اهدافها.

واذكر ان جدلا قد وقع بين عدد من قادة المقاومة ، كنت طرفا فيه ، عندما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانها الذي اعلنت فيه موقفها هذا .

فلقد ورد في البيان ان « **المقاومة الفلسطينية غير معنية بقرار مجلس الامن ... الخ** » ورأى البعض وأنا منهم ، ان الصيغة على هذا الشكل ليست دقيقة وانه كان من الاصوب القول ان « **المقاومة الفلسطينية ليست ملزمة (بدلا من ليست معنية) بقرار مجلس الامن ... الخ** » . **والحقيقة ان المشكلة لم تكن لغوية بقدر ما كانت سياسية ، أو بقدر ما كانت عاكسة — لنكون أكثر دقة — لنفسية سياسية . اذ كيف يمكن تصور حركة المقاومة ان تكون غير معنية بوقف نيران حرب يترتب على نتائجها مصير المنطقة ولو لمرحلة من الزمن ، وفي طليعتها مصير النضال الفلسطيني ذاته ، ان لم نقل مصير القضية الفلسطينية ذاتها .**

حتى هذه اللحظات كانت تحديات المرحلة الجديدة لا تزال في الافق في طريقها الينا . وكان من الممكن الاكتفاء بقرار المقاومة الرافض لوقف اطلاق النار — ولو كتسجيل موقف — ثم المضي في النضال وفق ما كان مرسوما له ، اي ممارسة القتال في الداخل ومن على الحدود ، تماما كما حدث يوم رفض مشروع روجرز الذي عقب القبول به وقف لحرب الاستنزاف .

ولكن ظروف ١٩٦٩ و١٩٧٠ هي غير ظروف ١٩٧٣ ، وعلى جميع المستويات ، فلسطينيا وعربيا ودوليا . ولسنا بحاجة لاكثر من لحظة تأمل كي ندرك الفروق بين الفترتين .

كان من الممكن الاكتفاء بقرار الرفض والمضي بالكفاح كما كان لو كان بالامكان ايقاف التحديات الجديدة القادمة من الافق وبأسرع ما كنا نتوقع .

واهم هذه التحديات ما شمله قرار مجلس الامن من حديث عن « مؤتمر السلام » يبحث في « الحقوق المشروعة لشعب فلسطين » كجزء لا يتجزأ من المشروع العام الذي تبناه السوفيات والاميركان لحل « أزمة الشرق الاوسط » والذي بموجبه توقفت النيران عن الانطلاق .

عند هذا الحد من تسلسل احداث الحرب ونتائجها ، اشتد الحاح السؤال الكبير : ما العمل ؟ اذ من غير المعقول على حركة المقاومة ان تدعي بأن مثل هذا التحدي لا يعنيها . هو يعنيها في الصميم لانه من صلب مسؤولياتها ، ولا بد من موقف لمعالجته او مجابهته .

وعندما اقول انه لا بد من موقف ، فأنا لا اعني ان نكتفي بتحليل هذا التحدي وفرز ما له وما عليه ، ثم ان نطلق عليه ما نشاء من التسميات والصفات . فمثل هذا الموقف — كما ورد على لسان احد اعضاء مجلسنا الوطني — هو موقف المؤرخ السياسي ،

ولكنه بالقطع ليس موقف المناضل السياسي ، والفرق بين الموقفين ، هو الفرق بين المراقب غير المعني ، وبين القائد المعني والمسؤول .

من هنا اريد ان اسجل ان المشكلة المطروحة امامنا هي ليست في « ان نشترك او لا نشترك في مؤتمر السلام » ، وانما في « ان نشارك او لا نشارك » في تحرك سياسي دولي يحاول صياغة حل لقضية ، هي قضيتنا نحن ــ كشعب فلسطين ــ قبل ان تكون قضية اي طرف من المساهمين في عملية الصياغة هذه .

ولا بد ، ولو من قبيل التكرار لبديهية يفترض ان تكون واضحة تمام الوضوح ، ان اذكر بأن « المشاركة » لا تعني بالضرورة « الاشتراك » في هذا المؤتمر او ذاك ، بل ولعلها تكون في قمتها الثورية والوطنية عندما تقضي « بعدم الاشتراك » . هذه نقطة رأيت توضيحها لعدم الخلط بين المشاركة التي هي حق لنا يفترض ان نتمسك فيه باسناننا وبين « الاشتراك » الذي يمثل موقفا نتخذه من وحي ارادتنا وبموجب حقنا .

وعلينا ، سواء قررنا الاشتراك ام عدمه ، ان نعرف كيف نحافظ على حقنا في المشاركة ، فلا نسمح لاي جهة ان تجير هذا الحق لصالحها مغتنمة فرصة موقف عابر قضى بحضورنا او غيابنا لا فرق .

والان ما هو الموقف من الدعوة للاشتراك في « مؤتمر السلام » ؟ هل نشترك ــ كمقاومة فلسطينية ــ ام لا نشترك ؟

على الرغم مما طالعته حتى الان من ردود على هذا السؤال ، سواء على لسان شخصيات وطنية من ذوي الرأي المؤثر ، او مما ورد في بيانات وتصريحات بعض المنظمات والهيئات السياسية المسؤولة داخل حركة المقاومة وخارجها ، فاني اعترف بأنني حتى الان ما زلت اشعر بافتقار شديد الى الكثير من المعلومات التي لا بد من توفرها قبل اعطاء رأي يستطيع صاحبه ان يتبناه وان يدافع عنه . ولا يزال قسم كبير مما بين ايدينا مما نظنه معلومات يحتاج الى من يؤكد صحته على انه حقائق او وقائع. فمثلا :

هل هناك بالفعل دعوة لقيادة المقاومة للاشتراك في هذا المؤتمر ؟

واذا كانت هنالك من دعوة ، فمن هو الداعي ؟ وهل يملك هذا الداعي حق تقديم مثل هذه الدعوة ، او فرضها في حال تعرضها للرفض من قبل غيره من الاطراف ؟

وهل هنالك ، ان كان هناك ثمة دعوة مقبولة ، أي شروط مسبقة يفترض في المدعو الالتزام بها مسبقا ؟

وهل هنالك أي تصور سياسي لحل المشاكل المطروحة على هذا المؤتمر ، لدى أي من الدولتين الكبريين متفق عليه فيما بينهما ؟

هذه بعض اسئلة لا بد من الرد عليها قبل ابداء الرأي ، وعلى ضوء هذه الردود يسهل عندئذ ، نسبيا ، القطع « **بنعم** » او « **لا** » مبدئية حول الاشتراك او عدمه .

ولقد كان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي عقد سلسلة من الاجتماعات بين الخامس والسابع من هذا الشهر نوفمبر (تشرين الثاني) مصيبا جدا عندما اوصى اللجنة التنفيذية بضرورة توسيع وتعميق اتصالاتها مع الاشقاء والاصدقاء بقصد الاطلاع على المزيد من المعلومات ــ وحتى التصورات ــ التي لدى هؤلاء جميعا حول المؤتمر المذكور ، وذلك تمهيدا لاتخاذ القرار النهائي .

وربما كانت هذه التوصية احدى الحوافز الاساسية التي ادت الى هذا التحرك السياسي النشط لممثلي المقاومة في العواصم العربية والاجنبية المعنية .

اذن لا بد من استكمال الصورة بدقائقها قبل النصح بـ « نعم » او « لا » .

مع ذلك ، وعلى اهمية ما اشرنا اليه ، عن ضرورة استكمال الصورة قبل اتخاذ القرار ، فان هناك ثمة اسئلة لا بد من الرد عليها ، حتى بعد استكمال هذه الصورة ، وهي في رأيي الاسئلة المركزية التي يحسم الرد عليها الموقف نهائيا . وهي نوع من الاسئلة التي اصبح طرحها واردا في هذه الظروف الجديدة ، لانها الى حد كبير تشكل منعطفا في التفكير الثوري الفلسطيني .

من هذه الاسئلة : هل يمكن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني دفعة واحدة ، بمعركة فاصلة واحدة ؟

كلنا متفق على تحرير كامل التراب . وما من عربي او فلسطيني حر شريف يقبل ، او يملك اصلا الحق بأن يقبل ، بالتنازل عن شبر واحد من تراب فلسطين الغالية . ففلسطين ليست عزبة ولا بيارة ، ولا قطعة ارض او عقار ، حتى يملك اي فريق من ابنائها ، او الغرباء عنها ، حق التنازل عنها او منح جزء منها ، او تشريع ما اغتصب منها لاي جهة كانت .

فلسطين وطن مغتصب بفعل القوة العنصرية الصهيونية المتواطئة مع الاستعمار ، ولا يمكن ان يتنازل اي فلسطيني عن حقه باستردادها كاملة وغسل العار عن ثراها . واذا عجزنا ، في هذا الجيل عن تحريرها جزئيا او كليا ، فلا اقل من أن نبقي ابواب النضال مشرعة امام جيل قادم يكون اوفر حظا في ظروفه المؤاتية للتحرير الكامل .

من هذا المنطلق نطرح السؤال مجددا وهو كما أوضحنا لا يطرح الهدف الستراتيجي للمناقشة ، وانما يطرح اسلوب تحقيق الهدف للمناقشة .

معروف ان هناك ثمة رأيا يرد على هذا السؤال « بنعم » ، وبناء عليه فانه يرفض « مرحلة » النضال ، ويتهمها كأسلوب عمل بالتنازل عن الهدف بشكل ضمني . ومن أجل الحوار ، فلنطرح وجهة النظر المضادة ، اي الداعية « لمرحلة » النضال ، والتوجه الايجابي للتمسك بالانتصارات الجزئية على طريق تحقيق الهدف النهائي .

يقول أهل هذا الرأي باختصار :

اولا : ان النضال المسلح وحده ، وبمعزل عن النضال السياسي ، هو موقف ثوري ناقص . وعلى الثورة ، كي تنتصر ، ان تعتمد الاسلوبين ، كي لا تكره ، تحت اي ظرف من الظروف ، على الجمود التام عن التحرك . والنضالان يتممان الواحد منهما الاخر .

ثانيا : ان النضال السياسي ، كالنضال المسلح ، لا يعني ولا يجوز ان يفهم على أنه — لانه صراع بالكلمات — أقل قدرة على الصمود في وجه العدو ، او انه أكثر استعدادا للتسامح في حقوق الشعب . ان لقاء المناضل السياسي مع خصمه ، في مجالات الصراع السياسي والدبلوماسي ، هي الصورة الاخرى للقاء الذي يتم بين الفدائي المقاتل وخصمه على ارض القتال .

ثالثا : ان في التاريخ المعاصر ، كما في التاريخ الغابر ، الكثير من العبر والتجارب التي تؤكد أن « مرحلة » النضال على طريق الهدف النهائي ، لا تعني مطلقا اي تنازل عن هذا الهدف ، بل ان العكس هو ما حدث في كثير من أمثلة الشعوب النضالية . ويسوق هؤلاء للتدليل على صدق استقرائهم للتاريخ الى نضال الفيتناميين، والكوريين . بل انهم يسوقون من تجربتنا نحن مثلا مثيرا ومن امسنا القريب . مثل غزة بعد عام ١٩٥٦ ، التي افترض بها أن تبقى تحت وصاية الامم المتحدة ومنزوعة

السلاح ، ثم ، وخلال اسبوع من النضال الجماهيري ، أعيدت اليها الادارة المصرية (التي كانت مطلبا شعبيا) ثم تلا ذلك عودة الجيش المصري وانشاء الكتائب الفلسطينية المسلحـــة .

يريد هؤلاء من هذا كله ان يقولوا ، او يؤكدوا حقيقة سياسية معروفة وهو أن اي اتفاق على الورق يبقى ساري المفعول الى ان تختل موازين القوى بين الاطراف التي وقعت عليه . هكذا جرى بعد حطين ايام الصليبيين ، وهذا ما جرى لفرساي بعـــد ١٩١٨ ، بل وهكذا جرى لجميع قرارات الامم المتحدة الصادرة بحق قضيتنا منذ عام ١٩٤٨ .

رابعا : يسوق أصحـــاب هذا الرأي ايضا موجزا لمسيرة النضـــال الفلسطينـــي ويخرجون بعبرة مفادها انه ليست كل « لا » قيلت في تاريخ نضالنا أتت بالضرورة بنتائج ايجابية لقضية الوطن ، رغم صوابية معظم هذه اللاءات من حيث المبدأ .

ويضيف هؤلاء اخيرا :

ان التصدي لمنع الانهيـــار في بعض مراحل الثـــورة ، يكون بحد ذاته اقصى ما هو مطلوب . فتثبيت وضع ما ـــ لمرحلة ما ـــ يكون المرتكز لانطلاقة جديدة ، قد يعطي المردود المطلوب منه ثوريا اكثر بكثير مما لو دفعنا لاسقاطه نهائيا ، على أمل اعتماد اسلوب جديد لا تزال ظروفه غير ناضجة ، كحرب التحرير الشعبية التي يتحدث عنها البعض وكأن شنها لا يحتاج الا لقرار سياسي بمعزل عن متطلباتها الاساسية والظروف التي لا بد من توفرها لكي تنطلق وتنتصر . أن الاتفاق المبدئي على هذه القضية المختلف من حولها : قضية « مرحلة » النضال اصبحت من القضايا الملحة التي لا بد من حسمها . وبعد ذلك سيتفرع عنها العديد من القضايا الفرعية التكتيكية التي كنا ولا نزال نحجم عن ممارستها .

أما السؤال الثاني الذي لا بد من الرد عليه لمواجهة المرحلة الجديدة ، فيتناول العلاقة الحقيقية بين المقاومة الفلسطينية وحركة النضال القومية . فليس صحيحا القول مثلا اننا نحن الفلسطينيين نرفض أن نكون طرفا في هذا الصراع أو ذاك ، ولنتركه لغيرنا لكي يتورط به . ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية ترفض الانسياق لمنطق جغرافي وقطري وقد توسعت أزماتها فيما بعد ٦٧ فشملت أراضي عربية ممـــا يفرض تنسيق المواقف وتصعيد المفهوم القومي . فلا تعود هناك نغمة تتحدث عن الجولان او سيناء وكأنها أراض من نوع آخر عن أرض فلسطين المحتلة . ولم يعد من الممكن الاستمرار في طرح القضية على انها من شقين : شق مسؤول عنه العرب ، وشق آخر مسؤول عنه الفلسطينيون . الفلسطينيون والعرب فريق واحد ، وما من فريق حر في الانفراد بتقرير مصير مشترك . هذا هو الموقف القومي المطلوب .

اما السؤال الثالث ، الذي لا بد من تناوله والرد عليه بوضوح ، علما بأن ممارسات الثورة الفلسطينية الاخيرة قد حددت موقفها منه فيتعلق حول علاقات الثورة الفلسطينية الدولية .

بعد سنوات من النضال ، وعبر الممارسة لا التحليل النظري ، استطاعت حـــركة المقاومة الفلسطينية ان تحدد ملامح علاقاتها الدولية ، وان تحدد موقعها فيما يسمى بالحركة الثورية العالمية . فلقد صنفت المقاومة نضالها ، على انه حركة تحرر وطني تناضل ضد شكل مميز من اشكال الاستعمار هو الاستعمار الصهيوني الاستيطـــاني المتحالف عضويا مع الامبريالية العالمية . بعد ذلك أصبحت عملية الفرز على الصعيد الدولي ممكنة وواضحة، فالتقت الثورة مع شقيقاتها من ثورات الشعوب المناضلة ، كما

التقت مع جميع شعوب وحكومات المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي. كذلك استطاعت الثورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع الصين الشعبية ، ولم تنزلق الى ما بين بيكين وموسكو من خلافات . شهادة الحق تملي علينا ان نعترف بأن أيا من العاصمتين — موسكو وبيكين — لم تحاول جرنا الى هذا الخلاف بأي شكل من الاشكال. وبديهي ان نشير الى علاقات الثورة مع دول وشعوب العالم الثالث ، وان كانت هذه العلاقات متباينة وفق درجة تأييد هذه الدول للمقاومة . ومع العالم الثالث ، كان للثورة كذلك علاقات جيدة مع القوى الديمقراطية في العالم الغربي ولا سيما في صفوف اليسار الاوروبي .

ان هذه العلاقات السياسية الايجابية ، لم تأت كغيمة من السماء ، وانما هي محصلة نضال مرير خاضه الشعب الفلسطيني على امتداد سبع سنوات واكثر . وبالتالي فلا بد من الحرص على هذه العلاقات التي كان لها الفضل الاساسي في تأليب الرأي العام العالمي التقليدي الذي اعتاد دعم اسرائيل ومناصرتها في كل مواقفها اما نتيجة جهل لحقائق النضال في المنطقة ، او بسبب رفعنا لشعارات كان من الصعب على الرأي العام الخارجي ان يتقبلها جرعة واحدة .

وقد كان لشعار « الدولة الديمقراطية » الذي رفعته الثورة كحل وكهدف نهائي للمشكلة الفلسطينية ، أثره الايجابي في هذا المجال ، بالرغم من كل ما قيل ويقال حول هذا الشعار من مثالية ولا واقعية ، لانه بقي بعد ذلك الشعار البديل لـ « رمي اليهود في البحر » الذي صورته الصهيونية العالمية على انه هو هدف النضال العربي .

لذلك ، ونحن على عتبات المرحلة الجديدة واتخاذ قرارات لمعالجة تحدياتها ، لا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه العلاقات التي اقمناها مع اصدقائنا على المستوى الدولي . وعلينا ان لا ننسى للحظة واحدة ، ضمن معطيات هذا العصر ، استحالة تسجيل اي تقدم حقيقي بمعزل عن هذه القوى الدولية الصديقة . وهذا يعني اننا مطالبون باحترام آراء هذه القوى ومناقشتها بروح رفاقية تحرص كل الحرص على حل أي تناقضات في وجهات النظر ضمن دائرة الصداقة التاريخية ووحدة النضال العالمي .

وأرجو أن يكون من الواضح ان هذا الذي اطالب به لا يعني ابدا ان نستسلم لاي رأي يتقدم به الينا الرفاق ، ولكنني أقول ان علينا المناقشة وواجب الاقناع وان ندرك في نفس الوقت أن لغيرنا — كما لنا — حق التحرك وفق مصالحه كما يراها ويناضل من أجلها . ولعل من أشرف وأهم النضالات هو ذاك النضال الطويل النفس القادر دوما على الحفاظ على الروابط النضالية الاممية مهما تباينت وجهات النظر .

بعد الرد على مجموعة الاسئلة هذه ، والاتفاق من حولها ، نطرح السؤال المباشر : هل نشترك أم لا نشترك في مؤتمر السلام ؟

من دون تحفظ ، أقول أن البيان الذي صدر عن حركة « فتح » حول هذا السؤال كان غاية في التوفيق . كان الرد مرنا ، مسؤولا ، ووضع لمساته على كل مكامن الخطر والحساسيات عندما أعلن عن حرص الحركة على التشاور والتنسيق مع الاشقاء والاصدقاء . لقد تركت « فتح » الباب مواربا كما يقولون ، فلم تقطع « بنعم » او « لا » بانتظار المزيد من العناصر السياسية التي لا بد من توفرها قبل القطع بالجواب . كما كان المجلس المركزي للمنظمة ، كذلك ، على مستوى المسؤولية عندما أشار بضرورة العودة، قبل اتخاذ القرار ، الى المجلس الوطني الفلسطيني و« اهل العقد والربط » من ابناء شعبنا لسماع كلمتهم ومشورتهم .

فالخطوة من غير شك هامة ومصيرية على مستوى المرحلة ولا بد من تعزيز الموقف

المتخذ ، مهما كان ، بتأييد أوسع القواعد الجماهيرية الفلسطينية . وشخصيا أرى أن هناك مجموعة نقاط لا بد من التركيز عليها قبل اتخاذ القرار :

النقطة الاولى : مصير الضفة الغربية وقطاع غزة والحمة باعتبارها من الاراضي العربية التي يشملها قرار مجلس الامن بالنسبة لانسحاب القوات الاسرائيلية . هذا يعني ضرورة التحرك السريع والاتصال مع اخوتنا في الضفة الغربية والقطاع والاطلاع على ما يرونه في مصيرهم . ويصعب على أي فلسطيني أن يتصور عودة الضفة الغربية بالذات الى الاردن ، والقفز من فوق تجارب أكثر من عشرين سنة من الحياة السياسية في ظلال النظام الملكي هناك .

فكيف ، اذن ، ومن المشروعات المعدة الآن ما يشتمل على تقديم قطاع غزة بالاضافة الى الضفة ؟

ان حوارا جادا ومسؤولا يجب أن يجري بين المقاومة والحركة الوطنية في الاردن لتنسيق مواقفهما من مصير الضفة الغربية والشرقية معا اذ انه من الصعب تصور الفصل بين مصير شعبنا شرقي الضفة وشعبنا غربيها .

النقطة الثانية : ان أي قرار تصل اليه حركة المقاومة بالنسبة لموضوع الاشتراك او رفضه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما قد يترتب على هذا الموقف . بالنسبة للرفض يجب أن يكون لدينا تصور مسبق عن البدائل التي قد تطرح وموقفنا منها : نمنعها ، نقاطعها ، نباركها الخ .. ويجب أن يكون لنا رأي واضح امام هذه البدائل كي يؤثر في موقفها وهذا أضعف الايمان . كذلك بالنسبة للرفض ، يجب ان يكون لدينا تصور مسبق عما قد يعكسه هذا الموقف على علاقاتنا مع الاشقاء والاصدقاء ، فيكون اخراج الموقف حريصا على استمرار هذه العلاقات التي قد تتهدد الى حد كبير . وهذا يعني استطرادا انه علينا كذلك تصور مستقبل نضالنا في ضوء الظرف الجديد والعلاقات الجديدة .

النقطة الثالثة : وفي حال الموافقة على الاشتراك ، فلا بد عندئذ من وضع ملف متكامل للقضية ، يكون في ما يحتويه من معلومات وأرقام وخرائط ، قادرا على الفصل بين ما هو تاريخي وما هو مرحلي من حقوقنا. فلا نقع تحت أي شكل من الاشكال في المنزلق الخطر الذي يجعل من حقوقنا الراهنة بديلا عن حقنا التاريخي .

وأنا لست من المقتنعين بأن ما من قوة قادرة على وضعنا في مأزق الخيار هذا . والمطالبة بالممكن يجب أن لا تكون على حساب ما يسميه البعض ((المستحيل)) . فما هو ((مستحيل)) الآن سيصبح ممكنا فيما بعد ان نحن عرفنا كيف نقود معركتنا السياسية مسترشدين بتجارب غيرنا كالفيتناميين والكوريين ممن ارتضوا حلولا مرحلية دون أن يسقطوا حقوقهم التاريخية . بل على العكس كان حصولهم على الاهداف المرحلية المرتكز الذي انطلقوا منه لانتزاع حقوقهم الوطنية الكاملة .

حرب التحرير القومية النظامية الرابعة

وائل عزام

قد يكون من التعجل البحث في موقع حرب تشرين أول « اكتوبر » سنة ١٩٧٣ من الحركة التاريخية للثورة العربية ، فما زلنا نعيش أحداثها . ومن الصعب أن يتبين المرء موقعه خلال وقوع الحدث نفسه .

ولكن تسارع الاحداث والاثار المباشرة السياسية لهذه الحرب وما تثيره من غبار كثيف يحجب الرؤية التاريخية ، ويكاد يفقدنا وضوح الطريق يبرر الاسراع بهذا البحث، وان لم يجنبه العثرات هنا او هناك .

وقد يتبين فيما بعد أن خطوات هذا البحث ليست على « أقصر الطرق » الى فلسطين ولكنها على أي حال تتجه اليها ، ففلسطين .. كاملة .. هي ساحة الصدام العربي الاستعماري الرئيسية .

ملاحظة هامشية :

نستعمل كلمة « **القومية** » بدلا من « الوطنية » لما يعلق بالاخيرة من محدودية قطرية اقليمية وأيضا لان الحرب التي سيتناولها الحديث لم تكن بالفعل حرب قطر واحد ، وهي وان كانت محدودة الزمان والفعل العسكري فانها لا محدودة الاثر والتفاعل القومي سواء في اللحظة الراهنة أو في انعكاساتها على كل الاصعدة في المستقبل ، ولقد عرفت الامة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حروبا تحريرية متعددة ، على مواضع مختلفة من أرضها ، الا أن أربعا منها فقط هي التي يمكن ان تطلق عليها صفة « القومية » ان فعلا (مساهمة اكثر من جيش من أكثر من قطر) او موقعا تاريخيا (مواجهة أعلى درجات الغزو الاستعماري وأكثرها حدة وتعبيرا عن كل أشكال الاستعمار القديم والجديد وما قد يجد وهو الغزو الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين والذي يسعى لضمان قبضة القوى الاستعمارية المختلفة على الامة العربية كلها والذي اتسع فعلا ليشمل أجزاء من أكثر من قطر عربي محطما تقسيمات استعمارية سياسية قديمة لهذه الامة ، مرجعا قبضة الاستعمار وبدرجة أعلى على مقدراتها) .

ونحدد أنها الحرب الرابعة « النظامية » ، فالثلاث الاولى كانت كذلك أيضا ، كما أنها وان حملت اكثر من الثلاث السابقات بصمات المشاركة الجماهيرية الا أنها ظلت نظامية تخطيطا واستخداما ومسارا ومساهمة . وعندما نصر على استخدام الكلمة فانما لكي نؤكد على الكلمة الاخرى وهي « حرب الشعب » فتلك متصلة وان تفاوتت درجة حدتها ، ومنتصرة بغض النظر عن النتائج « العسكرية » المباشرة ، ومستمرة طالما استمرت قوى الاغتصاب الاستعمارية تنتهك كرامة الامة وأرضها . وعندما نستخدم كلمة « النظامية » فاننا لا نقلل بحال من دور هذه الحرب واثرها وانما لنحدد موقع هذه « الحروب » من الحركة التاريخية لحرب التحرير العربية ، أي للثورة العربية والتي تسير منذ مطلع القرن الحالي ، أي منذ بدء الغزو الصهيوني للامة العربية ، تسير على ساقين أحداهما نظامية والاخرى جماهيرية ، تتفاوت ادوارهما

بقدر قوة وضعف النظم من ناحية ، وتنظيم وعفوية الجماهير من ناحية اخرى .

موقع واحد تلتقي فيه على الدوام « الحرب النظامية » بـ « الحرب الشعبية » ، بل تتطابق ، ذلك هو الموقع الذي يسقط فيه المقاتل العربي شهيدا وهو يندفع لتحرير أمته . هنا لا فرق لا في « الفعل » ولا في « الاثر » ولا في الموقع التاريخي.

أهمية وضوح الحركة التاريخية :

الممارسة ليست كالتأريخ ..

الممارسة هي صنع التاريخ .. اما « التأريخ » فهو محاولة قراءة الممارسة من بعيد .. لذا فمن السهل ان ينتقد المؤرخ ويقيم الاحداث ، بينما من الصعب ان يتبين الممارس موقعه على الحركة التاريخية ..

ومع ذلك فان ما يميز الممارس عن الاخر هو درجة معرفته بموقع ممارسته والظروف المحيطة بها من الحركة التاريخية وخطته لتحقيق ارادته(١).

ولكي لا يبدو هذا التقسيم نوعا من الاستمتاع الفكري ، نستعير من حياة شعبنا مثل الفلاح الفاهم والفلاح الجاهل ، قد لا يبذل الاول جهدا قدر ما يبذل الثاني ، ولكنه على الدوام فاهم ومخطط لزراعته ، يعرف متى يحرث ، وعلى أي عمق يقلب الارض ، وماذا يبذر فيها ، وكيف يرعاها ، ولماذا يجب أن يدخر جزءا من حصاده بذورا للعام التالي . وهو في كل الاحوال لا يبدد جهدا وراء المستحيل وهو لا يحرث البحر ، ولا يبذر في الهواء ، ولا يسهر في انتظار القمر ليلة التاسع والعشرين من الشهر الهجري .. ان الفلاح الفاهم (يعي) ماذا يريد ، وكيف يحقق ما يريد ، يتصف بالواقعية والاصرار . يعي « مساره » فان واجهته احداث مفاجئة يحدد من فوره موقع هذا الحدث المفاجىء من « مساره » وأثره .. ثم هو لا يكف عن « الفلاحة » وان اضطر لانتظار موسم جديد .

تلك أهمية وضوح اتجاه الحركة التاريخية ، ليس فقط لكي تقلل الى الحد الادنى تعرجات مسارها(٢)، وانما أيضا لكي يمكن تحديد مدى « صحة » و« أثر » كل فعل يقع خلال هذه المسيرة .. فليس كل الافعال التي تقع « أفعال واعية » أي أفعال منظمة متطابقة مع الضرورة الموضوعية « التاريخية » . بل ان الكثير منها « أفعال عفوية » تعبر تعبيرا فرديا أو جزئيا أو ناقصا عن الضرورة الموضوعية(٣). ولكن بعضها لا يعبر عن ذلك ، بل يضيع في **مسالك مسدودة تاريخيا** ، أي مسالك لا تصب في نهاية الامر لا فعلا ولا أثرا في المسار الرئيسي للحركة التاريخية .. ان التاريخ يعرف الكثير من الجهود التي تبذل لتحقيق ما هو مستحيل تاريخيا ، والتاريخ يعرف أيضا فشل هذه الجهود المؤكد . ومع نمو الوعي باتجاه الحركة التاريخية ، تزايدت محاولات اعداء تقدم الجماهير لدفع جهودها في الطرق المسدودة لتضليلها عن الطريق الصحيح اطالة لاعمارهم وتبديدا لجهودها .

فاذا كانت معرفة اتجاه الحركة التاريخية يجعلنا قادرين على تقييم « الافعال » التي تقع يوميا فانها بلا شك تجنبنا الدخول في مثل هذه المسالك المسدودة ، والسعي وراء مستحيلات تاريخية .

ان وضوح اتجاه الحركة التاريخية يؤكد الثقة فيما هو حتمية تاريخية مهما طال الطريق اليها وينفي وهم ما هو مستحيل تاريخيا ، وان برزت أخباره أو حتى تشكل له كيان مصطنع مؤقت . والامثلة من واقعنا كثيرة .. فكون تحرير فلسطين حتمية تاريخية، يجعل « الحل السلمي » مستحيل تاريخيا حتى وان تمكن المستعمرون من تجميد الصدام

فترة من الوقت(٤). كما يجعل مشاريع الدولة الفلسطينية (التي هي دولة على جزء من أرض فلسطين تقوم وبجوارها قاعدة الاغتصاب الاستعماري اسرائيل) هي ايضا « مستحيلة تاريخيا » . افتراضا ان قامت ، لا بد لها من احدى صفتين ، اما كيان تقدمي متحرر ، واما كيان رجعي خاضع . الاول (الكيان المتحرر) لا يمكن ان يتحقق الا على كل الارض الفلسطينية ، أي بالقضاء على اسرائيل وبأن تكون جزءا من كيان العرب الموحد التقدمي (وهو أمر غير وارد الان على الاقل) والثانية ان تحققت فلن تكون سوى جزء من الكيان الهاشمي الذي **هو بلا مستقبل تاريخي أيضا** ، وانما هو كيان اصطنعوه لكي يكون درعا للكيان الصهيوني ويزول بزواله . وكما ان تحرير فلسطين حتمية تاريخية ، فان زوال الكيان الصهيوني حتمية تاريخية ، وذلك يقودنا الى أن دعاة الطريق القائل بامكان تطور « أمة اسرائيلية » يمكن ان تنمو فيها القوى الديمقراطية !! التي تتفاهم !! مع القوى الديمقراطية العربية دعاة « الامة الاسرائيلية » هؤلاء يسيرون في طريق مسدودة تاريخيا (ان حسنت نياتهم) . فهي — أي هذه الامة المزعومة — مستحيلة تاريخيا . وليس هذا بالتمني أو بالتعصب وانما هو استقراء موضوعي لحركة التاريخ . ففي عالم دخلت مقدمته الاجتماعية الفنية مرحلة ذوبان الحدود القومية ، وتصارع قاعدته الفقيرة من أجل التقدم واكتمال كياناتها القومية متحررة من القهر الاستعماري،في مثل هذا العالم من المستحيل العودة الى مملكة سليمان بن داوود القائمة على العرق والدين . كما أنه من المستحيل تاريخيا ان تقوم أو تتطور أمة باستيراد بشر مختلفين في التكوين النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي لا يجمعهم سوى أنهم يهود وباغتصاب أرض بشر هم متمايزون تاريخيا (أي متحدون) نفسيا واجتماعيا وثقافيا فضلا عن أنهم جزء من أمة ذات تكوين قومي مكتمل ومتصل ومتناسق هي الامة العربية . ان اليهودية نفسها مقبلة على الذوبان في المجتمعات البشرية التي تتحرر من الاستغلال فعلا وستعجل هذه العملية التاريخية بلا شك ، الحرب ضد الكيان الصهيوني الذي هو كما ذكرنا محاولة فاشلة تاريخيا لتمييز البشر على أسس عرقية ، وبالاضافة الى استحالة استمرار هذا الكيان الصهيوني المصطنع والدخيل على المسار التاريخي للمجتمعات البشرية ، فان رؤيته من الداخل تؤكد استحالة تطوره الى « أمة » كما يتوهم البعض فالقانون الرئيسي الذي يحكم باطن هذا الكيان هو الصراع بين « الضباط » وجلهم من « الاشكنازيم » ، والجنود ومعظمهم من « السفارديم » والهوة بين الاثنين هي كالهوة التي تفصل المجتمع الصناعي المتقدم الاستعماري ، عن المجتمع الزراعي في البلدان الفقيرة(٥). ان وهم تطور أمة اسرائيلية اذن ، هو وهم مخادع ومضلل فهي مستحيلة تاريخيا ، كما ان قيام الكيان الصهيوني نفسه كان خطة استعمارية لعرقلة التطور التاريخي الطبيعي للامة العربية نحو الوحدة القومية المتحررة التقدمية .

أهناك أهمية للاستطراد ؟ نعم بالتأكيد .

فبالاضافة الى ما بيناه من أهمية لمعرفة اتجاه الحركة التاريخية في وضوح الرؤيا الاستراتيجية والثقة بالنصر ، فان الوعي المستمر لمسار هذه الحركة وتعرجاتها والقدرة على التأثير فيها ، يسلح الممارس الواعي بالقدرة على اتخاذ التكتيكات المناسبة ، ومقاومة المواقف المعاكسة أو التي تحرف مسار الحركة ، بل والقدرة على التنبؤ المسبق بمصير كل خطوة وما قد يترتب عليها مستقبلا .

ونعود الى « الفلاح الفاهم » .. نجده يسبق الماء في قنوات أرضه ، يزيح من أمامه عقبة هنا وكومة هناك ، نجده يحرث الارض استعدادا لهطول المطر في الوقت المناسب ، نجده يصلح عود محراثه في وقت لا تحتاج فيه الارض لمحراث ... الخ ..

أي باختصار نجد « الفلاح الفاهم » يستعد لاستقبال أحداث ليس هو صانعها ، وانما هو المستفيد منها .. وعندما تقع ، عندما يسقط المطر لا يكون ذلك مفاجأة له . ولا سببا في ارتباكه ..

واقعنا أيضا مليء بالامثلة .

لا بد وأن يؤدي تصاعد عمليات الثوار الى تصعيد عمليات العدو لمواجهتها ، والى أن يلجأ العدو أيضا الى توسيع رقعة ضرباته بحيث يحاول الوصول الى منابعنا أي الى جماهيرنا ليرعبها . لذا فان هذا التوقع يحتم الاستمرار في عمليات التحصين وبناء الملاجىء ، وتدريب القادرين على القتال على الدفاع عن المخيمات والاحياء ..

كما ان مستقبل الصدام مع العدو الصهيوني يحمل في طياته حتما توسيع رقعة الصدام معه أرضا او جماهير او الاثنين معا .. هكذا تؤكد دراستنا لطبيعة العدو العدوانية التوسعية ، وأيضا لحتمية تصاعد النضال القومي العربي ضده .. ان ادراك هذه الحقيقة لا يجعلنا نستعد لملاقاة العدو في خارج الارض المحتلة حاليا فحسب ، وانما أيضا توجب على قوى الثورة المنظمة أن تبني جسورها النضالية فيما بينها مشكلة جبهة مقاتلة جماهيرية واحدة ضده(٦) . ان ادراك هذه الضرورة في وقت مبكر والعمل على بناء التنظيمات التي تحققها وتجسدها بشكل جماهيري وفعال كان من الممكن أن يستفيد بشكل كبير من الموقف الجماهيري العربي العام الذي رحب بالحرب ورفض وقف اطلاق النار ثم لم يجد من يعبر عنه بالارادة المنظمة .

والتناقض بين حرب الشعب وبين « حرب النظم » ، وان يكون داخل « مسار » واحد للحركة القومية التاريخية الا أن ذلك لم يمنع ولن يمنع من الصدامات المتوالية بين « النظم » وبين « الحركات المنظمة جماهيريا » . ذلك ما ينبىء به اتجاه الحركة التاريخية **وما يوجب على الثوار أن يحرصوا بأستمرار على « حريتهم » في التحرك وعدم الوقوع في شراك « الترويض » الرسمية الحكومية ، او الانكشاف أمنيا لاجهزة النظم المختلفة مع ضرورة الاحتفاظ على الدوام باحتياطي معد سلفا للاستمرار بالقتال ضد العدو الصهيوني حتى في حالات تنجح فيها النظم في تقييد حرية ما « تراه » من التنظيم او تكتشفه أو تتعاون معه في مرحلة ما أو تسمح له بالنشاط رغما عنها .**

الامثلة عديدة كما قلنا . ويكفي أن يستعرض المرء الاحداث التي فاجأتنا ، والفرص التي أفلتت من أيدينا ، ليتضح له الفرق بين أن يكون « المارس » واعيا بمسار الحركة التاريخية ، وبين ان يواجه الحدث برد الفعل وهو مفاجأ ...*

وقبل أن نصل الى تحديد موقع « الحرب الرابعة » على مسار الحرب القومية العربية التاريخية سنحاول أن نرسم مسار هذه الحرب انطلاقا من فلسطين ، باعتبارها كما ذكرنا من قبل ساحة الصدام العربية الرئيسية مع كافة أشكال القهر الاستعماري .

فلسطين ، والابعاد الثلاثة :

تنقسم الحركة التاريخية الى مراحل تاريخية ، تتوالى ، كل منها أرقى من سابقتها وتحمل بقاياها ، وتولد من داخلها التي تليها . وتستمد كل مرحلة طابعها من النقيض الرجعي المسيطر والذي تصارع ضده القوى الموضوعية الناهضة ، صاحبة الحق

---

* تعتبر تجربة « الاشبال » في الثورة الفلسطينية مثلا رائعا للاستعداد النضالي والسياسي في مجرى الحرب الشعبية طويلة الامد . ففضلا عن كونها تذكر دوما بطول الطريق فانها تعد ومنذ وقت مبكر اجيالا من الثوار يتولون المسئولية في الوقت الملائم .

التاريخي في التقدم . ومع كل ارتقاء لمستوى الصراع بين هذين النقيضين يزداد عنفا ، وصعودا ، ووعورة وتعقيدا حتى تتغلب قوى التقدم وتنهار القوى الرجعية .

ولقد بدأت الامة العربية مرحلة نهوضها القومي في تناقض مع الغزو الاجنبي الاستعماري الذي حرص على تقسيمها سياسيا وتنمية مظاهر الانعزال الاقليمية الاجتماعية والاقتصادية ومع ذلك لم تهدأ جماهير هذه الامة ولم تتوقف أبدا عن النضال ضد هذا الغزو . ومع تطور الظروف العالمية ، وتصاعد نضال حركات التحرر الوطني ، ومن بينها حركة التحرر العربية ، أرسى الاستعمار قاعدة استعمارية على أرض فلسطين ، اتسمت بخصائص أكثر بربرية وعنفا من أي شكل آخر معروف للاستعمار . « فاسرائيل » ليست مجرد احتلال ولا استعمار كذلك القائم مثلا في جنوب افريقيا او روديسيا أو الذي كان قائما في الجزائر . انها غزو استيطاني قائم على الاغتصاب وطرد سكان البلاد الاصليين منها ، هي في هذا الاولى من نوعها في العصر الحديث ، كما ان «اسرائيل» اقيمت لكي تمنع، او على الاقل تعرقل، التطور التاريخي المنتظر للامة العربية نحو التحرر والوحدة بالاضافة الى قيامها على اسس فكرية عرقية متعصبة (عنصرية) أي أنها في ذات الوقت تشكل غزوا نفسيا واقتصاديا وعسكريا للامة العربية كلها ، وهي في هذا أيضا الاولى من نوعها . ثم هي أيضا تمثل رأس رمح المجتمع الصناعي المتقدم في قلب عالم البلاد الزراعية الفقيرة ، حيث يتشكل تركيبها البشري والقيادي أساسا من فئات نشأت وقدمت وتعيش في نفس البيئة ، والعلاقات الاجتماعية التي تعيش فيها بلاد العالم الصناعي الغني وتستثمر رؤوس أمواله وخبراته التقنية وهي في ذلك تمثل الجسر الذي تحاول قوى العالم الاستعماري العبور عليه الى آسيا وافريقيا .

هذا هو النقيض ، المطلوب ازالته ، والحتمي الزوال تاريخيا .

من هذا النقيض اكتسب النضال الفلسطيني أبعادا ثلاثة ، وهي دوائر ثلاث داخل بعضها : بعد وطني ، وبعد قومي ، وبعد أممي . بعد وطني باعثه الارض المغتصبة ، وبعد قومي مصدره العدوان على الامة كلها ، وبعد أممي في مواجهة استعمار عالمي وتسلط تقني غني . ولانها نقيض لما هو موضوعي (أي خارج ارادات الافراد ورغباتهم) فهي بلا شك أبعاد موضوعية تحكم مسار الحركة التاريخية وتبحث دوما عن بعد لها في نشاطات الافراد اليومية والمرحلية . هذه الابعاد الثلاثة تطبع مسار النضال الفلسطيني التاريخي بطابعها ، وهي جميعا في الوقت نفسه تقع تاريخيا ضمن المسار التاريخي لحركة التحرر القومية العربية ، او هي بالدقة محور هذه الحركة . كما أنها، وان تكن متداخلة ، ولا يمكن الفصل بينها ، الا أن حقيقة ان الارض مغتصبة والشعب مطرود منها جعلت ، وكان لا بد من ذلك ، السنوات الاولى تتخذ في الممارسات اليومية طابعا وطنيا(٧) سرعان ما اتسع ونما واكتسب الطابع القومي مع تصاعد الصدام مع العدو ، واتساع رقعته الفعلية خصوصا بعد حرب ١٩٦٧ . كما أن حداثة عهد النضال في الاتجاه الصحيح لم يمنع من ظهور بواكير « صدامية » تحمل طابعا أمميا حيث شارك مناضلون من غير العرب في الثورة المسلحة ، كما دارت بعض المعارك على أرض بلاد استعمارية وفي تحد مباشر لها .

ويترتب على رؤية المسار التاريخي للامة العربية (حتمية نهوضها وتحررها ووحدتها القومية) وللثورة الفلسطينية (محورا للنضال العربي القومي) من خلال هذه الابعاد الثلاثة (وهي أعماق موضوعية تاريخية) تترتب على ذلك امور كبيرة ، فضلا عن أن هذه الرؤية تسهل على المؤرخين « تصنيف » الاحداث اليومية والمرحلية (مع الحركة التاريخية او ضدها) فانها تسهل أيضا معرفة صحة توقيت الحدث المعين ومدى تطابقه مع الضرورة الموضوعية في اللحظة المعينة (فعل ناضج او متأخر او سابق لاوانه حسب

الظروف المحيطة بكل فعل) . فان اهم ما يترتب على الوعي بمسار الحركة واعماقها التي ذكرناها هو امكانية التخطيط مسبقا للنشاط الثوري المنظم ، وتحاشي الشراك التي ينصبها لنا العدو محاولا حرفنا عن الطريق أو ارجاعنا الى الوراء .

بهذه الرؤية يمكننا أن نفهم معنى الاهداف الاستراتيجية المعلنة للثورة الفلسطينية : وهي تحرير كامل التراب الفلسطيني وتصفية الكيان الصهيونـــي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا والمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الامة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها*. نفهم أولا ان هذه الاهداف تعبر عن « ضرورة » وليست انتقاء مزاجيا لواضعيها أو الملتزمين بها ، ونفهم ثانية أنها أهداف ثابتة على مدى المرحلة التاريخية أي أنها لا تتغير الا بتحقيقها الذي سيؤدي حتما الى تغير في الظروف الموضوعية تاريخيا ، مما يستلزم وضع أهداف استراتيجية جديدة . كم تطول هذه المرحلة ؟ ذلك سؤال « ذاتي » . فهي بلا شك أطول عمرا من أجيال الممارسين الثوريين (خصوصا وان أسلوب النضال هو الكفاح المسلح) . وهي على أي حال مهما طالت ، فلا بد أن تتحقق الاهداف ، حتى عندما لا تجد في فترة زمنية معينة من يناضل من أجلها ، فان الضرورة التاريخية سرعان ما تعبر عن نفسها بآخرين يتقدمون على طريق النضال (في الحق أنها على الدوام تعبر عن نفسها في النشاطات العفوية للجماهير ، والجميع يعلم انه في المرحلة التي تشتت فيها جهود القوى الثورية الفلسطينية وتوزعت على البلدان العربية المحيطة ، فان « المتسللين » من ابناء الشعب الفلسطيني لم يكفوا أبدا عن عبور الاسلاك الشائكة وايقاع الخسائر في صفوف العدو المغتصب) . والرؤية التاريخية ، تؤدي الى احكام تاريخية أيضا على الذين يشكون في لحظة من اللحظات انه لم يعد في الامكان تحقيق الاهداف .. مثل هذا القول لن يوقف المسيرة ولن يكسب اصحابه الا « الادانة التاريخية » .

كما ان هذه الرؤية التاريخية للاهداف الاستراتيجية ، ترفض « التقسيم » سواء كان « تقسيم » الارض أو « تقسيم » النضال ولو تحت حجة المرحلية . « فالمرحلية » أمر مقر بلا شك في تكتيكات النضال ولكن في قضية كقضية فلسطين ، هي كما ذكرنا محور النضال العربي ، وذات أبعاد ثلاثة متداخلة ومترابطة ، فان القبول « بتقسيم » الارض يعني التسليم ببقيتها . والقبول بتقسيم النضال يعني تصفيته ، حتى لو غلفت هذه الدعاوى بشعارات براقة من طراز « اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن(٨) بعـــد دحر الاحتلال في الضفة الغربية » ، فلا الضفة الشرقية ولا الغربية معزولة عن بقية أرض فلسطين المغتصبة ولا عن بقية الاراضي العربية المحتلة . ففضلا عن الاستحالة التاريخية لتحقيق ذلك مع استمرار الكيان الصهيوني فان هذه الشعارات نفسها تكشف عن نظرة « اقليمية » تخطتها مراحل النضال ، بالاضافة الى تعارضها مـــع المسيرة الصحيحة للحركة التاريخية . ان « العدو » نفسه قد يتظاهر في مراحل متقدمة من الصراع بقبول مثل هذه الشعارات بهدف تقسيم وحدة الجماهير المناضلة ضده ودفعها للاقتتال فيما بينها . كما ان محاولة تمرير هذه الدعاوى بالاستشهاد بتجارب شعوب أخرى(٩) أمر غير مقبول ، فكما أوضحنا نحن نواجه غزوا استعماريا لم يسبق له مثيل لا من حيث العنف فقط بل من ناحية الجوهر . ان بلدا من البلاد التي يستشهدون بأن قياداتها الثورية قبلت حلولا وسط ، لم يطرد شعبها أو لم تتعرض لمحاولات مستمرة لاذابة الشخصية القومية واخضاعها ، كما يحدث في منطقتنا ، ان الحل الوسط شيء والانجاز الجزئي شيء آخر ..

---

* من المبادىء والاهداف الاساسية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » .

الحل الوسط يعني كما قلنا التسليم ببقية الهدف ، وعندما نسلم بجزء من الهدف الاستراتيجي فان معنى ذلك التسليم بالهدف كله .

أما انجاز قسم من الاهداف ، فانه يعني مزيدا من القوة في سبيل التقدم نحو انجاز بقية الاهداف ، يعني مزيدا من تعبئة العوامل والقوى الموضوعية نحو النصر النهائي على العدو .

ولقد دل مسار السنوات الماضية حتى الان ، أن الغزو الاستعماري الصهيوني الموجه ضد الامة العربية والذي اتخذ له فلسطين المحتلة قاعدة أولى لم يتوقف عن التوسع منذ بدأ حتى الان ، وان بدأ ان ذلك يعني من وجهة النظر الجغرافية أو العسكرية الصرفة خسارة جديدة فانه في الوقت نفسه يعني اتساع رقعة الصدام المباشر معه جغرافيا وجماهيريا .

لذا فان الرؤية التاريخية لمسار الثورة الفلسطينية ، وأبعاده الثلاثة ، توجب أن تكون الخطة الاستراتيجية لتعبئة القوى والعوامل التاريخية ذات المصلحة في تصفية الكيان الصهيوني وتحريكها هي خطة حرب الشعب طويلة الامد . وتستهدف توسيع رقعة الصدام مع العدو أرضا، وجماهير وعلى الساحات الثلاث مجتمعة بحيث تتحقق من خلال عملية التعبئة الطويلة ، والجماهيرية ، الغلبة المسلحة على هذا العدو .

ان اختيار حرب الشعب طويلة الامد ، خطة استراتيجية للتحرير ، ليس اختيارا مزاجيا وانما هو طريق جبري لا سبيل غيره ، طريق تفرضه طبيعة العدو وطبيعة المرحلة التاريخية وحتمية المسار التاريخي للامة العربية .

ولكن الوصول الى هذا الطريق لا يتم الا بالوعي بالحركة التاريخية ، أي أن الوصول اليه لا يمكن بأي حال أن يتم عن طريق النشاط العفوي ، فقد حدث ذلك بالفعل وانقضت السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٦٥ قبل أن تدخل القوى الثورية العربية هذا الطريق ، وطوال هذه الفترة شهدت المنطقة محاولات فردية ، وجماعية ، عفوية ومنظمة ، الا أنها جميعا، وان عبرت عن الضرورة التاريخية (حتمية التحرير) كانت طرقا مسدودة لم تؤد الى شيء ، وانتهت لان تكون للقوى الثورية المخلصة .

ومع الانفجارات الثورية التي عمت الوطن العربي تقريبا بعد ١٩٤٨ ، وكرد فعل لما كشفته نكبتها ، أخذ طابع الحروب النظامية التالية يتغير وان ظلت حتى الان أسيرة « النظم » وما يحكمها من توازن للقوى الاجتماعية ، ونفوذ دولي ، وخوف من انطلاق الجماهير الى نهاية الشوط التاريخي(١٠)، حتى حركة الجماهير الفلسطينية نفسها لم تخل من اتجاهات ومؤسسات عسكرية نظامية وشبه حكومية عبرت عن سيطرة ونفوذ الافكار والمؤسسات الحكومية وغير الجماهيرية والانقلابية . ولقد خاضت حرب الشعب حتى الان معركة في الممارسة اليومية ، لا نستطيع أن نقول أنها حققت فيها النصر ، خصوصا أنها، اي حرب الشعب ، عندما بلغت شأوا في أنظار الجماهير ، واجهتها بعض النظم بالمؤامرات تلو المؤامرات بغية فرض الوصاية مرة اخرى على الارادة الثورية للشعب الفلسطيني ، وتصفية فكر حرب الشعب الذي يتهدد بلا شك أصحاب الامتيازات على اختلاف اوضاعهم الطبقية .

ولا يقتصر الصراع بين منهج الاعتماد على الجماهير في الحرب باعتبارها أقوى العوامل الموضوعية المناقضة للاستعمار تاريخيا ، وبين منهج الاعتماد على المؤسسات والاجهزة والجيوش رغم أنها زائلة ومتغيرة وخاضعة لتوازن القوى والعلاقات الدولية ، لا يقتصر هذا الصراع على شكلي حرب الشعب والحرب النظامية وانما يمتد الى مختلف نواحي النشاط المناهض للكيان الصهيوني وهو يعبر عن نفسه على الدوام في المعارك

والمواقف اليومية وعلى كل الساحات سواء في ذلك ساحة الحرب أو الاعداد لها ، او التعبئة في سبيلها أو حتى بناء التنظيمات المختلفة للقيام بها .

وسيظل هذا الصراع دائرا ، ولكنه بلا شك سيميل أكثر فأكثر مع اتساع رقعة الصدام مع العدو ارضا وجماهير ، سيميل لصالح الجماهير ودورها . لذا فان من واجب الثوريين الواعين أن يتسلحوا بالنفس الطويل ، والثقة المطلقة بالجماهير وقدراتها ، وأن يعملوا على الدوام على تعبئة جهودها وتنظيمها ، وعلى تصفية الافكار المعادية لها ، بالممارسة وضرب المثل ، فذلك هو السبيل الوحيد والاكيد للنصر .

بقي ان نشير الى الجانب الامني في نضالنا ضد العدو الصهيوني . وقد ذكرنا من قبل كيف أن الكيان الصهيوني يمثل رأس رمح المجتمع الصناعي الاستعماري الغني في قلب العالم الزراعي الفقير ، وانه يمثل أعلى درجات الاستعمار التي عرفت حتى الآن . لذلك لم تخل ساحة الصدام يوميا من التدخل المباشر من جانب القوى الاستعمارية ، سواء في ذلك بالجيوش أو بالاسلحة ، أو بأجهزة المخابرات أو بالمؤامرات الانقلابية والانفصالية . الا ان السنوات الاخيرة شهدت تطورا بالغ الاهمية فعلى عكس السنوات الاولى لقيام الكيان الصهيوني حيث لم يكن هناك دور من خارج منطقة الصدام الا لقوى الاستعمار ، شهدت المنطقة تزايدا « ملموسا » لدور القوى الثورية التقدمية من مختلف انحاء العالم ، وفي مختلف انحاء العالم أيضا الى جانب الثورة . وربما تساءل البعض عن السر في تأخر استجابة أو اشتراك هذه القوى الثورية التقدمية في الصراع ضد الكيان الصهيوني كل هذه السنوات . ولكننا نجد الاجابة من ملاحظة ان العالم شهد في السنوات الثماني الاخيرة نشاطا منظما ومبلورا للثورة العربية ، مسلحا وموجها بشكل مباشر ضد الكيان الصهيوني . وكان لهذا النشاط المنظم الفضل الاول بلا شك في استقطاب جهود ومواقف الثوريين في العالم . ويتوجب علينا أن نزيد من هذا النشاط وأن نسعى الى هذه القوى نطرق أبوابها بأخباره من أجل جبهة عالمية واحدة ضد الاستعمار والعنصرية .

ان ادراك مسار الحركة التاريخية للامة العربية ، وابعاده الثلاثة يستوجب بشكل أساسي ضرورة المحافظة على قوى الثورة الفلسطينية وتطويرها ودعمها باعتبارها محور النضال القومي العربي كله ، حيث يؤدي غيابه — كما أدى من قبل — الى ضياع الجهود الثورية وتفشي الاقليمية والانتقال الجانبي فضلا عن تزايد وتدعم قوة العدو . كما يستوجب نفس الفهم بذل مزيد من الجهود من أجل توحيد النضالات القومية الجماهيرية حول الثورة الفلسطينية بحيث تبرز الى مسرح الفعل السياسي جبهة عربية ثورية واحدة تضم جهود القوى الثورية العربية التي يجمعها المصير المشترك والمصلحة المشتركة في التحرير والوحدة . وبنفس الادراك يجب العمل ضمن خطة واضحة لدعم الروابط القائمة الان مع حركات التحرر والحركات الثورية والتقدمية وتطويرها بحيث يمكن توسيع الصدام مع الاستعمار واستنزاف قواه في مختلف أنحاء العالم .

انها طريق طويل وشاق .. بدات موضوعيا منذ بدأ الغزو الصهيوني في مطلع القرن واتخذت شكلا محددا بقيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨ ، وانطلقت فوقها قوى الثورة الفلسطينية المنظمة منذ ثمان سنوات . وما أكثر ما انجز في هذه السنوات . في ظل هذه الانجازات ، وقعت حرب التحرير القومية النظامية الرابعة .

*

الحرب الرابعة :

الحرب ليست مشادة كلامية ، يمكن أن تبدأ وتنتهي بارادة المتخاصمين .

والمجتمع البشري يعرف أشكالا عديدة من الصدام والتناحر التي تعبر عن تضارب المصالح التي تحكمه ولكن الحرب هي بلا شك أرقى أشكال هذا الصدام وأكثرها تأثيرا في كافة النواحي الاجتماعية .

والحرب القومية ثورة ان اشتعل اوارها ثم توقف ، فان ذلك لا ينفي عنها انها جولة من جولات هذه الثورة حتى وان كانت نظامية .

بل أن الحرب القومية تحقق ما لا تحققه عادة الثورات التي تستهدف قلب سلطة أو اقامة اخرى ، ذلك انها في الوقت نفسه تعد ارقى أشكال الثورات الثقافية ، لما تحدثه من تغيير فكري ونفسي واجتماعي في صفوف الجماهير .

والحرب الرابعة ليست معزولة عن الحروب التي سبقتها ، ولا الظروف التي اشتعلت فيها وهي، وان توقفت بعد عشرين يوما، فقد حققت، او بالدقة انضجت ظروفا جديدة للنضال القومي هي أرقى من المرحلة التي سبقت هذه الحرب .

كانت الحرب مفاجأة للجماهير ، وللقوى السياسية المنظمة أيضا . ولم يكن ذلك بسبب السرية وحدها ، فحتى الذين بلغتهم انباء الاستعداد لم يصدقوا .

وحين اشتعلت بالفعل ، راجت التفسيرات ، وما تزال ..

وقد يختلف المؤرخون في المستقبل حول الدوافع التي حدت بالنظامين المصري والسوري لدخول هذه الجولة من الحرب القومية ، وفي هذا الوقت بالذات .. الا انهم على أي حال سيجمعون على ان المفاجأة شملت جميع الناس على اختلاف اوضاعهم الاجتماعية ، وجميع القوى السياسية على اختلاف مواقعها السياسية .

كانت المفاجأة ظاهرة عامة .. ويمكن لذلك البحث عن اسبابها بموضوعية ، فكون « النظم » لم تحارب من قبل (منذ وقف النار بعد القبول بمشروع روجرز في اب/ اغسطس ١٩٧٠) فذلك معناه انها لم تكن قادرة على القتال(١١). وكونها حاربت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ فذلك معناه انها أما أصبحت قادرة على القتال أو أنها لم تعد قادرة على استمرار حالة عدم القتال . الاحتمال الاول ثبت انه غير صحيح اذن هو الاحتمال الثاني .. وهو أن هذه النظم لم تعد قادرة على استمرار حالة عدم القتال ، لماذا ؟.. لان الجماهير العربية ظلت منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الان (بعد وقف النار في الحرب الاخيرة) ظلت تطالب بالحرب وتقيم حكامها بمقياس الحرب .

فاذا كانت الجماهير هي السبب الرئيسي ، والمحرك الاساسي لهذه الحرب ، فلماذا اذن فوجئت ؟ .

الاجابة محددة وبسيطة : لان الجماهير ترى بحسها وبوعيها الذي تزايد خلال سنين النضال الاخيرة ، ان الحرب ضد العدو الصهيوني تتطلب تعبئة جهود الجماهير العربية وتوحيدها (وهو ما يعني في المعادلة السياسية اضعاف قوى اليمين الاجتماعي ومزيد من الصدام مع القوى الاستعمارية) وهو ما لم يكن يحظى بأي جهد ، بل بالعكس .

وبرغم ان موقف الجماهير كان صحيحا ، الا انها لم تتخلف ولا لحظة واحدة عن المساهمة المباشرة في الحرب والمجهود الحربي ، وحتى بالانضباط الذي أذهل الجميع. لقد اندفعت الجماهير تحقق أمنيتها في الحرب من خلال كل ثغرة ممكنة تركت لها أو فتحتها لنفسها . واستعصت جماهيرنا رغم عفويتها — على مؤامرات الحرب النفسية

التي شنها العدو ضدها لترويعها ، واستعدت في بساطة لما هو اكثر واكبر(١٢) . من هنا كانت خيبة الامل والمرارة التي شعرت بها الجماهير عندما اعلن عن قبول وقف اطلاق النار .

كانت الجماهير على حق في الشعور بالمفاجأة عند بدء الحرب ، وكانت على حق أيضا في الشعور بالمرارة وخيبة الامل عند قبول وقف اطلاق النار .

*

عندما اندلعت الحرب . كانت ظروف النضال العربي تعاني من حالة التراجع الجماهيري التي بدأت منذ وقف حرب الاستنزاف ومذابح ايلول ١٩٧٠ .

كانت الجماهير صامدة ، وذلك يعني أنها كانت في حالة دفاع مستمر . لم تخل السنوات الثلاث من هجمات جماهيرية مضادة (تزايد نسبة عمليات الثورة الفلسطينية داخل الارض المحتلة ، اعدام وصفي التل ، العمليات الخارجية ، مؤتمر نصرة الشعب الفلسطيني) ولكنها بشكل عام ظلت في حالة «دفاع» . كان معنى ذلك تزايد دور وهيمنة الاجهزة والمؤسسات الحكومية في مسار النضال . وما تبعه من تزايد الهجمات القمعية على الجماهير والتي اتخذت اكثر اشكالها وضوحا في محاولات الترويض والاخضاع المستمرة للقوى المنظمة للثورة الفلسطينية (وهي المعبر المنظم الوحيد عن ارادة النضال الجماهيري المسلح) وتتابعت المذابح ، وفي كل مرة كان نفوذ « الحكومات » يزداد (بفعل الاتفاقيات) ويتراجع دور الجماهير ويتشتت (لضعف ادواتها المنظمة) وحيث لم تستطع مؤامرات الترويض الحكومية ان تفلح ، تقدمت عصابات العدو الصهيوني بقيادة اهارون ياريف تشن الاغارات ، وتغتال الكوادر لتضمن بقاء الجماهير في حالة الدفاع .

كان الهدف — ولا يزال — هو بث اليأس من فكرة حرب الشعب . أي من ثقة الجماهير بقواها وقدرتها على التحرير .

ومنذ عام تقريبا ، تبلور هذا الهجوم الرسمي في الاقتراح الذي رفضته قوى الثورة الفلسطينية وقتذاك ، والقاضي بأن تخضع هذه القوى للقيادة العربية الموحدة .

وبرغم رفض هذا الاقتراح ، الا انه بات واضحا ان قوى الثورة الفلسطينية (لا يجب ان ننسى أنها القوى الجماهيرية العربية الوحيدة المنظمة المسلحة) مقبلة على مرحلة الخضوع الكامل للوصاية الرسمية العربية ، وانها عمليا وضعت في هذا الموقف طوال العام الماضي .

وكان منطقيا ، ان تتراجع تبعا لذلك موجة الوحدة العربية(١٣) وان يتحول محور التعاون الرسمي العربي نحو اليمين .

كان هذا هو واقع الامة العربية عشية حرب ١٩٧٣ ، ولا يمكن عزل هذا الواقع عن الظروف العالمية التي اصطلحوا على تسميتها بظروف **الوفاق الدولي** والذي يعني في الواقع تخفيف حدة الصدام في العالم كله ، في ظروف مال فيها ميزان القوى العالمي لصالح الاستعمار وبشكل خاص لصالح امريكا(١٤) .

ثم اندلعت الحرب . . وظاهرة الحرب ، اي حرب ، تصبح عندما تندلع عاملا كيانه متميز عن العوامل التي اوجبته .

وهكذا ، أضيف الى بوتقة العوامل الموضوعية المؤثرة في مجرى الصراع ، عامل الحرب ذاتها وما تتركه وتحدثه من اثار بعيدة المدى . ويمكن تلخيص هذه العوامل وترتيبها حسب الاهمية والتأثير كما يلي :

١ ــ الجماهير العربية ، وبوجه خاص جماهير البلاد التي احتلت أراضيها من قبل (هذا معناه الجماهير الفلسطينية بوجه أخص) . وهي باستمرار ترفض عفويا أي محاولة لتثبيت هذا الاحتلال أو استمراره . كانت كما ذكرنا في حالة صمود ، أي دفاع ، يعكس اصرارها على الحرب . ولكنها أيضا كانت تعاني ــ وما تزال ــ من غياب القوى المنظمة المسلحة المعبرة عن ارادتها الحرة من سيطرة وتوجيه واحتواء النظم . باستثناء قوى الثورة الفلسطينية ، والتي عانت هي الاخرى كثيرا من محاولات الترويض بالذبح والغواية وشباك الاتصالات والاتفاقات الرسمية .

٢ ــ النظم والمؤسسات الرسمية العربية ، بما تحمل من تناقضات فيما بينها واتفاقات ايضا ، وما يحوطها من ارتباطات دولية سياسية واقتصادية وعسكرية ، وما تواجهه من ضغوط داخلية جماهيرية وغير جماهيرية بسبب الموقف من حالة اللاسلم واللاحرب .

٣ ــ الكيان الصهيوني نفسه ، بوصفه النقيض المباشر في الحرب ، والمرتكز سواء اقتصاديا او عسكريا على الولايات المتحدة الامريكية ويشكل قوتها الضاربة في وقت الحرب والضاغطة في وقت اللاحرب ، والذي برغم « تميزه » بشريا عن امريكا ، الا انه كتمايز كلب الحراسة عن سيده .

٤ ــ الاتحاد السوفيتي : أحد طرفي الوفاق الدولي ، وهو برغم هذا الوفاق ذو مصلحة خاصة في المنطقة تجعله يقف الى جانب الطرف العربي في الصدام الدائر ، وهو الى جانب ثقله السياسي الدولي ، مصدر السلاح الاساسي للجيوش العربية . ويهم الاتحاد السوفيتي الى حد كبير الا تنفرد امريكا بالمنطقة ، وبالذات بالجزء الشرقي منها (العراق ــ سوريا ــ الخليج) . كما ان موقف الاتحاد السوفيتي من قيام الكيان الصهيوني موقف مركب ، له مصلحة في هزيمتها (اضعاف لنفوذ امريكا في المنطقة ، واضعاف للنفوذ الصهيوني بين اليهود السوفيت أنفسهم) ولكنه ملتزم بما يسمى « حقها في الوجود » لاعتبارات مصلحية كثيرة ليس هنا مجال سردها .

٥ ــ دول السوق الاوروبية ، وهي التي يؤدي « الوفاق الدولي » بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى اخضاعها عمليا واقتصاديا للولايات المتحدة ، خصوصا مع استمرار اغلاق قناة السويس وتعطيل مصالحها الاقتصادية في رقعة واسعة من السوق الاسيوية والافريقية . فضلا عن مصالحها في منطقة الشرق الاوسط نفسه(*) .

٦ ــ الحرب في ذاتها ، وما تتطلبه من اجراءات سياسية واقتصادية ، داخلية وخارجية وما تحدثه من استقطاب في القوى ، وطمس للتناقضات الثانوية ، واطلاق طاقات العنف الجماهيرية ، وتدعيم دور الجيوش النظامية كمؤسسات متمايزة داخل كل بلد ، وتغيير طابعه وسلوك الحياة الاستهلاكية والاقتراب بها الى مستويات متقاربة معيشية .

*

تلك هي العوامل الرئيسية التي حكمت بدء ومسار الحرب القومية النظامية الرابعة فكيف اذن أصبح الوضع بعد وقف النار ؟ . .

---

* من أهم الاسلحة الاقتصادية التي استخدمت وما تزال في الصدام ، سلاح النفط . وليس في الامكان في هذا المجال تقييم دور النفط في المعركة بشكل مفصل وكامل ، ومع ذلك يجدر الاشارة انه وان كان لسلاح النفط تأثيره المباشر على طرح وتحريك القضية دوليا ، فان الظروف التي يستخدم فيها ، دون قتال ، ودون نشاط جماهيري واسع ، تجعل منه سلاحا محدود الاثر ، وينحصر تأثيره وأثره على المواقف الحكومية الدولية.

بداية .. ومنذ الساعة الاولى ، تحولت الحرب من حـرب بين الجيشين السوري والمصري وبين جيش الصهاينة ، الى **حرب قومية شاملة** .. من باب المندب في الجنوب الى اللاذقية في الشمال ، ومن بغداد في الشرق الى الرباط في الغرب ، كل القوى دخلت المعركة، الجماهير والمؤسسات، الجيوش والاقتصاد ، المتخاصمون والمتحدون، الرجال والنساء . لم يبق في الامة من لم يساهم في الحرب بغض النظر عن الدوافع او المفاهيم أو حتى التوقعات . وكانت الايام العشرين درسا لمن يفكر في سبـل تحقيق الوحـدة العربية ، ليس بغير القتال ، ضد الاستعمار وبالذات ضد اغتصاب فلسطين .

ثم هي لم تعد الحرب النظامية الصرفة .. فلانها قومية اكتسبت من فورها طابعـا شعبيا عبر عن نفسه بمختلف الاشكال ، من طوابير المتطوعين للخدمة المدنية ، الـى الانضباط الفاهـم لقيود الحـرب ، الى الاستنفـار اليقظ لمحـاولات العدو النفسية والعسكرية ، وبلغت أرقى أشكالها بلا جدال في موقف جماهير الارض المحتلة الذي حرم العدو فجأة، وفي احرج لحظات نشاطه، من خمسين الفا من العمال رفضوا التعاون معه منذ بدء القتال ، وعاشت الارض المحتلة ما يشبه العصيان المـدني العفوي مما القى الرعب في نفوس المحتلين . بالاضافة الى الدور الذي قامت به قوات الثورة الفلسطينية (الارادة المنظمة المسلحة للجماهير العربية) والتي اثبت مقاتلوها انهم ، وبعد سنوات ثلاث من محاولات التصفية الجسدية والسياسية والترويض الاجتماعي، ما يزالون اهلا بثقة الامة ، وقادرين على الاندفاع بشجاعة وتفان نحو الارض التي حرموا طويلا مـن التوجه نحوها .

وعندما توقفت الحرب كان طبيعيا ان تشعر الجماهير بالدهشة والغضب والمرارة والتوجس وكانت هذه المشاعر ايضا تمثل اعلى درجات وحدتها القومية واستنفارهـا العفوي .

الحصاد المباشر للحرب الرابعة كثير ، وستظل بذورها التي ارتوت بدماء الشهداء تعطي المزيد على الساحة الجماهيرية . تقف الجماهير العربية كلها الان في أرقى حالات الاستعداد والتهيؤ للنشاطات الثورية المختلفة سواء كانت موجهة مباشرة ضد العـدو الصهيوني (الحرب) . أو لتغيير واقعها الاجتماعي (مقاومة كل ثغـرة اجتماعية أو سياسية تنفذ منها سياسة الاستسلام) . **الجماهـير تتوقع من ادواتهـا السياسية (التنظيمات والاحزاب والحركات والحكومات) ان تعبر عن ارادتها ، فان لم تفعل فان الجماهير لا بد ستبحث وتبني لنفسها ادوات تعبـير نضالية اخرى غـير التي تعجز وتسقط .**

وفي الوقت نفسه تزايد بشكل كبير دور المؤسسات الحكومية وتأثيرها على مسـار الحركة القومية ذلك ان الحرب بدأت كما ذكرنا ، والساحة خالية تقريبا من المنظمـات الجماهيرية الفعالة . لذا تكاد تنفرد المؤسسات الحكومية الان بالنشاط وبالحديث باسم الامة كلها . وذلك برغم ان « رصيد » قوى الثورة الفلسطينية جماهيريا قد زاد بشكل كبير نتيجة ترجيح « الحرب » لوجهة نظرها الخاصة بأن القتال وحده هو الذي يحـرر الارض . وهي وجهة النظر التي دافعت عنها بصمود رائع طوال السنوات الماضية كلها . الا ان عدم تبلور الاشكال التنظيمية للنضال الجماهيري القومي حول النضـال الفلسطيني في السنوات الماضية ، أدى الى غياب التنظيمات العربية الفعالة التي يمكنها التعبير عن أتساع رقعة النضال القومي المباشر ، والتي تحصد ثمار الحـرب القومية التي دارت(١٥) كما ان الثمار المباشرة السياسية للحرب الرابعة ، حتى الان هي مزيد من الحصار الرسمي حول الارادة الحرة للنضال الثوري الفلسطيني ، ومحاولة الضغط عليها واستدراجها الى مقتلها بقبول الحلول الوسط .

وكما أن الحرب أدت الى موقف موحد للنظم العربية ، فان وقف النار أدى وسيؤدي حتما الى مواقف متعارضة . وسيكون دور وتأثير كل دولة انعكاسا للدور الذي قامت به في الحرب اقتصاديا وعسكريا ، وتعبيرا في نفس الوقت عن مدى تأثير الجماهير في الصراع الداخلي لكل بلد .

أما بالنسبة للعدو ، فان الحرب الاخيرة كانت الاولى بالنسبة له من ناحية الخسائر البشرية والعسكرية ، وبالذات الخسارة النفسية في صفوف المستوطنين . ولكن بذور الخوف والتشقق التي بذرتها الحرب الرابعة داخل الكيان الصهيوني تحتاج الى مزيد من الحرب لكي يمكن أن تعطى ثمارها . والاغلب ان يحاول العدو القيام بضربة مفاجئة هدفها استعادة معنويات مستوطنيه ، او يحاول كسب الوقت لاحتواء الاثار المترتبة على الحرب . كما ادت الحرب بشكل مباشر الى وضوح الوجه الامريكي القبيح والذي حاول — ويحاول — الكثيرون ادعاء وجود تناقض بينه وبين قاعدته الصهيونية بل أن نتائج حرب ١٩٧٣ ، جعلت الولايات المتحدة تكاد تنفرد من بين كل الدول الاستعمارية بالتعرف على القاعدة الصهيونية ، تسلحها وتتفاهم باسمها وتضرب بها ، كما أدى وقف اطلاق النار ، بالصورة التي تم بها الى تدعيم الدور والنفوذ الامريكي في المنطقة كلها وبدرجة لم يسبق لها مثيل في السنوات العشرين الماضية .

أما الاتحاد السوفييتي فقد خرج من هذه الحرب بشهادة براءة لاسلحته المظلومة في حرب ١٩٦٧ ، وبعلاقات اوثق مع بعض الدول العربية وبالذات الشرقية منها ، وبدور اكبر يتعلق بالتسويات الدولية ، الا ان اشتراكه مع امريكا في تقديم مشروع وقف اطلاق النار (قرار ٣٣٨) أفقده الكثير مما كان يمكن ان يجنيه في صفوف العالم العربي ، ويؤدي تزايد النفوذ الامريكي في المنطقة الى ميل متزايد من جانب الاتحاد السوفييتي الى توثيق العلاقات مع « قوى الثورة الفلسطينية » ، باعتبارها غير مرتبطة بأي درجة وبأي شكل مع النفوذ الامريكي(١٦) .

أما دول السوق الاوروبية فقد اتخذت موقفا تحاول فيه الحفاظ على مصالحها في وجه الطغيان الامريكي ، خصوصا ان خبراءها يعرفون مقدما النتائج المترتبة على تزايد النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط(١٧) .

*

ومع كل ما تقدم فقد كشفت الحرب الاخيرة عن انجازين كيفيين هامين :

الاول : ان النضال الفلسطيني الثوري ، لم يعد حبيس اسوار الاقليمية والقطرية بل امتد الصدام مع العدو الان ، أرضا وجماهير ، على الساحة القومية العربية كلها فعلا ، لا قولا ولا فكرا فقط . ان الظروف الموضوعية التي يتطلبها تشكيل جبهة نضال عربي جماهيري موحد ضد الاستعمار والصهيونية تكون فيها قوى الثورة الفلسطينية هي المحور والطليعة ، هذه الظروف هي الان ناضجة تاريخيا .

والثاني : ان نضال الثورة الفلسطينية طوال السنوات الماضية قد فرض فلسطين وشعبها مرة اخرى على الساحة العالمية حكومات وشعوبا . ولم يعد في امكان أي قوة تجاهل هذه الحقيقة التاريخية التي حاول الاستعمار طويلا أن يطمسها باسم اخر هو « اسرائيل » . الا ان ذلك لا يعني ان هذا المجتمع الدولي يسلم منذ الان بحتمية تصفية الكيان الصهيوني ، بل هو يسعى لضمان امن « اسرائيل » ، باجهاض الثورة العربية في منتصف الطريق الى فلسطين . ان استمرار الحرب الشعبية هو السبيل الوحيد لكي يسلم العالم (على اختلاف مواقف دوله) بعدالة مطلبنا في اقامة فلسطين الديمقراطية على كل ترابها .

*

قد يسأل سائل .. أيمكن توقع شيء محدد في المستقبل القريب ؟(١٨)

نعم .. حرب خامسة ، نظامية ايضا ، وقومية بلا شك ، سواء في ذلك طال الوقت أم قصر والارجح انه سيقصر . فالجماهير العربية المستنفرة الرافضة لوقف النار ، وتسارع الاحداث والتغيير سواء على الساحة العربية او الدولية ، والمأزق الذي يقف فيه الكيان الصهيوني كمؤسسة عسكرية عنصرية ليس امامها مجال كبير للمناورة والالتفاف ، كل ذلك يرجح قصر الفترة الزمنية بين الحرب الرابعة ، والحرب الخامسة . لن ينتظر العرب كما انتظروا من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ (حتى تلك الفترة تخللتها حرب استنزاف دامت عاما ونصف تقريبا) .

كما أن اي حرب ، في أي زمان ومكان ، يعقبها على الدوام تغييرات اجتماعية ، تعبر عن نفسها بتغييرات في المؤسسات السياسية . وهو أمر متوقع في اكثر من بلد عربي ، ولاكثر من مؤسسة سياسية ، رسمية او غير رسمية .

*

ثم ما هي المهام الملحة الملقاة على عاتق الثوريين العرب ؟

بداية **لا بد من الاستمرار** . ان الوقوف عند حد الرفض وحده لاتجاهات وقف الحرب بأنواعها ، موقف خاطىء .. لا بد من استمرار القتال ، وعلى وجه التحديد حرب الشعب ، لا بد من **الهجوم** ولا يجب ان يكون رد فعل وقف اطلاق النار دفاعيا . ثم انه قد آن الاوان لخطوة تأخرت طويلا لقد اتسعت رقعة الارض المحتلة بحيث يمثل مصيرها ، مصيرا قوميا واحدا ، لذا يجب العمل بالجدية الواجبة على بقاء الادوات التنظيمية اللازمة للتعبير عن هذا العمق القومي لحرب الشعب التحريرية . يجب مقاومة الطرح الاقليمي السائد الان والرامي الى تقسيم القضية الى ما يسمى بما بعد ١٩٦٧ وما قبل ١٩٦٧ .. الى اخر هذه التقسيمات . يجب فضح هذه الدعاوى الاقليمية وعدم الوقوع في شراكها .

كما أن الظروف العالمية اليوم مهيأة أكثر من أي وقت مضى لبلورة اشكال من النضال المشترك مع القوى الثورية في افريقيا وامريكا اللاتينية ، ضد المصالح الاستعمارية وبالذات المصالح الامريكية .

وفي كل حال ، تظل فلسطين ارضا وجماهير هي الساحة الرئيسية للنضال ، والتي يجب ان تصب فيها كل الجهود الثورية العربية والاممية . ان هذه الساحة مهيأة ، الان ايضا ، اكثر من اي وقت مضى لعملية البناء التنظيمي الطويل المدى . لقد نهضت عروبة فلسطين المحتلة في ١٩٤٨ ، ولا يجوز ان تطعن بالتوقف وهي في ربيع نهوضها . كما تمرست جماهير الضفة والقطاع بالنضال ضد الاحتلال الصهيوني والقمع الهاشمي ، وجددت الحرب الاخيرة من معنوياتها — وهي الان احوج ما تكون الى التنظيم .

ولكي يمكن تحقيق هذه المهام فان من الضروري تحرير الارادة الثورية الجماهيرية الفلسطينية من كل وصاية رسمية ، والمحافظة على هذه الارادة مستقلة دوما ، محورا للنضال الثوري القومي العربي رمزا ومثلا وطليعة لحرب الشعب العربية .

ولان هذه المهمة الاولى ، هي مهمة ذاتية مهمة هذا الجيل من الثوار وأمانة الشهداء منهم في اعناق الاحياء ..

ولان هذه المهمة الاولى ، مهمة تحرير الارادة الثورية ، كانت طوال السنوات الماضية ، ولا تزال هدف المؤامرات والمذابح والغواية والترويض .

ولانه لا فعل ثوري بدون ارادة ثورية .

فلنكسر طوق الوصاية من حولنا .
ولنمزق شراك الاقليمية .
ولننطلق ..
فالجماهير العربية الغاضبة ، تتلفت باحثة عن ارادتها القادرة الحرة ..
ولنرفع عاليا هتافنا ثورة حتى النصر .

---

١ — للتوصل الى معرفة اتجاه الحركة التاريخية لظاهرة معينة لا بد من تطبيق قوانين الحركة على العوامل الموضوعية لهذه الظاهرة ، واضعين في اعتبارنا ايضا اثر العوامل الموروثة والفكرية والفردية والنشاطات العفوية .. الخ وواضح ان التعرف الدقيق لمسار حركة اي ظاهرة يكاد يكون مستحيلا فالمعرفة تتحقق من خلال الممارسة ، وخلال الممارسة يصبح الدارس نفسه احد العوامل المؤثرة في الظاهرة، أي أن موقفه ووضعه الذاتي يلعب دورا في زاوية رؤيته حتى للعوامل الموضوعية المحيطة. والضمان الوحيد لعدم التردي في انحرافات حادة هو تحديد هدف تاريخي واضح يلبي ضرورة تاريخية عامة ، ثم خط عام للحركة ومداومة الاستعداد فكريا ونضاليا وسياسيا على مواجهة كل تغير طارىء او متوقع . ولا يتحقق هذا الاستعداد ابدا الا بالانغماس الكلي في حياة الجماهير ، والالتزام بموقفها في كل الاحوال وان تتم هذه الدراسة على الدوام ضمن اطار تنظيم ملتزم كله بنفس الرؤية السياسية .

٢ — ان مسار الحركة التاريخية ، مهما بلغت درجة « الوعي » للقوى المسيطرة عليه ، هو متعرج ، فان عوامل عفوية واخرى موروثة وطبيعية فضلا عن نشاط القوى المعادية للتقدم تؤدي حتى الى تعرج هذا المسار باعتباره محصلة صراع هذه القوى المتناقضة والتي تعبر عن « قوى جديدة » تتناقض مع القوى المسببة لها .

٣ — ان مهمة الجهد الواعي « أي المنظم » هي بلورة الجهود العفوية « والارتقاء بها درجة بعد اخرى في اتجاه الجماعية المنظمة تماما » **كحفر قناة تجمع مياه الامطار والسيول لتحول** حركتها الى « طاقة » . ان الجماهير على سبيل المثال تمارس « العنف » يوميا ضد مضطهديها، والكثير من هذا العنف فردي ، وجزئي . وبعضه بلا شك موجه في الوجهة المسدودة ، ومهمة التنظيم الواعي ليست هي استنكار هذه الجهود الفردية والتعالي عليها ، وانما تجميعها وتنظيمها والارتقاء بكفاءتها والتصرف فيها ضمن خطة محددة تخدم الهدف التاريخي .

٤ — حتى ما يسمى بالحل الجزئي السلمي « مستحيل تاريخيا » .. فان قبول « جيل » به لا يعني اطلاقا قبول الاجيال التالية له ، وانصافا حتى للجيل ، فان قبول البعض به لا يعني تسليم الجميع . فليس من الممكن الا ان يقع الصدام بين الجماهير الراغبة في التقدم وبين عصا الشرطي الامريكي في المنطقة وهي اسرائيل .

٥ — راجع مقال « حول مقال الصراع الطبقي في اسرائيل » لمحجوب عمر — مجلة **صوت عمال الاردن** .

٦ — المقصود هنا هو كل التنظيمات الثورية العربية . صحيح ان الثورة الفلسطينية هي محور الثورة العربية ولكن هذه المقولة لا يجب ان تكون مبررا لتقاعس الحركات الثورية العربية غير الفلسطينية عن القيام بالمسئولية سواء في القتال او في التنظيم .

٧ — حاول المستعمرون على الدوام ويحاولون ، تفتيت ارادة النضال العربية بمختلف الدعاوى الاقليمية الضيقة ، ومحاولة الانفراد بالقوى السياسية النشطة على ساحة الصدام . كما انه في فترة من الفترات (الخمسينات) سادت افكار ومناهج مختلفة بين صفوف المناضلين العرب واقعها وظاهرها « قومي » ادى الى تشتت وتوزع الجهود الثورية وذلك عندما غاب عن الساحة اي تنظيم فلسطيني ، وانضم المناضلون الى احزاب وجماعات مختلفة في البلاد العربية المحيطة بفلسطين . الا ان محصلة

هذه الفترة ، اثبتت ان البدء بفلسطين والتوجه اليها دوما هو الضمان الوحيد ليس فقط لصحة « مسار » النضال وانما ايضا لتوحيد الجهود المبذولة وتجمعها قوميا . ولتحرير هذه الجهود من التقسيمات الاقليمية ، والوصايات الرسمية التي هي بالضرورة مرتبطة ومتورطة في علاقات دولية ليس من مصلحتها ولا من خطتها القضاء على الكيان الصهيوني كما انها بصفتها « نظم » قامت في فترة التقسيم الاقليمي تميل دوما الى ان تخضع قضية فلسطين لحسابات المكسب والخسارة الاقليمية .

٨ — ذكرنا من قبل ان توجيه جهود المناضلين نحو شعارات واهداف مستحيلة تاريخيا، يؤدي نفس الدور الذي يسعى اليه العدو لحرف نضالات الجماهير عن « المسار » الصحيح للحركة التاريخية . ان تخيل امكان قيام نظام وطني ديمقراطي في الاردن بكل ظروفه التاريخية اقتصاديا وجغرافيا وبشريا ، هو مجرد وهم لا يؤدي الا الى تمرير الضمانات ببقاء الكيان الصهيوني . وليس معنى ذلك السكوت على النظام الهاشمي فانه كنظام اقيم درعا للكيان الصهيوني ، ولا بد من تشديد النضال الجماهيري من اجل فضح هذا الدور المضلل واسقاط هذا القناع المصطنع مما سيؤدي حتما الى توسيع رقعة الصدام مع العدو الصهيوني ارضا وجماهير .

٩ — الاستشهاد بكوريا وفيتنام ، يتجاهل ان المشكلة هناك هي ان الاستعمار والقوى الرجعية تسعى لتكريس انقسام الشعب الواحد. لذا يرفع الثوار شعارات التحرير والوحدة بين شطري كل بلد . في حالتنا نحن لا نسعى قطعا للوحدة بيننا وبين الكيان الصهيوني . ولا توجد اي ارض موضوعية لمثل هذه الوحدة ، وبالطبع ولا نضال مشترك بين (جماهير) المنطقتين ضد عدو واحد كما في فيتنام او كوريا . ان القبول بالحلول الوسط كان ممكنا لو ان الصراع هو بين فلسطين الغربية وفلسطين الشرقية مثلا ، اما وهو صراع بين اسرائيل من ناحية والامة كلها من ناحية اخرى فلا حل وسط . حتى بالنظرة الاقليمية المحدودة فالصراع هو بين الكيان الصهيوني السائد المسمى اسرائيل وبين الكيان التاريخي المقهور فلسطين .

١٠ — يتفاوت دور وطابع كل جيش نظامي عربي في الحرب ضد الكيان الصهيوني ، حسب توازن القوى الاجتماعية داخل البلد العربي المعين ودور الجماهير سواء المنظمة او العفوية ضمن هذه القوى الاجتماعية . ولكن الجيوش جميعا ، تظل مؤسسات حكومية سواء في مراحل الاعداد او ما بعد الحروب المحدودة التي تخوضها . لذلك فانه برغم محاولة بعض القادة خلال ايام الحرب الفعلية تسليح الجماهير الا ان هذه الخطوة تأتي دائما متأخرة ولا تترتب عليها عمليا اي التحام فعلي بين الجيش والشعب في القتال ، كما ان الحروب التي حدثت حتى الان كانت قصيرة العمر ، وبعيدة عن اماكن التواجد الجماهيري (صحارى او مدن سبق اخلاؤها) باستثناء مدينة بور سعيد ١٩٥٦ وفيها سجلت الجماهير بالفعل تراثا نضاليا سجل اسم المدينة على صفحات التاريخ.

١١ — لا يعني ذلك ان الامة لم تكن قادرة على القتال وقد عبرت عمليات الثوار الفلسطينيين طوال السنوات الماضية عن قدرة الامة واصرارها على مواصلة القتال .

١٢ — عندما اعلن العدو ان جيشه يتقدم نحو دمشق ، كان رد فعل الجماهير هو مزيد من التحدي ولخص واحد منهم الموقف لمراسل أجنبي بقوله : **ليس المهم أن يتقدموا الى أي مدينة المهم ان يستمر القتال .**

١٣ — في الوحدة العربية هناك مجموعتان من العوامل مجموعة جماهيرية ، لا تعاني من تناقضات فيما بينها ، ومجموعة المؤسسات اي اجهزة الحكم والمصالح الاقتصادية الضيقة لاقليات اجتماعية وهذه تغلب مصالحها الضيقة على مصلحة الامة في الوحدة . لذا عندما تتراجع حركة الجماهير تتراجع حركة الوحدة والعكس صحيح .

١٤ — ليس هنا مجال مناقشة سياسة ، الوفاق الدولي وما يترتب عليها بالنسبة لشعوب البلدان الفقيرة ولكن نشير فقط ان سياسة الوفاق هذه تدفع المتفقين عليها لان يجعلوا كل صدام (أي كل حرب) محدودا .

١٥ — سيسجل المؤرخون ان الفيل الجماهيري القومي العنيف والمباشر والوحيد الذي عبر عن

اتساع رقعة الصدام ارضا وجماهير ، كانت هي عملية بنك اوف اميركا .

١٦ — تحدث السوفيت في اخر بياناتهم عن «الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني».

١٧ — لاحظ انخفاض سعر المارك الالماني ، والارتفاع الشديد في سعر الدولار الامريكي في الشهر التالي لوقف اطلاق النار .

١٨ — المستقبل البعيد ، هو النصر النهائي والوحدة القومية الكاملة .

صدر عن مركز الابحاث

باللغة الانكليزية

تقييم الصفات القانونية للمقاومة الفلسطينية في القانون الدولي : الكفاح في سبيل حقوق الانسان

تأليف استاذ القانون الدولي في جامعة جورج واشنطن

الدكتور و. ت. ماليسون

والسيدة س. ف. ماليسون

اطلبه من قسم التوزيع تلفون ٢٢٦٥٨٥

ص.ب. ١٦٩١ بيروت

السعر : ليرة لبنانية واحدة

يضاف اليها اجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١٠٠ ق.ل. في أوروبه ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .

تقارير

[١]
القتال والتسوية ، ومواقع النظام الاردني

جاء القتال الاخير مفاجأة تامة للنظام الاردني الذي دأب ينادي بضرورة تماشي الصدام المسلح مع اسرائيل والسعي وراء موائد التسوية ضمن شروط التنازل غير المحدد ، مستفيدا بذلك من أوضاع جبهة التنسيق العربي الذي يتحمل الاردن بدوره المسؤولية الاولى في ترديها بمواقفه السلبية والمتميعة التي اجهضت كل المحاولات لاحياء جبهة شرقية فاعلة مع العدو ، وعانى النظام نتيجة تلك السياسة من عزلة عربية أعقبت مجازر أيلول الى أن جاء اجتماع القمة الثلاثي الاخير في القاهرة مع الرئيسين السادات والاسد وذلك في محاولة لاقناع النظام بالاضطلاع بجزء من مسؤوليات المواجهة العربية مع اسرائيل ، وواضح ان النظام الاردني وجد في هذا اللقاء فرصة للكسب السياسي اكثر من انصرافه لتنفيذ ذلك الجزء المتواضع من الالتزامات المترتبة عليه .

لقد ترك القتال انعكاسات قوية ومباشرة داخل الاردن كانت في مجموعها ردود فعل ايجابية كان من شأنها ، لو طال أمد القتال ، أن تغدو تحولات هامة تطيح بكثير من تلك المسلمات التي بني عليها النظام القائم لفترة طويلة . الا ان وقف اطلاق النار على الجبهات أعاد التوازن الى جسم النظام القائم ونقلته ملامح التسوية القادمة الى مواقع المبادرة في محاولة انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، تلك القضية التي بقيت على الدوام هاجس النظام المزمن .

القتال وردود الفعل :

لقد حرك القتال المشاعر الوطنية المكبوتة للشعب في الاردن ، ورغم قصور صيغ العمل الوطني وحالة الهزال التي عانت منها في مرحلة القمع التي أعقبت مذابح أيلول فقد أمكن لتلك الجيوب الوطنية والمتمثلة في شرائح البرجوازية الوطنية — من الوجوه الوطنية وممثلي الاحزاب الوطنية القدامى — مع اصدقاء المقاومة والشيوعيين من المبادرة الى عقد بعض الاجتماعات واصدار عدد من البيانات حيث وزع الحزب الشيوعي الاردني بكثافة بيانا في ٧٣/١٠/٩ وكذا وزعت بيانات في منطقة الشمال تحمل توقيع « قيادة قوات الميليشيا » وتداول طلبة الجامعة الاردنية فيما بينهم قصاصات صغيرة من الورق ، تحرض على تبني عدد من المطالب الشعبية وتدخلت السلطة لفض اجتماع كان يزمع عقده يوم ٧٣/١٠/١٠ في مبنى مجمع النقابات بدعوة من بعض الوجوه الوطنية ولجنة انقاذ القدس مع مندوبي التجمعات النقابية ورغم التأكيد للسلطة بأن المقاومة بعيدة عن هذا التحرك وان القصد منه هو توجيه التحية الى كل من مصر وسوريا فان السلطة أحاطت المبنى بحراسات مشددة ومنعت الدخول اليه ، انصرفت مطالب التحرك الشعبي عموما في :

١ — دعوة الاردن لدخول الحرب والسماح للفدائيين وللقوات العربية بالدخول الى الاردن .

٢ — تسليح الشعب وتعبئة طاقاته في خدمة المعركة ، واطلاق الحريات العامة .

٣ — وحدة القوى الوطنية وتلاحمها حتى تتمكن من القيام بواجبها .

٤ — تصعيد القتال وضرورة استمراره (بيان الحزب الشيوعي الاردني المؤرخ في ٧٣/١٠/٧ ، قصاصات الجامعة الاردنية) .

لقد سحبت اسرائيل معظم قواتها على الحدود مع الاردن وتفيد التقارير ان اسرائيل احتفظت

بلوائي مشاة فقط على طول المواجهة وكان ذلك يتيح مجالا مؤاتيا امام عمليات العبور وشن عمليات عصابية في العمق لارباك الاسرائيليين ، او لادخال الذخيرة والاسلحة للارض المحتلة . وقامت المقاومة لذلك بجملة محاولات استهدفت اقناع السلطة الاردنية بالسماح بدخول خمسة آلاف مقاتل بكامل استعدادهم لعبور الاردن والقيام بعمليات محددة في الارض المحتلة وقام وفد مؤلف من ابي داود وصالح رأفت بزيارته الاولى في ٧٣/١٠/٩ واجتمع برئيس الوزراء الاردني زيد الرفاعي لهذا الغرض، الا ان النظام حرص في تلك الاتصالات على عدم اعطاء جواب قاطع بالنفي بل عمد الى كسب الوقت وربط ذلك في قرار دخول الاردن للحرب الذي سيكون قريبا ! واستهدف النظام في تعليق البت في طلب المقاومة الى قطع الطريق امام حركة المقاومة بشن هجوم اعلامي يحرج النظام او دخول الفدائيين بشكل سري عبر الحدود مع سوريا ووقوع صدامات مسلحة مع الجيش ، الامر الذي سيؤثر في الاجواء الشعبية والعربية وداخل الجيش ويدفع الى مزيد من العداء مع الفلسطينيين الذين يعمل النظام على كسبهم في هذه المرحلة على الاقل ، الا انه مع ذلك فقد جرى اعتقال عدد تجاوز الـ ٧٠ مقاتلا من الفدائيين اثناء عبورهم الاراضي الاردنية باتجاه الارض المحتلة ، وقتل عدد آخر منهم اثناء توغلهم في حقل الالغام الاردنية المزروعة على الحدود (تقرير خاص م.أ.) .

جرى تحذير الاردن من طرف اسرائيل والولايات المتحدة من مغبة الاشتراك في الحرب وتحدث ايان روكر مراسل صحيفة صن البريطانية في فلسطين عن وجود اتفاق اسرائيلي ــ اردني على عدم فتح النار من الجبهة الاردنية وقال ان هذه المعلومات توافرت لديه منذ الايام الاولى لبدء القتال الا انه منع من ارسالها الى جريدته (الشعب الصادرة في الضفة الغربية ٧٣/١١/٣١) . وفي محاولتها لتغطية مواقفها ، عمدت الحكومة الاردنية الى التصريح بأن موقفها انما جاء نتيجة تفاهم كامل مع كل من مصر وسوريا ، وأوحت أن هناك ثمة اجراءات وترتيبات ليس من المفيد الاعلان عنها !! الا أن هناك ما يؤكد عدم صحة تلك الادعاءات ، فالمصريون لم يخفوا استياءهم من موقف الملك حسين وأرسل الرئيس السادات برسالة الى الملك حسين تتعلق بالمقاومة ويتمنى فيها على الملك ان يشارك الفدائيون في المعركة من الاردن (النهار اللبنانية ٧٣/١٠/١٣) ، كذلك فقد استبعد السوريون ان يكون هناك اتفاق مع الملك حسين يمنعه من دخول الحرب .. وعندما اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانها الذي فضح تخاذل النظام وكان الاشارة الرسمية والعلنية الاولى حول حقيقة الموقف الاردني كان زهير محسن عضو اللجنة التنفيذية ورئيس الدائرة العسكرية فيها وممثل منظمة الصاعقة أكثر الاعضاء حماسة في الهجوم على النظام الاردني متهما اياه بالتواطؤ مع الولايات المتحدة (الطلائع والجماهير عدد ٢٩ ، ٣ تشرين الثاني) .

لقد أبدت اكثر من دولة عربية استعدادها لدعم موقف الاردن اذا ما قرر الدخول في الحرب كالسعودية ، الكويت ، الجزائر وليبيا ، بينما قام مرتضى حديثه ، وزير الخارجية العراقي ، باجراء محادثات في عمان استهدفت حمل الاردن للاشتراك في الحرب والسماح للعراقيين بادخال قواتهم واستخدام المطارات الاردنية ــ كمطار الازرق القريب من الحدود العراقية والذي تحمل الجيش العراقي نفقة انشائه ــ وأبدى استعداد بلاده لتقديم غطاء جوي كاف مع عدد من الصواريخ الا أنه جوبه بالاعتذارات الاردنية .

ان تلك العروض قد فضحت الذرائع الواهية التي اعتمد عليها النظام في تبرير مواقفه في تجنب الحرب مما دفع الى تململ الجيش وتذمره خاصة في اوساط صغار الضباط وضباط الصف والجنود مما استدعى الملك منذ اليوم الاول للحرب للقيام بجولات يومية على كافة القطاعات العسكرية يشرح لهم الموقف ويقنعهم بمقولاته القائمة على :

١ ــ ان هناك تنسيقا كاملا بيننا وبين كل من مصر وسوريا .

٢ ــ ان دخولنا الحرب مستحيل بدون غطاء جوي وبدون صواريخ .

٣ ــ ان هناك « قرارا سياسيا » اتخذ على أعلى مستوى لخوض المعركة واما القرار العسكري فسيكون رهنا بظروف المعركة .

ازاء هذا الوضع المحرج الذي آل اليه النظام كان عليه مهمة البحث عن مخرج بعد ان ازداد الضغط الداخلي والعربي عليه للاشتراك في القتال وقد اعترف زيد الرفاعي رئيس الوزراء الاردني

أمام وفد المقاومة بتلك الضغوط الشعبية الهائلة (تقرير خاص م ١٠) وتمخض هذا المأزق عن قرار الحكومة الاردنية بارسال اللواء المدرع ٤٠ للقتال على الجبهة السورية وجرت تغطية عملية اشراك اللواء الاردني بحملة اعلامية واسعة حول الدور « الباهر » و « الحاسم » للقوة الاردنية ، وبثت السلطة عددا من الاشاعات في متناول الشارع في هذا المجال بينما كانت تلك الصياغة المبتذلة لبيان الحكومة الرسمي حول اشتراك القوة الاردنية والذي تحدث في احدى فقراته عن « ابناء الثورة العربية الكبرى » محاولا احياء تلك الاوهام القديمة التي زرعها في اذهان الجيش ، طيلة السنتين الماضيتين عن احتمال غزو لسوريا ، سيما وأن هذا اللواء كان قد مني بهزيمة عندما اصطدم مع السوريين في الشمال خلال مجازر ايلول سنة ٧٠ (انظر الرأي الاردنية ٧٣/١٠/١٣) .

لقد منح اشتراك تلك القوة الاردنية « صك الغفران » للنظام الاردني امام الحديث عن اية التزامات قومية اخرى ، وعندما عاد وفد المقاومة في ٧٣/٩/١٥ للتباحث حول امكانية العبور من الاردن اوضحت الحكومة الاردنية موقفها بصورة اكثر جلاء حيث ذكر رئيس الوزراء « اننا لن ندخل الحرب مع اسرائيل وان مسألة دخول الفدائيين الى الارض المحتلة لن تكون قبلنا » ! وفداة وقف اطلاق النار تميز الموقف الاردني بابراز نشاطات « اللجنة الوطنية لدعم المعركة » التي ترأستها الملكة والتي انحصر دعمها للمعركة اخيرا في جمع مبالغ من البرجوازيات الاردنية والشركات لتقديم العون الى اسر الشهداء — تفيد بعض التقارير الى ان هناك ٣٠ شهيدا ، ٩٠ جريحا . بينما تفيد تقارير اخرى الى ان عدد الشهداء هو ١٢ والجرحى ٣٨ — وزيارة الجرحى في مستشفيات عمان وايدون وتقديم الهدايا لهم .

التسوية ومقدمات الدور الاردني :

كان النظام الاردني اول المستفيدين من وقف اطلاق النار ، وسارع الى اعلان موافقته عليه رغم عدم اشتراكه في القتال ، وابتدأ يهيء نفسه لقطف الثمرات السياسية أيا كان حجمها في التسوية المطروحة وذلك باعتباره طرفا معنيا وبشكل مباشر في تحديد مستقبل الاراضي المحتلة. وكان اعلان الملك حسين عشية وقف اطلاق النار عن تمسكه بحقوقه في الاراضي المحتلة بداية تحرك واسع للنظام في هذا الاتجاه في التصدي لمحاولة رفع وصايته عن الفلسطينيين او الاعتراف لهم بالحق في تقرير مصيرهم في معزل عن تلك الوصاية . لقد كانت تلك مهمة سهلة في الماضي عندما افتقد الفلسطينيون ممثليهم الحقيقيين ، ان الامر مختلف الان مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية والتي يخوض شعبنا تحت قيادتها الحالية نضالا مسلحا مريرا لتحرير وطنه والتي تحظى بتأييد واسع من كافة القوى المحبة للسلام في العالم وكذا بتأييد من العرب .

الا انه مع تفهم كامل لكل هذه الاعتبارات فان الواضح ايضا ان النظام الاردني سيكون في موضع أفضل ضمن المواصفات المنظورة للتسوية المقترحة حيث تلعب الولايات المتحدة فيها الدور الاساسي . وستكون حركة النظام اكثر انسجاما مع ايقاع التسوية النهائي على اعتبار انه نظام عميل للامبرياليين وسيكون الطرف الاكثر سخاء في دفع المزيد من التنازلات امام الاعتراف له بحق التحدث باسم الفلسطينيين . وقد ابتدأ تحرك النظام واضعا في اعتباره جملة من المعطيات .

وقد ابتدأ تحرك النظام واضعا في اعتباره جملة « معطيات » .

١ — يرى النظام ان اجواء التسوية هي المسيطرة والغالبة في المنطقة ، واحتمال تجدد القتال أمرا مستبعدا ، وان الدول العربية المتحمسة للتسوية لن تجعل من قضية تمثيل الفلسطينيين عقبة أساسية في أيام اقتطاف ثمرات التسوية .

٢ — يرى النظام — ان حركة المقاومة لا تملك هامشا واسعا للمناورة لالتزامها بمنطلقات استراتيجية مبدأية قائمة على تحرير كامل الارض الفلسطينية ، ولن تستطيع بسهولة طرح مهام مباشرة وفق التغيرات والظروف القائمة وجاءت انباء احتمال تقبل بعض اطراف المقاومة الرئيسية لمبدأ المفاوضة لتقع موقع « المفاجأة » بالنسبة للرسميين الاردنيين .

٣ — يرى النظام — ان احتمالات الانقسام واردة بين فصائل المقاومة وهذا يضعف بالطبع وحدة وتماسك القرار الفلسطيني في التسوية المطروحة .

٤ — يرى النظام — تحاشي فتح النار على

قيادة المنظمات الفلسطينية واتباع جانب المهادنة والحوار في هذه المرحلة على الاقل ومحاولة مد الجسور معها منعا من خلق حساسيات عربية ، او جلب مزيد من العداء الفلسطيني .

وبناء على جملة تلك المعطيات قام النظام بتحرك واسع وسريع عبر ابعاده الثلاثة : بين الفلسطينيين وعلى الصعيدين العربي والدولي :

١ — تحرك النظام لكسب ولاءات الفلسطينيين .

ففي داخل الاردن بادر النظام الى اتخاذ جملة خطوات فأصدر قانونا جديدا للعفو عن المعتقلين في ٧٣/١١/١ هو قانون العفو الثالث خلال الثلاث سنوات الاخيرة ، وجرى اخراج كافة المعتقلين داخل السجون وسمح بالعودة لمزيد من رجال المقاومة المتواجدين في خارج البلاد ، بينما صرح المدير العام للجوازات الاردنية بأنه أصبح في مقدور كل مغترب من اصل فلسطيني في المهجر الحصول على جواز سفر اردني كأي مواطن اردني اخر على الرغم من انه يحمل جنسية اخرى شريطة ان يكون مقيما في المهجر اقامة دائمة (وكالة الانباء الاردنية ٧٠/١١/٧) وجرى من ناحية اخرى استنفار رجال الاتحاد الوطني — حزب الدولة — من الفلسطينيين مجموعة عدنان ابو عوده ، جمعة حماد ، مصطفى دودين ، واميل الغوري وغيرهم ، للتحرك في اوساط الفلسطينيين في المخيمات ومراكز التجمع الاخرى لاستقطابهم حول مشروع المملكة المتحدة وفكرة أن النظام هو الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني . هذا بينما يجري الحديث حول احتمال حدوث تعديل وزاري يراعى فيه تشكيل ثلاث حكومات احدها في الضفة الشرقية والثانية في الضفة الغربية وحكومة مركزية في عمان يترأسها احد السياسيين المعتدلين من مجموعة التلهوني ، الرفاعي .. الخ ، وقد تكون مثل تلك الخطوة مبكرة الان الا انه صدر مرسوم في ٧٣/١١/١١ تعين بمقتضاه بهجت التلهوني رئيسا للديوان الملكي وجرى تعديل في بعض الحقائب الوزارية في هذا الاتجاه .

على الصعيد الاعلامي ، تحاشت السلطة في وسائل اعلامها ذكر تلك الانباء والتصريحات التي تحدثت عن حق الفلسطينيين في تمثيل انفسهم فحذفت الاذاعة والتلفزيون الاردني تلك الفقرات من المؤتمر الصحفي للرئيس السادات التي تحدثت عن هذا الموضوع .

أما بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية فقد ابتدأ النظام حملة نشطة من الاتصالات معهم وذلك من خلال ترتيب اللقاءات مع مجموعات عديدة منهم تحول شعار « استطلاع الرأي » وكان الملك في لقاءاته معهم يؤكد على « أن هناك ضمانة اميركية باعادة الضفة الغربية الى المملكة الاردنية بعد اجراء تعديلات طفيفة على الحدود ، وانما لما كانت الضفة الغربية جزءا رسميا من المملكة فان التفاوض على الانسحاب الاسرائيلي يعنينا نحن ، ونحن المعنيين بوفد السلام المقترح ، ويمكن بعد ان يتوصل وفدنا في مؤتمر السلام الى تسوية وتعود لنا أرضها ، بعدها سنعطي الاهل هناك حق تقرير مصيرهم » (تقرير خاص م. أ.) .

ان النظام يريد التحايل على قضية تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، في سلبه الحق في التحدث باسم نفسه ، وتمشيا مع هذا النهج ايضا رأى النظام أن يمد جسور الحوار الى قيادة حركة المقاومة نفسها واوردت النهار اللبنانية في عددها الصادر يوم ٧٣/١١/١٧ انباء عن أن الرفاعي والتلهوني مندوبي الملك حملا رسالتين لفرنجية والاسد تعرضان وجهة نظر الاردن من قضية تمثيل الشعب الفلسطيني بأمرين أولها ان المقاومة ليست الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني وعليها التنسيق مع النظام ، ثانيا ، انه اذا لم تستجب المقاومة لتلك الدعوة فان الاردن سيسعى الى استعادة الضفة المحتلة وقطاع غزة ، ويجرى استفتاء الاهالي هناك بعد استرجاع الاراضي باشراف الامم المتحدة لمعرفة رأي اهل الضفة والقطاع في مسألة انشاء دولة فلسطينية وهل تكون هذه الدولة مستقلة عن الاردن او داخله في اتحاد فيدرالي معه كما يقترح مشروع المملكة العربية المتحدة الذي عرضه الملك حسين في اذار ٧٢ (النهار ٧٣/١١/١٧) .

ان الملك حسين يدرك سلفا رفض المقاومة له بالاعتراف بالتحدث باسم الفلسطينيين ولكنه يريد اقحام الزعماء العرب للحصول على مباركة عربية لخطواته المحتملة .

٢ — على الصعيد العربي .

فقد قام النظام بنشاط ملحوظ قام خلالها الملك

بجولتين سريعتين زار خلالهـا كـلا من مصر ، سوريا ، السعودية ، الكويت ، دول الخليـج ثـم ايران ، واوفد كذلـك عـددا من ممثليـه ومستشاريه بجولات مشابهة ، وكان الرسميون الاردنيون يؤكدون في هذه الجولات علـى ضرورة التحدث باسم الفلسطينيين الآن على الاقل مخافة ضياع الفرص المطروحة ! وعلى ضرورة تخصيص الاردن بجزء من الدعم المالي العربي للمجهـود الحربي . وفي محاولة ابتزاز مفضوح دفع الاردن بمزيد من قواته العسكرية الى سوريا وجرى زيادة القوة العسكرية هناك الى فرقة كاملة وذلك بعد توقف القتال وانسحاب العراقيين . عربيا اذن فان النظام الاردني اصبح في وضع افضل بعد تلـك العزلة العربية التي عانى منها واستطاع تحويل مساهمته المحدودة في القتال على الجبهة السورية الى باب لانفتاح عربي جديـد فعاودت كل مـن الجـزائر وتونس علاقتهـا الدبلوماسية معه ، وعاودت الكويت دفـع اقساط المعونـة الماليـة المجمدة .

٣ ــ على الصعيد الدولي .

كالعادة فقد حظى النظام باهتمام خاص مـن الولايات المتحدة مع كل توتر او ازمة تعيشهـا المنطقة تقديرا منها للدور الذي يمكن ان يؤديه ، فحذر الرئيس نيكسون في ثاني يوم القتال الاردن من التورط في الحرب مع اسرائيل في نفس الوقت الذي جرى فيه التوقيع على دفـع مبلغ عشرة ملايين دولار من الولايات المتحدة لدعم الخزينـة الاردنية (النهـار اللبنانية ٧٣/١١/١٢) وصرح كيسنجر عقب زيارته للاردن في مطار عمان « بأنه في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الـى تحسين علاقتها مع كل دول المنطقة فانها لن تنسى اصدقاءها الذين وقفوا معها منذ سنوات عـدة » واضاف « بأنه سيكـون للاردن دور أساسي في مؤتمر السلام المرتقب منذ البداية » .

اما الاسرائيليون الذين حرصوا في اكثر مـن مناسبة على تمسكهم في بقاء نظام الملك حسـين فانهم يبدون الان معنيين اكثر بدعم موقف الملـك وعدم الاعتراف بأي حق للفلسطينيين في معزل عن نظام الملك . وصرحت جولدا مائير عقب لقائها مع كيسنغر « بأن الحل للفلسطينيين هي ضمن الحدود الاردنية وان دولة فلسطينية ثالثة تشكل سمهمـا ضمن اسرائيل واننا لا نرغب ان ندع ياسر عرفات يخطو داخل اسرائيل ليطردنا خارجهـا » (نشرة الرصد ٧٣/١١/١٢) .

ان النظام الاردني سيكون الاوفر حظا في حلقة الابتزاز الاميركي الجديد في الحديث عن الحقـوق المشروعة للشعب الفلسطيني فهو الورقة الاكثـر ضمانا في نجاح شكل التسوية المطروح في تفريطه بمزيد من حقوق شعبنا ، وهذا يطرح بدوره ضرورة مراجعة الموقف العربي كي لا يقع فريسة فصـل تعسفي وغير مبرر لتلك الموضوعة الهامة في تمثيل الفلسطينيين عن النتائج المرتقبة لصيغة التسوية واتجاهاتها العامة .

عباس مراد

[٢]
الحرب الرابعة والمانيا الفيدرالية

ان شحن الاسلحة من الاراضي الالمانية الغربية على سفن اسرائيلية بدون علمها أدى الى سوء تفاهم بين الحلفاء من حلف الاطلنطي (المانيا الفيدرالية والولايات المتحدة الامريكية) كما ادى ذلك الى صدام بين الحكومة الفيدرالية الالمانية وبين المعارضة حيث اعتبرت الاخيرة على لسان جيرهارد شتولتنبرج نائب رئيس حزب الديمقراطيين المسيحيين CDU في مقابلة مع صحيفة دي فلت بتاريخ ١٩٧٣/١١/١ « بانه أكثر الخلافات جدية في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الفيدرالية منذ تأسيسها » .

ولتجنب تدهور الموقف رفضت حكومة المانيا الفيدرالية اتخاذ اي موقف رسمي حتى عند البدء بنقل المعدات العسكرية لاسرائيل والذي لم يتوقف ابتداء من اندلاع الحرب وحتى بعد وقف اطلاق النار .

كما وانه لم يصدر اي تعليق لدى انتشار الخبر بأن الطيارين الاسرائيليين نقلوا طائرات الفانتوم من قاعدة رام شتاين . وعندما تعالت اصوات المعارضة العربية ، وعندما تعاظم الخطر بوضع المانيا الفيدرالية على لائحة المقاطعة العربية تشجع وزير الخارجية ليوجه نداء الى الولايات المتحدة الامريكية عبر نائب السفيرالامريكي في بون فرانك كاش بان تحافظ الولايات المتحدة على الموقف السياسي المحايد لالمانيا الفيدرالية تجاه الحرب في الشرق الاوسط .

وعند وقف اطلاق النار نبهه سكرتير الدولة في وزارة الخارجية بول فرانسك السفير الامريكي هيلدي براند بان حكومة المانيا الفيدرالية تقرر منذ اللحظة بعدم السماح بشحن اي سلاح لاسرائيل من اراضي المانيا الفيدرالية .

وقد اكد السفير الامريكي هيلدي براند بأن المشكلة لم تعد قائمة خاصة وانه قد تم الاتفاق على وقف اطلاق النار .

وفي اليوم التالي بدأ شحن المواد الحربية لاسرائيل من ميناء بريمن تحت اشراف الشرطة العسكرية الامريكية وتم ذلك على ما يبدو بدون علم حكومة المانيا الفيدرالية .

وقد رأت الصحافة الليبرالية مثل زود دويش تسايتنج في ذلك محاولة مدروسة من الولايات المتحدة الامريكية لتوريط المانيا الفيدرالية بدون علمها في النزاع في الشرق الاوسط . كما رأت جريدة تسايت الليبرالية في عددها ٤٥ من وجهة نظر الحكومة في ذلك « تحديا سافرا » وبانه تهديد لحق الحكومة الالمانية في اتخاذ موقف محايد.

وقد كان جواب حكومة المانيا الفيدرالية هذه المرة أكثر حدة ، فقد دعا بول فرانك فورا نائب السفير الامريكي فرانك كاش واكد له بأن المعاهدة الالمانية المعدلة والمعقودة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٣ لا تعطي الولايات المتحدة الامريكية الحق في استخدام اراضي جمهورية المانيا الفيدرالية كقاعدة لارسال الاسلحة الى المناطق التي يتم بها الصدام المسلح .

ان حياد حكومة المانيا الفيدرالية « لا يسمح بنقل الاسلحة من المستودعات الامريكية فيجمهورية المانيا الفيدرالية لاي طرف من اطراف النزاع ولا يمنع فقط استخدام الاراضي الالمانية بل ايضا استخدام المنشآت الالمانية الفيدرالية » .

وقد ادى ذلك الى معارضة الولايات المتحدة الامريكية الشديدة . فقد انتقد الرئيس نيكسون في مؤتمره الصحفي يوم ٧٣/١٠/٢٦ الحلفاء الغربيين لعدم تعاضدهم مع امريكا واعطى الانطباع بانه ينتظر منهم الشكر العميق لجهوده التي جنبت الاوروبيين الغربيين خطر الصقيع من الشتاء القادم وقصد بذلك المشروع المشترك مع الاتحاد السوفييتي لوقف اطلاق النار .

وقد اعلن وزير الحربية الامريكي جيمس شليسنجر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٧ بان الولايات المتحدة الامريكية سوف تعيد النظر بواجباتها تجاه المانيا الفيدرالية واي من اعضاء حلف الاطلنطي الذين رفضوا وضع اراضيهم تحت تصرف الولايات المتحدة الامريكية لنقل المواد الحربية لاسرائيل .

وقد عبرت مجلة دير شبيجل عن ذلك بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٩ بقولها :

« وبذلك اصبح واضحا وبشكل لا يقبل التأويل للالمان الغربيين بان سيادتهم لها ايضا حدودها ».

وقد اكد هـذا المفهوم احد موظفي وزارة الخارجية بقوله لمجلة دير شبيجل بان المانيا الفيدرالية بواقعها ليست الا بلادا نصف مستعمرة. ان رد حكومة المانيا الفيدرالية اللطيف نسبيا على الانتقاد الحاد للولايات المتحدة اطلق تيارا من النقد تحول في بعض الاحوال لانتقاد شخصي من قبل المعارضة والتي تخشى تحلل المانيا الفيدرالية من حلفها مع الولايات المتحدة الامريكية لتسقط في التبعية للاتحاد السوفييتي وقد زاد في خوف المعارضة الزيارة التي يزمع وزير الخارجية القيام بها للاتحاد السوفييتي .

وقد كتب فرانس جوزيف شتراوس في صحيفة بيرن كورير الناطقة بلسان حزبه يقول : ان حرب الشرق الاوسط قدمت البرهان القاطع على ان حكومة المستشار برانت تقع وبشكل لا اخلاقي وغير محدود تحت تبعية الاتحاد السوفييتي ، تلك التبعية التي تستهلك محليا تحت اسم حياد المانيا الفيدرالية .

وفي مقابلة مع فيلت ام زونتاج يقول شتراوس « اننا نقف امام كوم من بقايا العلاقات الالمانية — الامريكية وسوف نشعر بذلك في المستقبل » .

ان أية سياسة تسيء الى العلاقات الالمانية الامريكية ستكون خطرة بالنسبة لبلادنا . هذا ما قاله رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي هيلموت كول وقد طالب شتولتنبرج نائب رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي المستشار برانت باجراء محادثات فورية مع الرئيس الامريكي نيكسون ووزير خارجيته الدكتور كيسنجر للتغلب على الازمة .

وقد انتقد قائد المعارضة كارل كارستنس موقف حكومة المانيا الفيدرالية واتهمها بانها قد قدمت خدمات سيئة للسلام ولالمانيا وابدى اسفه في لقاء مع سكرتير الدولة الامريكي فالترشتوسل لان حكومة المانيا الفيدرالية لم تمتدح دور الولايات المتحدة الامريكية في اعادة التوازن للقوى في الشرق الاوسط ودعم السلام (صحيفة زود دويش تسايتنج بتاريخ ٧٣/١٠/٣١) .

وقد احتد الخلاف بين الحكومة والمعارضة بعد تصريح لوزير الخارجية شيل على شاشة التلفزيون حيث قال : « ان علاقاتنا مع اسرائيل ليست فقط خاصة بل ايضا علاقاتنا مع الدول العربية » وقد رفضت حكومة المانيا الفيدرالية شحن الاسلحة الامريكية من الاراضي الالمانية لاسرائيل حتى يمكن ان تتمتع بالثقة من الدول العربية .

وقد اكدنا للعرب عام ١٩٦٥ بانه لن يتم شحن السلاح لاسرائيل وخدعناهم وكانت النتيجة ان عشر دول عربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية معنا بعد اكتشاف تلك الخدعة . واتهم شيل الرئيس الحالي لكتلة الديمقراطيين المسيحيين والمسيحيين الاجتماعيين كارستنس ورئيس حزب المسيحيين الاجتماعيين شتراوس بانهم لعبوا دورا اساسيا في شحن السلاح لاسرائيل في منتصف الستينات .

وقد كتبت صحيفة دي فلت بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢ تحت عنوان « لماذا قطعت العلاقات مع العرب عام ١٩٦٥ » فقالت :

من المؤكد بان الشحنات السرية للسلاح قد ووفق عليها من قبل رؤساء جميع الكتل النيابية بمن فيهم رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعارض انذاك .

وبناء على ملاحظة اوردتها الصحيفة نفسها بتاريخ ٦٥/٢/٩ بان اديناور وقع على الاتفاق السري لشحن الاسلحة بدون علم البرلمان اجاب عليها اديناور في اليوم نفسه برسالة الى تلك الصحيفة حيث قال : « اسمح لنفسي بان احيطكم علما بان الاتفاق مع اسرائيل قد تم توقيعه من قبلي وبموافقة سابقة من جميع الكتل النيابية الثلاث » .

وبشكل عام يظهر ان الرأي العام في المانيا الفيدرالية بعد الحرب في الشرق الاوسط وبعد الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية منقسم على نفسه .

ابتدأت الصحافة تعكس التناقض الذي ازدادت حدته الان والذي يتكون في الرغبة من التخلص من التبعية للولايات المتحدة الامريكية من جهة ، ومن جهة اخرى الرغبة في الاحتفاظ بالتواجد الامريكي بسبب عوامل امنية معينة حيث ان الرأي العام متوافق مع نفسه على ان المانيا الفيدرالية بسبب موقعها الجغرافي لا زالت معرضة للتهديد .

فلو حدث في المستقبل في جمهورية المانيا الديمقراطية او تشيكوسلوفاكيا قلاقل او حروب

اهلية فسوف يستطيع البريطانيون او الايطاليون النظر الى مثل هذه الامور بهدوء بينما المانيا الفيدرالية ستكون في موقع مغاير تماما لذلك (هكذا قالت زود دويتش تسايتنج بتاريخ ١١/٣/ ١٩٧٣) وقبل اي شيء فان المانيا الفيدرالية مطالبة بتعميق العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب برلين . وقد عبرت عن ذلك صحيفة زود دويتش تسايتنج بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣ بقولها : في حالة حدوث توتر او سوء في العلاقات الدولية فان الابتزاز يصبح ممكنا بدون ضمانة الولايات المتحدة الامريكية .

الا ان صحيفة فرانكفورتر الجيمايني تسايتنج قالت بخصوص تواجد القوات الامريكية في المانيا الفيدرالية : « من الطبيعي بان الثمن الذي تريده امريكا من حلفائها هو ثمن باهظ جدا » .

ان الصحافة الالمانية باستثناء صحافة المعارضة انتقدت بشدة موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه رغبة المانيا الفيدرالية بالبقاء على الحياد في حرب الشرق الاوسط .

ان الامريكيين يتصرفون كما وانه لا يوجد حلف مع المانيا الفيدرالية (زود دويتش تسايتنج بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣) .

ان سجل الاتهامات طويل ... فمنذ سنوات وواشنطن ترفض التعاون في ازمة النقد العالمية ... وقد حاولت امريكا بكل الطرق تدمير السوق الاوروبية المشتركة لكي تستطيع ايجاد اسواق اوروبية اوسع لفائض انتاجها الزراعي وتطالب السوق الاوروبية المشتركة بالغاء التسهيلات التي حصلت عليها المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة في افريقيا (زود دويتش تسايتنج ١١/٣/ ١٩٧٣) .

وعندما نظم الامريكيون شحن السلاح من اراضي المانيا الفيدرالية لاسرائيل بدون اعلام الحكومة الالمانية بذلك واضطلاع حلفائها بحالة الاستنفار القصوى في قواتها العسكرية وذلك بعد ٧ ساعات من بدئه اطلقت موجات ضخمة من الاستنكار في المانيا الفيدرالية .

« ان امريكا لا تستطيع الاستمرار بوضع حلفائها الرئيسيين امام الحقائق الواقعة (فرانكفورتر الجيمايني تسايتنج بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣٠) .

« ان الجميع متفقون على ان دعائم حلف الاطلنطي قد اهتزت » وبعض الاوساط تجد ان من الخير حصول هذا الان وليس في المستقبل . ولقد تعلم الاوروبيون درسا اذ يجب عليهم تقوية السوق الاوروبية المشتركة في المستقبل وبشكل خاص في مسائل السياسة الخارجية .

ومن هنا يمكن فهم رد الفعل القوي في جميع الاوساط الالمانية الغربية ضد بيان دول السوق الاوروبية المشتركة بخصوص الحرب في الشرق الاوسط . ويتيم هذا البيان بانه استسلام امام ضغط دول النفط العربية وتشجيع للعرب باستخدام النفط كوسيلة للضغط في المستقبل .

ولقد تعرض بيان جماعة السوق المشتركة للنقد ليس فقط من اوساط المعارضة بل ايضا من اوساط الحزب الديمقراطي الاشتراكي . فلقد عبر عضو البرلمان والعضو في الحزب الديمقراطي الاشتراكي هلموت زيجلر شميدت بانه « مندهش للغاية » نتيجة لهذا البيان وسوف يمنع ذلك اسرائيل من ان تعيش بسلام في المستقبل . وقد سمى ارنس نائب الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البرلمان هذا البيان بانه « مثال مخيب للامال على سياسة الطاقة الاوروبية » .

وقد دافع المستشار برانت عن بيان دول السوق الاوروبية المشتركة في البرلمان يوم ٧٣/١١/٩ الا انه تراجع بعض الخطوات امام هجمة المعارضة بسبب موقف المانيا الفيدرالية من اسرائيل .

اما فيما يتعلق باسرائيل فقد قال برانت : يجب عدم الخلط بين عدم اتخاذ موقف ما وبين الحياد ان جوهر العلاقات بين المانيا الفيدرالية واسرائيل لم يمس ولم يتأثر . فبالنسبة لالمانيا الفيدرالية « لا يوجد هناك ما يمكن تسميته بحياد القلوب او الضمائر » . وتوجهه للعرب بقوله : بانه من خلال التهديد والابتزاز يؤثر الانسان بعض الشيء لبعض الوقت ؛ الا انه لا يستطيع بذلك كسب الاصدقاء (زود دويتش تسايتنج بتاريخ ١٠ ــ ١١/ ٧٣/١١) . وباختصار يمكن القول بان الرأي العام الالماني الغربي قد انفصل عن دعم اسرائيل بشكل او باخر واكتشف مصالحه الاقتصادية في العالم العربي .

الا انهم لا يزالون بعيدين عن التوقف عن دعم اسرائيل بشكل نهائي ولن يفعلوا ذلك طالما ان

اسرائيل قادرة على حماية نفسها والمحافظة على وجودها .

ويستطيع المرء ان يرى من التقارير الصحفية اثناء الحرب وبشكل خاص في الايام الاولى للحرب حيث حقق العرب انتصارات عسكرية واثبتوا بانهم قادرون على استخدام الاسلحة الحربية المتطورة، يستطيع ان يرى ان الاوساط التي دعمت اسرائيل بدون قيد ولا شرط ابتدأت تتساءل عما اذا كانت اسرائيل اليوم هي اسرائيل الامس وظهرت في هذه الاوساط انتقادات وتساؤلات عن طبيعة النظام والمجتمع الاسرائيلي . وعندما اظهرت اسرائيل قدرتها على التصدي تضاءلت هذه الانتقادات واختفت التساؤلات وظهر الانتقاد لسياسةالحكومة ذلك الذي لم يظهر في ايام الحرب الاولى . الا انه يجدر هنا القول بان الدعم المعنوي لاسرائيل اليوم لا يعادل مثيله ابان حرب عام ١٩٦٧ . وبالرغم من ان بيان دول السوق الاوروبية المشتركة جاء متفقا ومصالحها الاقتصادية فقد جنبها التعرض لمقاطعة دول النفط العربية ، الا ان هذا البيان قد تعرض لانتقاد شديد لعدة اسباب :

١) انه يعرض التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية للاهتزاز .

٢) انه يعطي الدول العربية الفرصة في المستقبل للضغط والابتزاز السياسي .

٣) لقدرة اسرائيل على التصدي مما لا يدع مجالا لتهديد مصالح هذه الدول في المنطقة العربية.

ان المبادرة التي ظهرت في اوساط الرأي العام في المانيا الفيدرالية للتخلص من التبعية لامريكا هي تقوية السوق الاوروبية المشتركة مما يقوي مركزها ويضع حدا لخلافها مع الولايات المتحدة الامريكية .

فمن الناحية الاقتصادية تطورت اوروبا الى ند للولايات المتحدة الامريكية . فعندما تنمو السوق الاوروبية المشتركة وتنظم تجارتهاالخارجية بشكل مركزي فسوف تجد الولايات المتحدة الامريكية نفسها امام كتلة اقتصادية يبلغ عدد سكانها ٢٧٠ مليون نسمة ذات دخل قومي يصل الى ٧٠٠ مليار دولار سنويا وتملك اكثر من نصف احتياطي العالم من الذهب بالاضافة الى ٦٠ مليار دولار احتياطي عملة .

هذه القوة الهائلة والتي تفوق قوة الكتلة الشرقية سوف تمنع ما يخشاه بعض الاوروبيين من تحيد اوروبا او تحويلها الى فنلندا جديدة (زود دويتش تسايتنج بتاريخ ٣ — ٧٣/١١/٤).

لقد أثبتت حرب الشرق الاوسط ان التحالف بين القوى الامبريالية ليس شيئا ثابتا بل انه محكوم بقانون التناقض فقد ظهر هذا جليا في تناقض المصالح الاقتصادية بين اوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

فلقد كانت الحرب الرابعة والتي حققت سياسة نفطية عربية موحدة هي التي اطلقت التناقض بين اوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

وبهذا سنخلص الى القول بان اي تغيير قد يطرأ على الوضع العالمي بشكل عام وعلى علاقات القوى الامبريالية بشكل خاص محكوم بقانون القوى الذاتية للدول والشعوب المضطهدة والمستغلة .

فبالقدر الذي تستطيع هذه الشعوب والدول ان تحققه من انتصارات على الصعيد الذاتي وتظهر من القوة ما يكفي لان تطلق التناقض بين القوى الامبريالية والرجعية تكون قد ادارت عجلة الزمن في الاتجاه التاريخي الصحيح .

فلولا ان حقق العرب بعض التقدم لما طرأ هناك اي تغيير على الواقع العالمي حيث خلقت الحرب الاخيرة معطيات جديدة لا يمكن تجاهلها او التقليل في شأنها .

ان القوى الامبريالية لا تجد ما يحركها لتغيير مواقعها الا القوى الشعبية المقاتلة والقادرة على تحقيق النصر .

فاطمة ابو القاسم

[٣]

الاتحاد السوفياتي والعرب والوفاق الدولي

ان سياسة الوفاق الدولي التي يبدو ان تسوية أزمة الشرق الاوسط تتم في ظلها ، ليست جديدة بل هي استمرار وتصعيد لسياسة التعايش السلمي التي بدأها الاتحاد السوفياتي منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي أقر هذه السياسة لابعاد شبح الحرب النووية الذي كان يخيم على العالم . وبالرغم من هذه السياسة التي حكمت علاقات السوفييت مع العالم الرأسمالي فلقد شهد العالم جملة من التغييرات والمعارك المحلية الساخنة وكان للاتحاد السوفييتي دوره الطليعي في مساندة هذه التغيرات . علما بان السوفييت لم يكونوا في أي وقت من الاوقات بديلا للحركات الثورية في القيام بمهماتها الوطنية . فقد كانت المساندة مشروطة بتوفر القدرة الذاتية لدى هذه الحركات للقيام بالمهام المطلوبة منها . والى جانب ذلك قدم الاتحاد السوفياتي المساعدات ، على اختلاف انواعها للدول ذات التوجهات التقدمية انسجاما مع سياسته التي أعلنها في أكثر من وقت الا وهي بناء اقتصاد هذه الدول لتعزيز صمودها السياسي وترسيخ مواقعها التقدمية .

وبالرغم من ان الموقف السوفييتي كان محكوما بشكل عام بهذا الاتجاه المبدئي ، فان الكثير من الهمس كان يدور حول السياسة الدولية التي اختطها الاتحاد السوفييتي لنفسه في محاولة مشبوهة للاساءة لموقف السوفييت من خلال تحميله مسئولية الفشل الذي قد يلحق بالحركة الثورية في أي منطقة من العالم ومن المنطقة العربية .

ان الوفاق هو وفاق بين متناقضين وليس بين متضادين او حليفين والتناقض هو تناقض في المواقف السياسية والمصالح الحيوية ، وهكذا فان الطابع السلمي لتناقضهما لا يمكن ان يلغي من طابع الصراع في علاقتهما . وهذا ما عبر عنه هنري كيسنجر حين قال « ان الانفراج في العلاقات وخصوصا بين اميركا وروسيا لا يزيل المصلحة المتضاربة ولا يمنع الاصطدامات العرضية » (النهار ١٩٧٣/١١/١٤) .

ان المواثيق التي تعقدها الامبريالية لا تلغي طابعها العدواني وحرصها على تقليم أظافر المعسكر الاشتراكي وتنشيط التناقضات داخل صفوفه في محاولة منها لاضعافه ومن ثم للانقضاض عليه ، ادراكا منها للخطر التاريخي الذي يمثله عليها وعلى مصالحها . قد لا يكون المعسكر الاشتراكي مستهدفا مباشرة في هذه المرحلة ولكن مطاردة نفوذه في جميع مناطق العالم هي الخطوة المنطقية الاولى لكي تتمكن الامبريالية من الانتقال الى مرحلة الهجوم الذي يستهدفه مباشرة بعد ان تكون أظافره وامتداداته قد قلمت .

ولهذا كانت الامبريالية الامريكية تعتبر التواجد السوفييتي في مصر وسوريا قضيتها الاساسية التي تقرر اسلوب تعاملها مع ازمة الشرق الاوسط الى درجة ان نكسون اعتبر المهمة الرئيسية لحكومته ، في البيان الذي وجهه الى الامة في مطلع العام ١٩٧٢ انهاء الوجود السوفياتي في مصر .

وبالمقابل فان الاتحاد السوفييتي يعي مصالحه المباشرة ويعي درجة الخطر الذي تمثله امريكا ومخططاتها عليه . فالتعايش من أجل الصراع هو القانون الذي يحكم علاقته بأمريكا وحلفائها . كما وان أمنه مرتبط مباشرة بحزام الاصدقاء الذي يحيط به وكذلك بحجم علاقاته وتحالفاته . وحتى بالمقياس الضيق ، فان أمن الاتحاد السوفييتي مرتبط بالمحافظة على مصالحه الحيوية ، هذه المصالح التي تتأثر سلبا وايجابا ، بدائرة نفوذه سواء في المجالات الاقتصادية او السياسية او الفكرية .

من المهم جدا الاشارة الى ان الاتحاد السوفييتي ، وهو يقيم علاقة وفاقية مع امريكا ، فانه يقيمها من موقع متوازن مع الموقف الامريكي وليس من موقع ضعف ، فتوازن القوى هو الذي فرض سياسة الوفاق والتعايش السلمي ، كما صرح بذلك الماريشال اندريه غريشكو وزير الدفاع السوفييتي في الكلمة التي ألقاها بالذكرى السادسة والخمسين لثورة اكتوبر ، اذ قال « لقد تم التوصل الى نجاحات في مجال تخفيف حدة التوتر الدولي وذلك بفضل وازدياد جبروت الاتحاد السوفييتي اقتصاديا ودفاعيا وبفضل تأثيره الدولي » (النهار ١٩٧٣/١١/٨) . وعندما تقوم سياسة الوفاق في ضوء توازن القوى ، فليس هنالك ما يفرض

على أي من الجبارين التنازل عن مواقعه لصالح الفريق الاخر ، فالوفاق هو مصلحة سوفييتية بقدر ما هو مصلحة امريكية . والحديث عن القمح الامريكي لا بد ان يستكمل ليصل الى غاز سيبيريا وحاجة امريكا له في ظل حاجتها المتزايدة لمصادر الطاقة .

ان سياسة الوفاق الدولي ، والتي تتم من موقع متوازن ، تمنح القدرة نفسها من الضغط لكلا الطرفين ، وكذلك القدرة نفسها على الصمود. هذا يعني ان من المستبعد مثلا ان يتنازل الاتحاد السوفييتي طواعية او ببساطة عن أي من مواقع نفوذه لصالح سياسة الوفاق الدولي مع امريكا لانه بهذا يعرض بعض مقومات أمنه المباشر للخلل. لان أي تنازل يعني تلقائيا اخلالا بميزان القوى بين الطرفين بحيث لا تعود العلاقة علاقة وفاق وتوازن بل تصبح العلاقة علاقة املاء شروط بين قوي وضعيف .

واذا كانت امريكا تدعم اسرائيل لمصلحة امريكية ، فان السوفييت لا بد وان يدعموا حلفاءهم العرب سواء من موقف مبدئي او انطلاقا من حرصهم على مصالحهم الحيوية . لكن توقعنا للدعم السوفييتي يجب ان يبقى في اطار تقديرنا لكل الظروف الدولية التي تحيط به والتزاماته كدولة كبرى . فهو لم يتخذ مثلا موقفا مبدئيا معلقا من مسألة وجود او عدم وجود اسرائيل كما انه لم يعلن الحرب على اسرائيل !!!!. لكن عدم اتخاذه موقفا سياسيا بهذا الصدد لا يحدد بالضرورة درجة عطائه باعتبار ان الموقف السوفييتي لا يحدد من خلال التصريحات السياسية فحسب بل من خلال مقدار عطائه المادي ايضا الذي يمكن ان يساهم في خلق حقائق مادية يمكن ان تكون مقدمات لمرحلة جديدة وبالتالي لحقائق مادية جديدة . باعتبار ان الحقائق السياسية تتداعى من تلقاء نفسها اذا وضعنا لها مقدماتها المادية الصحيحة .

ان تنمية العامل الذاتي العربي ليكون قادرا على الاستفادة الكاملة من العطاء السوفييتي هو الذي يمكننا من ان نصل الى مرحلة جديدة نستطيع عندها ان نطالب السوفييت بموقف سياسي من مستوى جديد . فالاتحاد السوفييتي ، وهو يطالب بازالة آثار العدوان بكافة الاشكال بما فيها الاسلوب المسلح ، ويقدم الامكانات العسكرية والسياسية المطلوبة وخصوصا شبكة الدفاع عن العمق العربي ، انما كان يفتح الطريق امام العرب لتحقيق انتصار جزئي ، انتصار يجب ان لا يرى بشكله الميكانيكي بل بشكله الجدلي وانعكاسات هذا الانتصار على جملة الاوضاع في المنطقة ومنها اسرائيل الذي سيحولها الى موقع الدفاع .

ان هذا الموقف السوفييتي ينسجم مع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ولا تجعله يخل بالتزاماته الدولية كدولة كبرى . كما وان تحويل اسرائيل الى موقع الدفاع سيعني بالضرورة ان العرب ، وبالتالي السوفييت لا بد وان ينتقلوا الى موقع الهجوم سياسيا ولسوف يمكنهم من طرح مهام جديدة في ظل آفاق سياسية جديدة .

ان تصعيد العامل الذاتي للوصول الى هذا الوضع عسكريا وسياسيا ، سيجعل اسرائيل مجبرة على تنفيذ قرارات صادرة عن الامم المتحدة عفا عليها الزمن حسب تعبير قادة اسرائيل . وسيكون السوفييت وفي ظل سياسة الوفاق الدولي ، وفي ظل حرصهم على قرارات الامم المتحدة ، سيكون بامكانهم ، في ظل كل هذا فتح الدفاتر القديمة للامم المتحدة وسيبعثون مثلا قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ .

ان الرؤية الاستراتيجية مهمة . ولكن الاهم هو تحديد المهام المرحلية التي تمكننا من ايجاد ارضية مشتركة مع الاصدقاء والحلفاء . وبالرغم من ان السوفييت ليسوا معنيين بقضية التحرير ولكنهم بالتأكيد معنيون مباشرة بأي واقع موضوعي جديد نخلقه .

حسين ابو النمل

[٤]

سياسة اسرائيل في افريقيا وحصادها في حرب تشرين

اولا : « الدعائم » الاساسية لسياسة اسرائيل في افريقيا :

تقوم سياسة اسرائيل في افريقيا على ثلاث فرضيات أساسية :

١) ان اسرائيل دولة ديمقراطية ، صغيرة ، **تنتمي الى العالم الثالث** بمشاكله وطموحاته .

٢) ان اسرائيل **معنية** بالمساهمة في **تنمية اقتصاديات افريقيا** و« تقدمها » بسبب تجربتها وتطورها الاقتصادي .

٣) **تشارك** اسرائيل الافريقيين معاناتهم العنصرية ، لان الاسرائيليين عانوا من التفرقة الدينية . اضافة الى الزعم القائل بأن الافريقيين يواجهون الاستعمار كما « واجه » الاسرائيليون الاستعمار البريطاني في فلسطين .

هذه الفرضيات الثلاث التي شيدت عليها السياسة الاسرائيلية في افريقيا قد شكلت الارضية التي تحركت عليها اسرائيل . وابتدأت وتبلورت بموجبها العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

في أوائل الستينات ومع بداية النشاط الاسرائيلي المكثف في افريقيا ، تحدثت مئير وزيرة الخارجية انذاك الى الافريقيين عن هذه الفرضيات والادعاءات بالقول «نحن دولة صغيرة ، ديمقراطية ليست لنا اية **تطلعات توسعية** . دولة حديثة تواجه بشكل مستمر بمشاكل من نوع مشاكلكم . لقد توفرت لنا تجربة اصلية من مجال التطور الاقتصادي **وكرواد** لذلك تفيد الدول الحديثة من تجربتنا » .

أما ابا ايبن فقد تحدث في حشد من الافريقيين عن مشاركة الاسرائيليين للافريقيين معاناتهم بالقول « ان اسرائيل دولة اقامها اناس **عانوا** من التفرقة الدينية كما عانى غيرهم من التفرقة بسبب اللون » .

على هذه الدعائم ارسيت سياسة اسرائيل في افريقيا وتحددت اهدافها .

ثانيا : الاهداف المباشرة وغير المباشرة لاسرائيل في افريقيا :

١) توكيد وجود الكيان الاسرائيلي ، وكسر الحصار والرفض الذي فرضه الموقف العربي تجاه اسرائيل ، لتوظيف العلاقات الافريقية في النهاية **لفرض الامر الواقع** على العرب . وكما اوضح ايبن في جولته الافريقية « ان الوضع الطبيعي بالنسبة لاسرائيل هو الانسجام الاقليمي. (Regional Harmony) ولكن اذا تعذر ذلك فستعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات العواصم . وتعمل على خلق وجود دولي لاسرائيل يمتد عبر جميع القارات وبذلك يمكن تطويق الحصار العربي » .

٢) **المصالح الاقتصادية** لدولة ذات اقتصاد **متطور** في علاقاتها مع دول ذات اقتصاد **متخلف** .

٣) **الاهداف الاستراتيجية** العسكرية خاصة في شرق افريقيا ، بالنسبة لامن اسرائيل (اثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، اوغندا) وكونها تشكل « ظهر » المنطقة العربية ، والتي ازدادت اهميتها بشكل خاص بعد عدوان عام ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس .

والى جانب هذه الاهداف فان سياسة اسرائيل تتخذ لها اهدافا ومهمات غير مباشرة . وبسبب من الطبيعة الخاصة لهذه المهام غير المباشرة فانها تتخذ شكل مهمات اسرائيلية اميركية مشتركة وهي:

١) الابقاء على المصالح الامبريالية الاميركية خاصة وتنميتها واستمرارها ، عن طريق القيام بدور الوسيط الاقتصادي للاستثمارات الاميركية والالمانية الغربية الجديدة .

٢) مواجهة حركة التحرر الوطني الافريقية **والتصدي** لاحتمالات التمردات والانفجارات السياسية التي تستهدف تصفية المواقع الاقتصادية والسياسية الامبريالية .

هذه الاهداف والمهمات المباشرة وغير المباشرة يحددها الاسرائيليون بوضوح .

ـ لقد تحدث عاموس بن فيرير عن برنامج المعونة الفنية الافريقية مؤكدا « بان هذه الروابط ـ أي روابط التعاون مع افريقيا ـ انما هي المرتكز الرئيسي لاسرائيل مع العالم الخارجي ،

ما وراء وفوق السور العدائي الذي اقامه العرب حولها ، هذه الروابط هي الطريق غير المباشر الى السلام بالنسبة لاسرائيل » .

وتأكيدا لهذا المعنى فان اسرائيل قد حرصت في ان تضمن البيانات المشتركة مع دول افريقيا صيغا تنص على « رفض المنازعات » بين الدول وحلها « بالطرق السلمية » وتهدف من ذلك الى توكيد « كيانها » « كدولة » وتحويل مشكلة وجودها وعدمه الى مشكلة « نزاع » مع العرب يمكن حسمه بالطرق السلمية وبالطبع فهي « داعية سلام دائم » . هذه الصورة لتوكيد الكيان ، والملاءمة هدف الدخول الى افريقيا .

ـ اما هدف العلاقات الاقتصادية والمساهمة في التنمية فان مردخاي كرتين في هآرتس يحدده بوضوح في بداية العلاقات مع افريقيا بالقول « يؤمل في الامد البعيد ان تمهد المساعدات الفنية الاسرائيلية الطريق لتوسيع الاسواق للصادرات الاسرائيلية » وهذا المعنى سيتأكد لاحقا .

ـ ولقد ازدادت اهمية الاهداف الاستراتيجية في شرق افريقيا الاقتصادية والعسكرية بعد اقفال قناة السويس بعد حرب حزيران ٦٧ . والى جانب الاهمية العسكرية بعد توسع الاحتلال الاسرائيلي، فان الطريق البري بين اسرائيل والبحر الاحمر تضاعفت اهميته التجارية ، ذلك بما يوفره لبلدان افريقيا من تكاليف النقل تصل الى ١٥٪ بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح .

ـ وفي تحديد العلاقة بين الاهداف الاسرائيلية والاميركية المشتركة في افريقيا للاستثمارات والمعونات الاقتصادية ودور اسرائيل الخاص فيها يؤكد سافرات بانها « تخدم الاغراض **والغايات ذاتها** التي **تتوخاها الحكومة الاميركية** دون اثارة المخاوف الوطنية الافريقية » وكما يوضح ارنولد ديفكين دور اسرائيل بتحديد اكثر « ان دور اسرائيل كقوة ثالثة يمكن ان يقوى عن طريق **استخدام وهمي** لتقنية البلد الثالث » وكذلك ما يؤكده عن الدور الوسيط لاسرائيل » ان دولة من العالم الحر تريد ان توسع **مساعدتها** لافريقيا بامكانها ان تمرر جزءا من هذه المساعدات من خلال اسرائيل وذلك بسبب المواصفات الخاصة التي **ظهر تقبلها** من الدول الافريقية (محمد نعمان كنفاني شؤون فلسطينية عدد ١٨) . نيويورك تايمز ايضا توضح هذا الدور بالقول (تعتبر اسرائيل من اهم الدعائم التي يستند عليها الاقتصاد الغربي من احكام سيطرته على الدول الافريقية التي نالت استقلالها حديثا وثبتت مواقعه السياسية والاقتصادية) (حول زيارة اشكول لافريقيا) .

ان الاهداف المباشرة وغير المباشرة لسياسة اسرائيل الافريقية يتوقف انجازها على حقيقة « الدعائم » او الفرضيات الاساسية المعلنة والاشكال التطبيقية التي عبرت عنها في مسيرة العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية .

الفرضية الاولى : اسرائيل دولة ديمقراطية ، تنتمي الى العالم الثالث : لقد كان لموقف الدول الاسيوية الكبرى من قيام اسرائيل والسياسة العملية لها في افريقيا كفيلان بالغاء هذا الادعاء وانهيار جميع الاهداف المترتبة على الفرضية .

لقد كان رفض الدول الاسيوية الكبرى (الهند وباكستان) الموافقة على قرار التقسيم ، وعدم اعترافهما مطلقا بالكيان الاسرائيلي ، وموقف الصين قبل عضوية الامم المتحدة وبعدها الرافض للكيان الاسرائيلي . كان هذا هو الرد الاسيوي الاول على ادعاء الانتماء للعالم الثالث . وكان الفعل الاسرائيلي المتمثل بالانضمام الى الدول **الغربية** منذ الحرب الكورية عام ١٩٥٠ . واقتراح بن غوريون على بريطانيا وفرنسا التوقيع على **معاهدة عسكرية** عام ١٩٥١ . واستعداد اسرائيل للموافقة على قيام **قواعد عسكرية** في اراضيها . هذا الفعل الاسرائيلي ساهم في مزيد من حساسية العالم الثالث تجاهها وادى الى **استبعادها** عن مؤتمر باندونغ الشهير عام ١٩٥٥ . والذي وضع الاسس المشتركة للمصالح والمشاكل المشتركة وعين الحدود الدنيا للعلاقات الكفاحية بين دول العالم الثالث (شؤون فلسطينية عدد ١٨) .

اما كونها دولة ديمقراطية صغيرة فقد اثبت عدوان حزيران ٦٧ وما ترتب عليه من ارتباط أسرائيلي وثيق بالولايات المتحدة واستراتيجيتها في المنطقة . وما ترتب عليه من تزايد عدوانها واعتداءاتها على الدول العربية ، زيف ذلك الادعاء .

لقد كان موقف العالم الثالث من مؤتمر باندونغ، وارتباط اسرائيل الوثيق بالولايات المتحدةوالمعسكر الغربي قد عين بشكل واضح المعسكر الذي **تنتمي**

اليه فعلا من العالم ، وطبيعة ذلك الانتماء وما يترتب عليه . ما يجعل اسرائيل معادية لاهداف وطموحات دول وشعوب العالم الثالث . كما هو المعسكر الذي تنتمي اليه معاديا لها .

لكن هذه الحقيقة لم تمنع اسرائيل من اقامة علاقات واسعة مع دول افريقيا ، الا انها لا تعني تغيير طبيعتها او ان تلغي انتماءها الحقيقي ، بل ان اسرائيل جهدت فحسب على **اخفاء** التناقضات **الحقيقية** العميقة **مؤقتا** بين أهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح شعوب افريقيا . تلك التناقضات التي انفجرت مدوية بعد ايار ٧٢ بين اوغندة واسرائيل واخذت مداها الابعد بعد حرب تشرين ١٩٧٣ .

لقد حاول الياهو سلفطر خبير الشؤون الاقتصادية في هآرتس تفسير الاخفاق الاسرائيلي في افريقيا واستخلاص الدروس منه « بان على اسرائيل منح مساعدات اكثر فاكثر **بواسطة** منظمات دولية مختلفة تعرض على اسرائيل اقتراحات لتحويل المساعدات عن طريقها بدلا من **اعطائها** مباشرة » وهذا الكلام يؤكد تماما ان اسرائيل اصبحت **غير مقبولة** كدولة من دول العالم الثالث ، بل هي في **عداد الدول الاستعمارية** . وهذا المعنى يؤكده ان دور اسرائيل **الوسيط لادخال** الرأسمال الغربي الى افريقيا وحماية المصالح الاستعمارية الاستثمارية اصبح مفضوحا ايضا مما ادى الى اقتراح الخبير الاقتصادي بأن تأخذ دور **الوسيط غير المباشر** الطرف الرابع لدخول المصالح الامبريالية . وهذا ما يجعلها تقف بالضبط من المواقع الاستعمارية نفسها .

الفرضية الثانية : وهي « مساهمة اسرائيل في التنمية الاقتصادية الوطنية » هذه الفرضية يمكن معرفة حقيقتها من تفحص طبيعة الانظمة الافريقية ، ومتطلبات التنمية الوطنية **وشروطها الاساسية** ، **والشكل** الذي اتخذته المساهمات الاسرائيلية ودرجة ارتباطها بالاستثمارات والمساعدات الغربية .

ان طبيعة انظمة الحكم التي عينتها اشكال الاستقلال في غالبية الدول الافريقية المستقلة في الستينات لم تمكنها من فصم الحلقات الاقتصادية والسياسية بالسوق الرأسمالية الا في حدود ضيقة ، ودرجات مختلفة من بلد الى اخر . وبشكل عام فان الكيانات « المستقلة » لم تكن تملك المقومات المادية للاستقلال الناجز . بالمقابل فان التنمية الوطنية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي والتصدي لمهمة التصنيع الثقيل تتطلب تكوينا ابتدائيا لرأس المال وتخطيطا شاملا لموارد البلاد وسيطرة كلية عليها . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بوجود قيادة وطنية تقدمية قادرة على فصم **جميع الحلقات** التي تربط البلد الافريقي بالاقتصاد الرأسمالي ، وتحقق استقلالا سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وهذا يعني ان جميع المساعدات والقروض الافريقية لا يمكن ان تتناسب مع **متطلبات** التنمية الوطنية من حيث **ضآلتها** ، بسبب من معاناة اسرائيل من العجز الدائم من مواردها من جهة ، وعدم وجود الارضية الانمائية من جهة اخرى . وكما يقول الخبير **الاقتصادي في الشؤون** الافريقية سلفطر « اننا **نصرف على تلك المساعدات** الافريقية ٣٠ مليون ليرة **اسرائيلية سنويا فقط** (هآرتس) او ما يساوي ٥ بالالف (٠,٥ ٪) من المعونات الخارجية لافريقيا . بينما بلغت الاستثمارات الغربية ٢٠,٠٠٠ مليون دولار منها ١٦,٠٠٠ مليون دولار بريطانية وفرنسية وبلجيكية. والمساعدات والاستثمارات الاميركية بلغت لوحدها ٣٥٠ مليون دولار في السنة . ووصلت عام ٦٨ ملياري دولار وبمعدل ارتفاع سنوي ١٤٪ .

اما الاشكال التي اتخذتها المساعدات والقروض الاسرائيلية كوسيطة للغرب كما اكد سلفطر فهي تعين حقيقة مساهمتها في التنمية واي نمط منها .

لقد اتخذت المساعدات والاستثمارات مجالات تدعيم اجهزة الدول الادارية ومؤسساتها العسكرية خاصة اجهزة الامن والاستخبارات ، وتنظيم وتدريب فرق حرب العصابات المضادة كما في اثيوبيا . حيث اتخذت العلاقات العسكرية مستوى استثنائيا مكن اسرائيل من الاشراف على تنظيم وتسليح الجيش الاثيوبي ، وهذه المهمة تتعلق باهتمام اسرائيل في مداخل البحر الاحمر كهدف استراتيجي .

اما الاستثمارات الاقتصادية الاخرى فقد تمثلت في الاستفادة من تشغيل الايدي الفنية الاسرائيلية الفائضة عن حاجتها . لقد استطاعت الشركات الاسرائيلية الخاصة ، والمشتركة مع الشركات الافريقية العاملة في القارة العمل في مختلف النشاطات ، وتمكنت من السيطرة بشكل فعال

على عدة مجالات ابرزها امور التجارة الخارجية. وبالنتيجة كانت النشاطات الاقتصادية الرئيسية تتركز في الحصول على المواد الاولية الرخيصة ، واغراق السوق الافريقية بالسلع الصناعية الاسرائيلية .

لقد وجدت اسرائيل في الارضية السياسية والاقتصادية تربة خصبة لاستثماراتها التي تسميها استثمارات ومساعدات « للتنمية الوطنية » تتمثل في : الاستغلال الناقص . تخلف عشرات السنين في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نقص في الكادر الفني مقابل احتياطي الفحم الذي يكفي لثلاثمائة عام . ٤٠٪ من القوى المائية من النهر ، ٥٣ معدن من أهم المعادن الاساسية . النشاط الزراعي في القارة مورد اساسي لدخلها القومي وفي غالبيتها يصل الى ٧٠٪ ويعمل في القطاع الزراعي اكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة كما في اوغندة .

هذه الخارطة الاقتصادية هي الارضيةالنموذجية للاستثمارات والمساعدات الاسرائيلية ــ الاميركية. في عام ٦٨ كان لاسرائيل علاقات مع ٣٠ دولة افريقية تنظمها اتفاقات للتعاون الاقتصادي والفني ومن أصل ٦٥ دولة نامية تستفيد من البرنامج الاسرائيلي للتعاون الدولي .

لقد كان الميزان التجاري بين اسرائيل ودول افريقيا المرتبطة بعلاقات معها كالتالي بملايين الدولارات :

عام	صادرات اسرائيل	وارداتها من افريقيا
١٩٦٣	١٣ر١١	٢١ر٢٤
١٩٧١	٤٧ر٩٣	٢٥ر٢٢

هذا الميزان التجاري يشير الى :

١) ارتفعت صادرات اسرائيل من السلع الصناعية بنسبة تقارب ٣٠٠٪ . بينما لم ترتفع وارداتها من القارة الا بنسبة ٢٠٪ فقط .

٢) عدم ارتفاع نسبة وارداتها يشير الى انخفاض اسعار المواد الاولية باستمرار ، وكما يقول خبراء الاقتصاد ان افريقيا تحاول زيادة تصدير موادها الاولية للمحافظة على الميزان التجاري في حدود معينة . بمعنى ان ارتفاع الواردات لا يعكس عدم ارتفاع مواد التصدير لاسرائيل .

٣) الميزان التجاري سجل عام ٦٣ **فيضا** لصالح **افريقيا** بمقدار **٧ ملايين دولار** فيما سجل **عجزا بالنسبة لافريقيا وفيضا لاسرائيل** عام ٧١ بمقدار **٢٣ مليون دولار** .

« **الفرضية** » **او الادعاء الثالث** : « مشاركة اسرائيل لافريقيا الاضطهاد ومعاناة التفرقة العنصرية » .

نجد في تطور العلاقات الاسرائيلية مع جنوب افريقيا (قاعدة العنصرية في افريقيا) جوابا على هذا الادعاء : فمن **التعاون** الاقتصادي ، الى **التكامل** الذي يتخذ شكل انتاج مدافع رشاشة حسب مواصفات الرشاش الاسرائيلي **الى نقل الخبرة العسكرية** لحربي عام ٥٦ و ٦٧ . وتدريسها في الكلية العسكرية من جنوب افريقيا **والامتناع** (الاسرائيلي) **عن التصويت** في قضايا التمييز العنصري .

مما تقدم يتأكد ان الفرضيات او « الادعاءات » الثلاث التي تنظم العلاقات الاسرائيلية الافريقية قد اتخذت من التطبيق العملي الشكل التالي :

١ ــ اسرائيل دولة **تنتمي الى العالم الرأسمالي** وسياسته واهدافه ومصالحه تجاه افريقيا ... وليس الى العالم الثالث ومشاكله وطموحاته .

٢ ــ برامج الانماء والمساهمة في « التنمية الوطنية » مقابل الحصول على **مواد اولية** رخيصة **وسوق واسعة** للبضائع الاسرائيلية ، **واختلال** متزايد في **الميزان التجاري** لصالح اسرائيل . اضافة الى المساهمة في بناء القوات المسلحة والاجهزة القمعية لخدمة الطبقات المعادية للتقدم .

٣ ــ **اوثق العلاقات مع الانظمة العنصرية** خاصة جنوب افريقيا . وتأييد للسياسة العنصرية، او صمت او امتناع عن التصويت ضدها في الامم المتحدة .

هذه النتائج التي تؤكد انهيار الدعائم الفرضية تماما دفعت الاهداف الاسرائيلية بسرعة نحو **الارتباط** الكامل بالسياسة الامبريالية ــ الاميركية خاصة ، في افريقيا . وبالتالي **مواجهة متطلبات** ذلك الارتباط ، وبالتالي ما يجعل المصالح والاهداف الاسرائيلية مرتبطة بالمصير النهائي للسياسة الامبريالية في القارة . وباختصار : تكون الفرضات بالنتيجة :

ارتباط بالاستعمار + علامة استفلالية مع

افريقيا ـ تأييد للتفرقة العنصرية . وهذا ما جعل الاهداف الاسرائيلية **المتميزة** تصل الى الطريق المسدود. وليس امامها الا **التخلي** عن الاستقلال النسبي لتحركاتها ، وبالتالي الاعتماد على القوى الاستعمارية في القارة الافريقية لتحقيق جزء من تلك الاهداف ، هآرتس واضحة جدا في الاعتراف بالفشل في افريقيا والدعوة **للاعتماد على القوى الاستعمارية** ومرتكزاتها في القارة بعد موجة العداء والغضب التي بدأت بعد ايار ٧٢ . كتب المعلق « لقد ثبت باننا لا نستطيع هدم **سور العداء** العربي بمساعدة افريقيا ويجب علينا ان نقوي وندعم موقفنا **الدفاعي السياسي** في افريقيا . ولكننا لا نستطيع تقليص هذه الجبهة **بمبادرتنا الفردية** » هذا الدرس هو حصاد المراهنة الاسرائيلية على افريقيا لتوكيد وجود الكيان الاسرائيلي وتجميع الصداقات لتطويق الحصاد العربي وفرض الامر الواقع . كما هو الهدف الاول .

— اما الهدف الاقتصادي المتمثل بشكل العلاقات الاقتصادية الاستغلالية لصالح اسرائيل في الدور التمويلي / التصريفي وفائض الميزان التجاري الافريقي — الاسرائيلي المتزايد ، فان هآرتس تشير الى جانبين للاخفاق في دراستها لخلفية الازمة مع اوغندة . في تحليل معلقها الاقتصادي لاسباب العجز في الموازنة ، وآثار زيادة النفقات العسكرية ، ومضاعفة بنود الامن الى درجة ٢٠٪ من الموازنة تقول هآرتس « يقول الافريقيون ان اسرائيل التي يساعد مستشاروها على تقوية الجيش **هي المسؤولة** عن العجز الهائل في موازنة الدولة » وتقول ايضا « سيكون لاوغندة **جيش ممتاز** ولكن الانفاق عليه خصوصا مع انعدام التوسع في النشاط الاقتصادي سيضعف الدولة (أي اقتصادها) لان مزيدا من الطائرات يعني مستشفيات ومدارس اقل » وايضا « ان الانطباع لدى المواطنين الافريقيين ان اسرائيل **تزج اوغندة بانفاق هائل** ، بسبب مصالحها الاستراتيجية ، وربما **بسبب الربح المادي** . واذا ما تعرضت اوغندة الى ازمة اقتصادية شديدة فان العديدين **سيلومون اسرائيل** » وهذا ما حصل فعلا . وكانت ردود الفعل الاوغندية **العنيفة** ، والتي انتشرت عدواها الى غالبية البلدان الافريقية .

وتشير ظاهرة اخرى الى دور الخبراء الاسرائيليين في رسم السياسة الاقتصادية الافريقية في البلدان التي يعملون فيها ، ويوقعون تلك الدول الى زيادة استعداداتها من اسرائيل ويتخذ شكل « اصرار الخبراء الاسرائيليين على **استيراد** الادوات **والبضائع الاسرائيلية** بالرغم من وجود **مثيلتها** من دول اخرى وبسعر اجود وافضل . ان ذلك قد اثار **استنكار** بعض المسؤولين الافريقيين».

اخيرا تلمس هآرتس احتمال تقلص دور افريقيا بعد تحليل الاسباب الكامنة خلف الازمة الاوغندية بقول الصحيفة « ادركنا من كل هذا اننا كنا سنفعل ما يستطيع الاخرون القيام به بسيكون من السهل استبدالنا » . وهذا يعني ان نشاطات اسرائيل في افريقيا يمكن **استبدالها** اذا ما قرر الافريقيون ذلك .

اما الهدف الاستراتيجي الذي يكون موضوعه العلاقة مع دول شرق افريقيا وهو حماية مداخل البحر الاحمر فان تأزم العلاقات الافريقيةالاسرائيلية والذي تمثل في قطع علاقات ١٧ دولة افريقية مع اسرائيل من ايار ٧٢ وحتى الاسبوع الثاني من حرب تشرين الوطنية يضعف الى درجة كبيرة امكانية انجاز ذلك الهدف*.

اما الاهداف غير المباشرة فانها ترتبط دون أي استقلال نسبي بالسياسة الاميركية والامبريالية عموما من القارة . وتتمثل في الحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية الاميركية وتطويرها واستمرارها ومواجهة حركة التحرر الافريقية واحتمال تصاعدها . وهذا الدور يلغي اخر الادعاءات عن انتماء اسرائيل للعالم الثالث. وهو ما يجعل مصيرها مرتبطا وثيقا بمصير القوى المناهضة لحركة التحرر الافريقية ، وهو ليس من مصلحة **اسرائيل المتميزة** الارتباط به كليا في افريقيا.

ان المواقع الامبريالية لها دعائم طبقية واسعة وهي **اكثر ثباتا** من المواقع والمصالح الاسرائيلية وبالتالي فان الانظمة الوطنية المستقلة وحتى « شبه المستقلة » يمكنها ان تتصدى للمصالح الاسرائيلية **بسهولة** استجابة لرغبات وضغوط حكومات افريقيا الوطنية وتحت ضغط شعوبها . وهذه الامكانية اكثر بكثير من امكانية تصفية المواقع الاستعمارية المتشابكة والتاريخية في القارة .

---

* وبعد حوالي شهر واحد من بداية الحرب لم تبق لاسرائيل علاقات دبلوماسية طبيعية الا بست دول افريقية .

وحتى **الثبات** مع المواقع والمصالح الاستعمارية في افريقيا ليس **سارا تماما** لاسرائيل لانه يلغي جميع ادعاءاتها المتقدمة .

ثالثا : مواقف دول وشعوب افريقيا تجاه اسرائيل:

لقد اصبح من الواضح ان الصراع في افريقيا يستقطب بين القوى التي تمثل جميع المصالح الاستعمارية في القارة **ونقيضها** حركة التحرر الوطني الافريقية . وبارتباط السياسة الاسرائيلية بعد افتضاح ترجمتها العملية ، وفقدان حدود **تميزها النسبي** عن اهداف السياسة الامبريالية اصبحت اسرائيل وما تمثله من مصالح وعلاقات اقتصادية وسياسية جزء من المعسكر المعادي لحركة التحرر الافريقية . ان **حاضر ومستقبل** علاقة اسرائيل مع حكومات وشعوب افريقيا يتحدد من خلال معرفة المواقع التي يقف فيها كل نظام او حركة سياسية بين هذين المعسكرين . ان الخلفية الاقتصادية والسياسية لموقف كل دولة افريقية تجاه الثورة الفلسطينية والعرب واسرائيل ينبع من **طبيعة النظام** السياسي اولا ، **والعلاقات التاريخية** مع كل من اسرائيل والعرب او مع حركة التحرر الوطني الفلسطينية .

١) العلاقة بين الانظمة العنصرية (جنوب افريقيا وروديسيا) واسرائيل :

هذه الانظمة التي هي « توأم » اسرائيل ، **مرتبطة كليا** بالمعسكر المعادي لحركة التحررالوطني الافريقية . وبالتالي فهي مرتبطة **عضويا** باسرائيل. وعلاقاتها **تتقدم وتتوطد** معها كلما ازداد تصديها ومعاداتها للشعوب الافريقية . اما اسباب ومظاهر العلاقة مع جنوب افريقيا فهي :

١) وجود جالية يهودية (١١٥ الف يهودي) كمصدر هام للتبرعات .

٢) يقول س. و. سلزبرغر أحد محرري النيويورك تايمز « تعتقد جنوب افريقيا ان اسرائيل **تعيق** التقدم **السوفياتي** نحو الغرب . وان التعاون المشترك بين البلدين له اهمية **نفسية** من وجهة نظر جنوب افريقيا . وان **عطف اسرائيل** خصوصا يساعدها على الصعيد الدولي وبالاخص في اوساط **منتقديها** من الولايات المتحدة وبريطانيا » .

هذه العلاقة مع جنوب افريقيا والدفاع عن مواقفها العنصرية يكملها الوجه الثاني لسياسة اسرائيل تجاه حركات التحرر الافريقية .

١) عدم التصويت على استقلال تونس والمغرب .

٢) الوقوف ضد حرب التحرير الجزائرية ،ومع فرنسا وحلف الاطلسي .

٣) تأييد الحركة الانفصالية بقيادة العميل تشومبي .

٤) وقفت ضد تقرير المصير لعدد من الشعوب الافريقية .

٢) العلاقة بين الانظمة الرجعية واسرائيل :

نموذج هذه الدول اثيوبيا ونيجيريا وكينيا . بالنسبة لاثيوبيا كنموذج للانظمة المعادية لشعوبها ولحركات التحرر الاريترية والافريقية ، فان دور اسرائيل تجاهها هو المساندة المطلقة وتدعيم جيشها وتنظيم مخابراتها ومساعدتها في التصدي لحركات التحرر الافريقية **من تنظيم فرق العصابات المضادة لحروب التحرير** . ورغم هذه الطبيعة فان اثيوبيا او مثيلاتها لم تتمكن ان تستمر في تأييد اسرائيل او عدم شجب عدوانها وذلك بفعل ضغط الشعوب الافريقية المؤيدة للثورة الفلسطينية والانظمة الوطنية في منظمة الوحدة الافريقية . والى جانب ذلك فان ما دفع اثيوبيا الى شجب عدوان اسرائيل وقطع علاقتها اخيرا معها هو « **الهاجس** » **المشترك** لجميع بلدان افريقيا من اشتداد « بأس » اسرائيل خاصة بعد حزيران وما يشكله ذلك من **خطر على القارة الافريقية** غير العربية*.

لقد كان موقف ممثلها في الامم المتحدة بعد اندلاع الحرب الوطنية هو القائل « بان مقدرة العرب على صد العدوان يعد **انتصارا للقارة الافريقية** على قوى العدوان » .

ـ كذلك نيجيريا كان موقفها عند اندلاع القتال يميل الى « القاء المسؤولية على اسرائيل »والقول « بان مفتاح التسوية في انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية ضمن قرار ٢٤٢ » .

وكينيا ، كان موقفها «ـ الرسمي » يدعو الى الانسحاب واحترام حقوق الشعوب .

---

* وقد وظفت اثيوبيا هذا الموقف لمحاصرة الثورة الاريترية .

ـ كذلك فان ما تمثله قرارات منظمة الوحدة الافريقية والذي يعبر عن الحد الادنى لمواقف الدول في المنظمة ، فانه يعبر ايضا عن **تخوف** من قوة اسرائيل وخطرها على افريقيا . فكان بيان المنظمة عام ٧٣ يناشد مجلس الامن « الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية اسلحة ومعدات مما يشجعها على الاستمرار في احتلال الاراضي العربية والافريقية» ويشير ايضا الى تهديدها **للقارة الافريقية** .

٣) العلاقة بين الانظمة الوطنية واسرائيل :

والانظمة الوطنية هنا هي الانظمة التي استطاعت ان تقطع شوطا في استقلالها السياسي والاقتصادي (وان كان متعثرا) وذلك بفصم **جزء من** حلقات الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي . مثال تلك الدول اوغندا : لقد اتخذت اوغندا موقفا أبعد من « **هاجس** » **الخوف والخطر** على القارة الافريقية . بل وصل موقفها الى حد **الاستعداد** للاشتراك في القتال . وزيارة عيدي أمين لجبهات القتال . ومطالبته **باستمرار** القتال بعد وقف اطلاق النار « حتى تحرير كامل الارض العربية » في رسالته للقذافي .

هذا الموقف الاوغندي الى جانب الطبيعة الوطنية لنظام الحكم وسيره شوطا في ضرب المصالح الاقتصادية الغربية كان يحكمه ايضا **رد الفعل الاضافي** تجاه اسرائيل والذي نشأ بسبب من الموقف الاسرائيلي التخريبي في بداية الازمة ، متمثلا في عدم انجاز الاتفاقات العسكرية مع اوغندا .

٤) العلاقة بين الانظمة الوطنية المتقدمة واسرائيل:

هذه الانظمة التي قطعت شوطا بعيدا في الاستقلال السياسي والاقتصادي يكون موقفها من القضية الفلسطينية والعربية واسرائيل **متناسبا** مع ذلك الانجاز .

جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية في عهد نجوابي ، وصعود حزب العمل الكونغولي كحزب حاكم من كانون الثاني عام ٦٩ وتبني المبادىء الماركسية ـ اللينينية لتطوير الحكم وبناء الاقتصاد هذه السمات الخاصة للنظام تجعله اكثر فهما لحقائق الصراع . منذ عام ٦٩ « اعلن نجوابي أمام مؤتمر القمة الافريقي سحب ممثل بلاده من تل ابيب واستنكر اعتداءات اسرائيل وموقف الحكومة والحزب من حركة التحرر الوطني الفلسطيني هو عين موقف حركات التحرر الافريقية عموما .

اما غينيا فقد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل منذ عام ٦٧ واثناء العدوان جاءت الخطوة استكمالا لخطوة الدول الاشتراكية تجاه اسرائيل واكد سفيرها في القاهرة منذ العدوان عام ٦٧ « تأييد الشعب الغيني للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استعادة حقوقه » . واعلن سيكوتوري ايضا « ان الاستعمار قد اعد خطة خلال الحرب العالمية الثانية لاقامة دولة لليهود في غينيا الوسطى . مما يجعلنا نحن شعب غينيا **أعمق فهما وادراكا لقضية فلسطين** وحق شعبها في استعادة حقوقه » .

٥) العلاقة بين حركة التحرر الافريقية واسرائيل:

ان حركات التحرر الافريقية هي في موقع وخندق واحد مع حركات التحرر الوطني العربية والفلسطينية . وتتصدى للاهداف الكفاحية المشتركة في مواجهة الاستعمار والرجعية في افريقيا والتي تشكل بالضرورة جبهة معادية لحركة التحرر العربية والفلسطينية ايضا .

من مؤتمر هافانا الاول الذي شارك فيه شعوب ثلاث قارات ، اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية اعلن المؤتمر « ان اسرائيل **قاعدة استعمارية** تهدد تقدم الشرق الاوسط وسلامته ، واكد حقوق شعب فلسطين وكفاحه » كذلك « **استبعد** المؤتمر اشتراك اي حزب او هيئة يسارية اسرائيلية تشارك في المؤتمر ورفض بشدة جميع الضغوطات **والتبريرات** » .

هذا **الموقف** تجاه اليسار الاسرائيلي كان خطوة عريضة الى الامام تتخذها **شعوب افريقيا** مع شعوب اسيا وامريكا اللاتينية . لانها تعني رفض جميع اطروحات التطور السلمي الديمقراطي في اسرائيل كطريق لحل المسألة الفلسطينية . **وتأييد ثابت لاطروحات** الكفاح الثوري المسلح كطريق لحل المعضلة [مؤتمر هافانا كانون الثاني ٦٨] .

كما اعلن ممثلو حركات التحرر الافريقية بعد اندلاع القتال من السادس من تشرين الاول في مؤتمرهم « تأييدهم للنضال الذي تخوضه الشعوب العربية من اجل **حريتها واستقلالها** .. » وايضا « تأييد حق الشعوب لتحرير اراضيها

بكافة الوسائل الدفاعية وازالة العدوان عليها ».
(حركات تحرير جنوب افريقيا ، انكولا ، موزمبيق .. الخ) .

اما موقف اسرائيل من حركات التحرر فقد كان كالتالي :

١) معاداة الثورة المسلحة في انغولا ، واريتريا ، وتأييد الحركة الانفصالية في نيجيريا وتأييد حركة التمرد الرجعي في جنوب السودان .

٢) ما ذكرته الجيروزاليم بوست من « ان الحركة الشعبية لتحرير انغولا **ادانت** اسرائيل لمساندتها البرتغال في الحرب الاهلية ضد المقاتلين الانغوليين الاحرار » واكدت الصحيفة «ان القوات الوطنية استولت على اسلحة اسرائيلية عند احتلالها ثكنة برتغالية قرب مدينة كوندو » .

الخلاصة : ان مواقف الحكومات الوطنية ، والوطنية المتقدمة من القضية الفلسطينية والعربية ، واسرائيل ، يتناسب طرديا مع قدرتها على فك الارتباط بالاستعمار وفصم الحلقات السياسية والاقتصادية والعسكرية . والدول الرجعية يتحدد موقفها بدرجات خوفها من مطامع اسرائيل في القارة ودرجة ضغط شعوبها . اما حركات التحرر الافريقية **فهي تنتمي** الى معسكر حركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية اياه في مواجهة معسكر الاستعمار والرجعية في الوطن العربي وافريقيا .

هذه المعادلات هي التي ستحدد وتقرر مستقبل العلاقات الاسرائيلية الافريقية ، والعربية الافريقية في السنوات القادمة*.

---

* اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مصادر رئيسية هي : أعداد مختلفة من مجلة « **شؤون فلسطينية** » الصادرة عن مركز الابحاث في م.ت.ف. وكتاب **سياسة اسرائيل في افريقيا** لمحمد علي العويني . وأعداد مختلفة من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** .

سعيد جواد

[٥]

لماذا ركز العدو هجومه في الجبهة السورية على القطاع الشمالي ؟

الدفاع هو « الشكل الاقوى للحرب » وتعتمد قوته على افادة المدافع من الحواجز المعنوية النابعة من عدالة هدفه ، واعتماده على مزايا الارض واستغلاله لكل حواجزها الطبيعية وما يضيف اليها من حواجز اصطناعية ، وقرب القوات المدافعة من قواعد امدادها وتموينها وعملها في مناطق تعرفها ووسط جماهير تؤيدها وتقدم لها كل انواع العون المادي والمعنوي . ويحاول الهجوم تعديل كل هذه المزايا والتغلب على الدفاع عن طريق التفوق بالقوى . لذا يحشد المهاجم عددا من القوات والوسائط النارية التي تكفل له هذا التفوق بصورة عامة ، وتضمن له تفوقا ساحقا في المكان الذي يتم فيه الخرق .

ويقوم المهاجم بالخرق اذا لم تسمح له الظروف الطبوغرافية باجراء الالتفاف نظرا لاستناد جناحي الدفاع على موانع قوية ، او نظرا لاضطرار المهاجم عند التطويق الى اجتياز أراضي دولة لا يرغب في خرق حيادها . وغالبا ما تقوم القوات المهاجمة بأكثر من خرق ولكنها تختار في هذه الحالة محورا أساسيا لتحقق فيه الخرق الاساسي وتركز محور جهدها الرئيسي عليه . وتتحكم في هذا الاختيار عدة عوامل كطبيعة الارض ، وقوة الدفاع، وامكانات التقدم بعد الخرق ، واهمية الاهداف المعادية التي يمكن تهديدها بعد اجتياز المواقع الدفاعية ، وأماكن تمركز القوات الاحتياطية المعدة للهجمات المعاكسة ... الخ . وهو يتم عادة في نقطة ضعيفة من الدفاع تقع مقابل منطقة يسهل فيها حشد القوات واخفاؤها ، وتنفتح الارض وراءها بشكل يساعد على المناورة والتقدم لاستثمار الفوز وتهديد اكثر من هدف حيوي ، مع تحقيق القسط الاكبر من المفاجأة وتسديد الضربة في المكان غير المتوقع .

واذا ألقينا على الجبهة السورية نظرة اسرائيلية ، وجدنا انها جبهة متماسكة متصلة يتعذر الالتفاف على جناحها الايمن المستند الى جبل الشيخ ، كما يتعذر الالتفاف على جناحيها الايمن

والايسر بحركة واسعة دون اختراق الاراضي اللبنانية او الاردنية ، لذا فان خرقها امر ضروري لمتابعة التقدم بالعمق . ولقد حكم هذا الوضع كما سنرى الخطة العسكرية الاسرائيلية خلال المرحلة الثانية من القتال .

كانت مرحلة القتال الاولى بالنسبة لاسرائيل عبارة عن معركة دفاعية لوقف تقدم القوات السورية على طول الجبهة او على الاقل مشاغلة هذه القوات لابطاء تقدمها لحين وصول تعزيزاتها من الالوية المدرعة الاحتياطية الى ساحة القتال . وحتى تعطي نفسها فرصة لتقرير ما ستتخذه من اجراءات مضادة. ولقد واجهت القوات الاسرائيلية في حرب تشرين اول ١٩٧٣ وضعا صعبا تعرضت له لاول مرة منذ تأسيسها . فهي تقاتل على جبهتين بعيدتين عن بعض وتفصل بينهما مسافات كبيرة . وكانت قواتها في الجبهة الشمالية تقاتل في منطقة جبلية تكثر فيها الاحراج والانهار ، جوها بارد قارص شتاء تتخلله مواسم امطار غزيرة وثلوج . في حين تقاتل قواتها في الجنوب في جو يختلف كليا عنه في الجبهة الشمالية . فمعظم المناطق صحراوية او شبه صحراوية جوها بارد وقارص ليلا ومعتدل حار نهارا اثناء فصل الشتاء . ولمواجهة هذا الموقف الصعب قررت القيادة الاسرائيلية معالجة الاوضاع الطارئة على كل جبهة من هذه الجبهات على حدة ، وان تتعامل مع القوات العربية على اساس اخذ جبهات القتال واحدة بعد الاخرى مبتدئة بالاهم آخذة بعين الاعتبار طبيعة الارض ، وحجم القوات العربية العاملة في كل جبهة ، وبعد كل جبهة من هذه الجبهات عن مناطق الحشد العسكرية الرئيسية الاسرائيلية . لهذا قررت البدء بالعمل على الجبهة الشمالية .

بدأت المرحلة الثانية من الحرب باندفاع اعداد كبيرة من الدروع والقوات المحمولة الاسرائيلية الى هضبة الجولان ، محاولة استعادة الاراضي التي تقدمت فيها القوات السورية في القطاع الاوسط والجنوبي . وتقدمت القوات الاسرائيلية على ثلاثة محاور رئيسية :

١ — محور فيق — خسفين — الجوخدار

٢ — محور بانياس — مسعده — القنيطرة

٣ — محور الجمرك — كفر نفاخ — الخشنيه

حيث قامت بهجمات مضادة محرزة بعض النجاحات . وفي اليوم الخامس للقتال قررت القيادة العسكرية العليا الاسرائيلية التركيز على الجبهة السورية في محاولة منها لاخراج نفسها من المازق الصعب الذي وصلت اليه عسكريا على الجبهتين ، خاصة وان الهجمة العربية الاولى التي وجهت لها قد كلفتها خسائر كبيرة في الارواح والمعدات حرمتها من امكانية الرد على القوات العربية بضربة مماثلة . بالاضافة الى اعطاء القيادة السياسية فرصة لتنشط دبلوماسيا محاولة تحقيق أهدافها المطروحة . ولقد بدا منذ بداية الهجوم المعاكس الاسرائيلي على الجبهة السورية ان محور الجهد الرئيسي موجه الى القطاع الشمالي من الجبهة .

فلماذا اختار العدو هذا القطاع دون غيره ؟ ولماذا تشبث به طيلة مدة القتال ؟ ثم لماذا لم يفتح جبهة اخرى في القطاع الجنوبي او الاوسط للتخفيف عن قواته في القطاع الشمالي ؟

تكمن وراء هذا الاختيار اسباب عديدة هي :

أ — انه يضع القوات الاسرائيلية العاملة فيه في وضع استراتيجي عسكري جيد افضل بكثير من وضع القوات العاملة في القطاعين الاوسط والجنوبي . فالقطاع تحده من الشمال سلسلة مرتفعات جبل الشيخ ومن الشمال الغربي الحدود اللبنانية . وهذه مجتمعة تشكل نوعا من الحماية لميسرة القوات الاسرائيلية المقاتلة فيه . فالعامل الاول عبارة عن مانع طبيعي يتمثل بسلسلة المرتفعات المذكورة اعلاه والتي يصعب على الدبابات والاليات سلوكها والتقدم عبرها . والعامل الثاني عبارة عن مانع سياسي اذ لا يستطيع لبنان لاعتبارات سياسية ودولية ان يسمح لقوات سورية او عراقية الدخول الى اراضيه لمهاجمة القوات الاسرائيلية من الخلف .

ب — موقع القطاع من وجهة استراتيجية عسكرية حيث تستطيع القوات العاملة فيه تهديد العاصمة دمشق والقطاعين الاوسط والجنوبي اذا ما لجأت القوات الاسرائيلية العاملة فيه الى مبدأ الهجوم بعد أن تتوفر لها الامكانيات والوسائط . اذ تستطيع هذه القوات ، بعد أن تتمكن من اختراق خطوط القوات السورية ، ان تطور هجومها ليأخذ شكل قوسين يأخذ اولهما محور القنيطرة — دمشق ليهدد دمشق نفسها على حين يتجه الثاني بقوات مدرعة وآلية — مدعمة بمظلة جوية كثيفة —

سريعة الحركة ليهدد ميمنة ومؤخرة القوات السورية العاملة على طول واجهة القطاعين الاوسط والجنوبي . ثم يلي ذلك تطوير الهجوم مرة اخرى ليأخذ شكل أرتال مدرعة يحدد لكل منها هدف معين في عمق البلاد .

ج — ان تواجدها في هذا القطاع يعطيها القدرة على الحركة والمناورة . فهي ان ارادت اتباع مبدأ الهجوم تكون الاوضاع مهيأة لها وهي ان ارادت الدفاع فتكون ايضا في وضع يسمح لها بذلك . ان الوضع في هذا القطاع أشبه ما يكون بوضع مثالي بالنسبة لها فهو يعطيها نوعا من السيطرة على القوات العربية العاملة في مواجهتها ويمنحها القدرة لمواصلة مناوراتها لمنع القوات العربية من التقدم عبر هذا القطاع لان اي تقدم تحدثه القوات العربية في هذا القطاع يعني بالتالي تهديدها لشمال فلسطين وسهل الحولة والجليل الاعلى وهو ما سعت اسرائيل لمنع حدوثه .

د — ان نظرة على طوبوغرافية اراضي هضبة الجولان وشمال فلسطين توضح لنا ان الاراضي والمسالك التي تمتد عبر الحدود الفاصلة بين القطاع وأراضي فلسطين المحتلة تسمح بانتقال الدروع والاليات خلالها . وهو شيء غير متوفر في القطاعين الاوسط والجنوبي . فالحال في القطاع الاوسط يختلف فأراضيه الواقعة على محاذاة الحدود مع فلسطين المحتلة ، تكثر فيها المسالك الوعرة والمرتفعات الشاهقة لذا فهي غير صالحة لانتقال الدروع والاليات ، وهي تشكل مانعا طبيعيا ضد المدرعات. بالاضافة الى السدود المقامة على أحواض السمك المنتشرة في سهل الحولة والمواجهة للقطاع تمكن الاسرائيليين وقت الخطر من فتحها لتغمر مياهها مساحات واسعة من الارض تجعل من المستحيل على الدبابات والاليات اجتيازها . اما في القطاع الجنوبي فالوضع يكاد يكون مشابها لوضع القطاع الاوسط ان لم يكن أصعب . فبالاضافة الى الصعوبة في طبيعة الارض يوجد ايضا مانع طبيعي ضخم يتمثل في بحيرة طبرية . واذا عدنا بذاكرتنا الى الوراء قليلا لتبين لنا ان الاسرائيليين بدأوا هجومهم على الجولان في معارك عام (١٩٦٧) عبر هذا القطاع حيث انطلقوا في هجومهم من شرياشوف ودان في شمال فلسطين المحتلة . اذن فالقطاع الشمالي بوضعه الاستراتيجي وقربه من مناطق الحشد الاسرائيلية الرئيسية وقصر المسافة بين اقصى نقطة شرقية في القطاع ونقاط الحشد الاسرائيلية الرئيسية تجعل منه قطاعا بالغ الاهمية في حالتي الدفاع والهجوم.

هـ — تواجد القوات الاسرائيلية فيه تتيح لهذه القوات اقامة خطوط دفاعية قوية ومنيعة يصعب اختراقها بسهولة ويمنع المدرعات من الالتفاف حولها لوعورة الارض .

و — تواجد القوات الاسرائيلية فيه يؤمن لها دعم المدفعية الاسرائيلية البعيدة المدى المتمركزة في شمال فلسطين في وقت الدفاع او في اول مراحل الهجوم .

ز — يؤمن وضع القطاع الشمالي للقوات الاسرائيلية العاملة فيه قدرا كبيرا من الراحة النفسية . فمن جهة يسهل الدفاع عنه ومن جهة اخرى لا يبعد كثيرا عن مناطق الحشد الاسرائيلية الرئيسية . ووجود سلسلة مرتفعات جبل الشيخ يزيد من ثقة هذه القوات بنفسها . كل هذه العوامل تشكل عوامل ايجابية يرتاح لها الجندي الاسرائيلي العامل في هذا القطاع .

ح — يتمتع القطاع بموقع جغرافي هام فهو يسيطر على أهم مصادر المياه التي تصب في نهر الاردن . ويسيطر سيطرة تامة على القسم الاعظم من شمال فلسطين وسهل الحولة والجليل الاعلى وهي مناطق هامة بالنسبة لاسرائيل اذ تنبع من هذه المناطق المياه التي تستفيد منها اسرائيل لري مساحات شاسعة من صحراء النقب وذلك بواسطة انابيب مشروع المياه القطري . ولقد حاولت اسرائيل منع القوات العربية مهما كلفها ذلك من الوصول الى هذه المناطق الحيوية حتى لا تعيد سيطرتها على الهضبة وتصبح في وضع يمكنها من تهديد المستعمرات الاسرائيلية والمزارعين في الشمال ، خاصة وان نجاح القوات السورية في تحرير القطاع والوصول الى مصادر المياه سينزل باسرائيل ضربة قاصمة .

وهكذا كان القطاع الشمالي بالنسبة للعدو مفتاح النصر والهزيمة . وكان انسحاب اسرائيل من هذا القطاع يعني فقدانها لكافة اراضي هضبة الجولان وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة . لهذا قاتلت القوات الاسرائيلية دفاعا عن هذا القطاع بضراوة وشراسة غير عابئة بالخسائر . وعندما انتقلت الى الهجوم ركزت قواتها عليه ، واختارته ليكون محور جهدها الرئيسي .

الرائد الطيار حسين عويضة

[٦]
تطور الموقف السياسي الاسرائيلي
من خلال ارتباطه بسير المعارك وتدفق الدعم الامريكي

عبر الموقف السياسي الاسرائيلي عن نفسه (خلال شهر تشرين الاول) من خلال ارتباطه بسير المعارك على الجبهتين المصرية والسورية ، وكان لتدفق المساعدات العسكرية الامريكية الكبيرة لاسرائيل اثرا واضحا جدا انعكس ، بصورة جدلية ، على كل من سير المعارك والموقف السياسي الاسرائيلي نفسه .

وعلى هذا الاساس ، نستطيع ان نجمل تطور رد الفعل الاسرائيلي بالمواقف السياسية التالية :

الموقف الاول : اتخاذ **موقف الترقب والتريث** تجاه ما سيسفر عنه سير المعارك الدائرة . وهو موقف اتسم **بطابع المفاجأة والدهشة ، المستمدتين من واقع المعارك** ، من جهة ، وباجراء الاتصالات الدبلوماسية ، المكثفة بالولايات المتحدة الامريكية بهدف التنسيق معها نحو اتخاذ الموقف السياسي المناسب من جهة ثانية .

وقد عكست تصريحات المسؤولين الاسرائيليين طابع المباغتة فوصفت الهجوم العربي بأنه « عدوان وغدر » في يوم مقدس عند اليهود هو « يوم الغفران » ، وركزت هذه التصريحات على ان الاسرائيليين اخذوا على حين غرة . فقد ذكر ، مثلا ، ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي في مقابلة له مع شبكة التلفزيون الامريكية (اي. بي. سي) في ٧٣/١٠/٧ ، « ان العرب حققوا مكاسب قصيرة المدى لانهم هاجموا اسرائيل يوم عيد الغفران » .

ولم تكن تصريحات العسكريين الاسرائيليين نفسها بعيدة عن التأثر بطابع المباغتة من خلال التزامها جانب الدفاع والحديث عن « صد الهجوم » تارة ، و« صعوبة » الحرب الدائرة تارة اخرى . فقد تحدث دايان في ٧٣/١٠/٦ الى الاذاعة الاسرائيلية بقوله ان هناك « معارك قاسية على الجبهتين » . واضاف في مؤتمر صحفي له عقده للمراسلين الاجانب في نفس اليوم بأنه « يأمل ان لا يحصل العدو على اية مكاسب » .

وعلق ايضا ، المعلق العسكري الاسرائيلي حاييم هرتسوج قائلا : « اليوم ولاول مرة نخوض حربا دفاعية ، والمبادرة ليست بأيدينا » واضاف في ٧٣/١٠/٧ بأن « المعركة غير سهلة » لان « هذه الحرب تختلف تماما عن الحروب السابقة » .

والملاحظ ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين من خلال التزامها جانب الدفاع واقرارها « بصعوبة » الوضع الناجم عن سير المعارك الدائرة ، قد ادت الى اضعاف المعنويات لدى الاسرائيليين ، مما حدا بالاعلام الاسرائيلي الى بذل قصارى جهده لتدارك ثغرات هذا الموقف ، الذي ينم عن ضعف بيّن ، عن طريق بذل محاولات استعراضية عدة لرفع المعنويات كان ابرزها ، في هذا المجال ، التركيز الاعلامي على الاعمال البطولية والفردية «الخارقة» التي قامت بها القوات الاسرائيلية ، والتلويح باسطورة التفوق الاسرائيلي كالتهديد « بسحق العدوان خلال ساعات » و« احتلال دمشق » بين لحظة واخرى . ولكن المبالغة في هذا المجال بالذات كان لها (بالاضافة الى تناقضات البيانات العسكرية الاسرائيلية نفسها عن سير المعارك) ، نتائج عكسية على المعنويات الاسرائيلية في الايام الاولى من القتال .

اما **الاتصالات الدبلوماسية المكثفة مع اميركا** ، فقد جرت منذ اللحظات الاولى من نشوب المعارك حين قام وزير الخارجية الاسرائيلية ابا ايبان المتواجد في نيويورك ، آنذاك ، باجراء « اتصالات مستمرة » مع وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر « مطلعا اياه اول بأول على تطورات المعركة » .

وفي اسرائيل ، اجتمعت جولدا مائير بسفير الولايات المتحدة في تل ابيب . وحافظت اسرائيل ، في الامم المتحدة ، على موقف الترقب والتريث فقدمت الى رئيس مجلس الامن **تقريرا وصفيا** عن الهجوم المصري ــ السوري ولكنها لم تطلب عقد مجلس الامن .

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان الولايات المتحدة عمدت بدورها الى اتخاذ موقف الترقب والتريث من جهتها عن طريق « تأخير دعوتها لعقد مجلس الامن لكي تتمكن اسرائيل من العمل بحرية في ساحة القتال » .

الموقف الثاني : المطالبة بوقف اطلاق النار على اساس العودة الى حدود ٥ تشرين الاول (اكتوبر)

وهذا الموقف ، الذي عبر عنه ابا ايبان في ١٠/٧/ ٧٣ في نيويورك ، لا ينفصم الى حد بعيد عن الموقف الاول . وهو يعتبر من الناحية العملية امتدادا وتوضيحا له . اي ان هذا الموقف ما زال يطغي عليه طابع المفاجأة ورد الفعل السريع (الناجم عن سير المعارك الدائرة) . وهو لا يختلف ، في جوهره ، عن الموقف السابق الذي يدعو الى « صد » الهجوم واعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل نشوب المعارك .

الا ان **ابرز ما طرأ من جديد على هذا الموقف هو التلويح الامريكي الضمني بالتدخل عن طريق « تحريك بعض قطع الاسطول الامريكي من موانىء اليونان »** ، وهذا مما يعبر عن قلق الولايات المتحدة وعدم ارتياحها لما يدور في ساحات القتال .

وفي ٧٣/١٠/٩ أعلنت الولايات المتحدة موقفا متطابقا مع الموقف الاسرائيلي حين طلبت من مندوبها في مجلس الامن ان « يطالب المجلس الاطراف المتقاتلة العودة الى المواقع التي كانت فيها قبل بدء الاشتباكات » .

الموقف الثالث : الاستعداد الفوري لوقف اطلاق النار دون ابداء اي شروط . فبينما كان دايان في اليوم الاول من نشوب القتال يتوقع ان « لا تستمر الحرب أشهرا او أسابيع ولا حتى أيام »، نجد ان ما أحرزته القوات العربية من مكاسب وانتصارات ملفتة للنظر وصمودها ازاء الهجمات المضادة على الجبهتين الشمالية والجنوبية ، كان بمثابة العامل الحاسم الذي ساهم في تغيير الموقف السياسي الاسرائيلي السابق ، اي موقف الترقب والتريث ، انتظارا لما ستسفر عنه المعارك الدائرة ، والمصحوب بالمطالبة بوقف اطلاق النار وعودة القوات العربية الى حدود ما قبل ٥ تشرين الاول (اكتوبر) .

ففي ٧٣/١٠/١٢ بدأت بوادر تغيير الموقف الاسرائيلي السابق حين صرح ابا ايبان في نيويورك بأن « قضايا الحدود ستكون الان اصعب بكثير مما كانت عليه » .

وفي ٧٣/١٠/١٤ ، حيث كانت مسألة نجاح عملية الاختراق ، التي قامت بها القوات الاسرائيلية ، مجرد امكانية مبهمة وغير مضمونة النتائج ، **عبرت جولدا مائير في مؤتمر صحفي بكل وضوح عن رغبتها في وقف اطلاق النار دون ابداء اي شروط او تحفظات** ، فذكرت بالحرف الواحد « ان احدا من جيراننا لا يرغب في وقف اطلاق النار . ولم تقترح اي جهة وقف اطلاق النار . **واذا ما قدم اقتراح بوقف اطلاق النار فاننا لن نضيع دقيقة واحدة وسنبحث الموضوع حالا** » .

الموقف الرابع : الاستعداد لوقف اطلاق النار على اساس التفسير الاسرائيلي لقرار مجلس الامن.

ويمكن ارجاع العوامل التي ادت الى تغيير الموقف السابق وعودة اسرائيل الى تعنتها المعهود وطرح شروطها وتفسيراتها الخاصة القديمة لقرار مجلس امن رقم ٢٤٢ ، الى سببين رئيسيين وهما يقومان على علاقة جدلية فيما بينهما :

السبب الاول ، وهو يتعلق بنجاح عملية الاختراق الاسرائيلية المحدودة الى الضفة الغربية للقناة وما احدثته من ارباك في صفوف القوات المصرية .

السبب الثاني ، وهو ناجم عن تدفق كميات ضخمة من الاسلحة والمعدات الاميركية من مختلف الانواع الى اسرائيل .

ولكن تركيزنا سينصب هنا على ابراز دور المساعدات العسكرية الضخمة والموقف السياسي الاميركي . ذلك لان نجاح عملية الاختراق العسكرية الاسرائيلية بآثارها السياسية باتت معروفة بشكل كاف .

حتى يوم ٧٣/١٠/١٠ كانت الولايات المتحدة الاميركية تعول على قدرة وقوة اسرائيل العسكرية في توجيه ضربة موجعة الى الجيوش العربية ، بعد تمكنها من اعادة تنظيم صفوف قواتها واستكمال دعوة الاحتياطي . الا ان التوقعات الاميركية باءت بالفشل الذريع ازاء صمود المقاتلين العرب . ففي ١٩٧٣/١٠/١١ ذكرت الاذاعة الاسرائيلية « ان الولايات المتحدة بدأت بتزويد اسرائيل بالامتدة العسكرية التي تعطلت في الحرب اذ قامت بارسال ٤٨ طائرة فانتوم اميركية كانت متواجدة في اوروبا الغربية » الى اسرائيل .

وفي ٧٣/١٠/١٢ صرح كيسنجر في مؤتمره الصحفي الاول بعد توليه منصب وزير الخارجية « ان للولايات المتحدة صداقة تقليدية مع اسرائيل وهذه الصداقة سوف تستمر في هذه الازمة » .

واما عن مدى حجم وكميات الاسلحة الاميركية الكثيرة التي اخذت تتدفق على اسرائيل فقد ذكرت

صحيفة ستار نيوز الاميركية « ان كميات الاسلحة المرسلة الى اسرائيل سر تحتفظ به المستويات العليا للادارة الاميركية » .

واعرب جيرالد فورد ، المرشح لتسلم منصب نائب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة في ١٥/ ١٠/٧٣ ، عن نوايا واتجاهات السياسة الاميركية بصدد الحرب بقوله « لا يمكن التوصل الى تسوية دبلوماسية في الشرق الاوسط قبل ان يتم التوصل الى حل عسكري بأقرب وقت » ؟! واضاف ايضا « ان الولايات المتحدة تنفذ كافة التزاماتها لمساعدة اسرائيل حسب الخطة الراهنة وهي خطة كبيرة »!

وفي نفس اليوم أعلنت الولايات المتحدة رسميا انها بدأت تمد اسرائيل من جديد بالاسلحة « من اجل الحيلولة دون الاخلال بميزان القوى في الشرق الاوسط » .

وتابع نيكسون في ١٦/١٠/٧٣ استكمال جوانب الموقف السياسي الاميركي المؤيد بشدة لاسرائيل ، ملوحا بالتدخل العسكري لحماية اسرائيل حين قال : « سياسة الولايات المتحدة مشابهة للسياسة التي اتبعت في العام ٥٨ حيال لبنان وفي العام ١٩٧٠ حيال الاردن » .

ولقد اقترن هذا التصريح باعلان اميركا عن تدعيم قوات مشاة الاسطول (المارينز) السادس في البحر المتوسط وبانضمام حاملة طائرات على متنها ألفان من مشاة الاسطول .

وفي اسرائيل ، تحدث هرتسوج المعلق العسكري الاسرائيلي في نفس اليوم المذكور اعلاه عن دور المساعدات العسكرية الاميركية في الحرب الدائرة فقال بأنه « عندما يتحقق الامداد الاميركي ويصل فان الذين يقفون خلف العرب (المقصود السوفيات) قد يعيدون النظر في آرائهم » . واذاع راديو اسرائيل باللغة العبرية يومها ، ايضا ، « ان طائرات النقل الاميركي بدأت باحضار اعتدة الى اسرائيل بواسطة طائرات تي اف داليس وهي طائرات تستطيع ان تحمل ٨٠٠ جندي او ١٢٠ طن حمولة » .

ويدل على مدى الاهمية القصوى ، التي كانت تعولها اسرائيل على الامدادات والمساعدات العسكرية الاميركية ، « قيام رئيس الدولة ورئيسة الوزراء والسفير الامريكي في اسرائيل في اوقات مختلفة بزيارة لمطار عسكري في مكان ما من البلاد لمشاهدة عملية تفريغ الطائرات الامريكية التي احضرت شحنات اسلحة الى اسرائيل » بالاضافة الى « عدد من العسكريين الاميركيين ارسلوا الى اسرائيل لتنظيم عملية نقل السلاح » ! ، كما أعلن عن ذلك راديو العدو الصهيوني في ١٩/١٠/٧٣ .

ويلاحظ هنا ان اثر هذه المساعدات العسكرية الضخمة كان واضحا تماما بالنسبة الى مسألة « تعزيز القوة الاسرائيلية العاملة غرب قناة السويس في القطاع الاوسط بوحدات من المدرعات والمدفعية » .

ومن جانبها اكدت جولدا مائير في ١٦/١٠/٧٣ على ان الولايات المتحدة « تواصل تلبية طلباتنا بايصال الاسلحة بالكميات والانواع والسرعة التي يتطلبها الوضع » !

وفي ١٩/١٠/٧٣ صرح نيكسون ان الولايات المتحدة « وافقت **حتى الان** على ارسال امدادات لاسرائيل بمبلغ اجمالي يبلغ ٨٢٥ مليون دولار » ، واضاف ان « هناك حاجة الى تعزيز قوة اسرائيل من اجل تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط » .

والواقع انه بفضل حجم هذه المساعدات العسكرية الاميركية الضخمة تمكنت اسرائيل من تعويض معظم خسائرها وبالتالي دفع اعداد كبيرة جديدة من قواتها المدرعة الى الضفة الغربية من قناة السويس .

ولم يكن قد مضى يومان على تصريح جولدا مائير الذي اعربت فيه عن استعدادها لوقف اطلاق النار ، دون ابداء اي شروط او تحفظات ، حتى عادت الى التصلب والتعنت من جديد ، بعد النجاحات النسبية التي تحققت لقواتها وتمكنها من التمركز داخل الضفة الغربية للقناة . فقد جاء في خطاب مائير في جلسة الكنيست الخاصة بتاريخ ١٦/١٠/٧٣ « ان ساعة وقف اطلاق النار ستأتي بعد كسر قوات العدو»، متجاهلة في ذلك مشروع السادات للسلام الذي تقدم به قبل ساعات من القائها خطابها .

ولوح ابا ايبان بدوره في ١٧/١٠/٧٣ معبرا عن المفهوم الاسرائيلي المشروط للسلام بقوله « ان اسرائيل مستعدة لوقف اطلاق النار مقابل وقف اطلاق النار . وان اسرائيل على استعداد لمعالجات في اطار مفاوضات لتحقيق السلام شريطة ضمان أمنها » .

وبالرغم من موافقة اسرائيل على وقف اطلاق النار في ١٩٧٣/١٠/٢٢ بناء على القرار رقم ٣٣٨ الصادر عن الامم المتحدة ، فقد استمرت في خرق وقف اطلاق النار في الضفة الغربية للقناة .

والجدير بالذكر ان وزارة الدفاع الاميركية اعلنت في نفس هذا اليوم « ان شحن العتاد العسكري الى اسرائيل مستمر دون انقطاع رغم اعلان وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط » .

فحوى المفهوم الاسرائيلي لوقف اطلاق النار وقرار مجلس الامن : لقد حددت اسرائيل موافقتها على القرار المذكور « على اساس المفهوم الذي حددته لوقف اطلاق النار كما قدمته للامم المتحدة في ٤ آب (اغسطس) ١٩٧٠ وبناء على ما اعلنته رئيسة الوزراء في اليوم نفسه في الكنيست .. وستطلب اسرائيل من ممثليها ان يوضحوا **بان قرار مجلس الامن الصادر في عام ١٩٦٧ يجب ان يفسر في اطار فهم اسرائيل لمعناه** » .

فماذا يتضمن المفهوم الاسرائيلي لقرار مجلس الامن كما جاء في ٤ آب ١٩٧٠ ؟

كانت الحكومة الاسرائيلية قد بعثت في التاريخ المذكور اعلاه ردها على المقترحات الاميركية للسلام في الشرق الاوسط ، من خلال مشروع روجرز ، حيث اكدت بأن المحادثات ستتم في « نطاق » مجلس الامن « **لكي يتم الاتفاق على اتفاقية سلام تعاقدي ملزم بين الاطراف .. ضمن حدود آمنة ومعترف بها غير معرضة للتهديد او اعمال العنف** . وسيكون كل طرف مسؤولا ضمن اراضيه عن **منع جميع الاعمال العدائية** التي يمكن ان تقوم بها القوات العسكرية النظامية او القوات شبه العسكرية **بما فيها غير النظامية** (المقصود هنا العمل الفدائي) .. اما انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلت (أي ليس كل الاراضي !) في نزاع ١٩٦٧ الى حدود آمنة معترف بها ومتفق عليها فسيتحدد في اتفاقيات السلام التي تشترك بها اسرائيل **دون اية شروط مسبقة** » .

وقد اكدت مائير في بيانها امام الكنيست في ٧٣/١٠/٢٣ على هذا المفهوم الاسرائيلي ولكنها ذكرت بوضوح ايضا ان « **وقف اطلاق النار يطبق ايضا على نشاط القوات غير النظامية...** ويضمن رفع الحصار وعدم التعرض لحرية الملاحة في مضيق باب المندب للسفن التي في طريقها الى ايلات ..

وان التفسير والتحديد المتعلق بالمفاوضات بين الاطراف هو **المفاوضات المباشرة** من خلال **اتفاق فيما بينهما . وان اسرائيل لن تعود من جديد الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧** التي تكشف الدولة أمام عمليات عدوانية..» وعادت مائير الى تكرار موقف التصلب الاسرائيلي المعروف قبل ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ حين قالت بالحرف الواحد « **لقد كان موقفنا ، وهو كذلك الان** ، طالما انه ليس هناك سلام ، فاننا **سنواصل ابقاء الوضع كما كان عند وقف اطلاق النار** . ان خطوط وقف النار **يمكن** ابدالها **فقط** بحدود آمنة معترف بها ومتفق عليها **يتم تحديدها في معاهدة سلام.. وموقفنا قائم وثابت بشأن وحدة القدس كعاصمة اسرائيل..** وانه لن ينسحب جندي اسرائيلي من خطوط وقف اطلاق النار الى ان يتم التوصل الى **اتفاق سلام مكتوب وملزم** » .

وهكذا عادت اسرائيل الى اتخاذ نفس مواقفها السابقة قبل نشوب القتال بصدد تفسيرها لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ومفهومها الخاص للانسحاب والسلام .

ومما يلفت النظر في بيان جولدا مائير المذكور امام الكنيست انها اكدت ان لا وجود هناك لضغط تمارسه الولايات المتحدة على اسرائيل كما نفت وجود « خطة » او اتفاق دولي بين اميركا وروسيا بالنسبة « لمكونات السلام » ، فقد ذكرت مائير انه « في جميع اتصالاتنا بالولايات المتحدة علمت انه ليس للولايات المتحدة خطة بالنسبة للحدود وبقية مكونات السلام » ، بل ان مائير ترى ان الولايات المتحدة « تعتقد ان اصحاب المساعي الحميدة يجب ان يعملوا **لايصال الاطراف انفسهم** الى تقديم الاقتراحات والخطط والمشاريع بالنسبة للمستقبل ، واكثر من هذا ، فانه على (أي مائير) ان اؤكد انه حسب المعلومات الموثوقة التي وصلتني ، **لم يطرح في محادثات موسكو أي أمر آخر ، زيادة على ما تضمنه قرار مجلس الامن** ».

وواضح هنا من حديث جولدا مائير ان الموقف الاميركي في جوهره مؤيد لاسرائيل ومماثل لشروطها وتفسيرها لمضمون قرار مجلس الامن ولصيغة اجراء **المفاوضات المباشرة** التي تصر عليها اسرائيل .

وقد أكد مصدر اسرائيلي مأذون اثر انتهاء الزيارة التي قام بها كيسنجر الى اسرائيل ،

ارتياحه للموقف الامريكي المؤيد لشروط اسرائيل، وذلك بقوله في ٧٣/١٠/٢٢ « لدينا كل الاسباب لنكون مرتاحين الى المحادثات التي أجراها البروفسور كيسنجر في اسرائيل . وقد طمأننا الوزير الامريكي الى انه **لن يجري فرض حل للنزاع على اسرائيل وجيرانها** . وان الولايات المتحدة ستواصل تأييدها لاسرائيل » .

وكذلك صحيفة معاريف الصهيونية في ٧٣/١٠/٢٢ قد كشفت النقاب عن أن كيسنجر زار اسرائيل، بعد انتهاء زيارته لموسكو ، « بناء لطلب خاص من غولدا مائير » . واضافت الصحيفة ان مائير « أرادت ان تعرف نوايا اميركا من وقف اطلاق النار .. وان نيكسون ابلغ مائير ان الجيش الاسرائيلي سيستمر في الاحتفاظ بمواقعه الراهنة».

وذكرت الصحيفة المذكورة ايضا ان كيسنجر « أكد للاسرائيليين ان واشنطن أيدت الفقرة التي وردت في قرار وقف اطلاق النار والتي دعت الى اجراء « مفاوضات مباشرة » بين الاطراف المعنية في الشرق الاوسط وان هذه الفقرة **بالذات** هي التي جعلت الحكومة الاسرائيلية توافق على القرار » .

وفي نفس اليوم ذكر راديو العدو الصهيوني ان كيسنجر يوافق المسؤولين الاسرائيليين بأنه « لن يكون هناك انسحاب حتى ولو بصورة مرحلية او جزئية قبل قيام المفاوضات المباشرة » .

وفي ٧٣/١٠/٢٨ اعربت مائير في مقابلة لها مع شبكة التلفزيون الامريكية (السي. بي. اس) عن « تشاؤمها » بالنسبة الى احتمالات السلام في المنطقة . وقالت ان « السلام يتوقف على الدول العربية .. وانها لم تتلق **تأكيدات** من وزير الخارجية الامريكية الدكتور هنري كيسنجر بأن الرئيس السادات او زعماء عرب اخرين **راغبون** في بدء « **محادثات مباشرة مع اسرائيل** » .

وبالرغم من تماثل الموقفين الامريكي والاسرائيلي بالنسبة لتفسير قرار مجلس الامن والاصرار على صيغة المفاوضات المباشرة ، فقد طرأ بعض التحول على الموقف الامريكي لجهة تماثله **الكلي** مع الموقف الاسرائيلي ولا سيما بالنسبة لمسألة وقف اطلاق النار . وذلك بعد التوتر الروسي — الامريكي الذي حدث نتيجة اصرار اسرائيل على خرق وقف اطلاق النار بصورة مستمرة .

فقد كانت اسرائيل تأمل ان تحرز المزيد من التقدم العسكري في الضفة الغربية للقناة ، ولكننا نلاحظ ، بعد التوتر الروسي — الامريكي و«تهديد» السوفيات لاسرائيل اذا لم تكف عن وقف اطلاق النار فورا ، حدوث بعض الاضطراب السياسي في اسرائيل وعدم دقة في البيانات السياسية تجلى في كثرة الحديث عن وجود « ضغط اميركي » على اسرائيل .

ولكن ما هي **حقيقة هذا الضغط** الذي تحدث عنه بصفة اساسية كل من العازر هرتسوج ؟ فقد ذكر العازر في ٧٣/١٠/٢٨ ان « قرار وقف اطلاق النار **فرض علينا** رغم انه كان باستطاعتنا الحصول على انجازات اكثر ، والتوصل الى حسم المعركة بصورة مطلقة » .

كما صرح هرتسوج في ٧٣/١٠/٢٩ « ان هناك ضغطا اميركيا على اسرائيل لتقديم تنازلات الى الجيش المصري » . واضاف « ان الولايات المتحدة لا تقدم اية خدمة ان هي ضغطت على اسرائيل اكثر من اللازم » .

ولكن الضغط الامريكي الذي تحدث عنه كل من العازر وهرتسوج ينحصر **فقط** بالاصرار على وقف اطلاق النار بعد التوتر الروسي — الامريكي الذي حدث واستعداد السوفيات لاتخاذ اجراءات منفردة اذا لم تمتثل اسرائيل فورا لوقف اطلاق النار .

وعليه فان **الضغط الامريكي** ينحصر حتى الآن ضمن هذا المجال فقط ولا يشير الى وجود اختلاف جوهري في تماثل الموقف الامريكي مع الموقف الاسرائيلي بالنسبة لسائر القضايا الاساسية الاخرى التي سبق ان تحدثنا عنها . ففي ٧٣/١٠/٣٠ صرح دايان « ان الولايات المتحدة هي الصديق الوحيد لاسرائيل » .

ملاحظات اخيرة :

ان كل المؤشرات والمعطيات السياسية والخبرات السابقة مع اسرائيل **تؤكد** ان قبولها بوقف اطلاق النار لن يكون ، في افضل الاحوال ، سوى هدنة مؤقتة قد تطول او تقصر تبعا لدرجة استعدادها العسكري والسياسي كما يتوقف على موازين القوى الدولية ، للانقضاض من جديد لاستعادة هيبتها وصورتها السابقة . ذلك لان اسرائيل لا يمكن ان تسمح ، من جهتها ، بأي اهتزاز مؤثر يوجه الى قوتها التي « لا تقهر » في المنطقة العربية وخاصة

اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الدور الخاص الذي تلعبه الايديولوجية في تماسك المجتمع الصهيوني ، هذه الايديولوجية التي تعتمد على اسطورة التفوق العسكري ونظرية الامن الاسرائيلي . كما ان اهتزاز صورة اسرائيل كأسطورة « قوة » سيؤثر حتما على وظيفتها الاساسية التي تقوم بها في خدمة المصالح الامبريالية عامة ، والامبريالية الاميركية خاصة .

ويبدو ان الولايات المتحدة تفضل الاعتماد بشكل أساسي على قوة اسرائيل واستمرار وجودها **كخط دفاع أول** لها من اجل تأمين مصالحها . وهذا مما يفسر سبب الاهتمام والدعم الكبير الذي تحظى به اسرائيل من الولايات المتحدة الى درجة استعداد هذه الاخيرة لاعلان حالة الاستنفار العام لكل قواتها في العالم من اجل الدفاع عن أمن اسرائيل والابقاء على قوتها وتفوقها .

فقبل حوالي ثلاثة اشهر كتب معلق هارتس الصهيونية شنيتسر في ٧٣/٨/٢٤ ، لمناسبة تعيين كيسنجر وزيرا للخارجية الاميركية ، كتب بكل وضوح « ان اسرائيل كدولة اقليمية كبرى (وبقاؤها كذلك مشروط بالدعم الاميركي كما يحدث الان) هي احدى الضمانات المهمة للاستقرار . وهي الشرط الاول للمحافظة على الاستمرار في تزويد الغرب بالبترول » .

كما اشار يوئيل ماركوس في نفس الصحيفة المذكورة اعلاه في ٧٣/٣/٧ بمناسبة زيارة جولدا مائير للولايات المتحدة « ان اسرائيل قوية هي في الحقيقة ضمانة للمحافظة على المصالح الاميركية في المنطقة . وقد أوضحنا ان **الجيش الاسرائيلي ــ بقوته المطلقة لا النسبية ــ هو خط الدفاع الاول عن المصالح الاميركية في حوض البحر الابيض المتوسط أكثر من معظم دول حلف الاطلسي** » .

والواقع ان دور الحارس والشرطي للمحافظة على المصالح الامبريالية الاميركية الذي تقوم به اسرائيل في المنطقة ، من شأنه ان **يجنب** الولايات المتحدة اتخاذ صفة التدخل المباشر ضد شعوبنا العربية ، ويجعلها تحتفظ بصفة « **الحياد** » **النسبي المزيف** تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي . وهذا الدور يوفر على الولايات المتحدة الكثير من الرجال والمال والتورط العسكري المباشر .

ان كافة الحلول الوسطية المطروحة لحل هذا الصراع لن تقبل بها اسرائيل . واذا قبلت فلن يكون ذلك من جانبها اكثر من اجراء تكتيكي ريثما تتمكن من استعادة وتنظيم قواها لكي تنقض من جديد بدعم وتشجيع الولايات المتحدة الاميركية . وكان رابين رئيس اركان حرب الجيش الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ وسفير اسرائيل السابق في واشنطن قد وضح مفهوم اسرائيل لاحلال « السلام » في صحيفة معاريف بتاريخ ٧٣/٧/١٣ حين قال « من اجل الوصول الى حل ، على اسرائيل ان تقطع على العرب طريق الامل في : (١) ان بامكانهم الحصول على شيء بالقوة ، (٢) ان الطريق الى السلم تمر بموسكو ، (٣) ان بامكان الامم المتحدة فرض السلام » !

ان الصراع مع اسرائيل لا يمكن ان يخاض على أساس كونه صراعا جزئيا محدودا ، بل هو في جوهره صراع لا ينحصر فحسب في ضرورة الاستعداد لاسترجاع الاراضي المحتلة ، بل هو صراع مصيري وشامل ينبغي ان يخوضه الشعب العربي ككل (والشعب الفلسطيني في الطليعة) لدحر قوى التخلف وأدوات السيطرة الامبريالية بهدف بناء المجتمع العربي الموحد والقوي .

فمن هنا لا بد من حشد كل الطاقات والامكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والبشرية (وليس جزء منها) لكي نتمكن من الحاق الهزيمة النهائية بالعدو الصهيوني الامبريالي .

هاني مندس

[٧]

الاتجاهات الرئيسية لصحف الضفة الغربية بعد وقف اطلاق النار

طرحت حرب تشرين الاول (اكتوبر) كما لم تطرح من قبل موضوعات تتعلق بالحرب وبالسلام . وقد فتح الباب واسعا امام طرح هذه الموضوعات ، من قبل القيادات السياسية للدول العربية التي حاربت وحققت انجازات عسكرية هامة . فقد حدد الرئيس السادات في الخطاب الذي ألقاه خلال حرب تشرين ، يوم ١٩٧٣/١٠/١٦ ، شرطين اساسيين لموافقته على وقف اطلاق النار وحضور مؤتمر السلام الذي اقترحه بنفسه وهما : انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . وكان طبيعيا ان يثير الشرط الثاني للرئيس السادات حوارا واسعا في الاوساط العربية والفلسطينية ، والدولية ايضا ، حول ماهية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، التي ترك السادات أمر تحديدها للشعب الفلسطيني نفسه . وكان من الطبيعي ايضا ان يكون قسم من الشعب الفلسطيني — داخل الوطن — معنيا بمثل هذه الموضوعات التي تمس جوهر حياته ومستقبله. واذا كانت صحف الضفة الغربية ، على اختلاف اتجاهاتها ، لا تعكس بالضرورة رأي الفلسطينيين داخل الوطن المحتل ، فان مواضيعها وافتتاحياتها لا يمكن ان تكون — على الاقل — الا انعكاسا لاهتمامات جماهيرنا التي تعيش الاحتلال وترزح تحت كابوسه البغيض . لذلك ، فان فحص ما تناولته هذه الصحف في افتتاحياتها ومواضيعها المختلفة خلال الفترة التي اعقبت وقف اطلاق النار ، يمكن ان يشير الى اتجاهات عامة تسود الاوساط الفلسطينية المعنية داخل الضفة والقطاع ، مع التذكير مرة اخرى باختلاف اتجاهات هذه الصحف وميولها . كما سنبين فيما بعد ، فانه يمكن تلمس ثلاثة اتجاهات عامة تسود الضفة الغربية وقطاع غزة ازاء الموضوعات التي أعقبت حرب تشرين اول .

اول هذه الاتجاهات مثلته صحيفة « **الشعب** » التي تصفها الدوائر الاسرائيلية بالتعصب لحركة المقاومة ومناهضة النظام الاردني ، وقد تلخص هذا الاتجاه بعدد من افتتاحيات الصحيفة التي تحذر من الدور الاميركي وتشكك بالفرص المتاحة امام عقد مؤتمر للسلام يحقق الشرطين الاساسيين اللذين حددهما الرئيس السادات في خطابه الشهير . ولم تنس الصحيفة في معرض ذلك أن تثير الانتباه الى اتصالات وتحركات يجريها انصار الحكومة الاردنية داخل الضفة الغربية بهدف استمالة الفلسطينيين هناك الى جانب النظام في معركه السياسي من اجل الفوز بحق تمثيل الفلسطينيين والنطق باسمهم في مؤتمر السلام العتيد . وثاني هذه الاتجاهات تمثل من خلال موضوعات صحيفة « **القدس** » التي تحدثت عن فرص السلام المتاحة وعن ضرورة تخلي اسرائيل عن تصلبها ومواقفها السابقة . أما ثالث هذه الاتجاهات فقد ورد في الصحيفة الاسبوعية التي يصدرها محمد ابو شلباية صاحب الكتاب الشهير « لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة » . وقد عبر عن ذلك بالقول : نحن ملتزمون بما يوافق عليه « شعبنا وأمتنا العربية .. بقيادة الرئيسين حافظ الاسد وانور السادات » .

وفيما يلي عرض لكل من الاتجاهات الثلاثة :

أولا الاتجاه الذي لا يرى اية فرصة امام مؤتمر السلام في الظروف الراهنة ويحذر من الدور الاميركي والاتصالات الاردنية في الضفة الغربية .

فقد ورد في افتتاحية لجريدة الشعب الصادرة يوم ١٩٧٣/١١/٥ تحت عنوان « السلام المضحك البعيد » ان الامر لا يعدو كونه شائعات عن السلام وشباك تنصب وترتب . فتقول الصحيفة : « الذين لا يعرفون جذور النزاع العربي — الاسرائيلي ، او الذين يجهلون او يتجاهلون اعماق القناعات العربية والفلسطينية ، المتأصلة في نفوسهم بكل ابعادها الحضارية .. هؤلاء وحدهم الذين تنطلي عليهم لعبة « السلام » فسرعان ما يسقطون في شباك لا يدرون كيف نصبت او كيف دبرت ورتبت » . وتضيف « الشعب » ان الخبرة الطويلة والتجارب المريرة يجب ان تعلمنا عدم تناول الامور بسطحية وسذاجة ، ان القناعات الفلسطينية والعربية تقول : « ان اميركا او بريطانيا او المانيا الغربية على سبيل المثال ، لا تريد سلاما بالمنطقة ، ذلك ان بريطانيا هي التي خلقت المشكلة ، والمانيا ساهمت فيها ، واميركا تكفلت بالباقي حتى اليوم ».

وتخلص الصحيفة الى القول ان « اي سلام بأي شكل او مضمون ، سيكون عائقا يوقف الخطوات التوسعية » وتستشهد على ذلك بأن اسرائيل منذ ربع قرن لم تحدد حدودها . ثم تصل « الشعب » الى تصورها للسلام بالقول انه يتطلب « الاعتراف بحق الاخرين في ان يعيشوا احرارا في بلادهم ، آمنين في ديارهم » . ومن ثم تستدرك الصحيفة ان ذلك يجب الا يعني ان على صاحب الحق ان يقدم التنازلات وحده. وتختم « الشعب » افتتاحيتها هذه قائلة : « ان الامر الواقع الذي اتخذوا منه منهاجا وسبيلا لن يكون أبدا اثباتا لباطل او اقناعا بالقبول به » (الشعب ١٩٧٣/١١/٥) .

ومن ناحية ثانية رافق هذا الاتجاه الذي عبرت عنه صحيفة الشعب ، **التحذير من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة** . فتقول الصحيفة في احدى افتتاحياتها بأن ما يسمى تجربة اختبار النوايا الاميركية سوف تؤدي الى استخلاص نتيجة قاطعة مانعة ، وهي ان اميركا لن تغير موقفها في يوم من الايام . ثم عندما تتطرق الى التعليق على زيارة كيسنجر للمنطقة تذكر برحلات سيسكو وروجرز السابقة « التي سجلت في تاريخ النكبة العربية بشكل عام ، والكارثة الفلسطينية بشكل خاص ، اسود الصفحات في اسود ايلول وغير ايلول » . وتمضي الشعب معلقة على زيارة كيسنجر ونتائجها للمنطقة قائلة ان « ما لم تكسبه اميركا واسرائيل حربا ، سواء في مهزلة ١٩٦٧ او معركة ١٩٧٣ ، وأخفقت في الحصول عليه كاملا عام ١٩٧٠ ، فانهما تعيدان الكرة اليوم لعلهما تصلان الى مبتغاهما او على الاقل في الخطوة الاولى في الخطة القادمة » . وتختم الشعب تعليقها بالقول ان الخطوة الاولى القادمة هي مؤامرة ، وانها عملية تفكيك للتضامن العربي ، وايهام للعرب بأن اميركا وحدها هي القادرة على حل مشاكل ومعضلات المنطقة (الشعب ١٩٧٣/١١/٨) .

والى جانب التحذير من الدور الاميركي حرصت « الشعب » في أكثر من مناسبة على التحذير ايضا من تحركات انصار النظام الاردني في الضفة الغربية ومما ترمي اليه هذه التحركات . فقد ذكرت في عددها الصادر في ١٩٧٣/١١/٤ ان خمس شخصيات من مدينة نابلس ابلغت رسولا جاء من عمان « للمشاورة » بأنهم لا يقبلون الا ما تقبل به الدول العربية مجتمعة وفي الطليعة مصر وسوريا والفلسطينيون في الخارج . وتضيف « الشعب » ان أوساطا وطنية في عمان « قد نصحت اصدقاء لها هنا بعدم قبول البحث في أي مشروع يطرح الان او في المستقبل ما لم يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وان الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني هو المجلس الوطني الفلسطيني ولجنته التنفيذية ». وتلاحظ الصحيفة ايضا ان وسائل الاعلام الاردنية قد أخذت « بمسايرة الاخوة في الضفة الغربية . حتى ان المعاملات المتعلقة بهم تجري في أسرع وقت الى جانب حسن المعاملة المفاجئة على الجسور . كما لوحظ ان دار الاذاعة الاردنية اخذت في اعقاب نشراتها الاخبارية تنقل انباء الموتى في الضفة الغربية سواء عن راديو اسرائيل او الصحف الصادرة بالقدس يوميا وتختم خبر كل نعي بالقول رحمه الله . كما لوحظ ان الاغاني والاناشيد المتعلقة بالضفة المحتلة قد اخذت دورها الرئيسي». (الشعب ١٩٧٣/١١/٤) . وفي مجال آخر ذكرت الصحيفة ان « نصيحة من عمان جاءت لبعض المعتمدين بعدم القيام في المرحلة الحاضرة بأي تحرك وان يبلغ الاخرين بذلك ، لان اي تحرك او تصريح منهم سيسيء الى الاردن في مرحلة حساسة وبانتظار تعليمات جديدة سيطبق هؤلاء أفواههم فلا ينبسون ببنت شفة ...» (الشعب ١٩٧٣/١١/٢). وفي مجال آخر كذلك تقول « الشعب » انه لوحظ خلال الاسبوع الاول من تشرين الاول « تحركات لعدد من الاشخاص، سواء فيما يعقد من اجتماعات او فيمن توجهوا الى عمان بدعوة من الحكومة الاردنية او بدونها .. ويعتقد ان لسفرهم علاقة بالتشاور مع هذه الشخصيات بالنسبة للظروف الراهنة وفيما يتعلق بمصير الضفة الغربية . وعلم ان عددا آخر على أهبة الاستعداد وينتظرون الايحاء لهم بالتوجه الى عمان ، ومنهم النواب وبعض رؤساء البلديات والمجالس القروية والاطباء والصيادلة والشيوخ الى جانب ممثلين عن التربية والتعليم ومن باقي القطاعات الاخرى » . وتلاحظ الصحيفة ان بعض الاشخاص الذين سافروا الى عمان بدعوة من حكومتها « من لم تكن لهم علاقة او صلة حسنة سابقة مما يفسر ان الاردن يريد في هذه المرحلة ان يزيد من هذه الوجوه ، معتقدا بأن لها نفوذها وكلمتها بين المواطنين لنشر الافكار والاراء التي تريدها » . وتستنتج الصحيفة ان الغرض من الاتصال ببعض هذه الوجوه هو اما

لاستبدالها بالوجوه القديمة او ان تكون كرديف مساند لها ، « في حين ان غالبية الناس ينظرون ان هناك من يحسن تمثيلهم خارج الاردن وخارج الاحتلال » . وتذكر الصحيفة الخبر التالي عن مراسلها في مدينة الخليل : « ان ثلاثة احدهم صيدلي والاخر محام والثالث رئيس بلدية سابق قد سافروا في يوم واحد الى عمان ، وان نائبين على الاقل مع ثلاثة رؤساء بلديات جديدة يزمعون السفر خلال الايام القادمة . وفهم كذلك ان بعض الشخصيات التقليدية لا تنظر بارتياح الى هذه التحركات من وراء ظهرها ، كما ان اتصالا جرى قبل ايام بين بعضهم في المحافظة (الخليل) وفي غزة والقدس » .

الاتجاه الثاني المتفائل بعقد مؤتمر سلام مثلته موضوعات وعناوين صحيفة القدس . وباستعراض لعدد من العناوين الرئيسية لهذه الصحيفة خلال الفترة التي أعقبت وقف اطلاق النار ، نجد أكثرها يتحدث عن احتمال عقد مؤتمر للسلام يتحقق فيه انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة واعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير . ومن هذه العناوين الرئيسية : « المحادثات المصرية الاميركية قد تؤدي الى مفاوضات سلام .. مطالب مصر وسوريا في محادثات السلام المتوقعة : ١ ــ منح الضفة الغربية حكما ذاتيا ــ ٢ ــ انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة ــ ٣ ــ حق تقرير المصير للفلسطينيين في الانضمام الى الاردن او اقامة كيان فلسطيني مستقل » (القدس ٣١/١٠/ ٧٣) . ونجد من هذه العناوين المتفائلة بقرب انعقاد مؤتمر السلام ما ورد في عدد الصحيفة الصادر يوم ١٩٧٣/١١/٢ والقائل : « احتمال عقد مؤتمر للسلام في نيويورك او جنيف خلال اسابيع.. نيكسون يبحث مع فهمي ومئير حلا وسطا لازمة الشرق الاوسط » . ومن هذه العناوين كذلك «موسكو تعطل مؤتمر السلام اذا حرم الفلسطينيون حق تقرير المصير .. روسيا تؤيد اقامة دولة فلسطينية وتضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين.. عواصم عربية وغربية تجري اتصالات مع منظمة التحرير لارسال ممثلين عنها الى مؤتمر السلام .. خلاف بين المنظمات والاردن حول من سيمثل الفلسطينيين في المؤتمر » (القدس ١٩٧٣/١١/٤).

ويهمنا ان نستعرض في هذا المجال ما أوردته احدى افتتاحيات صحيفة القدس عن « دور الفلسطينيين » في هذه المرحلة . وتعد هذه الافتتاحية من التعليقات القليلة جدا التي تصور وجهة نظر بعض المعنيين في الضفة الغربية . ففي حديث « القدس » الصادرة يوم ١٩٧٣/١١/٨ يقرر كاتب التعليق « **ان الوقت لم يعد مبكرا** ليقول الفلسطينيون برأي في « حقوقهم المشروعة » ، ان ثمة اجماعا عربيا على ان الحديث في المسألة الفلسطينية من شأن الفلسطينيين » . ثم يقول ان هذا الامر « حافز جاد للقوى الفلسطينية المبعثرة لاثبات وجودها في هذه المرحلة التاريخية » . ثم يعترف الكاتب ان هذه المرحلة صعبة ، غير ان « نظرة سريعة لواقع التواجد الفلسطيني والولاء الفلسطيني ، كافية لتبرير الموضع الصعب الذي نفاجأ به ، كما ان تحديدا جامعا لما اصطلح على تسميته « بالحقوق المشروعة » للفلسطينيين يبدو في الواقع ومن خلال النظرة الوطنية والقومية امرا في غاية الدقة بل في غاية الخطورة » . بعد هذا يجد كاتب التعليق ان المخرج لتحديد ماهية الحقوق المشروعة يمكن استخلاصه من « ولاء الضمير الفلسطيني » ، وذلك لاجتياز « مأزقي التواجد الجغرافي الحالي ، والولاء بحكم انتماء قانوني معين » . ويضيف « لكن **الحقوق المشروعة والاماني الوطنية والقومية** يحتاجان الى توفر كل الطاقات والقوى وتجنيد كل المؤهلين عقليا وسياسيا ، للاتفاق على تحديد اتجاه سياسي واضح ... ان طبيعة المرحلة لا تعني اطلاقا الخروج في أقل اعتبار عن الحد الادنى للمقومات التي تحفظ على شعب أي شعب أرضه ووجوده وصلته بأمته بكل الاعتبارات » وهذا لا يعني على الاطلاق « **التفريط بالمكاسب القومية والتلاحم الجغرافي الذي يشكل عمقا ، يغدو الشعب بدونه مقصوص الجناح...**».

يبقى الى جانب هذين الاتجاهين **اتجاه ثالث** عبرت عنه صحيفة « صوت الجماهير » الاسبوعية، التي أوردت في عددها السابع الصادر يوم ١٩٧٣/١١/٣ مقالا رئيسيا تحت عنوان « الحذر الحذر من المعارك الجانبية » ، ما مؤداه **ان الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ملتزم بما يقرره الشعب الفلسطيني كله داخل الوطن وخارجه** ، وما يوافق عليه الرئيسان انور السادات وحافظ الاسد . ويسوق محمد ابو شلبايه ــ صاحب الجريدة وكاتب هذا المقال ــ الملاحظات التالية :

« اولا : اننا نطالب شعبنا الفلسطيني بالتمسك

بالوحدة الوطنية ، ونطالبه بافشال المخططات المشبوهة الهادفة الى تمزيقه ... فليس هذا الوقت وقت الخلافات والصراعات .

ثانيا : اننا ندعو شعبنا الفلسطيني الى الاستمرار في الشعار الذي رفعناه في العدد الاول من صوت الجماهير ... وهو المصالحة وتجميع الصفوف وتناسي الخلافات الايديولوجية وغير الايديولوجية .

ثالثا : اننا ندعو شعبنا الى التمسك بما قلناه في العدد السابق [وهو الالتزام] الى ابعد الحدود بالرأي الذي يتوصل اليه شعبنا الفلسطيني بمجموعه وامتنا العربية بكاملها بقيادة الرئيسين السادات والاسد .

رابعا : الحذر كل الحذر من الانصياع الى حملات التشكيك في الاتحاد السوفياتي الذي أثبت صداقته المخلصة لشعبنا الفلسطيني وامتنا العربية ، ومسيرة المنطقة نحو السلام العادل المتكافىء » .

عيسى الشعيبي

[٨]

المؤتمر العالمي لقوى السلام
موسكو ٢٥ ــ ٣١ تشرين الاول ١٩٧٣

حشد ضخم من القوى السياسية (١٠٢٦ منظمة منها ١٥٠ حزبا سياسيا و٢٦٠ منظمة نقابية و١٥٠ منظمة شبابية) شكل تظاهرة ضخمة في موسكو في الفترة ما بين ٢٥ و ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي ، ضمن اطار المؤتمر العالمي لقوى السلام. وقد ترأس جلسات المؤتمر روميش شاندرا (هندي) الشخصية البارزة في حركة السلم العالمية ورئيس اللجنة التحضيرية التي هيأت لعقد المؤتمر . وقد خصص اليومان الاولان من المؤتمر لالقاء كلمات الافتتاح وفي اليوم الثالث انقسم المشاركون الى أربع عشرة لجنة (التعايش السلمي والامن الدولي ، الهند الصينية ، الشرق الاوسط ، الامن والتعاون في أوروبه ، السلم والامن في آسيه ، نزع السلاح ، حركة التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار والعنصرية ، التنمية والاستقلال الاقتصادي ، البيئة الطبيعية ، التعاون في مجال التعليم والثقافة ، التعاون الاقتصادي والتكنولوجي العلمي ، القضايا الاجتماعية وحقوق الانسان ، التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، تشيلي) ، وقد اختتمت جلسات اللجان يوم ١٠/٣٠ وألقيت بيانات أعمال اللجان في الجلسة الختامية للمؤتمر مساء ١٠/٣١ .

فلسطينيا ، شاركت اللجنة الفلسطينية للتضامن الافرو ــ آسيوي في الاعداد للمؤتمر (شكلت هذه اللجنة قبل أشهر قليلة برئاسة خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني) وقد حضر مندوبان من هذه اللجنة الاجتماع التحضيري لقضية الشرق الاوسط المنعقد في هلسنكي بين ٢٩ ــ ١٩٧٣/٨/٣١ . وقد تشكل وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر موسكو من عشرة أعضاء برئاسة خالد الفاهوم .

كان ابرز ما ميز جلسات الافتتاح خطاب ليونيد بريجنيف في اليوم الثاني من أيام المؤتمر وقد احتلت مسألة الشرق الاوسط حيزا واسعا من الخطاب أوضح فيه بريجينيف السياسة السوفياتية المتعلقة بهذه المسألة . فقد ذكر ان الاتحاد السوفياتي أصر دائما « على ان الاراضي التي احتلتها اسرائيل ينبغي ان تعاد الى الدول العربية وان العدل يجب أن ينتصر بالنسبة للشعب الفلسطيني » كما جرى التأكيد على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ في ٢٢/ ١٩٦٧/١١ مع اعطاء **تفسير جديد** لاحدى فقراته فقد قال بريجينيف **ان هذا القرار يتحدث عن ضرورة تسوية عادلة « لمشكلة اللاجئين »* التي تعني تأكيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي .** وفي فقرة أخرى قال بريجينيف « ان موقفنا الحازم

---

* المزدوجان وردا في النص الرسمي لخطاب بريجينيف كما وزع في موسكو .

هو أن جميع الدول والشعوب في الشرق الاوسط — أكرر جميعها — يجب ان يضمن لها السلام والامن وعدم انتهاك الحدود . وان الاتحاد السوفياتي على استعداد للمشاركة في الضمانات اللازمة » . وفي جلسات الافتتاح ايضا تحدث خمسة خطباء عن قضية الشرق الاوسط هم خالد محيي‌الدين (مصر) وموريس صليبي (سوريا) وتوليو نيكيتني (ايطاليا) وخالد الفاهوم (فلسطين) وموردخاي ابي شاؤول الذي ألقى كلمة باسم قوى السلام والديموقراطية في اسرائيل . وقد برز هنا اشكال عندما نقل الى الوفد الفلسطيني ان بعض اعضاء اللجنة القيادية للمؤتمر اشترطوا عندما طلب منهم الموافقة على ان يلقي رئيس الوفد الفلسطيني خطابا في جلسات الافتتاح ، اشترطوا ان يكون ثمة في المقابل كلمة لوفد اسرائيل . وقد رفض الوفد الفلسطيني هذا التوجه الى ان تم التوصل الى تسوية نتيجة محادثات جرت في أروقة المؤتمر ازيل فيها **الاشتراط** واتفق على ان يلقي أبي شاؤول كلمته باسم **قوى السلام والديموقراطية في اسرائيل وليس باسم اسرائيل** . وقد أدان أبي شاؤول في كلمته حكومة اسرائيل لرفضها جميع مبادرات السلام ولاقامتها مستوطنات في الاراضي المحتلة ، ودعا الشعب في اسرائيل الى ان يضع حدا للمجازر وحدا للاحتلال والى النضال من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ وقال « ان هذه هي الطريق المؤدية الى السلام الحقيقي الذي يضمن سلام جميع الدول في المنطقة وكذلك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » .

كانت لجنة الشرق الاوسط اكثر اللجان اثارة للانتباه لسخونة المنطقة والقضية اللتين تتعامل معهما اللجنة . وقد رئس اللجنة اليوغوسلافي جورديه (يلاحظ ان ايا من اللجان الاربع عشرة جميعا لم يرئسها عربي) . وقد اشترك في اعمالها ٥٠٠ عضو يمثلون ١٤٠ بلدا و١٠٠ ضيف وساهم في المناقشات ١٠٢ مندوب . وكانت ورقة العمل التي أقرت في اجتماع هلسنكي التحضيري هي برنامج اللجنة . وقد طرحت هذه الورقة ثلاث عشرة نقطة للمناقشة تناولت التطورات الاخيرة في الوضع الدولي (قبل حرب تشرين الاول) واستمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ومواصلة هجماتها على الدول العربية والحقوق المشروعة العادلة للشعب العربي الفلسطيني والاعتراف بالشخصية الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط ونشاطات اسرائيل في مناطق مختلفة من آسيا وأواسط وجنوب افريقيه والعلاقة بين نضال الشعب الفلسطيني ونضال الشعوب الاخرى ووسائل توطيد الوحدة بين الشعوب المناوئة للامبريالية في الشرق الاوسط مع جميع القوى الدولية المناوئة للامبريالية والبترول ودوره الدولي واخطار الامبريالية والرجعية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ووسائل تقوية الدعم والمساندة لقوى السلام داخل اسرائيل .

كان للوفد الفلسطيني ملاحظات اساسية على ورقة عمل هلسنكي ، وقد ثبتت هذه الملاحظات وأثيرت في كلمة ألقاها أحد أعضاء الوفد في اجتماعات اللجنة وشملت النقاط التالية : (١) جاء في مقدمة ورقة العمل « ان غياب السلام في الشرق الاوسط هو نتيجة للاحتلال المستمر غير الشرعي من قبل القوات الاسرائيلية المسلحة للاراضي العربية خلال عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ » . وقد طلب الوفد الفلسطيني تعديل ذلك بحيث يجري الرجوع الى اساس القضية وهو ان غياب السلام كان نتيجة طبيعية لقيام اسرائيل على جزء من وطن الشعب العربي الفلسطيني في العام ١٩٤٨ وتشريد هذا الشعب . وبذلك فان اساس القضية هو اغتصاب وطن وتشريد شعب . كما طالب الوفد بأن يعدل البند الرابع من ورقة العمل والذي ينص على « ان المسألة الفلسطينية يجب ان تعتبر **مظهرا أساسيا** من مشكلة الشرق الاوسط العامة » ليصبح النص **ان المسألة الفلسطينية هي اساس هذه المشكلة** . (٢) لم يرد في ورقة عمل هلسنكي اية اشارة الى الحركة الصهيونية العالمية ، وقد وضح الوفد الفلسطيني ان اسرائيل هي خلاصة التجربة الصهيونية ، وطالب بادانة الصهيونية العالمية وتحميلها هي وحلفائها الاستعماريين تبعة الشرور التي لحقت بالمنطقة . (٣) ورد في البند الرابع من ورقة العمل انه « يجب ان يطرح على المشتركين في البحث ضرورة الاجابة على هذا التساؤل : طالما ان المشكلة الفلسطينية باقية بدون حل او طالما انه لم يوجد حل لهذه المشكلة متصور على أساس الحقوق الشرعية العادلة للشعب الفلسطيني والاعتراف بالشخصية الفلسطينية العربية بما في ذلك حق اللاجئين

الفلسطينيين العرب في العودة الى ديارهم وحقهم في ممارسة تقرير مصيرهم فانه لن يكون هناك حل للمشكلة العامة للشرق الاوسط » . وقد طلب الوفد الفلسطيني ان ينص في الوثائق التي تصدر عن المؤتمر ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المجسدة للشخصية الفلسطينية وانها هي ممثلة الشعب الفلسطيني ، وان يستعاض عن تعبير « حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم » بـ « حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه » ، وان يؤكد ان ممارسة حق تقرير المصير تتم على التراب الوطني للشعب الفلسطيني . (٤) طلب الوفد ان تتبنى اللجنة قرارات مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول (سبتمبر) الماضي .

لم تصدر لجنة الشرق الاوسط قرارات وانما تقريرا في نحو ٢٠٠٠ كلمة (الترجمة العربية) كان أشبه بوصف لوقائع الجلسات وتلخيصا للاراء التي طرحت . ونورد فيما يلي أهم فقرات هذا التقرير : « لقد أظهرت اللجنة عمليا اجماعا تاما عندما اشارت الى ان الاسباب الاساسية التي أدت الى تجدد العمليات الحربية هي احتلال اسرائيل المستمر للاراضي العربية خارقة بذلك القرارات العديدة لهيئة الامم المتحدة ، وكذلك رفضها احقاق الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني » ، « لقد طالب جميع المشتركين في المناقشة تقريبا بتنفيذ القرار ٢٤٢ وربطوا في الوقت نفسه بينه وبين الضمان العادل لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية » ، « أدانت الغالبية العظمى من المتدوبين سياسة اسرائيل الاغتصابية » ، « لقد أصبح واضحا تمام الوضوح ان الطريق المضمون الوحيد لكفالة امن اسرائيل هو ممارسة سياسة عادلة واحترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني واقامة علاقات طيبة مع جيرانها » ، « لقد ترك في نفوس اعضاء اللجنة اثرا عميقا الاستعراض الذي قدمه ليونيد بريجينيف للوضع الدولي وخاصة للوضع في الشرق الاوسط ... وتدل الخطب العديدة على أن كلمات بريجينيف هذه قد تركت في نفوس اعضاء اللجنة اثرا خاصا وكذلك تصريحه التالي : نحن نؤيد بثبات ضمان السلام والامن وحرمة الحدود لجميع ، أجل لجميع دول وشعوب الشرق الاوسط ، والاتحاد السوفياتي مستعد للمشاركة في الضمانات اللازمة » ، « وافق جميع المتحدثين على أن الشرق الاوسط لا يمكن ان يسوده السلام الوطيد بدون احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » ، « لا بد من الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وكذلك حقه في الوجود المستقل*، ويتضمن ذلك حق اللاجئين العرب الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره طبقا لميثاق الامم المتحدة وللقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة اكثر من مرة ، ولقد كان ولا يزال من حقه ان يناضل من أجل كل ذلك . ويجب ان يشارك الشعب العربي الفلسطيني في أية جهود تبذل بهدف تحديد مستقبله. كما جرت الاشارة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترف بها كممثلة وحيدة له في الوضع الراهن وذلك من قبل منظمات دولية مثل مؤتمر دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية وكذلك من قبل دول كثيرة » ، « لفت كثير من المتحدثين الانتباه الى ذلك الدور الخاص الذي تلعبه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والى مسؤوليتها عن الازمة كما أدانوا الدور الامبريالي للولايات المتحدة » ، « في سير اعمال اللجنة تجلى بقوة خاصة ذلك التأييد الواسع الذي تلقاه الشعوب العربية في نضالها العادل من جانب البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة وحركات التحرر الوطني وقوى السلام سواء في الشرق ام في الغرب » .

ملاحظات اخيرة على المؤتمر : (١) ان تقرير لجنة الشرق الاوسط يعتبر صورة صادقة عن طبيعة المشاركين في أعمال اللجنة وفي اعمال المؤتمر نفسه الذي ضم اخلاطا متباينة واحيانا متناقضة من حيث التفكير والمواقف السياسية وبذلك جاء هذا التقرير ليصف هذه المواقف المختلفة حتى المتعارضة في نظرتها الى قضية الشرق الاوسط ، ولم تهمل لجنة الصياغة هذا الواقع بل اشارت اليه في ثنايا التقرير عندما استعملت تعابير من نوع « طالب جميع المشتركين في المناقشة **تقريبا** ... » و« أبدى الجميع عمليا اجماعا **يكاد** يكون تاما ...» و«أدانت **الغالبية العظمى** ...»،

---

* هكذا ورد في النص العربي ، اما في النص الانجليزي المعتمد فقد ورد Identity الذي يعني الشخصية او الهوية .

بل أن الرأي المنفرد كان له نصيب في التقرير ، فقد جاء في التقرير تعبيرات من هذا النوع «اعرب **أحد** المتحدثين عن رأيه ... » و« أشار **متحدث** آخر ... » و « لم يوافق **اثنان** من المتحدثين على ... » غير ان هذا الشكل من التعبير انحصر في المواقف التي سعت الى ايجاد **تبرير** لاسرائيل في مواقفها العدوانية ، وقد كانت لجنة الصياغة ذكية في ابراز هذه الاراء المنفردة بقصد وضعها في حجمها الحقيقي الضئيل ، خاصة وقد ثبتت التقرير الاراء التي كانت تنقض تلك المواقف المنفردة ، وقد لعب البريطاني مونتاجيو ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البريطاني ، دورا مهما بل رئيسيا ، في صياغة التقرير . (٢) كان اضعف ما ورد في تقرير لجنة الشرق الاوسط الفقرة المتعلقة بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ، فقد جاء في التقرير انه « **جرت الاشارة** الى ان منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترف بها كممثلة وحيدة له [للشعب الفلسطيني] في الوضع الراهن وذلك من قبل منظمات دولية مثل مؤتمر دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية وكذلك من قبل دول كثيرة». ان موطن الضعف يتمثل في تعبير «جرت الاشارة» — كما هو واضح — دون ان تعطى هذه « الاشارة » حجمها الحقيقي او مدلولها بله أن تصبح موقع موافقة من اللجنة . (٣) قام رئيس اللجنة وبعض نوابه (نخص منهم السوفياتي بلايف والقبرصي لاسيريدس والهندي كريشنا منون) بدور كبير وذكي في توجيه النقاش في اللجنة وجهة ايجابية . نعطي مثلا محددا على ذلك عندما اتهم سام فوكس (من كنده) الدول العربية بأنها رفضت الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية وزعم أن ذلك هو سبب النزاع في الشرق الاوسط ، اعطى رئيس اللجنة الكلمة مباشرة الى نائبه كريشنا منون الذي القى خطابا مطولا كشف فيه طبيعة الكيان الصهيوني العدوانية واعاد المشكلة الى اسبابها الحقيقية في اغتصاب الوطن الفلسطيني وأكد ان الدول الاستعمارية هي التي تدعم اسرائيل وبذلك تؤجج الصراع وهكذا فانه من الضروري التمييز بين المعتدين وضحايا العدوان كما أكد أن استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية هي الشرط الضروري لحل المشكلة . (٤) ان استذكار قرارات قمة دول عدم الانحياز التي عقدت قبل مؤتمر موسكو بفترة وجيزة يظهر ان هذه القرارات كانت متقدمة من حيث الصياغة والمضمون على تقرير لجنة الشرق الاوسط في مؤتمر موسكو. ونثبت هنا فقرة من قرارات عدم الانحياز المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالنضال الفلسطيني ليجري مقارنتها بما سبق من فقرات تقرير موسكو. «يطالب [المؤتمر] دول عدم الانحياز بالالتزام بمساندة شعب فلسطين العربي في نضاله ضد الاستعمار الصهيوني والعنصري الاستيطاني لاستعادة حقوقه القومية الكاملة ويؤكد ان استعادة هذه الحقوق تشكل شرطا أساسيا للوصول الى سلام عادل ودائم ويعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لنضال الشعب الفلسطيني » . (٥) ملاحظة ذاتية اخيرة ، كان يمكن للوفد الفلسطيني ان يحقق انجازات اكثر لو إستطاع ان يحكم خطته في التحرك والاتصالات بحيث يتم في هذه الخطة تحديد الاهداف والاهداف البديلة بدقة مراعية طبيعة القوى المشاركة في المؤتمر ودراسة مواقفها تفصيلا من اجل استثمار هذه المواقف في دعم اهداف الوفد في المؤتمر . غير أن فقدان هذه الخطة جعل الوفد يتخذ موقف المنفعل تجاه مجريات المؤتمر اكثر منه دور الفاعل. وقد كان للاحباط الذي نتج عن توقف اطلاق النار على الجبهات العربية والعواقب السياسية المتوقعة عن ذلك دخل كبير في هذا الوضع الذي وجد الوفد الفلسطيني نفسه فيه .

عصام سخنيني

شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

اعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اثر صدور قرار مجلس الامن الدولي بوقف اطلاق النار (٢٢/١٠) « ان الثورة الفلسطينية التي انطلقت منذ بداية عام ١٩٦٥ ليست معنية بهذا القرار ، وهي تؤكد انها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من اجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه » . وكان هذا الاعلان — الموقف من جانب القيادة السياسية للثورة الفلسطينية منسجما مع جميع منطلقات الثورة المبدئية والسياسية ، ومنطقيا مع مصادراتها التي بنت عليها استراتيجيتها كلها . وترجمت الثورة اعلانها الى موقف عملي عندما لم تتقيد بقرار وقف اطلاق النار بل استمرت في عملها المسلح كثفته في الايام الاولى التي أعقبت القرار (راجع جدول العمليات العسكرية في هذا العدد من المجلة) . غير ان وقف اطلاق النار لم يكن مجرد قرار عسكري بحت ، بل كان جزءا من تصور سياسي اوسع يشمل صلب القضية الفلسطينية نفسها ، باعتباره خطوة اولى عملية نحو تسوية شاملة معنية بها الثورة الفلسطينية بالتاكيد ، معنية بنتائجها على الثورة نفسها ، وبعواقبها على القضية الفلسطينية ، وبآثارها على الشعب الفلسطيني من حيث هو كيان وطني وعلى افراده من حيث هم مواطنون . وبذلك فاذا كانت الثورة غير معنية بحق بقرار وقف اطلاق النار من جهة انه يتناول موقف المتحاربين الذي ابتدأ في السادس من تشرين الاول ، فان الامر يختلف تماما من حيث النظرة الى ان هذا القرار كان بداية مرحلة جديدة ، بل بتعبير أكثر دقة مطلوب منه ان يكون بداية مرحلة جديدة عنوانها المسطح اقامة سلم في منطقة الشرق الاوسط مبني على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، بينما آفاقها الحقيقية تمتد الى جذور القضية الفلسطينية ومستقبلها ومصيرها . واذا اخذت بالاعتبار الاجراءات السريعة التي اعقبت القرار (اتفاقية الخيمة عند الكيلو متر ١٠١ ، وتنفيذاتها بتبادل الاسرى ونقاط المراقبة الدولية) لبدا واضحا ، من خلال سرعة تنفيذ هذه الاجراءات ، ان هناك تصميما على ولوج هذه المرحلة — بعد تهيئة الاجواء المساعدة على قيامها. من هنا نشأت الحاجة بالفعل الى ضرورة تحديد الموقف من جميع افرازات المرحلة القادمة ، وقد استدعت هذه الحاجة اوسع حوار شهدته الساحة الفلسطينية منذ نشوء الثورة ، هادف بما توفر من معلومات وبكثير من التحليل ، الى استكشاف افاق المرحلة الحقيقية والتعرف على معطياتها من جهة والى مجابهتها عندما تصبح حقائق موضوعية بعيدة عن الظن من جهة اخرى .

كان من ابرز الموضوعات التي انصب عليها الحوار الفلسطيني واكثرها جذرية ما يتعلق منها باحتمال التسوية السياسية نفسها . فقد تطور رأي **يؤكد** هذا الاحتمال وينطلق من الحيثيات التالية : ان الحرب قد خلقت **حقائق جديدة** ابرزها على الجانب الاسرائيلي اهتزاز جميع الفرضيات التي بنت عليها اسرائيل سياستها في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وتستند تلك الفرضيات اساسا الى « نظرية » الحدود الآمنة لاسرائيل ، ومراهنتها على ان الدول العربية لن تكون بادئة بحرب ، واسطورة التفوق الاسرائيلي في حالة نشوب حرب . ويستخلص هذا الرأي — من خلال انهيار هذه الفرضيات — انه سوف يكون هناك تحول في السياسة الاسرائيلية نحو التخفيف من التصلب والتعنت المعهودين يقود في النهاية الى تنازلات تقدمها اسرائيل تتمثل في قبولها تنفيذ القرار ٢٤٢ او بعض اجزائه . ويدعم هذا الرأي حجته

بأن الخسائر التي لحقت باسرائيل (خسائر بشرية جسيمة وخسائر اقتصادية نتيجة تعطل الانتاج بسبب التعبئة العامة) سوف تضغط في هذا الاتجاه ، الذي سوف يتعزز هو ايضا بضغط قاعدي على قمة السلطة الاسرائيلية تمارسه الشرائح الاجتماعية في اسرائيل التي تضررت مصالحها بالحرب وسوف تتضرر ايضا في اي حرب قادمة .

اما على الجانب العربي فقد اوجد الانتصار الذي حدث — على الرغم من محدوديته — حقائق جديدة ايضا تمثلت بدرجة اساسية في نقض الفرضية القديمة عن عدم قدرة الجيوش العربية على احراز انتصار . كذلك فان قرار القتال بحد ذاته كان واقعا جديدا ايضا سمته المميزة هذه المرة ان الدول العربية مصممة على استخلاص حقوقها بالقوة بعد ان عجزت عن ذلك بكل وسيلة سواها . كما ان سلاح البترول وتاثيراته على ازمة الطاقة العالمية والذي استخدمته الدول العربية حتى الان بكفاءة يدخل في عداد الحقائق الجديدة على الجانب العربي ، وهي جميعا تقنع الاطراف الاخرى بجدية العرب في معالجة قضيتهم وفي الوصول الى حل لها ينال رضاءهم .

على الجانب الدولي يرى اصحاب هذا الاتجاه ان جميع الدلائل تشير الى ان سياسة الوفاق الدولي ستنعكس آثارها على الشرق الاوسط في ايجاد حل يمنع هذه المنطقة من ان تكون بؤرة انفجار من جديد قد تكون سببا في تخريب هذه السياسة التي يحرص عليها الطرفان السوفياتي والاميركي . ومن جانب اخر فان الاتحاد السوفياتي سوف يلقي بكل ثقله للوصول الى هذا الحل نتيجة لمواقفه المبدئية في دعم الشعوب العربية من جهة وبسبب من حرصه على علاقاته بالدول العربية التي سوف تتعرض لموجة من التشكيك في حال فشله في المساهمة في فرض حل يرضي المطامح العربية او بعضها . ومن جانب ثالث فقد اثبتت حرب تشرين الاول حقيقة جديدة هي ان الثقة المطلقة في كون اسرائيل حامية للمصالح الامبريالية في المنطقة قد تزعزعت بعد ان ثبت انها قابلة للهزيمة من جهة وانها من جهة اخرى غير قادرة على تأمين هذه المصالح (البترول) . وهكذا فان هامشا من التعارض بين اسرائيل والولايات المتحدة قد اخذ في الاتساع مما يفرض على الاخيرة ان تعيد النظر في استراتيجيتها في المنطقه العربية ، الامر الذي يستتبع اعادة ترتيب الموقف الاميركي ، جزئيا على الاقل ، تجاه اسرائيل والدول العربية .

يستخلص هذا الاتجاه رأيا يقول ان هناك تسوية ما ، مواصفاتها ستكون محصلة عوامل عدة عربية وفلسطينية وسوفياتية واميركية واسرائيلية ، ويدخل فيها عامل بدأ تأثيره يأخذ دورا ملحوظا هو العامل الاوروبي ، الذي يضغط هو ايضا نحو ايجاد هذه التسوية نتيجة تأثر مصالحه الحيوية . غير انه في المقابل يبرز في الحوار الفلسطيني الدائر الان تحليل معاكس ينصب في الاساس على فهم طبيعة الكيان الاسرائيلي . ومنهجيا يقدم هذا التحليل مدخلا للنقاش استعراض التجربة الاسرائيلية استرجاعيا حيث يثبت هذا الاسترجاع ان التنازلات تشكل استثناء نادرا في التاريخ الاسرائيلي بل في تاريخ الحركة الصهيونية نفسها ، وان هذه الحالات الاستثنائية تمت ايضا في ظروف استثنائية لم تكن اسرائيل بقادرة على مواجهتها والصمود امامها . فهل تواجه اسرائيل الان فعلا ظروفا **أقسى من طاقة احتمالها** ؟ يشكك اصحاب هذا الاتجاه في ذلك ويقدمون الحجج التالية : ان اسرائيل لم تنهزم كليا بسبب محدودية الانتصار العسكري العربي — وبالاضافة الى ذلك فقد حققت انجازات عسكرية هي الاخرى .

وهذا الوضع على الرغم من انه ليس افضل من وضع اسرائيل قبل الحرب الاخيرة الا انه في ادنى تقدير لا يضع اسرائيل في مركز يجبرها على تقديم تنازلات تتنافى كليا مع طبيعتها والاسس الاستراتيجية والنظرية التي يقوم عليها كيانها . فالتوسع الاسرائيلي ليس حاجة نابعة من متطلبات سياسية واستراتيجية فحسب وانما هو يدخل في صلب العقيدة الصهيونية ويعتبر احد الاسس المهمة والرئيسية التي قامت عليها هذه الحركة التي كانت اسرائيل تجربتها المجسدة المكثفة . وان تحطيم هذا الاساس النظري يحتاج الى قوة هائلة تتناسب في زخمها مع زخم تجذره في العقيدة الصهيونية وفي المجتمع الاسرائيلي . ومثل هذا الزخم لن يكون الا محصلة عاملين فاعلين : العنف المسلح المضاد للتطبيقات العسكرية لهذا الاساس النظري والتفجرات المجتمعية داخل اسرائيل نفسها (يساعد في توليدها استمرار العنف الثوري

المسلح) بحيث تنعكس هذه التفجرات على العقيدة الصهيونية وتنسفها من الداخل . ولم تكن حرب تشرين الاول القصيرة في مداها بقادرة على توفير مثل هذين العاملين . بل انه في المدى المنظور قد تتقوى في اسرائيل العناصر الاكثر شوفينية في المجتمع والسياسة والعسكرية . وان تسليط الاضواء على اريئيل شارون (ملك اليهود كما سمته اجهزة الدعاية) ليس من باب الصدفة وانما قد يعتبر مؤشرا الى هذه الحقيقة . بالاضافة الى ذلك فان الوضع الجديد الذي اسفرت عنه الحرب ربما يعزز لدى هذه العناصر الاكثر شوفينية « نظرية » الحدود الامنة اذا فهمت هذه النظرية من منظور ان مثل **هذه الحدود ليس من وظيفتها ان تمنع الحرب** وانما كما ارادها ايجال آلون « تضمن للدولة عمقا جغرافيا ومراكز طوبوغرافية مناسبة للدفاع ... وهي حدود تضمن اولا امكانية اقامة نظام الانذار المبكر والناجح ضد اقتراب الطائرات المعادية ومن ناحية اخرى ان الحدود الآمنة هي التي تتيح قواعد مريحة للهجوم المضاد » . ويعتبر آلون « ان خطوط الهدنة للسنة ١٩٤٩ لا تشكل حدودا آمنة ، وان الرجوع الى هذه الحدود يشبه الى حد كبير الدخول في مصيدة استراتيجية ... هذا الفهم للحدود الآمنة هل نقضته الحرب الاخيرة بحيث تسلم الاستراتيجية الاسرائيلية بنقيضه وتقنع بخطوط الهدنة للسنة ١٩٤٩ حدودا دائمة وهي المصيدة الاستراتيجية ؟ ان ثمة شكا كبيرا في ذلك يستند الى ان هذه « الحدود الآمنة » بالمفهوم الذي سبق قد منعت الحرب من ان تدور داخل « حدود الدولة » ووفرت عمقا استراتيجيا مهما « للدفاع » ومن ثم شن الهجوم المضاد .

ويذهب هذا الرأي — في الحوار الفلسطيني الدائر الان — الى استخلاص ان اسرائيل لن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة انسحابا استراتيجيا وستناور في مماطلة زمنية طويلة للتمسك بهذه الاراضي . اما « الضغط » الاميركي فانه حصان خاسر لا يراهن عليه اصحاب هذا الرأي ، فهامش التعارض بين اسرائيل واميركه ليس من الاتساع ليسمح بأن يتحول هذا التعارض الى تناقض يخسر فيه الطرفان . كما ان وجود اسرائيل قوية « رادعة » في المنطقة لا يمثل ضمن الاستراتيجية الاميركية هدفا منشودا لذاته وانما هو وسيلة مثلى في يد الامبريالية الاميركية تستعملها في ابقاء هذا الوضع الراهن غير المستقر الذي يمنع الدول العربية من تحقيق برامجها الوطنية والقومية . وقد مس ابا ايبان جانبا مهما في العلاقة الاسرائيلية — الاميركية في تصريح له في العام ١٩٧١ قال فيه « لن تتخلى الولايات المتحدة عن اسرائيل ... لان امن الولايات المتحدة قائم على الثقة بقدرتها على الردع في العالم . فليست هناك دولة في اية قارة تثق بأن الولايات المتحدة ستهب لمساعدتها اذا تخلت هذه عن امن اسرائيل . ان اهمال اسرائيل معناه انهيار تام للثقة بالردع الاميركي في العالم . لذلك فان الولايات المتحدة ستعمل على مساعدة اسرائيل بناء على اعتبارات مصلحتها وليس لاعتبارات العطف فقط ، رغم الخلافات القائمة » . وامن اسرائيل تحدده اسرائيل نفسها ، تماما كما حدث عندما تخلت اميركه عن « الضغط » على اسرائيل في اواخر العام ١٩٧١ بعد مسعى « التسوية الجزئية » ومحاولات « المحادثات عن كثب » التي كانت اميركه رائدتها والتي رفضتها اسرائيل وانتهى هامش التعارض هذا « باقتناع » اميركه بهذا الرفض وبتزويد اسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم فنهاية ذلك العام . والنتيجة ؟ ستكون المرحلة القادمة — في المدى المنظور — امتدادا لمرحلة اللاحرب واللاسلم التي سبقت الحرب الاخيرة وستسعى الامبريالية الاميركية الى ابتزاز مزيد من التنازلات من الدول العربية (بدأت بشائرها منذ الان) تحت ستار مساعيها لحل الازمة الى ان تكتشف هذه الدول انها غير قادرة على الاستمرار في هذا النهج المسدود ، عندها فأن تشرين اخر قد يكون خاتمة المطاف .

وتثير موضوعة التسوية (امكانها او عدم امكانها) عددا من القضايا في الحوار الفلسطيني الراهن وقطب الرحى فيها هو السؤال التالي : اين نحن وما موقفنا في التسوية ان حلت ؟ و « نحن » هنا تشمل : الثورة الفلسطينية — الشعب الفلسطيني — الوطن الفلسطيني .

ربما لا تشكل الاجابة على هذا السؤال ضرورة ملحة بالنسبة للرأي القائل بأن احتمال التسوية غير وارد ، ذلك ان الشروط التي عاشت في ظلها الثورة الفلسطينية قبل الحرب الاخيرة وتمكنت من الاستمرار ضمن معطياتها ، ستكون هي ذاتها او شيئا شبيها بها في حال عدم التوصل الى

تسوية شاملة . بل يراهن هذا الاتجاه على ان المرحلة القادمة ستفرز شروطا افضل لاستمرار الثورة بل تصاعدها عندما تتبين الجماهير عقم مساعي التسوية وضخامة حجم التنازلات المطلوب تقديمها الى العدو القومي ، وهي تنازلات تتنافى في الاساس مع مصالح الجماهير الوطنية والطبقية ايضا . ويقود هذا الادراك من خلال مقولة التحدي وحتمية تحول التناقض بين مصالح الجماهير وعدوها الى تناقض صدامي ، يقود الى حالة يتخذ فيها الصراع في المنطقة شكلا اكثر **جذرية** واشد **صلابة** ويخلق محيطا ملائما لاستمرار الثورة وتطعيمها بعوامل عربية الشمول جذرية التطلعات.

مقابل هذا الاطمئنان المستند الى تفاؤل تاريخي ازاء حركة التاريخ ، تبدو المسألة اكثر تعقيدا (ومرارة كذلك) ان نظر الى التسوية وكأنها امر واقع لا محالة . الحوار الفلسطيني هنا يتخذ اكثر من محور . فعلى محور اول يجري تحليل لمعطيات بدايات المرحلة التي دخلت حيز التنفيذ مع وقف اطلاق النار ويستنتج من هذه المعطيات ان شكل التسوية القادمة سوف يكون اميركي السمات . وبذلك فأن الوقوف في وجه هذه التسوية وتعطيلها يعتبر مهمة مركزية راهنة . واذا كانت ارادتنا لن تكون حاسمة في هذا الصدد بالنظر لضخامة حجم القوى المشاركة في هذه التسوية وثقل وطأتها ، فأن على الارادة الفلسطينية الا تشارك في هذه التسوية ويجب الا تعطيها المباركة والمصادقة ، بل ان على الثورة ان تسجل موقف الرفض والادانة ، ومن ثم تعيد ترتيب اوضاعها الداخلية وتحالفاتها لتكون قادرة على مواجهة الظروف الجديدة التي سوف تخلقها مثل هذه التسوية وهي ظروف صعبة ولن تكون بالتأكيد ، وفي المدى القصير ، لمصلحة الثورة وجماهيرها وحلفائها .

على محور آخر يتوصل التحليل الى ان شكل التسوية سوف يصمم ملامحه جميع العوامل المشاركة في الصراع بشكل مباشر او غير مباشر ، كما ان الحقائق الجديدة التي افرزتها الحرب ستدخل في الحساب لدى تصميم شكل التسوية . يضاف اليها واقع ان لم يكن جديدا كليا فان وزنه آخذ في التزايد بعد الحرب مباشرة وهو تأكيد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وتفصيلا يذهب هذا التحليل الى القول بأن موازين القوى في العالم وحقائق الحرب الجديدة ستقود بالنتيجة ليس الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ بنصه فحسب وانما ستذهب الى أبعد من ذلك لتتناول مسألة الشعب الفلسطيني نفسه ومصير الارض الفلسطينية التي « ستنسحب » منها اسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة او أجزاء منهما) . وكذلك ينبغي ان تتطرق الى مسألة حقوق الشعب الفلسطيني وتحديدها . من هذه الفرضيات يطور اصحاب الرأي نقاشهم بأن أي حل يمس مصير الشعب الفلسطيني ووطنه يجب الا يتم في **معزل** عن هذا الشعب ومن وراء ظهره . وقد اكتسبت المقاومة (منظمة التحرير الفلسطينية رسميا) من خلال نضالها الطويل واعتراف قطاع كبير من الرأي العام العالمي بها كذلك عدد كبير من الدول ، صفة تمثيل الشعب الفلسطيني ، وبذلك فان على المقاومة ان تكون هي **العامل الفلسطيني** بين العوامل التي ستنتج **محصلة** الحل الذي لن يكون بالتأكيد متطابقا مع الاهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية ولكنه يلبي بعض **مهماتها الراهنة** المتمثلة في تقرير مصير الضفة الغربية وقطاع غزة وشعبهما في حال انسحاب اسرائيل من هناك . ويضع اصحاب هذا الرأي **بديلا صعبا** لهذه الاطروحة يتمثل في ان الملك حسين بكل ما مثله نظامه من ارهاب وقمع تاريخيين ضد شعبنا ، هو الذي سيرث الضفة الغربية وشعبها (وربما غزة كذلك) في حال احجام المقاومة عن ان تكون عنصرا مؤثرا في الحل . وبذلك تصبح المشاركة الفلسطينية في الحل وفي دفعه الى مواقع أكثر ايجابية بالنسبة لشعبنا مطلبا وطنيا عند هذا الرأي لانقاذ شعبنا من عودة النظام الهاشمي الى اضطهاده وقمع طموحاته الوطنية ونموه الانساني . وهو مطلب وطني كذلك لانه تتويج مرحلي لنضالات شعبنا الطويلة التي أثمرت **الان** اعترافا شرعيا بها وبحق مؤسساتها في النطق باسم الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ، وان أي تخل عن ثمرة هذه النضالات سيجيرها بالتأكيد لجهات معادية لشعبنا (الملك حسين ونظامه) او اخرى لا تجسد طموحاته ولا تعبر عن حقيقة ارادته (وجهاء الضفة الغربية) . والنتيجة ؟ حق تقرير المصير للشعب في الضفة والقطاع بحرية ودون تأثيرات خارجية وهو **حق راهن** لا يعني التنازل عن **الحقوق التاريخية** للشعب الفلسطيني في تحرير كامل وطنه . بل ان **بعض** هذا الرأي يبلور هذا

الاتجاه بتحديد أكثر فيطرح « الدولة الفلسطينية في الاراضي المحررة » حلا مرحليا للنضال الفلسطيني بحيث تكون قاعدة لمواصلة هذا النضال المتوجه نحو الحل النهائي في نزع الصفة الصهيونية عن فلسطين واقامة الدولة الديموقراطية على كامل ترابهـا .

غير ان حجج هذا الرأي جميعا تظل خاضعة للنقاش . ويطرح رأي مقابل تجمله نقاط من هذا النوع : ان أي حل قادم سيكون في أحسن الاحوال واكثرها تفاؤلا مبنيا على قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يدعو صراحة الى الاعتراف بالوجود الصهيوني على الارض الفلسطينية ويتضمن بالتأكيد في حال تنفيذه انهاء تاريخيا للقضية الفلسطينية من خلال انهاء الحرب وادعاء حالات الحرب وحل « مشكلة اللاجئين » وبذلك فان أي تسليم فلسطيني بهذه النتائج (مهما كانت النيات طيبة او ثورية) سيمنح صك الشرعية لهذا الوجود الصهيوني الذي يتناقض جذريا في منشئه واغراضه مع الوجود الفلسطيني نفسه والحقوق الفلسطينية نفسها . فهل يتناسب ثمن هذا الصك مع كيان هش يعيش بين السندان الهاشمي والمطرقة الاسرائيلية ولن يكون في أحسن الاحوال غير معبر للمصالح الاسرائيلية الى العالم العربي ؟ ثم أي « قاعدة ثورية » سيمثل هذا الكيان وقد ولد على فراش حل لم تصنعه الانتصارات الكبيرة وانما سبوته نقائض العالم مجتمعة ومكثفة وصممت ملامحه وامكاناته وآفاقه جميع الاطراف المعنية بالنزاع على اختلاف مصالحها ؟

ربما يكون هذا الحوار في الساحة الفلسطينية (وهو دليل صحة وحيوية) سابقا لاوانه ، فليس ثمة ما يوحي حقيقة وبشكل صلب بامكان حل سريع وناجز والاحتمالات لا تزال مفتوحة جميعا . بيد ان هناك شبه اجماع يتلمسه المراقب في الساحة الفلسطينية على ان الحوار الهادىء غير المتشنج هو مهمة راهنة ملحة فالمرحلة الراهنة اخطر من ان يتحملها فريق بمفرده او يتفرد بها رأي . ومن هنا كان انعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي استغرقت جلساته يومين (انتهى يوم ١١/٧) واجتماعات اللجنة التنفيذية (١١/١٤) اطارا رسميا لهذا الحوار الذي مارسته قيادة الثورة كذلك في لقاءاتها العربية . فقد عقد الاخ ابو عمار في هذا الصدد سلسلة من اللقاءات مع عدد من المسؤولين العرب ، فقد التقى في بيروت (١٠/٢٨) بشريف بلقاسم وزير الدولة الجزائري ، كما اجتمع في دمشق الى الرئيس هواري بومدين (١١/٤) ومع الرئيسين حافظ الاسد ومعمر القذافي (١١/٥) ، وفي بغداد التقى مع عدد من كبار المسؤولين في الحكم وفي الحزب (١١/٨) وقام بزيارة الى المملكة العربية السعودية التقى خلالها بالملك فيصل انتقل بعدها الى القاهرة حيث اجتمع مع الرئيس أنور السادات (١١/١١) وانهى جولته العربية في بيروت حيث اجتمع بالرئيس سليمان فرنجيه (١١/١٦) . وكان الهدف من وراء هذه اللقاءات جميعا شرح مواقف الثورة الفلسطينية وتصوراتها من جانب واستكناه مواقف الدول العربية من جانب آخر . وقد كثرت التكهنات الصحافية عن طبيعة هذه اللقاءات التي ارادتها الثورة بالفعل ان تكون امتدادا للحوار الفلسطيني ، ونشرت « النهار » (١١/١٥) مقالا احتوى ما دعي تفاصيل محادثات الاخ ابو عمار في سوريا والعراق والسعودية ومصر . وقد ادلى مصدر اعلامي فلسطيني بتصريح نفى فيه ما ورد في هذا المقال الذي « حشي بجملة تخيلات لا اساس لها من الصحة » واعتبر ان المقصود منها « افساد الجو المسؤول والملتزم مع الاخوة العرب ومحاولة تأزيم العلاقات الطيبة بين الثورة الفلسطينية والدول العربية » . هذا ولم يقتصر الحوار الفلسطيني على ذلك الذي دار مع الدول العربية وانما امتد ليشمل الدول الصديقة ايضا ، وكان أبرز ما تم في هذا الصدد قيام وفد فلسطيني برئاسة الاخ ابو عمار بزيارة موسكو (ابتدأت الزيارة ١١/١٩) . وكما في الاتصالات العربية التي اجرتها الثورة كذلك كثرت التكهنات حول هذه الزيارة الاخيرة بينما تؤكد اوساط الثورة ان لهذه الزيارة هدفين : اسماع الاصدقاء السوفيات وجهة النظر الفلسطينية والتعرف على ما يدور على الصعيد العالمي بالنسبة للقضية الفلسطينية . ولا شك ان النتائج التي ستسفر عنها لقاءات موسكو (حتى كتابة هذا الباب كان الوفد الفلسطيني لا يزال في موسكو) عن نتائج ايجابية بالنسبة لهذين الهدفين .

عصام سخنيني

(٢) القضية الفلسطينية دوليا

على الرغم من موافقة كل من اسرائيل ومصر الفورية على قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول (اوكتوبر) والداعي الى وقف اطلاق النار على كافة الجبهات (راجع شؤون فلسطينية ، عدد ٢٧ ، تشرين الاول (اوكتوبر) ، ص ٣٠) لم تتقيد قوات العدو بالقرار واستمرت في محاولة تحسين اوضاعها العسكرية في جبهة الجولان وفي الضفة الغربية من قناة السويس . ونتيجة لذلك عاد مجلس الامن الى الانعقاد بدعوة من مصر في ٢٣ تشرين الاول حيث وافق بسرعة على قرار امريكي ـ سوفياتي جديد اكد دعوة القرار السابق للمجلس في ايقاف النار على كافة الجبهات وطلب بالحاح من القوات المتحاربة العودة الى المواقع التي كانت تحتلها عند صدور القرار رقم ٣٣٨ ، بالاضافة الى توجهه للامين العام للمنظمة الدولية باتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل ارسال مراقبين تابعين لهيئة الامم للاشراف على تنفيذ القرار ومراقبته . لكن اسرائيل استمرت في تحديها لمجلس الامن بتوسيع عملياتها الحربية في الضفة الغربية من قناة السويس مما جعل الرئيس السادات يصدر تعليماته الى وزير خارجيته (محمد حسن الزيات) الموجود في نيويورك ليطلب عقد اجتماع فوري لمجلس الامن للنظر في استمرار اسرائيل في انتهاك قراري المجلس بوقف اطلاق النار ، ودعوة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى ارسال قوة من قواته الموجودة قرب المنطقة للاشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار واحترامه .

ولتأكيد هذه الدعوة بعث السادات الى كل من نيكسون وبريجينيف برسالة طلب فيها انزال قوات امريكية وسوفياتية في المنطقة لهذا الغرض .

وفي مجلس الامن الذي انعقد في ٢٥ تشرين الثاني طالب الزيات بالتدخل الفوري للقوات الامريكية والسوفياتية الموجودة في البحر الابيض المتوسط من اجل فرض تنفيذ وقف اطلاق النار . الا ان الولايات المتحدة رفضت الاستجابة لهذه الدعوة واعلنت بأنها « لا تعتزم ارسال اية قوات الى الشرق الاوسط وتأمل في الا تقوم اية دولة اخرى من خارج المنطقة بارسال قوات اليها » . وانتهت اجتماعات المجلس بالموافقة على قرار تقدمت به بعض الدول غير المنحازة . وبعد ان أكد القرار الجديد القرارين السابقين الداعيين الى وقف اطلاق النار نص على ما يلي :

١ ـ ضرورة الامتثال الفوري لوقف اطلاق النار بصورة كاملة وعودة الاطراف المتحاربة الى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ الساعة السادسة عشرة والدقيقة الخمسين بتوقيت غرينتش .

٢) رجاء الامين العام اتخاذ اجراء فوري بزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة الدولية وذلك على جانبي خطوط وقف اطلاق النار .

٣) الانشاء الفوري لقوة طوارىء دولية تابعة لمجلس الامن مؤلفة من عناصر من الدول الاعضاء في هيئة الامم باستثناء الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

٣) الطلب الى الامين العام تقديم تقرير خلال ٢٤ ساعة حول الاجراءات المتخذة لهذا الغرض ، بالاضافة الى تقديم تقارير متواصلة ومستعجلة الى المجلس حول تنفيذ القرار الحالي وقراريه السابقين الداعيين لوقف اطلاق النار .

على اثر دعوة السادات القوات الامريكية والسوفياتية للتدخل المباشر في المنطقة ، انتهجت الولايات المتحدة سياسة استفزازية وشرسة وضعت العالم على حافة الحرب النووية وعرضته للدمار الشامل . ففي ٢٥ تشرين الثاني تبين ان نيكسون وضع القوات الامريكية في كافة انحاء العالم ، بما فيها القوة النووية الضاربة ، في حالة تأهب نتيجة لتطورات الوضع في الشرق الاوسط . وبررت الحكومة الامريكية هذا الاجراء العدواني بقولها ان لديها معلومات تفيد بأن الاتحاد السوفياتي كان يعد العدة لارسال قوات الى الشرق الاوسط من اجل ارغام اسرائيل على احترام وقف اطلاق النار . وترددت انباء صادرة عن اوساط دبلوماسية وسياسية مطلعة في واشنطن أن السفير السوفياتي سلم البيت الابيض رسالة شديدة اللهجة اكدت بأنه اذا لم تشارك الولايات المتحدة في ارسال قوات لتنفيذ وقف اطلاق النار كما طلبت مصر ، فان الاتحاد السوفياتي سيقوم بذلك من طرف واحد .

على اثر القرار الذي اتخذه مجلس الامن بارسال قوة طوارىء دولية الى الشرق الاوسط ، وقيام الولايات المتحدة بدفع الازمة الى حدود الاستفزاز النووي أخذ الهدوء يخيم على الجبهات واخذت طلائع القوات الدولية تصل الى مصر في ٢٧ تشرين الثاني . وفي اليوم نفسه اعلن الزعيم السوفياتي بريجينيف عن ارسال مجموعة من المراقبين الى مصر للمساعدة في الاشراف على وقف اطلاق النار وذلك تلبية لدعوة الرئيس السادات. كذلك اعلن نيكسون في مؤتمر صحافي عقده في ٢٧ تشرين الاول انه على استعداد لارسال مراقبين امريكيين الى المنطقة اذا طلب ذلك منه الامين العام لهيئة الامم . ولم يترك الرئيس الامريكي اي شك بأنه يتوقع تلقي مثل هذا الطلب في القريب العاجل . كذلك اوضح ان اتصالات سريعة جرت بين واشنطن وموسكو لتلافي الاخطار التي تنطوي عليها المجابهة النووية بين الدولتين الكبيرتين ، وكانت نتيجة هذه الاتصالات الاتفاق بين الطرفين على العمل معا لدعم القرار الاخير لمجلس الامن الدولي . لذلك قال نيكسون في مؤتمره حول مستقبل الشرق الاوسط « ان الدلائل تدعو الى الامل اكثر بكثير مما كانت عليه الحال طوال الاسبوع الماضي » وان « الفرص أصبحت متاحة بصورة افضل مما كانت عليه منذ ٢٠ عاما ليس لتحقيق وقف اطلاق النار فحسب ، بل لتحقيق السلام الدائم في المنطقة ايضا » . وشدد نيكسون على ان الدولتين الكبيرتين اتفقتا على الاشتراك في محاولة للاسراع في بدء المحادثات بين الاطراف المعنية بالنزاع . ولكنه اكد ايضا ان ذلك لا يعني ان الدول الكبرى ستفرض التسوية على المنطقة.

وعلى اثر ما أعلنه نيكسون في مؤتمره الصحافي حول الشرق الاوسط ، أعلنت القاهرة ان الرئيس السادات ارسل وزير الخارجية بالوكالة — اسماعيل فهمي — في مهمة خاصة الى واشنطن « تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الامن حول ازمة الشرق الاوسط » . وفي العاصمة الامريكية اجتمع فهمي الى الرئيس نيكسون ووزير الخارجية الدكتور كيسنجر ، وقد لاحظ المراقبون ان استقبال المبعوث المصري كان وديا جدا خاصة بالمقارنة مع ما كان يحدث في السابق مع المبعوثين المصريين الذين سبقوه . وقد وصف فهمي اجتماعاته مع كيسنجر بانها « مفعمة بالامل » وانها « بناءة وعملية وصريحة بالرغم من بطئها » . وقد تناولت المحادثات على ما يبدو موضوعات الساعة مثل تثبيت وقف اطلاق النار في المنطقة وانسحاب اسرائيل الى خطوط ٢٢ تشرين الاول على الضفة الغربية من قناة السويس بالاضافة الى ترتيبات التسوية النهائية للنزاع في المنطقة . وكان من اهم نتائج الزيارة الاعلان عن عزم كيسنجر العاجل زيارة عدد من العواصم العربية بما فيها القاهرة وتعيين اسماعيل فهمي وزيرا للخارجية محل الزيات ، وقد تم هذا التبديل اثناء وجود فهمي في واشنطن . وتشير كل هذه الدلائل الى التحسن الكبير الذي طرا على العلاقات المصرية — الاميركية منذ وقف اطلاق النار . وفي خطوة سورية مشابهة قام محمد زكريا اسماعيل نائب وزير الخارجية السورية بزيارة واشنطن في اوائل شهر تشرين الثاني حيث اجتمع بكيسنجر كجزء من عملية توسيع الاتصالات العربية — الامريكية حول الوضع الناتج عن الحرب في المنطقة . ويبدو ان عملية التوسيع هذه جاءت نتيجة مبادرة امريكية حملت المبعوث السوري الى واشنطن . وفي الوقت نفسه تقريبا وصل الى القاهرة فاسيلي كوزنتسوف النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي بدعوة من الحكومة المصرية . وقد قابل كوزنتسوف الرئيس السادات كما اجرى محادثات مع كبار المسؤولين المصريين حول « قرارات مجلس الامن المتعلقة بتحقيق السلام العادل في المنطقة » . ثم انتقل الى دمشق حيث اجرى مشاورات « تتعلق بترتيبات وقف اطلاق النار وموقف اسرائيل من الجهود المبذولة لاحلال السلام » . وترددت انباء موثوقة ان كوزنتسوف قد اطلع المسؤولين المعنيين في كل من القاهرة ودمشق على تفاصيل المحادثات الامريكية — السوفياتية حتى تاريخه كي يكون القادة العرب على علم تام بالحقائق قبل وصول كيسنجر الى عواصمهم . كذلك قام الزائر السوفياتي باطلاع مضيفيه على الجهود السوفياتية المكثفة لتأمين عقد مؤتمر دولي للسلام في اقرب فرصة ممكنة مع ضمان مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني فيه على ان يبت المؤتمر كل القضايا العالقة في ازمة الشرق الاوسط في مدة لا تتعدى ستة اشهر من تاريخ انعقاده .

في أوائل شهر تشرين الثاني بدا ان وقف اطلاق النار كان على وشك الانهيار بسبب الوضع العسكري الدقيق على الضفة الغربية من قناة

السويس . وكانت الانظار كلها متجهة نحو زيارة كيسنجر للعواصم العربية ، وخاصة القاهرة ، لترى ما اذا كانت الزيارة ستسفر عن ضغط امريكي كاف على اسرائيل للقبول باتفاقية محددة لوقف اطلاق النار أم ان القتال سيعود للاندلاع من جديد . وفي ٥ تشرين الثاني بدأ كيسنجر جولته العربية بزيارة سريعة للرباط حيث قابل الملك الحسن . وأعلن الوزير الامريكي قبل مغادرته باتجاه تونس ان محاوثاته مع الملك كانت « مفيدة جدا » وتناولت المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار وقف اطلاق النار . وفي تونس عقد كيسنجر محادثات مع الرئيس بورقيبة شملت « جوهر قضية الشرق الاوسط ومنها القضية الفلسطينية » على حد تعبير المصادر الرسمية التونسية . وفي ٧ تشرين الثاني وصل كيسنجر الى القاهرة حيث اجتمع بالرئيس السادات . وقد اسفرت زيارته عن نتائج دراماتيكية سريعة وغير متوقعة اهمها : ١) الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة مع التسمية الفورية للسفيرين ٢) الوصول الى اتفاقية لتثبيت وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل نصت على ما يلي :

اولا : توافق مصر واسرائيل على مراعاة وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن الدولي .

ثانيا : يوافق الجانبان على بدء المحادثات بينهما فورا لتسوية قضية العودة الى خطوط وقف اطلاق النار القائمة في ٢٢ تشرين الاول ضمن نطاق اتفاق على فك الارتباط وفصل القوات باشراف الامم المتحدة .

ثالثا : تتلقى مدينة السويس تموينات يومية من المواد الغذائية والماء والادوية . وينقل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس .

رابعا : لن تكون هناك عقبات في طريق انتقال التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

خامسا : تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة — السويس وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطيع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الامم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة .

سادسا : بمجرد اقامة نقاط التفتيش الدولية على طريق القاهرة — السويس سيتم تبادل اسرى الحرب بمن فيهم الجرحى .

٣) البحث في مؤتمر للسلام تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاضافة الى الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع في المنطقة وذلك تحت اشراف مجلس الامن الدولي وبهدف تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقد ترددت انباء تقول انه سيتم عقد هذا المؤتمر في النصف الاول من شهر كانون الاول المقبل .

وبينما كان كيسنجر يناقش بنود الاتفاقية في القاهرة كان مساعده جوزيف سيسكو يفعل الشيء نفسه في تل ابيب مع كبار المسؤولين الاسرائيليين ، وبهذا الاسلوب تمكن الوزير الامريكي من ضمان موافقة الطرفين المعنيين على بنود الاتفاقية .وعند مغادرته القاهرة الى الاردن اعلن كيسنجر انه تمكن من تحقيق تقدم مهم على طريق اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

كما أعلن الناطق الرسمي المصري بأن محادثات كيسنجر في القاهرة كانت « بناءة ومثمرة وشكلت تحركا نحو تسوية سلمية تصر مصر على بدئها فورا » . بعد القاهرة توقف كيسنجر في عمان حيث اجرى محادثات مع الملك حسين تناولت مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس .ويبدو ان الزائر الامريكي طمأن الملك بأن مصالحه ووجهات نظره سوف تكون مضمونة في أية تسوية سلمية تدعمها الولايات المتحدة للنزاع في الشرق الاوسط . وكان هذا واضحا من تصريح كيسنجر قبل مغادرته عمان حيث اكد ان قيام بلاده بتحسين علاقاتها مع كل دول المنطقة لا يعني انها «ستنسى أصدقائها (أي الملك حسين) الذين وقفوا معها منذ سنوات عدة » . كما اكد « انه سيكون للاردن دور اساسي في اقامة السلام العادل والدائم » . وفي الرياض قابل كيسنجر الملك فيصل حيث تركزت المحادثات على : ١) موضوع البترول واستخدامه كسلاح في خدمة القضية العربية في المجابهة مع اسرائيل . ٢) مستقبل مدينة القدس . ٣) حقوق الشعب الفلسطيني . وذكرت الانباء الواردة من السعودية ان الملك فيصل كان حازما وواضحا في التعبير عن وجهات نظره وانه ابلغ وزير الخارجية الامريكي ان السعودية لن ترفع الخطر على شحن النفط الى اميركا ولن تعيد انتاجها الى ما كان عليه سابقا ما لم تنته مفاوضات السلام نهاية ناجحة يتحقق على أثرها الانسحاب

الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني . كما اكدت هذه الانباء ان الملك فيصل شدد على ضرورة اعادة القدس العربية الى العرب ورفض فكرة تدويل المدينة او الاماكن المقدسة مع الموافقة على اعطاء حائط المبكى للاسرائيليين .

وعلى اثر انتهاء جولة كيسنجر العربية تم توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل في نقطة معينة على الطريق بين القاهرة ومدينة السويس حيث أخذ كبار الضباط من الطرفين يجتمعون باشراف القوات التابعة لهيئة الامم من اجل التفاوض حول الشؤون العسكرية الملحة. وكانت أول نتيجة عملية لتوقيع الاتفاقية انتقال التموين المصري الى مدينة السويس والجيش الثالث في الضفة الشرقية من قناة السويس بمراقبة قوات هيئة الامم بدلا من القوات الاسرائيلية ، بالاضافة الى البدء بعمليات تبادل الجرحى والاسرى بين مصر واسرائيل . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي لم يكن مرتاحا لتطور العلاقات المصرية الامريكية بهذه السرعة المذهلة ، اذ ذكرت الانباء ان السفير السوفياتي في بيروت قال لاحد السياسيين اللبنانيين الكبار في جلسة عامة انه « غير مطمئن الى خطوات السلام التي تحققت حتى الان او الى نيات الولايات المتحدة تجاه العرب » وتردد السفير على ضرورة بقاء العرب في موقع « الحذرين والمتنبهين سواء بالنسبة لنيات امريكا او نيات اسرائيل لانه يخشى ان تكون هناك نيات مبيتة خلف تحركات السلام المشار اليها » .

كذلك اقدم الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني — نقولا الشاوي — على توجيه النقد للتقارب المصري — الامريكي . ولم يخف الضيق الذي اخذ يسببه ميل السياسة العربية للاعتماد على الجانب الامريكي في حل مشكلات النزاع في المنطقة اذ قال في خطابه حول هذا الموضوع : « يبدو في الافق ان مساعي الحل بايجاد تسوية سياسية ، انما يقوم بها جانب واحد هو الجانب الامريكي . ونشهد ، ويا للاسف ، سرعة التفاؤل في قدرة هذا الطرف الامريكي البشع على تقديم الحلول المقبولة على رغم معرفتنا بعدائه للعرب وبموقفه المفضوح من أمانينا القومية » . وبعد تحذيره من اخطار الوقوع في حبائل الاستعمار الامريكي والاعيبه ، وبعد اشادته بأهمية المساعدات السوفياتية قبل الحرب واثناءها وبعدها وبموقف بلاده الحازم من مسألة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وقضية ضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، بين الشاوي بوضوح « ان الاتحاد السوفياتي لم يفرض على العرب وقف القتال نتيجة لاتفاقه مع الولايات المتحدة ، بل استجاب للطلب العربي فعمل على وقف القتال » و « ان خطاب الرئيس انور السادات الذي عرض فيه شروط وقف القتال وتقدم فيه بمشروع للسلام لم يأت بعد زيارة الرفيق الكسي كوسيغين الى القاهرة ، بل استبق الخطاب الزيارة ، فكانت المحادثات على اساس الخطاب ولم يكن الخطاب على اساس المحادثات. وحتى المحادثات هذه لم تصل الى تحديد وقت وقف النار ، بل جرى العمل السريع على وقف النار بناء على طلب الرئيس السادات » .

وبعد البدء بتنفيذ اتفاقية وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل حدث تطوران مهمان على الصعيد الدولي هما : ١) اعلان الدكتور كيسنجر اثناء زيارته للصين في الاسبوع الثاني من تشرين الثاني ان بلاده تدرس امكانية عقد معاهدة مع اسرائيل تضمن بموجبها الولايات المتحدة امن اسرائيل على اساس الحدود التي سيتم التوصل الى تحديدها في مفاوضات السلام المقبلة . واكد كيسنجر ان حدود اسرائيل المشار اليها لن تكون حدود وقف اطلاق النار لعامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . ٢) قيام وكالات الانباء العالمية بنشر تفاصيل ما اسمته بالمشروع الامريكي للسلام في الشرق الاوسط (١٨ تشرين الثاني) الذي تم البحث فيه مع الزعماء العرب مع العلم ان الافكار الواردة فيه ما زالت في طور المقترحات الخاضعة للتفاوض والمناقشة بدون ان تكون قد تبلورت في صيغتها النهائية بعد . وذكرت الوكالات ان المشروع الامريكي يتضمن النقاط التالية :

١) المرحلة الاولى : الانسحاب الاسرائيلي الى ممرات مثلا وجدي في سيناء وممارسة مصر السيادة على هذا الجزء من الضفة الشرقية لقناة السويس .

٢) المرحلة الثانية : الانسحاب الاسرائيلي من كل سيناء التي ستكون منطقة منزوعة السلاح باشراف الامم المتحدة .

٣) ضمان حرية الملاحة للسفن الاسرائيلية عبر مضائق تيران وباب المندب وقناة السويس ؛ بينما تكون شرم الشيخ منزوعة السلاح مع وجود قوات دولية فيها .

٤) تبقى القدس مدينة موحدة لكن مع وجود ادارة عربية في القطاع الشرقي منها واشراف اسلامي ــ مسيحي على الاماكن المقدسة .

٥) تنسحب اسرائيل من الجولان على مراحل . في المرحلة الاولى تنسحب الى ما وراء القنيطرة وتعود هذه المدينة الى سوريا . اما الاراضي السورية المحتلة الاخرى فستكون منزوعة السلاح وفيها قوات دولية .

٦) تكون الضفة الغربية للاردن (باستثناء الخليل وتلقيلية) وقطاع غزة منطقة مجردة من السلاح .

٧) يجري في هذه المنطقة استفتاء يقرر الفلسطينيون فيه اذا كانوا يريدون اقامة ممر بين الضفة وغزة (الكيان الفلسطيني) واسرائيل او يريدون ربط الضفة وغزة بالاردن . وهذا يعني ، عمليا ، عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة واقصاء المقاومة عن المشاركة في التسوية .

على صعيد دول اوروبا الغربية ادت الحرب في الشرق الاوسط الى وقوع ازمة امريكية ــ اوروبية كبيرة داخل منظمة الحلف الاطلسي . فقد تضايقت الولايات المتحدة كثيرا من السلوك الاستقلالي الذي سلكته دول اوروبا الغربية في موقفها من الحرب ، وخاصة من تنصلها من الجهود الامريكية لتزويد اسرائيل بالسلاح والعتاد اثناء القتال . لذلك وجه المسؤولون الامريكيون انتقادات قاسية الى حلفائهم الاوروبيون تتهمهم بعدم تأييد سياسة الولايات المتحدة واعمالها اثناء ازمة الشرق الاوسط الساخنة .

على سبيل المثال اشار نيكسون الى هذا الموضوع في مؤتمر صحافي عقده في ٢٧ تشرين الاول بقوله « ان اصدقاءنا الاوروبيين لم يظهروا التعاون الكافي في محاولة لمساعدتنا على ايجاد تسوية في الشرق الاوسط » . واعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية ان دولة اوروبية واحدة (البرتغال) من كل دول الحلف الاطلسي قدمت المساعدة التي اعتبرتها واشنطن ضرورية اثناء الحرب . اما كيسنجر فقد شن حملة شديدة على الدول الاوروبية المعنية في اجتماع سري عقده في اخر شهر تشرين الاول مع برلمانيين من سبع دول اعضاء في السوق الاوروبية المشتركة متهما اياها بعدم التعاون مع حكومته خلال حالة الطوارىء التي فرضتها الحرب في الشرق الاوسط. وشدد في نقده على المانيا الغربية التي « خلقت المشكال في وجهنا برفضها السماح للطائرات الامريكية الذاهبة الى اسرائيل باستخدام القواعد الموجودة على ارضها او التحليق في اجوائها الاقليمية » . ووصلت الازمة الى حد تبادل التهديدات العلنية اذ اعلن وزير الدفاع الامريكي في اخر تشرين الاول ان موقف حكومة بون قد يضطر الولايات المتحدة الى اعادة النظر في بعض الاسس التي تستند اليها السياسة الامريكية ازاء المانيا الغربية . ورد وزير الخارجية الالماني ــ والتر شيل ــ باتهام الولايات المتحدة بابقاء حلفائها الاوروبيين في حالة جهل تام بالنسبة لتحركاتها ونياتها المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط . كذلك انتقدت الدول الاوروبية بصورة مشتركة قرار نيكسون بوضع القوات الامريكية في كل انحاء العالم في حالة تأهب ، كما عبرت عن اعتقادها بأنه لم يكن هناك اي مبرر لتعريض أمن العالم الى مواجهة نووية ، وكل ذلك بدون اخطار الدول الاخرى في الحلف الاطلسي بأن قرارات خطيرة من هذا النوع قد تم اتخاذها . ولم يقتصر رد الفعل الاوروبي الغربي على توجيه الانتقادات بل تحرك باتجاه خطوتين تطبيقيتين مهمتين هما : اولا ، دعوة الرئيس بومبيدو لعقد مؤتمر قمة لدول السوق الاوروبية المشتركة قبل نهاية العام الحالي لبحث قضية الشرق الاوسط ، وتأكيده في هذه الدعوة : أ) استعداد فرنسا للمساعدة الى أقصى حد في عمليات احلال سلام عادل ودائم في المنطقة باشراف مجلس الامن الدولي. ب) استيائها من استبعاد الدول الاوروبية الغربية من اجراءات وقف اطلاق النار ومحاولات بدء مفاوضات السلام. جـ) ضرورة قيام الدول الاوروبية بدور مهم في تسوية ازمة الشرق الاوسط بسبب الروابط الاوروبية الاقتصادية والتاريخية والجغرافية مع المنطقة . و) ضرورة عدم احتكار الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الهيمنة على تسوية الازمة لان في ذلك مضاعفة لاحتمالات قيام مجابهة عامة خطيرة بينهما . ثانيا ، البيان المشترك الذي اصدره وزراء خارجية دول السوق الاوروبية

المشتركة (وعددها ٩ دول) في ٦ تشرين الثاني حيث حددت موقفا واضحا من موضوع التسوية السلمية في الشرق الاوسط وأكدت عزمها على المشاركة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجراءات الوصول الى التسوية . وقد نص البيان الاوروبي على : ١) ضرورة عودة القوات الاسرائيلية الى مواقعها كما كانت في ٢٢ تشرين الاول تنفيذا لقراري مجلس الامن رقم ٣٣٩ و٣٤٠ خصوصا وان هذه العودة ستسهل حل المشكلات العاجلة الاخرى المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والجيش المصري الثالث . ٢) أمل الحكومات الاوروبية المعنية بانه بعد موافقة مجلس الامن على قراره الرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الاول الماضي سيصبح من الممكن البدء في اجراء مفاوضات من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط تطبيقا لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل بنوده . وستبذل هذه الحكومات كل ما في وسعها للمساهمة في اطار الامم المتحدة . وتقدر هذه الحكومات ان أي اتفاق سلام ينبغي ان يستند الى المبادىء او النقاط الاتية :

(أ) عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة .

(ب) ضرورة ان تضع اسرائيل حدا لاحتلالها للاراضي التي تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .

(ج) احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الاقليمية وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

(د) الاعتراف بأنه في حال اقرار سلام عادل ودائم ينبغي أخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار .

(هـ) وفقا للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن يجب ان تشمل التسوية السلمية ضمانات دولية . كما انه يجب تدعيم هذه الضمانات باجراءات متعددة من بينها ارسال قوات مكلفة بالحفاظ على السلام الى المناطق التي قد يتقرر نزع سلاحها وفقا للمادة الثانية من القرار ٢٤٢ .

وقد احتفظت الدول الاوروبية المصدرة للبيان بحق تقديم أية مقترحات في المستقبل بشأن تسوية النزاع في الشرق الاوسط . وقد لقي البيان الاوروبي ترحيبا حارا في الدول العربية وفي اوساط الثورة الفلسطينية ، كما كان مصدرا للقلق في اسرائيل اذ جاء تعبيرا واضحا عن حالة العزلة الدولية التي أخذت تعيش فيها اسرائيل بصورة متزايدة ومتسارعة منذ اندلاع الحرب في المنطقة ، اذ اقدمت الدول الافريقية التالية على قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل مشترطة الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة قبل اعادتها : غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، السنغال ، غانا ، كينيا ، زامبيا ، غامبيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، الغابون ، سيبرا ليوني .

أما على جبهة البترول فقد اتخذت الدول العربية المعنية مزيدا من الاجراءات الهامة في استخدام هذا السلاح لدعم القضية العربية . وكانت أهم هذه الاجراءات : (١) قطع البترول كليا عن هولنده بسبب سياستها المعادية للعرب وكان لهذه الخطوة اصداء عالمية واسعة بسبب الموقع الخاص الذي يحتله مرفأ روتردام باعتباره أكبر مركز في العالم لتكرير البترول وتوزيعه . وانقطاع النفط عن هولنده لن يؤثر على هذا البلد وحده بل سيترك اثاره السلبية على اوروبا كلها بما في ذلك المنشآت الامريكية العسكرية وغير العسكرية في القارة .

(٢) قيام المملكة العربية السعودية بتخفيض انتاجها من البترول بنسبة ٥٪ (بالاضافة الى التخفيضات السابقة) ابتداء من اول شهر تشرين الثاني ، واعلان قطر في ٨ تشرين الثاني عن خفض مماثل نسبته ٢٥٪ من انتاجها .

(٣) القرار الذي اعلنه وزراء النفط العرب على اثر اجتماعهم في الكويت في اوائل الشهر الحالي بخفض انتاج البترول في كل دولة من دولهم لشهر تشرين الثاني الى ٧٥٪ نسبة الى ما كان عليه في شهر ايلول الماضي على ان يضاف الى ذلك خفض ما نسبته ٥٪ في مطلع كانون الاول المقبل . وتركت الخطوات البترولية العربية اثارا هامة على العالم الرأسمالي ككل . فقد استدعت السلطات المسؤولة في الولايات المتحدة في ٣٠ تشرين الاول ممثلي شركات النفط الرئيسية لاجراء مباحثات استراتيجية في وجه مخاوف متزايدة بأن يقضي حصار النفط العربي على فرص الولايات في مجابهة برد الشتاء بنجاح وتلبية الحاجات المحلية من النفط . واجتمع كبار المسؤولين في ٢١ شركة نفط عالمية مع المسؤولين الحكوميين في وزارة الداخلية للبحث في

« المشكلات الناجمة عن الوضع النفطي الحالي .» وكشف وزير الداخلية الامريكي في تصريح له ان ازمة الطاقة هي أهم قضية تواجه الشعب الامريكي في الوقت الحاضر وان نصف امدادات وقود التدفئة لولايات الساحل الشرقي من البلاد تأتي من البترول العربي . وفي حديث تلفزيوني الى الشعب الامريكي أعلن الرئيس نيكسون ان المقاطعة النفطية العربية قد تحرم الولايات المتحدة واحدا في المئة من استهلاكها النفطي هذا الشتاء ، وطالب الامريكيين بالاقتصاد في استخدام الوقود وبتخفيض الحدود القصوى لسرعة السيارات على شبكات الطرق الرئيسية كما اقترح الاجراءات التالية :

(١) التشجيع على استخدام الفحم بدلا من النفط فيالصناعات .

(٢) خفض درجة حرارة التدفئة في المكاتب الى ١٨ درجة مئوية وفي المنازل والشقق الى ٢٠ درجة مئوية . وقيام الشركات الصناعات بخفض تدفئتها او ساعات العمل من أجل الاقتصاد في استهلاك الطاقة .

(٣) تحديد عدد رحلات الطائرات التجارية وسرعاتها للاقتصاد في الوقود ، وخفض عدد الرحلات الجوية بأكثر من ١٠ في المئة واجراء تعديلات في مواعيد الوصول والاقلاع .

- (٤) خفض في الاعلانات المضاءة .

(٥) تحديد ساعات فتح المكاتب والمحلات التجارية واغلاقها .

(٦) تحويل نفط الآبار المخصصة لسلاح البحرية الى السوق التجارية .

(٧) غض النظر عن قوانين منع تلوث الهواء والماء بالنسبة لاستخدام الفحم والنفط الحاوي نسبة كبيرة من الكبريت وتحويل ٤٦ محطة الى استخدام الفحم بدلا من النفط لانتاج الكهرباء .

ومن نافل القول ان مثل هذه الاجراءات ستدخل الارتباك والتشويش في كثير من مجالات الحياة الامريكية اليومية والعادية . وعلى صعيد اوروبا الغربية منعت عدة دول بينها هولنده وبلجيكا والمانيا استخدام السيارات أيام الآحاد كما أخذت دول أخرى تستعد لخطوات مشابهة في المستقبل القريب منها تقنين توزيع النفط على المستهلكين . وشاع الاضطراب في سوق الوقود مؤثرا بذلك ليس على اوروبا وحدها بل على اليابان ايضا .

صادق جلال العظم

(٣) اسرائيليات

« حرب اليهود ضد اليهود » !

الاستنتاج الاول والاهم الذي يستخلصه ويتوصل اليه المتابع للتطورات داخل اسرائيل من خلال صحفها ، هو ان من الصعب جدا — بل يكاد يكون من المستحيل — على الاسرائيليين ، الصمود تحت ثقل نتائج حرب ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ، ما لم تشهد مراكز السلطة هناك ، من سياسية وعسكرية ، اهتزازات وانفجارات عنيفة ، تطيح بعدد كبير من المسؤولين ، وتصل الى السلطة بقيادات جديدة ، وتخلق توازنات جديدة ، ويسود وضع تصبح فيه اسرائيل ما بعد حرب اكتوبر ، شيئا آخر مختلفا تماما عما كانت عليه قبلها .

ذلك ان « حرب اليهود ضد اليهود » ، كما يسميها عيزر وايزمان وغيره من الاسرائيليين — عنيفة وقاسية وشاملة ، لم تشهد اسرائيل مثيلا لها من قبل ، سواء في شمولها وعدد المشاركين فيها ، او في نوعيتها والقضايا التي تدور حولها الاختلافات والخلافات ، الى درجة انها اصبحت أشبه بالمعركة يحارب الجميع فيها الجميع ، فالخلافات وتبادل التهم تدور بين اعضاء الحزب الواحد ، وبين الاحزاب ، وبين الكتل السياسية ، بين الوزراء أنفسهم ، وبين القادة العسكريين ، بين الصحف والصحافيين ، وبين جميع هؤلاء من جهة والحكومة من الجهة الثانية ، وكل ذلك حول مسلمات ما كان احد يجرؤ على الاقتراب منها من قبل ، و « مقدسات » ما كان أحد من قبل يجرؤ على التشكك فيها .

ولعل أحرف واسماء الاستفهام ، هي الاكثر ترددا في الصحف الاسرائيلية لما بعد يوم ٢٢ اكتوبر — يوم اتخاذ مجلس الامن للقرار رقم ٣٣٨ بخصوص وقف القتال ، وقبول اسرائيل له — ، بدءا من ماذا ولماذا ومرورا بكيف ومتى ، وانتهاء بأين والى أين ...

يقول المعلق والمراسل العسكري الاسرائيلي المعروف زئيف شيف : « ان السؤال الاول يتعلق بتجنيد رجال الاحتياط . والسؤال هو : ماذا حدث في المرحلة الثانية يوم السبت ٦ اكتوبر عندما كان واضحا اننا نسير نحو الحرب ؟ وحين كان بالامكان القيام بتجنيد فوري وشامل لقوات الاحتياط ؟... يبدو انهم (أي رجال السلطة) اعتمدوا مرة اخرى على التقييم القديم القائل بأن في وسعنا القضاء على العرب بضربة هنا وضربة هناك » .

« ... والسؤال المطروح : كيف تم تنفيذ الاستنفار ؟ وكيف جرى تجنيد الاحتياط وزجه في المعركة ؟ وكيف كانت حالة الدفاع في المواقع ؟.. ينبغي ان يجري التحقيق في كل وحدة ووحدة حول كيفية تجنيدها وتجهيزها ، وكم من الوقت مر حتى وصلت الى ساحة القتال » .

ثم ... « كيف أعد الدفاع عن موقع جبل الشيخ ؟ من وكم عدد الافراد الذين مكثوا في هذا الموقع خلال فترة الاستنفار ؟ وفوق كل ذلك : ما هو الوضع الفعلي لحالة الاستنفار ووضع القوات على امتداد الخط الشمالي ؟ » (هآرتس ١٩٧٣/١٠/٢٨) .

ولم يكن هذا الحشد من الاسئلة في موضوع عنوانه علامة استفهام ، بل على العكس ، جاء ذلك في حلقة من سلسلة مقالات بعنوان : «الحرب: دروس اولية»... فهل يعني ذلك ان الاسرائيليين لم يستخلصوا بعد دروسا من الحرب ، وانهم ما زالوا ضمن دائرة الاسئلة ؟ .

اذا كان ذلك يصح بالنسبة الى عدد وافر منهم، فانه لا يصح بالنسبة لآخرين ، بدأوا منذ الايام الاولى لانتهاء القتال يستخلصون العبر ويدعون الى محاسبة المسؤولين على الاخطاء وعن التخاذلات .

وقبل البدء بعرض هذه العبر والدروس ، لا بد من الاشارة الى ان العديد من المعلقين والمسؤولين الاسرائيليين ، يرون ان الوقت لم يحن بعد للمحاسبة ، ونشر الحقائق ، لان في ذلك اشعالا لنار تحرق الجميع «... ويجب ان يكون واضحا لنا جميعا ، انه لم يحن بعد وقت بدء الجدل الداخلي حول ذلك (مجموع الاخطاء التي ارتكبت قبل واثناء وبعد الحرب) ... ذلك لان كمية كبيرة من المواد المتفجرة تكمن في هذا الجدل

وهو حقل الغام ، يكفي ان نخطو فيه ولو قليلا لكي نقدم الى اعداء اسرائيل في المنطقة وفي العالم، وعلى طبق من الفضة الخالصة ، المكسب الذي لم يحققوه في المعارك ضدنا . وفي هذه المرة لن ينتهي بنا الامر في « عريضة اتهام » و « خطاب الدفاع » الذي يرد عليها . ان النار ستلحق بكل شيء ، وستقضي على الجميع ... » . (دكتور هرتسل روزنبلوم ، رئيس تحرير جريدة يديعوت احرونوت، افتتاحية يوم ١٩٧٣/١٠/٢٦).

وهذه القناعة رددها ايضا في العدد نفسه من الجريدة أهرون شمير ، وذلك في مقال بعنوان « دعوا الدم يهدأ » أنهاه بالقول : « استخلاص النتائج — نعم ، استيعاب الدروس — بالتأكيد ، اجراء التحقيقات — طبعا وطبعا . لكن بهدوء وبدون قطع الرؤوس » . وكثير من الاسرائيليين غير روزنبلوم وشمير أعربوا عن قناعات مشابهة . لكن ، هل المقصود من وراء الجدل هو « قطع الرؤوس » ؟ وكيف يفسر الناقمون والناقدون اسراعهم في توجيه النقد ؟

تحت عنوان « دروس اولية » ، كتب العميد احتياط متتياهو بيلد في عدد ١٩٧٣/١٠/٢٦ من جريدة معاريف يقول : « يخطىء من يظن ان اجراء تحقيق صادق ودؤوب للتطورات التي اودت بنا من قمة النجاح العسكري في حرب الايام الستة الى القعر ، ليس امرا في مكانه ، او انه غطاء لعملية بحث عن أكباش محرقة نكفر بها عن مشاعر خيبة الامل لدى الشعب . ذلك ان الحقيقة هي انه ليس هناك ضرورة قومية مستعجلة في هذا الوقت أكثر من التحقيق حتى النهاية في قضية الانهيار الذي أصاب قدرتنا على تقدير المعطيات وقدرتنا على فرض سير التطورات في ساحة القتال . وذلك لان ما يلزمنا بذلك ليس فقط الرغبة في معرفة وفهم ما حل بنا ، بل بشكل اساسي الضرورة العاجلة في ضوء خطر نشوب حرب جديدة في المستقبل غير البعيد ، وللتأكيد على اصلاح جميع الاخطاء ، واستيعاب جميع الدروس دون تأخير ، ولا يجوز ان نضع في طريق هذا التحقيق عراقيل الكرامة الشخصية ، او الحسابات الحزبية ، او الخشية الكاذبة من مثل القول : ماذا يقول الناس » ...

واذا كان ذلك عن الشكل ، فماذا عن الجوهر، وعلى ماذا تنصب نقمة الاسرائيليين ؟

ربما كان من الاسهل الاجابة عن هذا السؤال بصيغة معكوسة ، مثل : ماذا لم ينتقد الاسرائيليون ؟

على صعيد السياسة الاسرائيلية التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية الى حين نشوب حرب اكتوبر قال يرمياهو يوفال في « هآرتس » يوم ٧٣/١٠/٢٥ وتحت عنوان « موت الوضع الراهن » : ان حقيقة اننا لم نكن مستعدين بما فيه الكفاية للتطور السياسي ، لا تنبع من أسباب حكومية تقنية بحتة. ان لذلك اسبابا أعمق بكثير . وفي الحقيقة ان الامر يعود ويكشف من جديد ازمة السلطة وانكسار القيادة كما شهدنا ذلك في السنوات الاخيرة . هذا الانكسار نابع من ان جميع الاراء والافكار قد حيّدت بعضها بعضا ، والخط الذي سير الدولة كان خط «الوضع الراهن» المعلن، وانعدام الحسم. وسياسة الوضع الراهن هذه التي وضعتها ووجهتها رئيسة الحكومة هي التي انهارت تماما وبشكل مطلق في يوم الغفران — يوم بدء القتال —. لقد كانت هذه السياسة تفتقر الى القدرة على التحليق . وكانت احتمالاتها محدودة منذ البداية . لقد ولدت أساسا نتيجة ضرورات سياسية داخلية في اسرائيل ، واما النبرة الحادة والتمثيلية تجاه الخارج ، والتي دافعت بها رئيسة الحكومة عن هذا الخط ، فانها فقط غطت الحقيقة الاساسية ، وهي ان هذه السياسة تعبر في الواقع عن الافتقار الى التمثيل وعن ضعف الارادة » .

وكان موشي دور اكثر شمولا وعنفا في مقال نشره في جريدة « معاريف » يوم ١٩٧٣/١٠/٣٠ ، حيث هاجم قيادة اسرائيل وزعامتها مؤكدا : « ان هذه الزعامة قد اضعفتها حرب اليهود ضد اليهود، واعني بالزعامة الائتلاف والمعارضة معا ، وبصورة تحمل على الشك في انها ستتمكن من القيام بواجباتها في الايام الصعبة التي ما تزال بانتظارنا. ان هذه الزعامة قد أضاعت أفضل قواها في خلافات داخلية ، وتورطت في شبكة العنكبوت الحزبية الى درجة ان خيالها المنتج وميزاتها في القدرة على اصدار الاحكام والقدرة على الاستيعاب واتخاذ القرارات تقترب بسرعة من « الخط الاحمر » رغم ان بينها ، للحقيقة ، أشخاصا موهوبين » .

واكثر من ذلك « ان بناءنا السياسي — القيادي قد أفلس . والحل المرغوب فيه لوضعنا الحاضر

هو ، حسب رأيي ، اقامة حكومة من الخبراء والمفكرين ، تتسلم ادارة الدولة حتى يحين الفرج ... » .

ولم يقتصر توجيه النقد الى الحكومة الاسرائيلية على المعلقين والصحافيين ، بل سبق هؤلاء ولحق بهم زعماء احزاب المعارضة الذين هاجموا الحكومة على التخاذل وعلى الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت قبل الحرب واثناءها وعلى قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، وهو القرار الذي تضمن التسوية التي قال عنها مناحيم بيغن في معاريف ٧٣/١٠/٢٦ « ملزم انا بان اقول للشعب : ان هذه التسوية هي تسوية مفروضة » . وهاجمت « رابطة الدفاع اليهودية » كذلك الحكومة الاسرائيلية لهذا السبب في بيانات نشرت في الصحف الاسرائيلية على شكل اعلانات بعنوان « انتصار للعرب » (يديعوت احرونوت ١٩٧٣/١٠/٢٦ ، هآرتس ١٩٧٣/١٠/٢٨ وغيرهما) .

وعلى جبهة اليسار كذلك هوجمت الزعامة الاسرائيلية ، وطالب الحزب الشيوعي الاسرائيلي — راكاح — في بيان نشره في جريدة « هآرتس » ١٩٧٣/١٠/٢٤ ، طالب حكومة اسرائيل بالمحافظة بدقة على وقف اطلاق النار والعمل على التنفيذ الصادق لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقالت جريدة « كول هعام » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي — ماكي ، في عددها يوم ١٩٧٣/١٠/١٥: « ان ما يمكن استخلاصه من الفترة الاخيرة ، يؤكد ان الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن، بعد حرب الايام الستة ، شلت مبادرات الحكومة الى السلام ، وأعطت تصريحات غير مسؤولة لوزراء في الحكومة امثال موشي دايان ، وقدمت محاولات فرض حقائق الامر الواقع في المناطق المحتفظ بها ذريعة شرعية ملموسة لاتجاه تفضيل المكاسب الاقليمية على مبادرات السلام » .

وفي دعوة واضحة وصريحة الى كل من غولدا مئير وموشي دايان بالاستقالة ، قال اوري افنيري انه « سيكون ذلك بمثابة كارثة اذا ما استمرت ادارة الدولة خلال الايام المصيرية القريبة ، في ايدي اولئك الذين ادوا بنا الى الضرب المبرح » (هعولام هزي — ١٩٧٣/١٠/٣١) .

على ان الاكثر تعرضا الى اللوم والهجوم بين زعماء اسرائيل موشي دايان ، الى درجة ان وزير العدل يعقوب شمشون شابيرا ، وهو من حزب العمل — حزب مئير ودايان — قد استقال من الحكومة احتجاجا على بقاء دايان عضوا فيها . وعندما هوجم شابيرا على خطوته هذه انبرى العديد من المعلقين للدفاع عنه وقال متنياهو بيلد في « معاريف » يوم ١٩٧٣/١١/٢ « ان استقالة الوزير شابيرا تكشف واحدة من الاوهام الكثيرة التي رافقتنا على مدى عدد من السنين ، وليس هو الوهم الاخطر . وفي خطوته هذه ، وهي الايجابية اساسا وغير المتسرعة في توقيتها فند شابيرا الكذبة المنطلية علينا حول المسؤولية الجماعية لاعضاء الحكومة . لم تكن عندنا ابدا مسؤولية كهذه ، ولقد حان وقت تفجير الوهم بشأنها » .

« لقد اتخذت عندنا دائما وابدا قرارات مصيرية في كافة انواع « الهيئات » التي كان اعضاؤها اشخاصا راوا انفسهم — على ما يبدو — مسؤولين امام الباري عز وجل ، وليس امام الشعب ومنتخبيه . ان القرار بشأن حرب سيناء (سنة ١٩٥٦) اتخذه بن غوريون ، واتخذ عدد من الاشخاص قرار المخاطرة الكامن في عدم تجنيد القوات عشية عيد الغفران . ويزعم الوزير شابيرا انه لم يكن من بين هؤلاء الاشخاص ، وكذب الوزير ألون خبرا قال انه كان بينهم ، وينكر الوزير سابير كذلك ان تكون له علاقة بهذا القرار ، ويزعم الوزير فيرهافتغ ان الامر لم يعرض اطلاقا على اللجنة الوزارية لشؤون الامن ، لان هذه قد توقفت عن الاجتماع منذ زمن بعيد . واذن من كان هؤلاء الاشخاص ؟ أهكذا فجأة نكرات لا أسماء لهم اخذوا على عاتقهم مسؤولية الحسم في قرار مصيري الى هذه الدرجة ؟ وبأية صلاحية قاموا هم بذلك ؟ » .

« ان رئيسة الحكومة تحاول الزعم بأن الحكومة كلها مسؤولة عن كل ما أقر ونفذ . واذا ما قبل جميع هؤلاء الوزراء الذين لم يشتركوا في النقاش المصيري واتخاذ القرار تحمل هذه المسؤولية ، فانما يكونون قد اضافوا خطيئة الى الجريمة . ليست مهمة الوزير التغطية على زميله على هذا النحو ... ولا يجوز استخدام مبدأ المسؤولية الجماعية بهدف انقاذ جلد وزير فشل » .

وننتقل من ذلك الى الصعيد العسكري النظري، لنرى ان عناوين واعمدة الصحف الاسرائيلية ، قد عادت من جديد تكرر وتردد تعابير « الحمائم »

و « الصقور » وما الى ذلك .

ففي الايام الاولى للقتال ، وقبل ان تتضح للاسرائيليين تماما حقيقة ما حدث ، وقبل ان يبدأ هؤلاء باعادة التفكير بهدوء ، ارتفعت أسهم « الصقور » وكتب المعلق المعروف أ. شفايتسر في جريدة « هآرتس » يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢ : لقد مرت فترة رأى اسرائيليون كثيرون فيها المناطق كمشكلة او حتى كمصدر ازعاج . وقد ثبت الان ان الاحتفاظ بهذه المناطق ، كان له من الناحية الاستراتيجية أهمية كبيرة ، ويمكننا بسهولة ان نتخيل صورة الحرب لو ان الواجهة العسكرية بدأت في المكان الذي كان يمكن ان تبدأ منه حسب ما يشتهي المقبون بالحمائم » .

لكن واحدا من اكثر العارفين بحقيقة ما حدث ، وهو رئيس اركان جيش الاحتلال دافيد العازار ، قد وقع في خطأ قاتل ، التقطه العميد احتياط متتياهو بيلد ، يقول بيلد في مقال تحت عنوان « أوهام تحطمت » (معاريف ١٩٧٣/١١/٢) : « والاكثر اثارة كانت اقوال رئيس الاركان العامة في مقابلته الاخيرة في التلفزيون ، والتي قيلت وكأن لا علاقة لها بمسألة المناطق . وقد أوضح في مقابلته تلك انه في هذه المرة كنا نفتقر الى مدى للانذار وهو المدى الذي كان قائما في الماضي حين كانت صحراء سيناء حاجزا بيننا وبين المصريين . في تلك الايام لم نكن لنخطىء في تقدير نوايا العدو كما في هذه المرة . لان العدو في ذلك الحين كان يقيم عمليا الى الغرب من القناة ، وفي اللحظة التي كان يحرك فيها ألويته شرقا ، الى ما وراء القناة ، كنا نعرف ان هناك شيئا خلف ظهرنا . في مقابل ذلك فانه في هذه المرة حيث العدو كان يقيم كما في الماضي الى الغرب من القناة ، ولم تكن الصحراء حاجزا بيننا ، فقدنا اساسا هاما في شبكة الانذار . ولقد شرح رئيس الاركان العامة كل ذلك ليبرر فشل استخباراتنا ، لكنه عمليا اوضح ان صحراء سيناء مهمة بالنسبة لنا كمنطقة تشكل حاجزا بيننا وبين المصريين ، وليس كمنطقة مضمومة الينا . ولقد كان من الصعب في الماضي اقناع الجمهور بهذه الحقيقة ، لكن لسوء حظنا تعلمنا هذه الحقيقة بالاسلوب الابهظ ثمنا » .

« لقد كان ضباط الاركان يحسنون صنعا لو انهم قالوا للوزراء قبل سنين ان الوضع الافضل بالنسبة لنا ، لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، هو ان يكون المصريون ملزمين بالبقاء داخل المناطق الواقعة غرب القناة ، وان تكون كل صحراء سيناء منزوعة السلاح . مثل هذا الوضع يؤمن فترة انذار كافية لجيش الدفاع الاسرائيلي في حال محاولة العدو خرق التسوية . واذا كانت الحكومة ، رغم كل ذلك ، تفضل الاحتفاظ بكل سيناء ، واقامة جيش الدفاع الاسرائيلي على شاطىء قناة السويس ، فان عليها ان تأخذ في الحسبان المخاطرة الامنية الكامنة في ذلك ، كما اوضح رئيس الاركان العامة بتأخير بلغ ست سنوات في مقابلته التلفزيونية » .

ولم يكتف بيلد بذلك ، بل استمر في فضح بقية ركائز نظرية الامن الاسرائيلية : « وبصورة مشابهة كان علينا ان نفحص قضية شرم الشيخ مثلا ، التي لم يمنع احتفاظنا بها اغلاق المضائق خلال الحرب . وكما نذكر فانه قد أكد لنا ، دون ارتكاز الى أي اساس ، ان الاحتفاظ بشرم الشيخ هو امر مهم بالنسبة لنا الى درجة انه لا فائدة من السلام بدونه . وكل ذلك بسبب حيوية الخط البحري عبر البحر الاحمر . ولقد أصبح معروفا الان ، انه خلال كل ايام الحرب ، غلف بالسرية خبر ان هذا الممر المائي قد اغلقته دولة عربية عند باب المندب . لم يكن الخبر سرا على العدو ، ولم يكن هناك ما يبرر اخفاء هذا الخبر عن الجمهور الذي خدع على مدى سنين حول هذا الموضوع . ان سبب الحفاظ على سرية هذا الخبر معروف للعدو ، ومنع وصوله الى الجمهور الاسرائيلي كان بسيطا للغاية : اثناء الحرب يصعب تفسير كيفية السقوط المفاجيء لكل فلسفة أمن المضائق ، التي حشيت ادمغتنا بها على مدى سنين » .

وينتقل بيلد من ذلك الى موضوع آخر ، هو موضوع الاهمية العسكرية للمستوطنات : « كذلك ثبت فشل فائدة الاستيطان للامن خلال ساعات القتال الاربع والعشرين . فالمستوطنات في الجولان ، والمستوطنة المدنية في شرم الشيخ ، التي أعدت لتدعيم أمننا في المناطق تم اخلاؤها . وبدل ان تكون عونا للامن شكلت عبئا أمنيا في ساعة كان فيها كل عبء امني زائدا عن اللزوم تماما . واتضح فجأة ان الاسلوب الذي حافظنا عليه منذ ايام الانتداب ، اسلوب خلق مناطق آمن عن طريق اقامة المستوطنات ، قد أسلم الروح مع الانتداب» .

على ان النقد لم يقتصر فقط على الحكومة والقادة العسكريين وغيرهم من المسؤولين ، بل امتـــد ليشمل جميع الاسرائيليين ، وخلق جوا شبيها الى حد بعيد بالجو الذي ساد العالم العربي غـــداة حرب حزيران .

يقول أحد ابرز معلقي جريدة « معاريف » وهو شموئيل شنيتسار « ان الهزة الاولى التي اصابت اسرائيل هي : ان فهم الجميع دون استثناء ، والذي تم التصرف بموجبه ، قد تبين انه خطأ مأساوي . ويجب ان نذكر ذلك استعدادا للجدل الذي سيدور : لم يكن بيننا اشخاص أعقل من الآخرين ، يستطيعون ان يأتوا الان ويقولون : انظروا ... لقد حذرناكم . لم تكن هناك مدرستان تتنافسان فيما بينهما . لقد كان الفشل عاما . لقد شمل الحكومة والمعارضة ، العسكريـــون والمدنيون ، الخبراء ومعلقي وسائل الاعلام . لم ينتقد أحد الفهم الرسمي ، لم يحذر أحد ، لم ير المستقبل أحد » .

« وعلى من يحاول اعادة الروح الان الى جو يوم الغفران ، ان يتذكر قبل كل شيء ، الى أي حد كان من الصعب استيعاب مجرد فكرة ان الحرب قد نشبت . لقد خرجت أجهزة الراديو عن صمتها في يوم عطلتها واذاعت الخبر المفاجيء ، الا ان العقل رفض تقبله . وخرج رجال الاحتياط مذهولين الى اماكن تجمع وحداتهم ، ولكن الحرب لم تكن بعد في اطار الواقع والملموس ، لا بالنسبة لهم ولا بالنسبة لمن تركوهم وراءهم » . (معاريف ١٩٧٣/١٠/٢٦) .

وفي العدد ذاته من جريدة « معاريف » كتب دانيد غلعادي : « لا يعقل بعد ذلك ان نبقى الشعب ذاته الذي كان حتى يوم الغفران الاخير . ان على النظام كله بجميع اجزائه ، الائتلاف والمعارضة ، ان يتغير . ويجب ان تكون حياتنا حياة عـــدم نسيان ، ولو حتى لدقيقة واحدة ، للواقع ولمعرفة المصير اليهودي ، ويجب ان ندير حياتنا على اساس ذلك ، وليس ذلك بدافع الخوف بل بدافع الوعي ، ليس بدافع الضباب ، بل بدافع الرؤية الواضحة لمتطلبات وجودنا وأمن مستقبلنا » . ثم يدعو الجميع بعد ذلك الى الاعتراف بالاخطـــاء والعجرفة والثقة المبالغ بها في النفس . « ولقد تحولنا الى مجتمع ليس فيه ذرة من التواضع ، ولقد منعت عجرفتنا أعيننا من رؤية من يـــدور حولنا ... » .

وزاد ليفي يتسحاق هيروشلمي على ذلك في « معاريف » يوم ٧٣/١٠/٣١ : « لقد عشنا جميعا ستة اعوام واكثر من ذلك بقليل ، في جنة عدن المغفلين . انغمسنا في الملذات ، وركضنا وراء المحرمات ، وضللنا السراب الزائف ، فهل نسمح لانفسنا بالرجوع الى كل ذلك ؟ » .

اما على صعيد المستقبل ، فقد حفلت الصحف الاسرائيلية بكثير من التصريحـــات لمسؤولين في الاحزاب اليمينية المتطرفة، ومن المقالات والتعليقات لصحافيين اسرائيليين يدعون فيها حكومة اسرائيل الى التريث قبل اتخاذ اي موقف ، وبرز بين هؤلاء المعلق المعروف بصلاته الوثيقة بحكومة العـــدو حغاي ايشر ، الذي كتب في جريدة « دافار » شبه الرسمية بتاريخ ٧٣/١١/٢ مقالا بعنوان « يجب تخفيف السرعة » ، قال فيه ان الاميركيين يسرعون نحو اهداف غير واضحة ، ولا يعرف اين ومتى يتوقفون ، « ويكفي ان نعرف مدى سرور العرب ، وارتباك الاسرائيليين لنستخلص ان علينا ، قبل أي شيء آخر ، ان نتوقف ولا نستجيب لاي طلب اميركي آخر مهمـــا كان دون اعطاء الحكومـــة والكنيست والرأي العام ووسائل الاعلام مهلـــة كافية تدرس خلالها الواقع الجديد الذي يحيط بنا. ان الركض الخالي هو خطر من ناحية الاستقرار والتوازن الداخليين في اسرائيل قبل كل شيء . ومهما يكن الهدف الذي قد نصل اليه ، فان علينا ان نصل ونحن بكامل حواسنا ، ومحافظين على توازننا القومي والنفسي » .

وانتقد اليعزر ليفنه عضو حزب العمل الحاكم حكومـــة اسرائيـــل علـــى اسراعها في قبـــول « مـــا فرض فـــي موسكسو » ، وجـــاء ذلك في عدة مقـــالات نشرها في جريدة « هآرتس » اعنفها بعنوان « يجب على الحكومة ان تستقيل » (هآرتس ، ٧٣/١٠/٢٨) وصف قبول اسرائيل فيه لقرار مجلس الامن ٣٣٨ بانه « استسلام » ، كما انتقد الحكومة لقبولها قرارا يتضمن القرار رقم ٢٤٢ ، حيث « ان قـــرار ٢٤٢ هو الاطار السياسي لابادة اسرائيل على مراحل ، وقبول الحكومة لهذا القرار ـــ واسراعها في القبول به ثانية الان ـــ يهدم الروح الصهيونية من الداخل ، وتحولنا الى غير عادلين والى « محتلي أراضي

عربية » في الخارج » . وفي مقال آخر بعنوان « فشل سياسي خطير » (هآرتس ٧٣/١٠/٢٥) قال ليفنه « ان قرار وقف اطلاق النار يعد الارض لتجدد الحرب » ، واتهم فيه حكومة اسرائيل بالشعور بأنها تابع لاميركا ، وهي بذلك « لا تستطيع ان تحافظ على هذه الدولة ، وستفقد خلال وقت قصير اهميتها في نظر واشنطن ... » .

وفي « المعركة » بين الرقابة على الصحف والناطق العسكري الاسرائيلي من جهة ، والصحف من جهة ثانية ، كان الاعنف بين المقالات ، تعليقا كتبه شموئيل شنيتسار في معاريف يوم ٧٣/١١/٢ ، تحت عنوان « الحقيقة والمعنويات » ، قال فيه : « ان من يعود ويقرأ الان صحف الايام الاولى للحرب ، يقف مذهولا في مواجهة الحقيقة البارزة من وجود علاقة طفيفة للغاية بين ما جاء فيها من سير المعارك وبين ما حصل بالفعل . ويبدو ان البيانات العربية الواردة في تلك الصحف — أخذا بعين الاعتبار كل التحفظات المتوجبة — اقرب الى الحقيقة من الاخبار الواردة من مصادر يهودية » .

« ليس في هذا الامر فشل لوسائل الاعلام . ان هنا عملا مدروسا للسلطة . ان لعناصر الامن سلطة كاملة ، لايام معدودة على الاقل ، على الاخبار العسكرية . ان بأيدي هؤلاء امتيازا بشأن النشر . وبمقدورهم كذلك منع النشر . والنتيجة المستخلصة من ذلك هي ان هناك تفسيرا ممكنا واحدا فقط لحقيقة ان الصحافة ، ومعها بقية وسائل الاعلام ، أعطت في تلك الايام صورة غير صحيحة للاحداث : لقد كان هناك ، بكل بساطة ، قرار بهذا الشأن . وفي مكان ما ، كان من جلسوا وبحثوا في مسألة ما يجب عمله ازاء الاخبار الصعبة التي وردت من الجبهة ، وقرروا ان الجواب الصحيح هو حجب تلك الاخبار ، واخفاء الحقيقة عن الجمهور » .

« ان هذه أمورا قاسية ، لكن يجب قولها . وعلى مدى بضعة ايام كان الشعب في العمق ، منقطعا عن الواقع في ساحات القتال . لم يخبرونا عن حجم وضخامة ودلالات النجاحات الاولية التي حققها العدو . لم يقولوا لنا ان المصريين نجحوا في عبور القناة بطولها تقريبا ، وفي نقل قوات كبيرة عبرها . لم يكشفوا لنا سقوط موقع جبل الشيخ. لم يقولوا لنا انه في هجمات العدو وفي المعارك القاسية التي تلت ذلك منينا بخسائر فادحة . لم يكشفوا لنا انه ، وللمرة الاولى في تاريخ حروب اسرائيل ، بقينا دون معلومات عن مصير مئات المقاتلين . لم ينشروا حقيقة انه في الحرب ضد شبكات صواريخ العدو ، تسقط كذلك طائراتنا وبأعداد كبيرة » .

« لقد قالت المصادر العربية هذه الامور . لقد قالت ذلك الصحف ومحطات الاذاعة في خارج البلاد ، في حين انهم تحدثوا لدينا بصورة ضبابية جدا عن « معارك تصدي » جميع الخسائر فيها من نصيب العدو ، ومن هناك سمعت أمور اخرى مختلفة تماما . ومن اميركا وصلتنا اخيرا المعلومات الاولية عن خسائر جيش الدفاع الاسرائيلي في الرجال والعتاد . لقد أصبحت اميركا مصدر معلومات هام بالنسبة لما يحدث هنا ، في البلاد وفي المنطقة . لقد اطلق المصريون صاروخ « كيلط » باتجاه تل ابيب ، وكان محروما على تل ابيب ان تعرف ذلك الى حين كشف ابا ايبان السر في الولايات المتحدة . لقد اغلقت مضيق باب المندب مدمرات عربية وكان ممنوعا على مواطني اسرائيل معرفة ذلك، الى اللحظة التي ذكر فيها يوسف تكواع هذه الحقيقة في خطاب في مجلس الامن . لقد أصيبت مستوطنات هادئة بصواريخ سورية من طراز « فروغ » ، ولم يكن مسموحا لسكانها معرفة ما يصابون به ... وكل ذلك نفذ ، بالطبع، بهدف المحافظة على المعنويات ... » .

لقد كانت هذه على العموم ، وحتى الان ، التباشير الاولى « لحرب اليهود ضد اليهود » ، ولا شك ان اقتراب موعد الانتخابات (٧٣/١٢/٣١) ، وتكشف الحقائق الاخرى أولا بأول ، سوف تزيد من عنف هذه « الحرب » ، الاولى من نوعها بالنسبة للاسرائيليين ، والتي يصعب — نظرا لذلك — التنبؤ مسبقا بالمدى الذي قد تصل اليه .

اسرائيل وأزمة الشرق الاوسط
السياسة الاسرائيلية على مفترق الطرق

منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سارت السياسة الاسرائيلية الرسمية بموجب ستة أسس رئيسية (سبق وأشرنا اليها في العدد ٢٥ ، ص ٢٣٨) . والى جانب هذه الاسس — التي أدت الى فشل جميع المبادرات لتسوية النزاع — طورت المؤسسة العسكرية والسياسية الصهيونية مفاهيم ونظريات لاحتمالات النزاع ترتكز جميعها على أساس منطق القوة العسكرية والتفوق الاسرائيلي التقني الذي هو في اساسه تفوق نوعي للانسان الاسرائيلي « السوبرمان » . وشنت وسائل الاعلام الاسرائيلية والصهيونية حملات مركزة ضد كل الاصوات التي كانت تحذر بين الفينة والاخرى من مغبة الاستمرار في السياسة الاسرائيلية ، ومن احتمالات تفجر الموقف في الشرق الاوسط . وتلقت السياسة الاسرائيلية الرسمية كل الدعم وكل التأييد من الولايات المتحدة الاميركية التي تبنت وجهة النظر الاسرائيلية ، وساهمت في عرقلة واحباط جميع المبادرات ، حتى بعض مبادراتها هي مثل مشروع روجرز . واعتبرت السلطات الاسرائيلية وقف اطلاق النار الذي أعقب مبادرة روجرز احد الانجازات المهمة التي حققتها سياسة الردع الاسرائيلية . وتوالت تصريحات الساسة والعسكريين الاسرائيليين في كل مناسبة مؤكدة ان العرب لن يغامروا بخرق وقف اطلاق النار ، واذا فعلوا ذلك — ولم يستبعد بعضهم مثل هذا الاحتمال — فان النتيجة ستكون تلقينهم درسا لن ينسوه . وهكذا ساهمت القيادة الاسرائيلية على المستويين العسكري والسياسي في خلق جو من الطمأنينة من ان حالة اللاسلم واللاحرب ما هي الا سلام الامر الواقع ، وان شعار لا خيار الذي كان له قسط ومساهمة كبيرتين في كل انجازات اسرائيل ، هو ذاته الذي سيحمل العرب اخيرا على القبول بالشروط الاسرائيلية وبالسلام الاسرائيلي . وقد حدد يتسحاق رابين رئيس الاركان الاسبق للجيش الاسرائيلي ثلاثة شروط للمحافظة على استمرار وقف اطلاق النار :

(١) افشال الامال العربية بأنه يمكن بواسطة القوة تحقيق أي شيء في المجال العملي او المجال السياسي .

(٢) افشال ايمان العرب بأن الطريق الى السلام يمر من موسكو ، التي بدورها ستحمل واشنطن على قبول مواقف الروس والمصريين ومن ثم تفرضها على اسرائيل .

(٣) افشال الامال العربية والروسية من انه يمكن فرض تسوية على المنطقة بواسطة الامم المتحدة مخالفة لرغبات اسرائيل والولايات المتحدة .

وأكد رابين ان العرب سيصبحون قريبين جدا من السلام ، بشكل واقعي اذا ما ثبت لهم ان كافة الطرق مسدودة أمامهم ، وعندما لا يكون لهم مجال للاختيار سيضطرون الى السير في طريق السلام (معاريف ١٣/٧/١٩٧٣) .

والى جانب تصريحات التهديد والغطرسة من ناحية وحملات الطمأنة الداخلية من ناحية اخرى ، مضت السياسة الاسرائيلية الرسمية في نهجها لتكريس واقع الاحتلال للمناطق العربية المحتلة بالمضي قدما في سياسة « الضم الزاحف » التي انتهجتها منذ حرب ١٩٦٧ . وجاءت وثيقة جالبلي — دايان التي أقرتها سكرتارية حزب العمل في صيف ١٩٧٣ تعبيرا واضحا عن حقيقة نوايا السلطات الاسرائيلية بالنسبة لمصير المناطق المحتلة .

ونام القادة الاسرائيليون على أوهامهم الحريرية وأفاقوا على صوت عبور القوات المصرية لقناة السويس واستيلائها على خط بارليف الحصين ، واقتحام القوات السورية لخطوط الدفاع في هضبة الجولان . وبدأت الحرب (المغامرة الحمقاء) وتوقفت الحرب ، وبمجرد بدئها وخلالها سقطت كافة النظريات والمسلمات . وتوالت التبريرات وأعقبتها الاتهامات وتقرر تشكيل لجنة تحقيق على مستوى عال لاستخلاص الدروس والعبر . وبدأت تصفية الحسابات السياسية بين المعارضة اليمينية من جهة والتجمع العمالي الحاكم من جهة اخرى ، وبينهما سويا وبين الفئات والاحزاب المعارضة اليسارية والليبرالية ، ووصلت حمى الشوفينية

الى حد قيام بعض اعضاء الكنيست من التكتل اليميني بالاعتداء بالضرب بالايدي على عضو الكنيست الشيوعي مئير فيلنر من « راكاح » . ـ

كان لا بد من هذا التقديم الموجز قبل الدخول مباشرة في صلب عرضنا للموقف الاسرائيلي الرسمي مما أفرزته الحرب الرابعة . وبغض النظر عما آلت اليه المعارك على الصعيد العسكري ، فانها أكدت وأدت الى الحقائق والمتغيرات التالية :

(١) ان سلام الامر الواقع لم يكن سوى وهم معشش في رؤوس اصحابه المخمورين بعقدة التفوق.

(٢) ان الامن المرتكز على العمق الاستراتيجي لا يمكن ان يكون بديلا للامن التعاقدي .

(٣) ان تدمير القوة العربية العسكرية ليس أمرا في متناول يد الجيش الاسرائيلي كلما شاء ذلك .

اما المتغيرات المستجدة على واقع النزاع العربي ـ الاسرائيلي والمترتبة عن الحرب التشرينية فكانت كما يلي :

(١) ان وقف اطلاق النار جاء بمبادرة من دولتي الثقل ، وهذا يعني بالضرورة مزيدا من التدخل في النزاع ، واحتمال كون الدولتين الكبيرتين قد توصلتا الى اتفاق عام حول التسوية ، الامر الذي كانت ترفضه اسرائيل دائما .

(٢) دخول النفط المعركة السياسية بفعالية تشكل أداة ضغط مهمة اذا ما استمر وقف تصدير النفط عن الدول المؤيدة لاسرائيل . وأهمية النفط كاحدى المتغيرات ليست في فعاليته فقط ، بل لكون السياسة الخارجية الاسرائيلية كانت قد استبعدت استعمال النفط كسلاح في المعركة وشنت حملات اعلامية واسعة وشديدة ضد من كانوا يطالبون باتخاذ مواقف متزنة من الصراع خوفا من دخول النفط الى المعركة . وقد أكد المستشرق والخبير في الشؤون الاقتصادية في معهد شيلواح شمعون تمير ان التقديرات الاسرائيلية بشأن امكانية استخدام النفط كانت خاطئة حيث قال : « كان ثمة عدد من التقديرات الخاطئة في كل ما يتعلق بعالم النفط . فالتقدير الاول الخاطىء ، كان ان دخل النفط في الدول العربية ، ينفق لتطوير هذه الدول بصورة عامة ، وخاصة لشراء المعدات العسكرية. والتقدير الخاطىء الثاني ، هو اعتقادنا انه لا يمكن ان تتفق دول النفط العربية كافة ، وذلك بالاعتماد على المؤتمرات المتعلقة بالنفط التي عقدت في المدة الاخيرة ، والتي لم يذكر فيها مطلقا هذا الاحتمال. والتقدير الخاطىء الثالث ـ حسب رأيي ـ هو ان العالم وخاصة نحن ، استبعدنا ان يأتي رد فعل عربي عند الضرورة . ومن الواضح اننا اذا اعتمدنا على هذه التقديرات نصل الى القول اننا نوجئنا عندما شاهدنا العرب يبدأون باستخدام سلاح النفط ضد الدول الاوروبية وضد الولايات المتحدة » (نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، ملحق العدد ٢٩٣ ، ١٩٧٣/١١/١٦) .

(٣) ازدياد عزلة اسرائيل السياسية، وسخافة الاتجاه الاسرائيلي الذي كان يقول بأن مواقف الدول الافريقية والاسيوية المؤيدة للعرب في الامم المتحدة لن تتعدى الامم المتحدة ، فخلال الحرب قامت غالبية دول القارة الافريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل حتى تعود الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وقد رافق قطع العلاقات بيانات ألقت المسؤولية في الحرب على الجانب الاسرائيلي .

اما على صعيد أوروبا الغربية فقد جاء بيان الدول التسع مخيبا لامال اسرائيل ، حيث بالاضافة الى مطالبتها بالانسحاب ، جاء في البيان : « انه يجب الاخذ بالحسبان حقوق الفلسطينيين العادلة في أي اتفاق يتم التوصل اليه » (ر أ أ عدد ٢٨٤، ١٩٧٣/١١/٦) . ولم تجد محاولات رئيسة وزراء اسرائيل في تغيير موقف دول اوروبا الغربية ، اثناء المباحثات التي أجرتها في لندن بمناسبة اشتراكها في مؤتمر الاحزاب الاشتراكية الذي عقد في لندن .

(٤) عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر ، وما يمكن ان يترتب عليها من تغيير طبيعة العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية القائمة على أساس علاقات متبادلة بين ندين ، ان لم يكونا متكافئين بالقوة فهما متساويان في درجة اعتماد بعضهما على بعض . وقد حذر اليعيزر ليفنيه في هآرتس ٧٣/١١/١١ من بوادر هذا التغيير منتقدا الحكومة لانصياعها لاملاءات كيسنجر بوقف اطلاق النار ، دون ان تكون قد احيطت علما بذلك مسبقا. وقال ليفنيه : « ان المساعدات الاميركية لا تأتي بضغط من يهود الولايات المتحدة ... وانما بسبب المصلحة المشتركة للبلدين . ومن هنا فليس على اسرائيل ان تنهج نهج الدولة التابعة ، وهي لا تستطيع البقاء اذا أصبحت هكذا » . واضاف :

« وكلما تراجعت اسرائيل قلت قيمتها في نظر اميركا ، واسرائيل المتلصة لا تستطيع ان تتطلع الى المساعدة الاميركية الضخمة ذاتها التي ستحتاج اليها الى الابد ، بل ستنقلب الى مصدر ازعاج وستنبذ » . (نشرة م. د. ف. ، السنة الثالثة ، العدد ٢١ ، ١٩٧٣/١١/١٦) .

ومع هذا وبالرغم عنه فان المواقف الاسرائيلية الرسمية الاولية من الحرب وما ترتب عليها جاءت ناسخة للمواقف الاسرائيلية الرسمية السابقة اكثر منها مستجيبة للاحداث والمتغيرات المستجدة . والى جانب تمسك اسرائيل بالشرطين اللذين وضعتهما في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والمتمثلين برفض اسرائيل العودة الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والاصرار على المفاوضات المباشرة لتسوية النزاع ، فان المتتبع للموقف الاسرائيلي الرسمي بعد الحرب التشرينية يلاحظ محاولة اسرائيلية محمومة لتجاوز الحرب وآثارها السياسية والعسكرية على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي . فعند اعلان جولدا مئير موافقة حكومتها على قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، والذي ينص على وقف اطلاق النار ، وعلى البدء فورا في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع بنوده ، وعلى بدء الاطراف المعنية باجراء مفاوضات تحت اشراف مناسب ، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، أشارت مئير الى ان حكومتها استجابت لدعوة الولايات المتحدة لوقف اطلاق النار للاسباب التالية :

(١) لان دولة اسرائيل بموجب ماهيتها !! لا ترغب في الحرب ولا تريدها ، ولا تريد خسارة الارواح البشرية . وان جميع حكومات اسرائيل كانت مقتنعة من ان الحروب لن تعمل على احلال السلام او دفعه الى الامام .

(٢) ان اقتراح وقف اطلاق النار ، جاء في وقت كان فيه وضعنا العسكري على الجبهتين صلبا وثابتا ، وحيث ان المكاسب التي أحرزناها على قدر كبير من الاهمية وتبرر الموافقة على وقف اطلاق النار ، على الرغم من مكسب العدو الذي حققه شرق القناة .

(٣) لقد استجبنا الى دعوة الولايات المتحدة ورئيسها على أساس التقدير والامتنان لسياستها الايجابية في الشرق الاوسط في هذه الاثناء .

وهكذا تجاهلت مئير جميع التصريحات التي أدلى بها السياسيون والعسكريون الاسرائيليون اثناء الحرب ، والتي كانت تؤكد جميعها على ضرورة تدمير قوة العرب العسكرية كهدف رئيسي من أهداف الحرب . وقد حدد عضو الكنيست حاييم تسادوك (حزب العمل) رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ثلاثة اهداف للحرب حيث قال : « ... وفيما يتعلق بنا سيدي الرئيس ، فسنستمر في القتال حتى النصر ، حيث اهداف الحرب واضحة وهي ثلاثة :

(١) منع العدو من تحقيق أي مكسب اقليمي ، ومن التمركز في أي مكان داخل خطوط وقف اطلاق النار .

(٢) تحطيم قوة العدو العسكرية وتكتيكه الاستراتيجي ، وسوريا المعتدية التي خرجت تقريبا سالمة من الحروب الصغيرة السابقة ، يجب ان تدفع هذه المرة ثمنا مقابل عدوانها .

(٣) انهاء الحرب بشكل يتلقن فيه العدو درسا بان العدوان لا يعود عليه بالفائدة ، وبشكل يقتنع فيه العدو بأنه لا يستطيع قهر اسرائيل ، وبشكل يعبد فيه الحسم العسكري الطريق نحو السلام ». (من تسجيلات جلسة الكنيست الاسرائيلي في ١٩٧٣/١٠/٢٣ المحفوظة في مركز الابحاث الفلسطينية) .

اتجاه نحو التصلب

اذا كانت المعارضة اليمينية المتطرفة قد وجدت فرصتها لمهاجمة الحكومة لقبولها بوقف اطلاق النار قبل تحقيق اهداف الحرب المذكورة أعلاه فان الحكومة وعلى لسان رئيسة الوزراء عادت وسحبت البساط من تحت أرجل المعارضة بواسطة التفسيرات التي أعطتها لبنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ولاتفاق كيسنجر ذي النقاط الست .

اما بالنسبة للبند الثاني من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فقد اوضحت مئير في بيانها في الكنيست بتاريخ ٧٣/١٠/٢٣ ما يلي :

« ... اما بخصوص البند الثاني من مشروع القرار ، فقد قررت الحكومة توجيه تعليمات لمندوب اسرائيل في الامم المتحدة لكي يضمن خطابه في مجلس الامن فقرة توضح ان موافقتنا على هذا البند تعطى على اساس التفسير الذي حددته اسرائيل عندما قررت في الرابع من آب (اغسطس) ١٩٧٠

الاستجابة الى مبادرة الولايات المتحدة بخصوص وقف اطلاق النار » .

حول الحدود

وأضافت مئير في بيانها « ... وفي جميع اتصالاتنا مع الولايات المتحدة ، علمت ان ليس للولايات المتحدة خطة بالنسبة للحدود وبقية مكونات السلام فقط ، بل انها تعتقد ان اصحاب المساعي الحميدة يجب ان يعملوا لايصال الاطراف انفسهم الى تقديم الاقتراحات والمشاريع بالنسبة للمستقبل ، وأكثر من هذا ، فانه علي ان أؤكد انه حسب المعلومات الموثوقة التي وصلتني ، لم يطرح في محادثات موسكو أي أمر آخر ، زيادة على ما تضمنه قرار مجلس الامن » .

حول المفاوضات

اما بالنسبة للبند الثالث من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فقد أكدت مئير ان قرار مجلس الامن لم يتضمن أي شرط من الشروط التي أوردها السادات . واضافت : « لقد ورد في البند الثالث من القرار ما يلي : « ان مجلس الامن يقرر انه فورا ، ومع وقف اطلاق النار تبدأ الاطراف المعنية ، بالمفاوضات لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط تحت اشراف ملائم » . وحسب وجهة نظر ممثلي الولايات المتحدة الموثوقة فان المفاوضات بين الاطراف تعني المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها لاقامة سلام عادل ودائم . ومثل هذا الامر الواضح لم يكن متضمنا في قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وهو غير متضمن ايضا في القرار الجديد ، لكن هذا هو التفسير المعتمد ، ليس لدى المصادر الاميركية فقط » .

حول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

وعادت مئير فأكدت المفهوم الاسرائيلي السابق لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ذلك القرار الذي دعا البند الثاني لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الى البدء بتنفيذه فورا وبجميع بنوده بعد وقف اطلاق النار. وأوضحت مئير موقف حكومتها مجددا فقالت: « ولقد قلت ... ان حكام الدول العربية يتقيدون ظاهريا بقرار ٢٤٢ ، لكنهم يحبطون كل محاولة للتقدم نحو تحقيق هدفه الاساسي ، السلام . انهم يفعلون ذلك ، اولا ، برفضهم العنيد للتفاوض معنا دون شروط مسبقة ، وثانيا بتفسيرهم المختلق للفحوى والدلالة الاصلية للقرار » .

وأضافت مئير في بيانها المذكور : « لقد أعلنت اسرائيل بصورة رسمية موقفها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في مناسبات عديدة من على منصات دولية وفي لقاءات دبلوماسية . وفي آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، وعندما بحثنا وقف اطلاق النار بناء على طلب من الولايات المتحدة قلت : « لقد صرحت اسرائيل على الملأ انه نظرا الى حقها بالحدود الامنة ، حدود يمكن الدفاع عنها ، فهي لن تعود الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، التي تعرض الدولة لاغراءات العدوان ، وتعطي المعتدي — في قطاعات مختلفة — تفوقا حاسما .

ولقد كان موقفنا ، **وهو كذلك الان** ، انه طالما ليس هناك سلام فاننا سنبقي على الوضع كما تحدد يوم وقف اطلاق النار ، التي يمكن استبدالها فقط بحدود آمنة ، معترف بها ومتفق عليها ، تحدد فقط في معاهدة سلام . وطبعا ، فقد أوضح للجميع ان موقفنا الصلب بالنسبة الى وحدة القدس ، كعاصمة لاسرائيل ، لا يزال قائما بعينه . ولم يطلب من اسرائيل ، ولا هي تعهدت بأي شيء في المسألة الاقليمية لقاء موافقتها على مبادرة حكومة الولايات المتحدة . نعم ، اخذت حكومة اسرائيل تعهدا بدعم موقفها بالا ينسحب جندي اسرائيلي واحد من خطوط وقف اطلاق النار حتى يتوصل الى اتفاق سلام متعاقد عليه وملزم » .

الموقف من اتفاق كيسنجر

رغم اعلان الحكومة الاسرائيلية في بيانها الذي صدر بعد اختتام جلسة للحكومة عقدت مساء يوم الجمعة ١٩٧٣/١١/٩ ، عن ان موقفها الايجابي الاساسي في ما يتعلق بالتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار مع مصر ما زال ساري المفعول فان وسائل الاعلام الاسرائيلية والصهيونية لم تخف استياءها من الاسلوب الذي انتهجه كيسنجر في التوصل الى الاتفاق المذكور . وقد قال رئيس الوكالة اليهودية بالوكالة اربيه دولتسين ان هناك اختلافا بين نص الاتفاق الذي ارسل الى اسرائيل وبين النص الذي نشر في واشنطن . واضاف دولتسين : « فالبند الذي يتحدث عن بدء المحادثات بين الاطراف حول خطوط ٢٢ ت١ (اكتوبر) ١٩٧٣ لم يتحدث عن العودة الى هذه الخطوط في النص الذي أرسل الى حكومة اسرائيل » . اما بعض الصحف الاسرائيلية فقد رأت في اتفاق كيسنجر

بمثابة املاء لرغبة كيسنجر دون التشاور مع اسرائيل .

اما رئيسة وزراء اسرائيل فقد حددت مطالب اسرائيل العاجلة بعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بما يلي :

« (١) تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار ذي النقاط الست فورا وبشكل كامل .

(٢) اتخاذ اجراءات عاجلة لترتيب قضية تبادل الاسرى والجرحى .

(٣) وضع نهاية سريعة للحصار المصري على باب المندب .

(٤) وضع الترتيبات لبدء المفاوضات المباشرة بين اسرائيل ومصر للوصول الى حل سلمي .

ورفضت مئير تحديد مكان وزمان هذه المفاوضات، كما ورفضت تحديد شروط اسرائيل للسلام ، الا انها اكدت مع ذلك تمسك اسرائيل بوحدة القدس كعاصمة لها . وعبرت عن استعدادها لاعطاء الحرية الكاملة لجميع الطوائف الدينية للاشراف بنفسها على أماكنها المقدسة » (ر ا ا ، عدد ٢٨٩ ، ٧٣/١١/١٢) .

بناء على ما تقدم من عرض للمواقف الاسرائيلية الرسمية ، حتى الان ، وبناء على المفاهيم والتفسيرات الاسرائيلية لقرار مجلس الامن الجديد والقديم يمكن القول ان مسألة تسوية النزاع العربي — الاسرائيلي ما زالت تراوح مكانها . ومن ناحية اخرى فانه يمكن القول ايضا ان المتغيرات التي استجدت على ساحة النزاع لم تستكمل صورتها بعد لكي تخلق مسارات جديدة في التوجه الاسرائيلي الرسمي نحو المشكلة ، ومن المستبعد جدا ان تتبلور مثل هذه المسارات او تتحدد اشكالها قبيل الانتخابات الاسرائيلية العامة ، لكن في نفس الوقت يمكن القول ايضا ، وعلى الرغم مما تقدم ان تفاعلات الاحداث بدأت تظهر بوادرها داخل المجتمع الاسرائيلي ، حيث بدأت المطالبة بتوجه جديد يتناسب مع الظروف الجديدة ويتفاعل ويفعل فيها .

عماد شقور
و هاني عبدالله

(٤) ثقافة

من بحر الموت

يأتي صوت فؤاد الشمالي دافئا وحزينا ، فالشعر يخلي المساحة التي يحتلها لممارسة الموت ، على أبواب الوطن ، والحب يتكثف في تجربة معايشة الالم الكبير الذي عاناه الشهيد وهو يمد يده لتلتقي بألوف الايدي التي حملت السلاح على طريق انتفاضات الجماهير ، في الوقت الذي كان الموت ، يقف فيه على الباب ، حاملا الالم والجوع الى النهاية . ضمن هذا المسار النضالي تصبح حياة المناضل قصيدة لم يكتبها الشعراء بعد . ويصبح شعره مجرد نافذة صغيرة ، نفتحها على بحر مليء بأمواج التخطي . فؤاد الشمالي ، كما تقول مقدمة ديوانه « من بحر الموت » : « كان يدرك ان العصر « رحلة صغيرة والموت بحر » ، ولذلك كان همه الاول ان يغتصب كل لحظة في هذه الرحلة القصيرة ، أن يعيشها شعرا — بقوة الشعر واصالته وابداعه — ويجعلها قصيدة كبيرة تتجدد وتستمر في بحر الموت، في بحر الاخرين » .

تنتمي معظم قصائد الديوان الى أعوام سابقة. فمعظمها كتبت قبل عام ١٩٦٢ وهي بهذا المعنى شهادة تستحق الوقوف . فالقصائد العامية والفصيحة ، تحاول ان تنقل الينا تجربة الحياة مكثفة . لكن الكلمة ، اذا لم نروضها ونتعارك معها طويلا ، لا تستطيع أن تحمل تجربتنا ، بل تشهد على هذه التجربة . وكلمات فؤاد الشمالي لا تعبر عن تجربته . انها شهادة لها . فاللغة الشعرية ، بقيت أسيرة لغة ميشال طراد وان استطاعت في بعض اللحظات ان تشحنها بأفق شعري جديد . فالشعر العامي اللبناني ، الذي تنتمي اليه أكثرية قصائد الديوان ، لا يزال أسير رؤية عبدالله غانم وميشال طراد اللغوية والرؤيوية . واذا كانت قصائد الشمالي ، تساهم هنا ، فانها تستطيع في ومضات قليلة أن تقفز الحاجز وترتمي وسط بحر الموت، حيث تكون تجربة الموت الايجابي النضالي أفقا جديدا . أما القصائد الفصيحة ، فانها تحمل في غالبيتها ارادة الخروج والانتماء . الخروج من العزلة والانتماء الى الواقع . فالقبيلة هي هنا رمز للاخرين ، الذين معهم نصنع المستقبل :

« أمس بعت آخر أغاني
اشتريت بها ساعة من جسد امرأة
وساعة من المطر
وتذكرت قبيلتي وبكيت » .

غير أن القبيلة ، تعيش وجع الولادة ، فلا بد من معانقة هذا الوجع والعيش داخل اطاراته : « لو اسكن نوم العالم ، أثقب قشرة النسيان مرة ، وامضي بلا خوف ... لكن يبدو انه كتب علي أن احفر حتى الوجع » .

قصائد فؤاد الشمالي ، تقف بيننا ، حاملة الاصرار على اكتشاف منابع جديدة للرؤيا . واذا كان الشاعر قد اختار الممارسة ، قد اختار ان يكتشف بيديه وجراحه ودمه . فان شعره يقف ليحمل راية صغيرة في بحر الموت ، الذي يخوضه شعبنا بحثا عن منابع الانهار التي ستغسل تاريخنا المعاصر .

الشعر الفلسطيني والنقد العربي

نوقشت في كلية التربية — الجامعة اللبنانية في بيروت ، الرسالة التي أعدها شوقي بزيع ، لنيل شهادة الكفاءة في اللغة العربية وآدابها. والرسالة بعنوان « شعر المقاومة الفلسطينية في النقد العربي الحديث » وقد أشرف عليها الدكتور ميشال عاصي.

تقدم الرسالة عرضا وافيا ، لاهم التيارات النقدية ، التي واكبت الشعر الفلسطيني بعد الهزيمة . فالفكر النقدي العربي ، أصيب بدهشة بالغة ، عندما بدأ يسمع ، بعد الهزيمة مباشرة ، قصائد للشعراء الفلسطينيين، تحمل عبء الصمود،

وتشارك في بلورة حركة المقاومة الشعبية ضد المحتل الصهيوني . هذه الدهشة ، بدأت معالمها تزول ، وبدأ بعض النقد العربي ، محاولة نزع الركام الايديولوجي الذي صاحب شعر « المقاومة » ليحاول دراسة هذا الشعر ، بوصفه جزءا من الحركة الشعرية العربية المعاصرة . من هنا يصبح لرسالة شوقي بزيع ، مكانتها ، بوصفها محاولة ولو جزئية ، لرصد الاتجاهات النقدية العربية المختلفة . وللمساهمة في بلورة اتجاه نقدي جديد ، تقسم الرسالة الى خمسة فصول : ١ — شعر المقاومة الفلسطينية في اطاره التاريخي ، ٢ — الوطن في شعر المقاومة الفلسطينية ، ٣ — الملامح الفنية لشعر المقاومة الفلسطينية ، ٤ — الثورة والتوصيل في شعر المقاومة ، ٥ — الشعر الفلسطيني في اطار الشعر العربي والعالمي . وقد اتكأت الرسالة ، في رسم الاطار الاجتماعي بشكل رئيسي على كتاب رجاء النقاش « محمود درويش شاعر الارض المحتلة » وتكون بذلك قد اهملت فعليا ، دراسة الاطار الاجتماعي — الاقتصادي الذي نبت فيه الشعر الفلسطيني ، وبالتالي تعطل دراسة السياق العام للحركة الشعرية ، ولا تستطيع ربطها بالبنية الايديولوجية التي تشكل جزءا من بنية المجتمع . غير ان الرسالة تحاول في فصولها الخمسة أن ترصد أهم التيارات النقدية المعاصرة في فهمها لظاهرة الشعر الفلسطيني من خلال التقسيم الذي وضعه المؤلف .

ان القارىء يفاجأ بأن الرسالة لم تقم، بعملية نقد ، للنقد العربي ، اي لم تحاول وضع النقد العربي في سياقه الايديولوجي ، وربطه بواقع المجتمع العربي ، وحركة الصراعات الداخلية التي يخوضها بعد الهزيمة بل اكتفت بتصفية الحساب مع النقد الايديولوجي ، اذ تصل الى استنتاج بالغ الاهمية والدلالة « ان الميزان النقدي الذي يحمله بعض النقاد الايديولوجيين ، يتعامل مع الفن على المستوى السياسي التحريضي المباشر ، ولذلك فهو يبشر بأية امكانية فنية تؤمن كسبا سياسيا جديدا للقضية الفلسطينية . من هذه الزاوية يبدو هؤلاء محقين في تصوراتهم . الا ان تعطيل العملية الفنية باتجاه التحريض الدعائي لا يمكن أن يخدم الفن الثوري في شيء . هذا التعطيل أسهمت في ارسائه اسماء مختلفة تتعاطى النقد الفني بذهنية سياسية تتوافق مع همومها المباشرة » . اما بقية المدارس النقدية ، يوسف الخطيب ، رجاء النقاش على سبيل المثال ، التي تشكل جزءا من النقد الايديولوجي ، ولكن بطريقة غير مباشرة ، وأكثر قدرة على تفهم العمل الفني فان المؤلف لا يتوقف عندها، بل يكتفي باستعراضها الى جانب بقية التيارات النقدية العربية . ان هذه الثغرة المركزية التي نكتشفها ونحن نقرأ الرسالة ، تجد تبريرها من ضمن بنية الرسالة نفسها . فالرسالة تتجاوز العنوان لتبني لنفسها طموحا جديدا . فهي تريد المساهمة مباشرة — وليس بطريقة غير مباشرة عبر نقد النقد وكشف تناقضاته الداخلية — لذلك فهي تصل الى ثلاثة استنتاجات رئيسية :

١ — بما أن الثورة الفلسطينية هي محاولة لتقويض البنى السياسية والاجتماعية السائدة ، فان على الشاعر الفلسطيني « أن يمتلك الطاقة المحولة التي تنقله من دهشة الاصطدام بالثورة الى حرارة الانصهار فيها » .

٢ — « الحلقة المركزية في العجز العربي ليس فلسطين ، وانما هي الافلاس الايديولوجي الذي تعاني منه الايديولوجية السياسية والثقافية السائدة » .

٣ — « ان الرياح الفلسطينية ، التي زرعت وهج الاصالة في تربة محمود درويش ووليد سيف الفنية ، لم تستطع ان تلامس مادة التوهج والحلم عند سائر الشعراء الفلسطينيين » ويتابع المؤلف ليستثني محاولات القاسم الجديدة وطموح احمد دحبور .

تقدم رسالة شوقي بزيع ، المادة الاولية لدراسة جديدة تستطيع ان تجمع القدرة على ربط ثلاث ظاهرات ببعضها . الواقع الاقتصادي — السياسي الفلسطيني ، الواقع العربي والايديولوجية العربية السائدة وخاصة جناحها النقدي والادب الفلسطيني . غير ان الرسالة على رغم النجوات العديدة في داخلها ، تقدم مساهمة جديدة ، لا بد وان تدفع الى مزيد من الدراسات، لكشف العلاقة البالغة التعقيد بين العملية الثورية والاشكال الايديولوجية التي ترافقها ، في محاولة جذرية وجدية ، لمنع الايديولوجيا السائدة من الالتفاف حول الفكر الثوري الاصيل في محاولة لسحقه .

رقصة الخنجر ورقصة الحياة

أعطى حنا مينه في روايته الجديدة « الشمس في يوم غائم » لعلاقة الموت ـــ الحياة ، امكانية انفجار تعبيري هائلة . فالغنى حين يمتزج بالحقد الطبقي ينغرس في مسيرة المستقبل ، ويمتد في قدرة على احتضان القدس وهو يعانق الفضاء. الخياط. الفتى . العاهرة . طرف يقف وسط لعبة الصراع الداخلي ، في مسيرة اكتشاف الذات واعادة غرسها في المستوى المتحرك من علاقة الانسان بالانسان . الاب ، الام والصهر . طرف آخر يقف وسط جمود الماضي ، ليمنع الحياة من ان تسير في خط المستقبل . يريد اضاءة جانب واحد من لعبة الموت حتى يبقى الجانب الاخر معتما وفي الخارج . في هذا الاطار ، ندخل مع حنا مينه في روايته الجديدة ، دخولا جديدا . والكاتب حين يعطينا خيط استمرار خط روايته السابقة « الثلج يأتي من النافذة » ، فان هذا الخيط لا يستمر الا في حركة الاتجاه . اما الايقاع ، فانه هنا اكثر غنى وأكثر قدرة على التتابع . مينه يتابع رحلته عبر المطهر الجماهيري ، حيث تستطيع النار ان تصهر العضل الانساني ، وان تعيد صياغة المستقبل . والمطهر هو مكان تتجمع فيه لحظة انشداد القبضة نحو الهدف . لحظة الموت والانفجار هي نقطة التقاء البطل ـــ المثقف ، بالمطهر ـــ الجماهير . في هذه النقطة ينتصر المطهر ، لانه ناري، ويستسلم البطل ، لان الصراع الطبقي هـو الذي يفرض منطقه في لحظة اللقاء .

يلتقط حنا مينه من الواقع أربع ظاهرات :

١ ـــ **الرقص ـــ الفن** . فالرقص الغجري هو لقاء مع الارض ، لقاء عنيف ومدمر . فحين ترقص فأنت تدق الارض بقدمك لتوقظها . علاقة الرقص بالارض هي نتيجة علاقة الرقص بالاسطورة . فالراقص يرى وجه الحبيبة الاسطورية . فيرقص من أجلها . ويموت من أجلها . وبكسر رتابة الارض من اجلها . الرقص بهذا المعنى لا شكل له . الثابت الوحيد هو الخنجر . اما ايقاع القدمين فهو متغير دائم ، لان الذي يحدده هو درجة الاقتراب او الابتعاد من ابتسامة الاسطورة . « وأنا ، لا احب النوتات المكتوبة لادخال السرور والهدوء والراحة الى قلوب مستمعيها . رقصة الخنجر لا نوتة لها ، مثل ريح العاصفة . وانا احب هذه الريح . واكره الهواء المكيف ، هـواء المراوح » . الرقص ـــ الفن ، لا يأخذ معنـاه الحقيقي ـــ الثوري ، الا من خلال علاقتين :

أ ـــ العلاقة بالخياط ، الخياط بوصفه الطرف الآخر من المدينة ، الطرف المرفوض ، والذي تلفه العتمة ، العلاقة الحميمة معـه تعطي للرقص معناه ، وتعطي للخنجر الذي يجرح ساق الراقص أولا مهمته . فالخنجر عندما دخل ساق الفتى ، كان يستعد لتمزيق وجه الفضاء . فالعلاقة بالخياط ـــ معلم الرقص ـــ الجماهير ، هي التي تجعل من الفن ـــ التمدد امتدادا لاكتشاف مذاق الحياة .

ب ـــ العلاقة بالاسطورة . العلاقـة بدخول المطهر الحقيقي « رقصت ، تفجرت رقصا ، ومن جديد أحسست بأنني أحمل الى بعيد ، وكمركبة ايليا تصاعدت الى الاعالي ، هادرا كالرعد . وفي ضياء الشمس ذهبت ، وهناك رأيت التي رآها الفتى في الاسطورة » . الدخـول لا يتم الا من ثنايا الطبيعة ـــ التمدد . فبعد ان توقظ الارض ـــ الثبات بقدميك ، تدخل الطبيعة كما دخل النبي ايليا السماء . وفي عربة النار ، يصبح الفـن علاقتك بالآخرين .

٢ ـــ **الصراع الطبقي** . هنا تتمحور الرواية . فالمفصل المركزي في علاقات الرواية هو هـذا الصراع . ومينه في روايته الجديدة ، يذهب الى أبعد في تحليله الصراع الطبقي . الطبقات هنا لا لقاء بينها . الانقطاع يواجه الفلاحين ، يتمعهم ، يقتلهم . والاب يقتل محاولة خروج الفتى من طبقته حين يقتل الخياط . والحبيبة لا تستطيع ان تخرج من ذاتها الطبقية . لانها لم تدخل تجربة النار . الصراع الطبقي هو المحرك . لكنه في الروايـة صراع منقطع . صراع **ثقافي ـــ مبدئي** وليس صراعا متداخلا حيا . تجربة خروج الفتى من طبقته ، لا تتوازى معها تجربـة الصدام اليومي . تجربة الحرائق الدائمة الاشتعال التي تبرر هذا الخروج وتجعله أكثر من مجرد خروج فني . من هنا ورغم المجهود الذي تحاوله الرواية ، فانها استمرار لخط سابق حاوله حنا مينه . الطبقات تتواجد ولا تتداخل . من هنا يصبح الفـن ليس فقط تعبيرا

ـ مواجهة صراعية ـ اختراقا للحياة ، بل يصبح بديلا للحياة الواقعية في كثير من محاور الرواية . لان تجربة الخروج الطبقي ، والمواجهة الطبقية ، لا تقدر ان تكون مقنعة اذا لم تنغرس فعليا في حركة الصراع اليومية التي تعصف بالمجتمع الطبقي . يلتقط حنا مينه تجربة عائلة اقطاعية ، تعيش المواجهة مع الفلاحين ، وتلتجيء الى المستعمر الفرنسي . تكون خادمة له لتؤكد سيادتها في وطنها . من هذه العائلة يخرج الفتى عند لقائه برقصة الخنجر ، ليكتب محاولة خروج جديدة من طبقته . وليحاول عبر الفن ، أن لا يتوقف عند القشرة الجمالية ، بل يدخل احشاء العلاقة بالطبيعة والموت فيستحيل الخنجر في يديه سلاحا للقتال بعد أن كان أداة للرقص والابداع الفني . « غامت الاشياء في نظري . وكالضباب الذي يهبط كثيفا على القمم ، هبط القهر على كياني ، فشعرت بالمهانة ، والاختناق وأحسست ان النسيج العنكبوتي للعلاقات التي تحكم تصرفات الناس له قوة الحديد وقسوته في الارساغ ، ولكنه لا بد من تمزيق هذا النسيج بخنجر ذي نصل باتر ، خنجر كالذي اعطانيه الخياط ، وعلمني كيف ارقص به وأمزق وجه الفضاء المعادي » . ان خروج الفتى لا يتم الا من خلال العلاقة مع الخياط والمرأة وضابط الايقاع ، الذين يشكلون الجانب الاخر . الطبقة الاخرى التي تناضل من اجل العيش والكرامة . وتكتشف من خلال هذا النضال معنى الحياة ، الانعتاق ، الخلاص بالثورة داخل جدران الليل والجوع . والثورة هنا ليست فعلا سياسيا يقف عند حدود التغيير السياسي ، بل هي امتلاك للحياة عبر اعادة تشكيلها وشحنها بالحلم.

٣ ـ **المطهر** . المطهر هو وسيلة العبور . فالمسافة كبيرة بين طرفي الصراع . وحين يريد البطل العبور ، فلا بد له من دخول المطهر . العبور هنا ، ليس معاناة سيكولوجية ادبية ، انه معاناة شاملة . لا يدخل الفتى المطهر كعامل يدوي كما فعل فياض في « الثلج يأتي من النافذة » ، بل الذي يسمح له بدخول المطهر ويحدد هذا المطهر ، هو ترافق دخول جسد المرأة ـ العاهرة ، التي رفضها المجتمع مع مقتل الخياط الذي علمه الرقص. هذا الدخول المزدوج في رحم المرأة ـ الحياة والموت ـ الثورة ، هو الذي ينقذه من الانتحار ، وهو الذي يجعل من امتداده ضد عائلته ، ضد امتيازاته ، امتدادا عاصفا يقف على ارض صلبة. انه يستطيع ان يدين الان ليس فقط بعاطفته ، ولكن بعقله ، بالحقد الطبقي الذي هو النار التي تصهر الكادحين في بوتقة الثورة .

٤ ـ **النبوءة** . الرواية بأسرها هي مجمل تنبؤي . فالتراث الديني المسيحي ، الذي يبرز واقفا في زوايا الرواية ، يحيل القضية التي يحملها المؤلف ، من تمركز حول الصراع الطبقي ، الى رؤية نبوية للمستقبل . فالصراع الطبقي لا يمتزج فقط بالاسطورة والفن والمطهر ، بل ينصهر بالتجربة الدينية حتى تستحيل التجربة من مجرد تضمينات تستطيع ان تكثف التجربة الفنية وتفجرها على المستوى الانفعالي ، الى تجربة لغوية لها طابع شمولي . فالتراث الديني الذي يطل في ثنايا الرواية ، يشكل مساميرها التي تشد المفاصل الى بعضها ، والخيط الذي يضيء الغامض منها ، فتستحيل التجربة من مجرد علاقة الفن بالصراع الى تجربة تريد لنفسها طموحا كليا ، وتحاول ان تمس علاقة الانسان بنفسه . انها الوجه الثاني في تجربة مينه من الصراع الطبقي ، الوجه الآخر المتفائل حتى آخر الحدود .

عبر هذه المحاور الاربعة ، بنى حنا مينه روايته . فالرواية هي محاولة لتصوير واقع متكامل من طرفيه : طرف الخياط وطرف والد الفتى . في طرف الخياط نشاهد البؤس الذي يتعايش مع الامل . فالتمثال سوف يتحرك على صوت الايقاع . والمرأة التي خرجت من الصورة عندما رقص لها العاشق لا بد وان تخرج من جديد . والعاهرة لا تبيع جسدها لاسيادها الذين سحقوها. تبيعهم الحصيرة فقط . أما جسدها ، فانها تخبؤه للفتى الذي يدق الارض . ولا يتكامل هذا الطرف في وعي الفتى الا مع الفلاحين الذين يقتلون في مزارع والده واصدقائه من الاقطاعيين . وفي الطرف المقابل ، هناك والد الفتى . الاقطاع حليف الاجنبي . الاقطاع الذي لا يجد استمراره الا في ركاب الاجنبي المستعمر ، وفي الماضي . في التنفوس مع رفض قيم الثورة الفرنسية . وفي رقصة التانغو مع التخوف من الرقص العنيف . في هذا الجانب ، كما في الجانب الاول ، هناك بعض التناقضات . ابنة العم الساذجة ، والاخت التي تحاول ان تمسك بطرفي الخيط ، والام المظلومة المسحوقة التي يعاملها الوالد كما يعامل الدجاجة .

الرواية ليست دعوة للمصالحة . انها دعوة الى القطيعة . القطيعة التي وحدها تمهد لمصالحة الانسان مع الاخرين . هذه المصالحة الاخيرة لن تتم الا بالصراع العنيف الدامي حيث يتعلم الفتى ان الخروج الوحيد هو خروج كامل او لا خروج . والانتماء الوحيد هو انتماء كامل او لا انتماء .

اذا قمنا بقراءة الرواية ثانية فاننا نشير الى ثلاث ملاحظات :

١ — من حيث **البناء** فان الرواية تحافظ على المنحى الواقعي الذي رسمه مينه في رواياته السابقة . واقع متماسك ، وحركة عقلانية تجري ضمن اطار هذا الواقع المتماسك . الرقص ليس خروجا على هذه الحركة العقلانية . انه وجهها الآخر . والبناء الروائي ، يتكامل فصلا فصلا . الاطار الوحيد للخروج هو شريط الذكريات الذي هو الاخر جزء من هذا الواقع المتماسك . فالماضي يبرر الحاضر ، يعطيه التاريخ الذي يحتاجه ليبرر به نفسه واقعيا . فهو بهذا المعنى ليس خروجا الا ليؤكد الاطار الذي ينفلت منه قليلا . ان طرح اشكالية البناء تبرره هذه المحاولة لمعالجة مسألة اندماج المثقف بحركة الجماهير معالجة جديدة ، فالمؤلف يتعاطى بشكل مباشر مع المستوى الفني ، هذا المستوى هو الذي يدفعه الى معاركة الارض واحتلالها . لكنه في معركته ، وعبر اصراره على اطاره الموضوعي القديم . الطبقات ببنيتها الجاهزة الجامدة ، قد افقد نفسه قدرة على ايصال موضوعه الى ذروته . فنحن نحس انه علينا ان نبحث عن الذروة خارج الكتاب . فالرواية تتباطأ وهي تلتقط التفاصيل التي تستطيع رقصة واحدة ان تحيلها الى مجرد جزئيات تحيي امام لحظة لقاء الانسان بالارض حين يصبح الخنجر هو وسيلة اللقاء .

٢ — هذه البنية قد فرضت **حدودا** على المستويين التشكيلي والايقاعي . فالتشكيل اللغوي حافظ على مذاقه النثري الذي عرفناه في الروايات السابقة . حتى الاضاءات الانجيلية ، التي تكسر رتابة النص، استعملها مينه سابقا . وحتى اللغة الايقاعية ، المتوترة ، عرفناها في الروايات السابقة . اما الايقاع الذي بدأ شديد التوتر والحيوية في بدايات الرواية ، عبر الوصف الممتاز للرقص ، وعبر سحب الرقص ليس جميع مظاهر الحياة . فانه يخفت تدريجيا ، لمصلحة بناء محدد سلفا ، لا يستطيع التحرك . واذا كان جسد المرأة قد اخذ في الرواية بعدا بالغ الاتساع على مستوى العلاقة بالموت — الانبعاث . فان هذا الاتساع بقي اسير النمطية التي يريدها مينه لجميع رواياته . لذلك لم تستطع الرقصة التي بنت نفسها في بداية الرواية بناء اسطوريا يقترب من الحلم الجماعي ، ان تتفجر بوتيرتها الخاصة ، بل امتدت يد المؤلف لتخفف من ايقاع هذا الانفجار ولتجعله أقل طموحا من تفجرات زوربا على مساحة الرقص الاسطوري — الواقعي في آن .

٣ — تطرح رواية مينه سؤالا . فهي ليست طموح المؤلف الذي يطمح ان يكتب فصلا عن الهزيمة . شؤون فلسطينية ٢٤ — انها جزء من المسيرة نحو الالتحام ، نحو اعادة التوحد بالواقع — فالى أي حد تستطيع مسيرة الفتى الاسطورية اذا لم تخترق جدار الحلم ان تكون مسيرة حقيقية . بمعنى ان تكون امتدادا انفجاريا لعلاقة الانتلجنسيا العربية بالتاريخ ؟؟

البحث عن مفهوم القصة القصيرة

نشرت مجلة « المعرفة » التي تصدر في دمشق العدد ١٣٨ — آب ١٩٧٣ ، نص الندوة التي عقدت على هامش مؤتمر الادباء العرب الثامن في تونس . وقد ناقشت الندوة موضوع القصة العربية القصيرة . شارك فيها كل من الطيب الصالح (السودان) شوقي بغدادي (سورية) محمد الشوفي (اليمن) واحمد القديدي (تونس). وقد حاولت الندوة في حلقتين متتاليتين ، ان تقدم في الحلقة الاولى رأيا في تحديد القصة القصيرة وعلاقتها ببقية الفنون الادبية ، اما في الحلقة الثانية ، فقد حاولت رصد اهم الاتجاهات في القصة العربية القصيرة .

١ — **الشعر والقصة القصيرة** : في مستهل الندوة أعطى الطيب الصالح رأيا في مفهوم القصة القصيرة : « أنا انظر الى القصة القصيرة كما انظر للقصيدة ، حين اكتب قصة قصيرة احاول ان

اعطيها الحدة والترابط والنظام كموضوع القصيدة. الرواية طبعا عمل مركب ، وهو عمل الكاتب يقدم فيه بالواقع في حالتي انا شخصيا بدور خلط عناصر مختلفة بطريقة حيادية أقرب ما تكون الى وظيفة المؤرخ » .

٢ ــ **القصة والصحافة** : اشار احمد التديدي الى ظاهرتين ترافقان انتشار القصة القصيرة كفن أدبي غالب :

أ ــ فالكثير من الادباء العرب يتحولون الى القصة القصيرة .

ب ــ « ملاءمة الادب مع القارىء العربي او القراء العرب ، واكبر نسبة منهم هم من قراء الجرائد اليومية . لا القارىء المثقف المختص بل القارىء العادي اليومي . يريد ان يقرأ الخبر البسيط ويجد هذا في القصة حتى انه يقرأها أحيانا دون ان يسميها « أدب » فهي طريفة وسريعة ومباشرة » .

٣ ــ **القصة العربية** : في معرض مناقشته لاهم تيارات القصة العربية القصيرة ، يشير الطيب الصالح الى اربعة كتاب : يوسف ادريس الذي هو في اعتقادي « من أحسن كتاب القصة ليس في العالم العربي فقط ، ولكن في العالم اجمع حسب خبرتي وقراءاتي » ... وفي آخر مجموعة له « بيت من لحم » يتفجر الشعر ليس عن عمد في الواقع، فهو لا يتعمد ان يستعمل لغة شاعرية لكن الشعر والمأساة بمعناها العريض ، يتفجر عن طريق التنويع . كما اشار الى زكريا ناصر الذي يكتب قصائد عنيفة وجارحة . وعبد السلام العجيلي القريب من مدرسة سوم وغادة السمان على مجموعتها « ليل الغرباء » . وقد عقب شوقي بغدادي على مداخلة الطيب الصالح مشيرا الى سعيد حورانية في مجموعتين « شتاء قاس آخر » و« سنتان وتحترق الغابة » وحنا مينه الذي ترك القصة القصيرة ليتفرغ للرواية . وقد اختتم مصطفى الفارسي الندوة بوضع القصة العربية القصيرة في اطارها العالمي . فنحن نستطيع « بأن نقول دون تباهي ودون اي تعال او تفاضل على الناس ، بأن العالم العربي الان في قصصه القصيرة يمكن ان يزاحم بحق العالم الغربي والعالم المتقدم، لاعتقادنا ان الثقافات ليس فيها ثقافة متقدمة وثقافة متخلفة . هناك بلدان متقدمة ، وهناك بلدان متخلفة اقتصاديا . لكن من ناحية الثقافة وخاصة من ناحية الخلق ، كلنا بشر . هناك ثقافة او لا ثقافة » .

ان هذه الندوة ، على الرغم من طرحها لمسألتين هامتين : علاقة القصة القصيرة بالشعر وعلاقتها بالصحافة ، لم تستطع ان تذهب بعيدا في اكتشاف المسألتين ، بل مستهما مسا ، واشارت اليهما دون ان تستطيع ان تخلص الى نتائج محددة ، تدعمها البراهين والسياق المنطقي ، من خلال دراسة القصة العربية . وهي على الرغم من انها عرفتنا على الكاتب التونسي حسن نصر الذي بقي لمدة سنتين يكتب في كل اسبوع قصة في دقيقة واحدة ، فانها لم تلامس المسألة الاساسية مسألة علاقة القصة القصيرة ببقية الفنون الادبية ، بل بقيت عند طروحات اولية تحتاج الى مناقشة . وهذه هي مشكلة جميع الندوات التي تعقد دون اوراق عمل محضرة سلفا ، تستطيع أن تضع أطر النقاش . اما حكاية الثقافة في البلدان المتخلفة وعدم علاقتها بالمستوى الاقتصادي ــ السياسي ، فانها حكاية تطول مناقشتها ، لكننا نشير اليها ، لننبه الى المزالق الكثيرة التي تواجه النقد العربي المعاصر .

رقصة الاطفال في مواجهة الشرطة !

تفاجئنا مجموعة امين صالح القصصية الاولى « هنا الوردة هنا نرقص » دار الآداب ــ بيروت ، بقدرتها على رسم لوحة متكاملة بالغة الشفافية ، وكثيرة العمق والدلالات . فالقصة القصيرة ، تستحيل هنا الى رؤيا مكثفة ، تتداعى في داخلها الاحلام ، في طموح الى بلوغ مستوى الشهادة على واقع يحتله القمع ويشرف على مفترقاته رجال الشرطة ، وتقطع الغابات فيه حتى يصاب الجميع بضربة شمس مفاجئة . فالمؤلف، يكتشف في قصصه العشر ، قدرة اللغة المكثفة على الايحاء ، وعلى فتح آفاق في الرؤيا الفنية ، يستطيع من خلالها الفنان ، ان يشرف على عالم واسع ، هو جزء

منه ، لكنه في الوقت نفسه ينفصل عنه باسم المستقبل والحرية والاطفال .

— « الجنون

— أو ربما التحريض على الثورة

وقفت بجانبي ... نزعت ثيابها

وظللنا واقفين حتى مجيئهم » .

في قصته الاولى ، التي يفتتح بها المجموعة ، يرسم امين صالح اطار اللوحة المتعددة المواقف . فنحن نقف ونتحدى . نتحدى بانتظار مجيء الشرطة. نرفع اصواتنا :

— « حين يكون الجزر ، احمل دلوا ، وأرش الساحل ماء وحلما .

— تحلم بالطوفان ! اعترف بأنك تشكل خطرا على الامن ؟

— وحين يكون المد ، تمتد السنابل ويصفر وجه العالم رعبا » .

فالانتظار ، ليس مجانيا ، انه انتظار من داخل البحار ، مساهمة في صياغة مستقبلها ، وفي ولادة الزمن الثوري . الرؤيا الفنية في القصص تدرج ضمن مستويين :

أ — المستوى الاول ، مستوى وسط اللوحة : فالقصة القصيرة بوضعها النقاط للحظة انسانية ، من خلالها يجري تكثيف التجربة ، تصبح عند امين صالح ، تجربة لحظة ، لا تلتفت كثيرا الى التفاصيل . فهي لحظة في وسط اللوحة التي تكونها القصة القصيرة . اما اطراف اللوحة وزواياها فهي بحاجة الى عمل. على هذا المستوى تكون التجربة الفنية عند المؤلف ، بحاجة الى المعاناة الجزئية ، حتى يستطيع العمل الفني ان يصل الى مستوى ايصال الصدمة الانفعالية التي تحدثها لحظة انفجار وسط القصة القصيرة التي تأتي دائما مشحونة بالتجربة ومكثفة عبر لغة شعرية متوترة .

ب — الشعر ، حيث تتحول القصة القصيرة ، الى ما يشبه المونولوج الداخلي او القصيدة المتعددة الاصوات ، في لغة نظيفة ، تحاول قدر الامكان ان تغتسل من الاستعمالات الادبية السابقة للغة ، وان سقطت في بعض الاحيان في لغة بعض الشعراء العرب . — وهذه تجربة لا بد منها لكل عمل ادبي جديد في مراحله الاولى — لكن اللغة الشعرية لا تستطيع ان تحجب الالتفاف حول لحظة الحدث التي تجعلنا نميز هذه القصص عن قصائد النثر ، فهي تسمح لنفسها بايراد التفاصيل، وتلتف حول الموضوع في رمزية شفافة ، وتطيل الوقوف عند بعض اللحظات ، وهذا ما يعطيها بعد التجربة القصصية ، ويميزها عن نزعتها الشعرية الواضحة .

ضمن هذين المستويين تتتابع اللحظة الفنية ، لترسم صورة ذات ثلاثة ابعاد متداخلة ، تتواكب، تقترب من بعضها لتقيم علاقاتها ضمنها :

أ — القمع — الشرطة : حيث يحاصر الانسان الى آخر الحدود ، فيخرج من ذاته عاريا ، ويعود فيدخل من جديد في علاقة العري مع الاخرين . والسجن الرطب ، هو مكان اللقاء بالحقيقة الاجتماعية بحقيقة علاقات القمع في مجتمعنا ، حيث يستحيل الانسان الى رقم آخر وتستحيل احلامه الى جدران ضمن جدران الزنزانة .

ب — الاطفال : الاطفال هنا ، هم الوجه الاخر الذي نشاهد على جبينه بصمات القمع ، « كان الصبي فزاعة ، يرهبون بها الجنود الذين انتشروا في ارجاء المدينة ، بأقنعتهم المضادة للغازات السامة وبنادقهم المحشوة بالرصاص والقنابل » . وعندما تمتد يد الدم الى الاطفال ، فان الطفل يستطيع ان يقوم باحتجاجه الخاص : « عاد الطفل الى البيت والدم ما زال ينزف ، فرح لان امه لم تكن موجودة ، بحث عن عصا طويلة ، وجد عكازه ، خلع قميصه الملوث بالدم وعلقه في طرف العكاز ، ثم خرج حاملا رايته » .

ج — الرقصة الجماعية : في مواجهة الدائرة المغلقة التي ترسمها علاقة القمع بالاطفال ، لا مخرج سوى العودة الى الفصل الجماعي . فالحركة الجماعية ، هي وحدها تسمح لعلاقة القمع ، الاطفال ، الانفجارية ، بأن تتفجر في اطارها الثوري الاحتفالي . فالثورة احتفال جماعي . رقصة جماعية نؤديها على الصفحات السوداء قبل ان نطويها وقد تلونت باللون الاحمر. ففي قصة « هنا الوردة ... هنا نرقص » يستحيل الطفل مواجها للاخرين وصارخا فيهم : « والآن . هنا الوردة، وهنا علينا ان نرقص ، رقصا جماعيا، لينهض الجميع . ا... (يدخل الشرطي مسرعا

يغرز في عيوني قنبلة مسيلة للدموع) وفي الزنزانة رأيتها وهتفت بمرح : مرحبتي الشجرة . المرأة . الـ... » .

هذه الحركة الثلاثية التي تبدو هنا بسيطة الايقاع ومباشرة ، استطاعت اللغة الشعرية ان تشحنها بطاقة مذهلة على التأثير . فالاشياء التي نراها يوميا ، تصبح هنا نظيفة ومدهشة . وعلاقة الرمز والتشبيه تأخذ ابعادها الانفعالية . فالكاتب يتحرك في محورين :

أ ــ الصورة الشعرية التي تفاجيء دون مقدمات . وتحيل العلاقات الواقعية الى علاقات مستحيلة . هذه الاستحالة النظرية هي التي تؤكد واقعية الانفصال ، لانها تدخلنا في صيرورته ولا تتعامل معنا بشكل جاهز .

ب ــ الحدث الذي يمد الصورة الشعرية على مساحة القصة ، وان لم يستطع ان يؤلف معها كلا متكاملا ، فبقي صدى لها ولم يستطع ان يغنيها .

هكذا تصبح الدائرة المغلقة افقا نرسمه بالاصرار على اكتشاف مستقبلنا من خلال مواجهة الشرطة وجميع رموز البداوة . فالطفل الذي تتكسر اضلاعه تحت القبع يحمل رايته ويركض صوب بقية الاطفال ، ويشرع الجميع في الرقص . وعلى الرغم من بعض السقطات الرومانسية ــ القمر الاخضر ، نهر الدموع ... ــ وبعض الصور الفجة ، فان الكتاب يبشر بولادة .

عبر كتابه الاول ، استطاع امين صالح ان يضم صوته الى قاسم حداد ، لنرى بداية انطلاقة ادبية حقيقية في البحرين . وصالح في قصصه ، يشارك رفاقه ، الذين ولدوا سياسيا بعد هزيمة حزيران في فتح آفاق جديدة في الرؤيا الفنية حيث يستطيع الادب ان يكون في قلب معركة الولادة التي تعصف بنا ، على الرغم من كثافة ظلام الهزيمة وثقل نتائجها .

الياس خوري

تعقيب من مؤلف « في الدين والتراث »

كتب الياس خوري في العدد (٢٥) من شؤون فلسطينية عن مجموعتي المعونة « في الدين والتراث » وقد وردت ملاحظات في معرض ما كتب اود ايضاحها فيما يلي :

١ ــ يقول الكاتب : يميز العلوي في بحثه الاول (الاسلام والاستعمار الثقافي) بين الدين والتراث ، منتسبا الى التراث ... الخ .

وعبارة (منتسبا الى التراث) غير دقيقة هنا ، لان ما سعيت الى تأكيده في هذا البحث هو الفصل بين الدين والتراث منتهيا الى رفض الاول وقبول الثاني . وليس القبول بالثاني انتسابا له ، بل هو على وجه التحديد ، الاعتراف به كعنصر في الثقافة المعاصرة . وقد اوضحت ذلك بقولي (ان ثقافتنا لا تستطيع الانفصال عن التراث الاسلامي) وهي عبارة كان يمكن ان تصاغ بطريقة أفضل فالمقصود ليس عدم الانفصال وانما عدم الرفض اي : قبول التراث ، كما قلت ، كعنصر في الثقافة .

أما تحديد معنى التراث فقد اهملته هنا اعتمادا على بحث سابق نشر في « مواقف » عدد ١١ ولم أجد ضرورة لتكراره . وفي تقديري ايضا : لم تكن هناك حاجة لتعيين المقصود بالعناصر التقدمية او الرجعية في التراث تبعا لمؤاخذة الكاتب ، فالتقدمي والرجعي مفهومان متميزان بمعايير واضحة في ضوء الفكر الماركسي . ولا يصعب على اي مثقف له المام بالفلسفة الماركسية بوجهيها ، المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي ان يعرف ما هو تقدمي مما هو رجعي في نشاط الانسان الفكري والعملي . ويتداول المثقفون هذه

المعايير في حواراتهم اليومية الى المدى الذي يجعل الالمام بها من اوليات التفكير السياسي ..

٢ ــ يقول الاستاذ خوري: يعيد العلوي في بحثه (تحريم كنز الاموال) تثمين الدور التقدمي الذي لعبه ابو ذر الغفاري في العهد الراشدي .. الخ.

والواقع أن البحث لم يستهدف هذا الغرض كاساس ، لانه مكرس للكشف عن مسألة تاريخية لم يُعن الباحثون بها الا من خلال دراستهم تاريخ ابي ذر . وقد نبهت في غضون البحث الى ان تحريم الكنز يسبق ظهور ابي ذر بزمن طويل اذ هو يتصل بفترة مبكرة من حكم النبي محمد في المدينة . والبحث لم يتركز حول نشاط ابي ذر وانما حول مسألة التحريم كما وردت في مصادر الحديث والسيرة ، ومن خلال الربط مع التركيب غير المتجانس لمؤسسي الاسلام : الصحابة . وقد جاء الحديث عن ابي ذر جزءا متمما للبحث دون ان يكون هو المقصود به .

٣ ــ ورد في تعقيب الكاتب على البحث الرابع (الفكر العربي من وجهة نظر استشراقية) اصطلاح « العقل العربي » مما قد يوحي باني استعملت هذا الاصطلاح في البحث المذكور ، ودفعا للالتباس اوضح انني لم استعمله على الاطلاق وذلك لما فيه من دلالة عنصرية . ان تقسيم العقل البشري بحسب الاجناس قام به الانتروبولوجيون الغربيون لغايات معروفة . وقد أثبت العلم خطل هذا التقسيم بالاستناد الى وحدة الخواص التشريحية لدماغ الانسان . ولهذا السبب انصح باستعمال تعبير العقل العربي لدى النظر في القضايا المتعلقة بالنشاط الفكري عند العرب والاستعاضة عنه باصطلاح الفكر العربي ، بشرط ان يقتصر ذلك على الدراسات التاريخية دون الفكر المعاصر ، الذي لم يعد يتحمل ، بدوره ، تحديدا عنصريا بسبب عالميته.

٤ ــ وصف الكاتب البحث الاخير في المجموعة بأنه (دراسة سريعة لاثار الشاعر الاموي الكميت بن زيد) ويبدو انه لم يلاحظ ان البحث مكرس حصرا لدراسة الهاشميات وفي جانب واحد منها هو محتواها السياسي . وقد اعتمد البحث على تحليل مفصل للافكار الاساسية التي تطرحها القصائد . ومن هنا فان الدراسة لم تكن لاثار الكميت وانما لهذه المجموعة من شعره ، كما لم تكن عرضا سريعا لها بقدر ما توخت تحليلها ضمن المدى الذي يفرضه هدف الكشف عن هذا الجانب المعين منها .

٥ ــ اعتبر الاستاذ خوري مجموعة الدين والتراث هذه محاولة اولية لدخول حلبة الصراع على أرض التراث . ويفهم من هذا انه لم يقرأ للمؤلف غير هذه الابحاث . ولعله ان يكون معذورا فكتاباتنا نحن العراقيين قلما تعبر الحدود بتأثير ازمة التوزيع التي تعانيها كتبنا ومجلاتنا وصحفنا. والا فقد مضى علينا في حلبة الصراع زمن حالت فيه الواننا من غرط ما تراكم على وجوهنا من الغبار ! وانا لنأمل ان نثشبث بموقعنا مستعينين بقوة الاجيال ، المنضوية دون انقطاع في مسيرة الفكر العلمي ، على الرغم من كل الزوبعة الهستيرية التي يثيرها المتاجرون بالدين ضدنا ..

هادي العلوي

---

* لم تنشر هذا الباب من ثقافة في العدد السابق بسبب ازدحام المواد حول الحرب (التحرير).

(٥) القضية الفلسطينية عسكريا

دارت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة تحت انظار الدولتين العملاقتين وبمراقبة تامة منهما . وفي الوقت الذي احتدمت فيه المعارك على الجبهتين المصرية والسورية كانت موسكو وواشنطن تفكران بأن عليهما ان تضعا في الحسبان امرين مهمين : ١ — التصرف بحذر خشية ان تجرهما حرب الشرق الاوسط الى مجابهة مباشرة ، ٢ — ان من الممكن تحويل الحرب الى مدخل ملائم للسلام اذا ما تم وقف القتال في لحظة تلائم الطرفين المتحاربين . وكانت كل دولة من الدولتين تفكر بالسلام على طريقتها ووفق مفاهيمها . ولم يكن السلام الامريكي المنشود المبني على تهدئة المنطقة والحفاظ على أمن وسلامة اسرائيل (وفق المفهوم الاسرائيلي المبني على اسرائيل قوية وحدود آمنة... الخ) وتصفية قضية الشعب الفلسطيني، مشابها للسلام السوفييتي المبني على العدل واعادة الارض العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ كاملة الى أصحابها ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولقد كان هناك احساس واضح بأن الحرب الدائرة ستبقى محدودة ، وبأن الدولتين العملاقتين ستحددان حجم الانتصارات ، وبأن الاتحاد السوفييتي لن يسمح بأي حال من الاحوال بانهيار الجبهات العربية على غرار حرب ١٩٦٧ ، كما لن تسمح الولايات المتحدة بانهيار اسرائيل بشكل كارثوي .

ولقد حكم هذا الموقف الدولي بشكل او بآخر النقاط العسكرية التالية :

١ — محدودية الحرب ، ٢ — الجسران الجويان السوفييتي والامريكي والامدادات العسكرية التي تدفقت بعد ذلك عن طريق البحر ، ٣ — مسألة اختيار لحظة وقف اطلاق النار بقرار مجلس الامن، ٤ — التهديد السوفييتي لاسرائيل بعد تجاهلها لقرار وقف القتال والرد على ذلك باعلان حالة الطوارىء في صفوف القوات العسكرية الامريكية في جميع انحاء العالم بما في ذلك الوحدات والقواعد الذرية . نلقي الان هذه النقاط الاربع بالتفصيل :

١ — تمثلت محدودية الحرب في الجانب العربي بمحدودية الخطة ضمن اطار تحرير الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وبعدم الاندفاع المصري في سيناء في المرحلة الاولى للحرب بشكل يستفز الولايات المتحدة الامريكية ، وبمحدودية العنف في استخدام الاسلحة وعدم اللجوء الى القصف بالعمق للرد على القصف بالعمق رغم قدرة الطيران العسربي والصواريخ العربية بعيدة المدى على تنفيذ هذه المهمة ، وبمحدودية استخدام البحرية والقواصات بصورة خاصة لتحقيق الخنق الاستراتيجي البعيد . أما على الجانب الاسرائيلي فقد استغل العدو هامش المحدودية قليلا ، نظرا لاستناده الى الدعم الامريكي الذي يضمن له عدم التعرض لضربة سوفياتية ، فقام باستخدام الطيران لقصف المدن والمنشآت الحيوية الاقتصادية ، وتجاوز خطوط وقف القتال لعام ١٩٦٧ في مصر وسورية ، ولكن آثار المحدودية تظهر حسب ادعاء الاسرائيليين في اضطرارهم تحت تأثير الضغط الامريكي لقبول وقف القتال وعدم الاندفاع نحو الغرب والشمال الغربي بعد عبور القناة لتطويق الجيش المصري الثاني ، كما تظهر في قبولهم بتموين الجيش الثالث المحاصر في منطقة السويس . ففي ٣٠ تشرين الاول تحدث وزير دفاع العدو موشي دايان عن قضية تموين الجيش الثالث امام الكنيست ، وقال بأنها لا ترتبط بقضية الاسرى ثم أضاف : « اننا وافقنا على تموين الجيش المصري الثالث لانه لم يكن لدينا أي خيار في ذلك والواقع انه لم يكن لدينا ذخيرة ولا يمكن ان نخوض الحرب من دون ذخائر » ... « يجب ان نفهم اننا لا يمكن ان نسترد الاسرى عن طريق الحرب والذين يطالبوننا باستئناف القتال من دون ان نتمتع بالتأييد السياسي والمادي للولايات المتحدة يجب ان يعلموا اننا من دون هذا التأييد لا يمكن ان نربح الحرب » (رويتر — وصف ١٩٧٣/١٠/٢٥) . وفي يوم ٢٢ علق الجنرال حاييم هرتسوغ على وقف القتال بقوله « ان النزاع بيننا قد خرج من النطاق الاقليمي واصبح موضوعا بين الكتلتين الكبيرتين . وكما كان الوضع في الماضي عندما اتفقت الدولتان الكبيرتان فيما بينهما عام ١٩٤٨ على تأمين دولة اسرائيل ، وعام ١٩٥٦ على انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء ، هكذا اليوم ايضا يجدر ان نفهم انه طالما ان الدولتين تتبعان موقفا موحدا فان هذا يخلق وضعا يجعل مجال المناورة لدى

القوى المحلية محدودا » (رصد اذاعة اسرائيل بالعبرية [ر.ا.ا.] رقم ٣٧١) .

٢ ــ كان الجسران الجويان السوفييتي والامريكي ضخمين بشكل لم تعهده المنطقة من قبل ، ويقول السفير الامريكي في اسرائيل كينيث كيتينغ في حديث اجراه مع اعضاء النادي التجاري والصناعي بتل ابيب ان الطائرات الامريكية قامت خلال مرحلة الجسر الجوي باكثر من ٥٦٠ رحلة جوية بعضها في طائرات ضخمة من طراز « سي ــ ٥ » وبعضها الاخر في طائرات نقل اخرى . وقد اشتركت في هذه العملية وحدات مختلفة من الجيش الامريكي في اماكن عديدة من العالم (ر.ا.ا. ملحق رقم ٣٩٣) . ولقد كان وزن المعدات المنقولة الى اسرائيل جوا حتى يوم ١٩٧٣/١١/١٥ ما يعادل ٢٢ الف طن ، تلتها بعد ذلك آلاف الاطنان بواسطة النقل البحري الذي كان قد بدأ مع الجسر الجوي . وكان الجسر الجوي السوفييتي الى مصر وسورية بنفس الضخامة ، ولكنه بدأ قبل الجسر الجوي الامريكي بأربعة أيام ، ثم استعيض عنه بالنقل البحري . ولقد حاولت الدولتان العملاقتان عن طريق هذه الامدادات تعويض الخسائر ، واكمال مخزونات الذخائر ، وتزويد المتحاربين بأسلحة متطورة حديثة لم يجر استخدامها في المراحل الاولى من الحرب .

٣ ــ اما اختيار لحظة وقف القتال والموافقة عليها من قبل الدولتين الكبيرتين فقد تم بشكل يضمن شعور الطرفين المتحاربين بأنه حقق انتصارا على خصمه ويستطيع الانتقال من الحرب الى السلام دون مرارة ، ودون أن يشعر بمهانة المهزوم ، الامر الذي يسهل ، باعتقاد واشنطن وموسكو ، عملية المفاوضات ويضمن عدم التعنت الذي قد يعود بالمنطقة الى حالة اللاحرب واللاسلم التي لا بد ان تنفجر عن حرب خامسة بعد فترة تطول أو تقصر .

ويذكر حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام المصرية أن وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر قال له خلال زيارته لمصر : « ان بعضا منكم في العالم العربي أساء فهم اقتراحي الذي طرحته في اليوم التالي لنشوب القتال في الشرق الاوسط وهو اقتراحي بعودة القوات المتحاربة الى المواقع التي كانت فيها قبل ظهر يوم ٦ اكتوبر . لم أكن في هذا الاقتراح متحيزا لاسرائيل كما بدا لكم وانما كانت لي تصورات مختلفة » . ثم شرح سبب طرح الاقتراح بقوله : « تصورت ان الامر في مصلحتكم قبل أن يكون في مصلحة اسرائيل » ... « ان تفكيري سار على النحو التالي : ــ ان المصريين قاموا بمغامرة خطيرة ... ربما دفعهم اليها اليأس، ولكن القوة العسكرية الاسرائيلية سوف تنقض الان عليهم بمنتهى القسوة . ماذا سيحدث بعد ذلك ؟ ان مصر سوف تتجه الى الاتحاد السوفييتي لينقذها وهناك احتمالان : أن يتدخل السوفييت بطريقة تفرض علينا التدخل نحن الاخرين وهذا يضعنا أمام احتمال رهيب .. نحن وهم معا . واما ان لا يتدخل السوفييت ، ولكنهم سيدخلون الى مصر بطريقة لا يخرجون منها بعد ذلك أبدا وهذا أيضا احتمال لا نريده . لم تكن المسألة حرصا على مصر وحدها ولكن المسألة بالدرجة الاولى كانت حرصا على حقائق وموازين القوة في هذا العصر ، ومن هنا جاء اقتراحي بوقف اطلاق النار فورا وعودة القوات المتحاربة الى مواقعها قبله ... » . ثم أشار الى خطأ تقديرات الامريكيين عن قوة العرب وتحقيق القوات العربية لانتصارات مذهلة ، واستمرار المعارك رغم هجوم الاسرائيليين المعاكس وقال : « ــ لقد قلت ان الظرف أصبح ملائما لوقف اطلاق النار . ان المصريين أثبتوا قدرتهم على القتال ... انهم غيروا الاوضاع في الشرق الاوسط وهناك الان حقائق جديدة يجب ان نأخذها في الحساب » . وشرح كيسنجر ثورة اسرائيل على اقتراحه في اليوم العاشر للقتال وقال بأن المصريين لم يقبلوا به أيضا ثم استطرد حسب رواية هيكل : « ــ الخلاصة اننا لم نستطع التوصل الى وقف اطلاق النار في ظرف اعتبرته مناسبا . دعني أقول لك شيئا عن رأيي في حل النزاعات . اذا كنا نريد حل نزاع متأزم فيجب أن تكون النقطة التي نبدأ منها هي نقطة يشعر فيها كل طرف انه حصل على شيء ... وان التوقف عندها ليس هزيمة له . ومثل هذا الموقف كان متاحا لنا في نهاية النصف الاول من اكتوبر (تشرين الاول) ... مصر عبرت قناة السويس واقتحمت خط بارليف وتقدمت بضعة كيلومترات في سيناء الى الشرق من خط وقف اطلاق النار . واسرائيل تمكنت من وقف الهجوم السوري ــ وقد كان قويا وكثيفا ــ في الجولان وتقدمت بضعة كيلومترات الى الشمال من خط وقف اطلاق النار قبل ٦ اكتوبر (تشرين الاول) واذن فان كل

طرف حصل على شيء مما كان يريد وان لم يحصل على ما يريده كله . واذن فهذا هو الوقت للتوقف عن القتال والبحث بالسياسة عن حل » . ثم أشار الى الاتفاق مع السوفييت لاصدار قرار وقف القتال بعد عبور القوات الاسرائيلية الى الضفة الغربية للقناة فقال : « قواتكم عبرت وهي في مواقع الى الشرق من قناة السويس ، وقواتهم عبرت وهي في مواقع الى الغرب من قناة السويس ... هكذا وجدنا ان الوقت ما زال مناسبا للبحث عن حل » (الاهرام ٧٣/١١/١٦) .

٤ — عندما استغلت اسرائيل وقف القتال ، وحاولت توسيع جيب الدفرسوار نحو الشمال والجنوب رغم القرار رقم ٣٣٨ وتاريخ ١/٢٢ تصلب الموقف السوفييتي وأصدر مجلس الامن القرار رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٠/٢٣ القاضي بايقاف القتال فورا والعودة الى خطوط ٢٢ تشرين الاول . وهنا اعتقدت اسرائيل ان بوسعها الاستمرار في المغامرة وتجاهل القرارات الدولية على عادتها وخلق وضع راهن وحقائق جديدة يضطر العالم لقبولها مرغما ، فتابعت التقدم نحو الجنوب لقطع طريق السويس الاسكندرية ومحاصرة الجيش المصري الثالث ، فجاء التهديد السوفييتي هذه المرة حاسما ، وبعث الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف الى الرئيس نيكسون رسالة شديدة اللهجة هدد فيها بالتدخل العسكري من جانب واحد لفرض تنفيذ قراري مجلس الامن اذا لم يتوقف الجيش الاسرائيلي عن أعمال خرق وقف اطلاق النار (التايم ٧٣/١١/٥) ورد الرئيس نيكسون على التهديد في ٢٥ تشرين الاول باستنفار القوات الامريكية ووضعها موضع التأهب مع القوات الضاربة الذرية وعاش العالم كله على فوهة بركان نووي يهدد بالانفجار . وتوتر الموقف الدولي بشكل لم يشهده منذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ . ولم تخف حدة التوتر وينته يوم الرعب (٢٥ تشرين الاول) الا عندما توصل مجلس الامن الى خطوة تنفيذية لوقف القتال واتخذ قرارا جديدا من خمس نقاط ذكر فيه بالقرارين رقم ٣٣٨ و ٣٣٩ وطالب بشدة الامتثال لوقف نار فوري وكامل ، والعودة الى خطوط ٢٢ تشرين الاول ، وانشاء قوة طوارىء دولية لا تضم عناصر من الدول الخمس الكبرى لمراقبة تنفيذ هذين القرارين. عندها بدأت قوات الطوارىء الدولية تتحرك باتجاه منطقة الصراع ، وأخذ وقف القتال شكلا أكثر ثباتا ، رغم حالات الخرق التي لم تنقطع بشكل كامل ، وبدأت مباحثات الضباط المصريين والاسرائيليين عند نقطة الكيلو ١٠١ على طريق السويس — القاهرة استنادا الى النقاط الست التي تضمنتها رسالة بعث بها وزير الخارجية الامريكي في ١١/٩ الى الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم وأبلغه فيها أن حكومتي مصر واسرائيل مستعدتان لقبول النقاط الست التي تعتبر تنفيذا للمادة الاولى من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وقرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ . وكان نص الاتفاق ، كما ورد في الصحافة العربية ، كما يلي :

« أ — توافق مصر واسرائيل على احترام وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن الدولي ، بدقة .

« ب — يوافق كلا الطرفين على ان المحادثات بينهما ستبدأ فورا لتسوية مسألة العودة الى مواقع ٢٢ تشرين الاول ، في اطار الاتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة .

« ج — ستتلقى مدينة السويس الامدادات اليومية من المواد الغذائية والماء والمواد الطبية . وسيتم اجلاء جميع المدنيين الجرحى عن مدينة السويس .

« د — لن تكون هناك عقبات امام انتقال الامدادات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

« هـ — يتم استبدال نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة — السويس بنقاط تفتيش دولية . وعند نهاية طريق السويس يتمكن الضباط الاسرائيليون ان يشتركوا مع الامم المتحدة للتأكد من الطبيعة اللاعسكرية للامدادات على ضفة القناة .

« و — حالما تقام نقاط التفتيش الدولية على طريق القاهرة — السويس ، يتم تبادل لجميع أسرى الحرب ، بما في ذلك الجرحى .

وقد وافق الطرفان على عقد اجتماع باشراف قائد قوات الامم المتحدة في المكان المعتاد (الكيلومتر ١٠١ على طريق السويس — القاهرة) لتوقيع هذا الاتفاق والعمل على تنفيذه » .

●

ويدلنا هذا الطرح لمجريات الامور خلال الشهر المنصرم على مدى تأثير الموقف الدولي على سير الصراع ونتائجه ، بل وعلى سير المعارك العسكرية ذاتها . الامر الذي يؤكد حقيقة أخرى لا بد من

طرحها ، وهي أن الموقف السياسي العربي ، وطلب مصر لوقف القتال وموافقتها عليه ، وطلب مصر لقوات امريكية وسوفييتية لمراقبة وقف القتال بعد تمادي الاسرائيليين في خرق قرار مجلس الامن، وقبول اتفاق النقاط الست ، والبدء بتبادل الاسرى ... الخ لا تشكل بأي حال من الاحوال انعكاسا للموقف العسكري على جبهات القتال . فمن المعروف ان الرئيس انور السادات طرح مشروع السلام في خطاب ١٩٧٣/١٠/١٦ عندما كانت القوات العربية المسلحة في أوج انتصاراتها ولم يكن خرق الدفرسوار أكثر من جيب تكتيكي محدود قابل للتصفية . وبدل التقييم الحقيقي للموقف العسكري في يوم ٢٢ على ان وضع القوات العربية كان سليما ولعل هذا هو ما شجع الدولتين العملاقتين على طرح مشروعهما لوقف القتال وفق المبدأ الذي ذكره كيسنجر في مقابلته مع حسنين هيكل . وكانت العمليات الحربية تجري بشكل يتطابق مع ميزان القوى الذي اختل في البداية لصالح العرب ، ثم اعاده الاسرائيليون الى وضعه الطبيعي بعد التعبئة العامة ، ثم اختل لصالح اسرائيل محليا على الجبهة السورية في نهاية الهجوم السوري وبداية الهجوم المعاكس ، ثم قلبه دخول القوات العراقية الى القتال بحجم كبير وجعله لصالح سوريه من جديد ، وواكب هذا كله تدفق السلاح السوفييتي والسلاح الامريكي بأعداد متقاربة وأنواع متماثلة الحداثة لتأمين التوازن العام الاستراتيجي .

ولم يكن هناك أي خلل استراتيجي على أية جبهة من الجبهتين . وكانت الجبهة الشمالية تعد العدة لشن هجوم معاكس قوامه ثلاث فرق وعدد من وحدات الكوماندوس وبطاريات المدفعية لتطهير الجيب الاسرائيلي ومتابعة التقدم في الجولان والعودة الى حرب الحركة بعد ان انتهت « مرحلة الجذب » ووصل التقدم الاسرائيلي الى نقطة ذروة الجهد وصار من الممكن الانتقال الى « مرحلة الضرب » تنفيذا لاستراتيجية الحرب طويلة الامد التي تبناها السوريون والعراقيون وبنوا أسسها على مشاورة « الجذب والضرب » كما طرحها الرئيس الفريق حافظ الاسد في خطابه بتاريخ ٢٩/ ١٠/٧٣ عندما قال : « كلا لم نحرر الارض بعد ، بل ما زال قسم من الارض في منطقة الخرق في يد العدو لان وقف القتال جاء مفاجئا لنا ومغايرا لتصورنا عن سير المعركة اذ كنا نتصور معركة طويلة الامد . وفي مثل هذا التصور يتم تحركنا في اتجاهات مختلفة وبكثير من المرونة وبها يخدم هدف المعركة النهائي . وفي مثل هذا التصور أيضا قد يكون من غير الضار ، بل قد يكون من المفيد ، أن يتواجد هذا العدو هنا أو هناك في منطقة قريبة او بعيدة لفترة تطول او تقصر . كل ذلك او غيره يتم في هدي دليل واضح ومحدد هو الهدف النهائي للحرب » (النهار ٧٣/١٠/٣٠) .

وكانت القوات المصرية على الضفة الشرقية متماسكة قادرة على متابعة القتال بفاعلية . وكان بوسع قوات الجيش الثالث (٢٠٠ دبابة) وقوات الجيش الثاني (حوالي ٨٠٠ دبابة) العاملة على الضفة الشرقية للقناة التحرك من الجنوب والشمال والاشتباك مع القوة الاسرائيلية العاملة على هذه الضفة (٦٠٠ — ٧٠٠ دبابة) وقطع الممر الذي يؤمن امداد الجيب . كما كان بوسع مدفعية هذين الجيشين ومشاتهما ووحداتهما الصاروخية المضادة للدروع (نظرا لانتقال معظم دباباتهما الى الضفة الشرقية) الاشتراك مع الطيران ومع وحدات الجيش المصري الاول المتمركزة شرقي القاهرة تصفية الجيب في موقعه غربي منطقة العبور عندما كان عدده لا يتجاوز ٢٠ ألف جندي و٢٠٠ — ٣٠٠ دبابة . كما كان بوسع هذه القوات الضخمة فك الطوق عن الجيش المصري الثالث بعد تقدم الاسرائيليين في ليلة ٢٢ — ٢٣ ويومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الاول من مواقعهم التي كانت تبعد ١٥ كيلومترا شمالي السويس (نيويورك تايمس ، نقلتها النهار ٧٣/١٠/٢١) ووصولهم الى ميناء الادبية وطريق السويس — القاهرة واحكام الطوق حول الجيش المصري الثالث . ولقد اعلن الرئيس أنور السادات في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٣١ تشرين الاول « ان الجيش المصري الثالث موجود على ضفتي قناة السويس، وان القوات الاسرائيلية التي تسللت الى منطقة الدفرسوار محاصرة من قبل قسمي الجيش الثالث ... وان القوات المصرية تستطيع سحق قوات العدو في الضفة الغربية للقناة ، وان العسكريين المصريين يلحون عليه للقيام بذلك ... وانه ابلغ الزعيم السوفييتي بريجينيف والرئيس الامريكي نيكسون بأن وجود القوات الاسرائيلية في الدفرسوار لا يحتمل وانه اذا لم يتراجع الاسرائيليون الى خط وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الاول فان القوات المصرية

ستتحرك » . ثم اضاف الرئيس المصري (الانوار في ٧٣/١١/١) : « ان الاسرائيليين يقولون انهم قطعوا خط مواصلات الجيش المصري الثالث وانهم يحاصرونه .. ولكن الحقيقة هي ان الجيش الثالث غير موجود على شرق قناة السويس فقط ، بل ان الجزء الاكبر منه في غرب القناة . والاسرائيليون يعرفون انهم يواجهون الجيش الثالث من ناحيتين ... ان الجيش الثالث ثابت في مواقعه وصامد صمود الصخر .. والجزء الاكبر منه في غرب القناة وخلف الاسرائيليين وأنا أستطيع بهذا الجزء أن أقتحم طريقي وأقضي على الاسرائيليين الموجودين بين طرفي الجيش الثالث . والاسرائيليون يعلمون أن قواتهم في غرب القناة مجرد شريط رفيع تسهل ازالته ومحوه . والعسكريون المصريون يلحون علي أن أفعل ذلك ، ولكن انا لا اريد ان اكسر وقف اطلاق النار » . وأعلن الرئيس السادات أيضا « أنه أبلغ الرئيس الاميركي نيكسون والزعيم السوفييتي بريجينيف ان هذا الموقف الاسرائيلي لا يحتمل . وانه لا يستطيع ان يقف مكتوف الايدي تجاه الموقف الاسرائيلي في غرب القناة الذي يستطيع العسكريون المصريون تغييره بسهولة ... وتجري في واشنطن محادثات بهذا الشأن ، وقد طلب مني الرئيس نيكسون فترة اخرى لا نخرق خلالها وقف اطلاق النار وتعود اسرائيل الى خط ٢٢ تشرين الاول » .

ان من خصوصيات الصراع العربي — الاسرائيلي انه صراع يهم العالم كله ولا يمكن أن يبقى محدودا . وان أهمية منطقتنا من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية ، وتشابك مصالح الدول العظمى فيها تجعل الصراع ينتقل بسرعة من مستواه المحلي الى مستوى عالمي اكبر . ويقول حسنين هيكل ان كيسنجر لخص له موقف الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بما يلي :

« ١ — ان لنا مصالح استراتيجية في المنطقة .

« ٢ — ان القوة الاعظم الثانية — الاتحاد السوفييتي — لها مصالح في هذه المنطقة .

« ٣ — اننا نحاول اقامة نظام عالمي جديد يقوم على الوفاق بعد زوال عصر الحرب الباردة ولكن الوفاق لن يجرنا الى ترك المنطقة لنفوذ القوة الاعظم الثانية .

« ٤ — اننا لا نريد أن تتصاعد اية أزمة لكي تؤثر على الوفاق لان مخاطر ذلك أخطر من ان تتحملها البشرية بأسرها .

« ٥ — ان لنا علاقة خاصة باسرائيل ونحن ملتزمون بحماية أمنها ، ونحن نعتبر ان حماية أمن اسرائيل لا يمكن ان يتحقق الا باحترام سيادتكم » ... الخ .

وهكذا تتشابك أهم أحداث هذا الشهر (من ١٠/١٥ الى ١١/١٥) العسكرية (العبور الى الضفة الغربية ، وقف القتال) مع الوضع السياسي العام المحيط بالصراع وتبقى ضمن اطاره ، تماما كما تشابكت أحداث حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ١٩٦٨ — ١٩٧٠ مع الوضع السياسي الذي كان يحيط بالصراع ويحدد أبعاده وطبيعته وأهدافه . والفارق الوحيد في هذه الحرب هو أن القوات العربية المشتركة في الصراع استطاعت تحقيق الكثير من أغراضها ، وخلقت حقائق جديدة كثيرة في المجالين المادي والمعنوي ، ولا يمكن أن نقيس حجم المهمات التي نفذتها بالنظر فقط الى المهمات المادية كعدد الدبابات المدمرة او الطائرات المسقطة او الرجال الذين قتلتهم او جرحتهم أو أسرتهم أو أعداد الكيلومترات المربعة التي حررتها ، بل لا بد لنا من النظر اليها من خلال المهمات الكبيرة التي انجزتها على الصعيد المعنوي والاستراتيجي وأهمها تحرير ارادة الانسان العربي وتخليصها من آثار الردع ، وتحطيم نظرية أمن العدو ، واقناع هذا المجتمع المعادي المغروس في قلب وطننا بأن بقاءه بقوة السلاح على المدى التاريخي أمر مستحيل ، وان حسم الصراع بقوة السلاح لا يمكن ان يتم (المناورة بانتزاع قناعات العدو) وان تحديه للامة العربية يدفع هذه الامة الى التقدم والوحدة ويفرض عليها السير على الطريق السليم نحو بناء المجتمع القادر على التحرير .

وبالرغم من التحديدات العالمية لاطار الصراع وابعاده ، فان انتصارات القوات العربية على ارض المعارك منحت السياسة العربية هامشا أوسع للعمل ، وقدمت للاصدقاء المجال الزمني اللازم للتدخل بكل أشكاله المادية والسياسية والدبلوماسية ، وأجبرت الاعداء على تفهم الكثير من الحقائق ، والتعامل مع العرب كطرف فاعل في الاحداث لا كطرف مهمل مهمته تلقي الصدمات .

ان محدودية الحرب حقيقة واقعة في الماضي

والحاضر، وستبرز أمامنا كحقيقة واقعة في المستقبل طالما بقي الوضع الدولي على ما هو عليه . ولقد شرح الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية المصري هذه النقطة عندما سأله حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام : « هل الحرب ممكنة في ظل الوفاق بين القوتين الاعظم ؟ » فقال : « ممكنة اذا كانت حربا محدودة في هدفها وفي مدتها » (الاهرام ١٨/ ٧٣/١١) . وتخضع هذه المحدودية في صراعنا لظروف موضوعية متعددة ، ولكن هناك رغم هذه الظروف خطوطا ترسمها الظروف الذاتية للقوى المحلية المشتركة في الصراع ، وكلما كانت هذه القوى ديناميكية فعالة كلما ازدادت قدرتها على الافادة من الهامش المتروك ضمن اطار محدودية العمل ، وازدادت قدرتها على التأثير على الظروف الموضوعية نفسها وفق قوانين جدلية التأثير المتبادل . وهذا ما اثبتته الحرب الكورية (١٩٥٠ — ١٩٥٣) وحروب جنوب شرقي آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا .

المقدم الهيثم الايوبي

جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٠/٢٢ — ١٩٧٣/١١/١٥

الرقم	تاريخ العملية: اليوم	تاريخ العملية: الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية: قتيل	خسائر العدو البشرية: جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة: شهيد	خسائر المقاومة: جريح	خسائر المقاومة: مفقود	المصدر: البلاغ العسكري	المصدر: تاريخه
١	١٠/١٥	٢١٤٣٠	رام الله	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		تدمير جزء من مبنى بنك ديسكاونت واشتعال النيران فيه	—	—	—	رقم ١٤٠	١٠/٢٢
٢	١٠/٢٠	—	كريات اربع	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		اصابة عدد من المنشآت مما اضطر العدو لاخلاء السكان	—	—	—	رقم ١٤١	١٠/٢٢
٣	١٠/٢٠	—	جنوب الخليل	هجوم	أسلحة مختلفة	غيرمحدد		ايقاع عدد من الاصابات في قافلة للعدو	—	—	—	رقم ١٤١	١٠/٢٢
٤	١٠/٢٠	—	الطيبة — اريحا	تفجير	عبوات ناسفة	—	—	تدمير جسر وتعطيل الطريق بين الطيبة واريحا	—	—	—	رقم ١٤١	١٠/٢٢
٥	١٠/٢١	—	بيت حانون/غزة	تفجير	عبوات ناسفة	—	—	تدمير خط السكة الحديد الواصلة بين الارض المحتلة وسيناء	—	—	—	رقم ١٤١	١٠/٢٢
٦	١٠/٢١	—	جبل الشيخ	اشتباك	أسلحة مختلفة	غيرمحدد		غير محدد	٣	—	—	رقم ١٤٢	١٠/٢٢
٧	١٠/٢١	—	عشكول وبانياس	كمين واشتباك	أسلحة مختلفة	غيرمحدد		تدمير آلية للعدو	٢	—	—	رقم ١٤٢	١٠/٢٢
٨	١٠/٢٢	—	جبل الشيخ	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمجدد		ايقاع خسائر في خطوط امداد العدو	—	—	—		
٩	١٠/٢١	—	هونين — مسكاف عام	قصف	صواريخ موقوتة	غيرمحدد		تدمير رشاشين (٥٠٠)	—	—	—	رقم ١٤٢	١٠/٢٢
١٠	١٠/٢٢	٢١٤٣٠	تل قاضي/جبل الشيخ	هجوم	قذائف صاروخية وأسلحة مختلفة	غيرمحدد		تدمير آليتين نصف مجنزرتين وسيارة نقل عسكرية تحمل أكثر من ٢٠ جنديا	—	—	—	رقم ١٤٣	١٠/٢٢
												رقم ١٤٤	١٠/٢٣

١١ — ١٠/٢٢	٢٢٤٠٠	العباسية	هجوم	أسلحة مختلفة	٨ —	تدمير كمين	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٢ — ١٠/٢٢	٢٠٤٠٠	مسكاف عام	هجوم	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	تدمير واسكات ثلاثة رشاشات معادية	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٣ — ١٠/٢٢	٢٢٤٠٠	هونين	هجوم	قذائف صاروخية	غيرمحدد	تدمير عدد من المنشآت وموقع رشاش ١٢٤٧ ملم وقتل طاقمه	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٤ — ١٠/٢١	٢٢٤٠٠	المنارة — هونين	كمين	أسلحة مختلفة	٨ اصابات	تدمير عربة نصف مجنزرة	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٥ — ١٠/٢١	٢٣٤٠٠	تلة الشيخ عباس	هجوم	قذائف صاروخية وأسلحة مختلفة	غيرمحدد	تدمير آلية وقتل جميع من فيها	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٦ — ١٠/٢١	٢٢٤٣٠	زرعيت/الجليل الاعلى	هجوم	قذائف صاروخية وهاونات	غيرمحدد	تدمير عدد من المنشآت واشعال النيران فيها	—	—	—	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٧ — ١٠/٢١	٢١٤٠٠	العباسية	قصف	مدفعية	غيرمحدد	غير محدد	١	١	٥	رقم ١٤٤	١٠/٢٣
١٨ — ١٠/٢٢	—	مدعيت/الجليل الاعلى	قصف	مدفعية	غيرمحدد	تدمير عدد من المنشآت	—	—	—	رقم ١٤٥	١٠/٢٣
١٩ — ١٠/٢٣	١٤١٥	جبل الشيخ	قصف	مدفعية ثقيلة	غيرمحدد	اصابة مرصد العلم باضرار	—	—	—	رقم ١٤٥	١٠/٢٣
٢٠ — ١٠/٢٣	١٤١٥	مسكاف عام ومارجليوت	قصف	مدفعية ثقيلة	غيرمحدد	اصابة المستعمرتين باضرار	—	—	—	رقم ١٤٥	١٠/٢٣
٢١ — ١٠/٢٢	—	غورون	قصف	قذائف صاروخية	غيرمحدد	اصابة عدد من المنشآت واشعال النيران فيها	—	—	—	رقم ١٤٦	١٠/٢٣
٢٢ — ١٠/٢٢	—	ايليوت	قصف	قذائف صاروخية	غيرمحدد	اصابة عدد من المنشآت واشعال النيران فيها	—	—	—	رقم ١٤٦	١٠/٢٣
٢٣ — ١٠/٢٢	—	مزرعيت	قصف	قذائف هاون ثقيلة	غيرمحدد	اصابة بعض الاهداف في المستعمرة	—	—	—	رقم ١٤٦	١٠/٢٣
٢٤ — ١٠/٢٢	—	تلة موسى	اشتباك	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	تدمير مهجع للعدو وموقع رشاش ٥٠٠	—	—	٢	رقم ١٤٧	١٠/٢٣
٢٥ — ١٠/٢٢	—	ابل القمح	تفجير واشتباك	عبوات ناسفة وأسلحة رشاشة	غيرمحدد	تفجير مستودع للذخيرة	—	—	—	رقم ١٤٧	١٠/٢٣

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
٢٦	١٠/٢٢	—	كفار جلعادي	هجوم	قذائف صاروخية	غيرمحدد	تدمير موقع للعدو واصابة بعض البنايات بأضرار	—	١	—	رقم ١٤٧	١٠/٢٣
٢٧	١٠/٢٢	—	العرقوب	تراشق مدفعي	مدفعيـــة	— —	—	—	—	—	رقم ١٤٧	١٠/٢٣
٢٨	١٠/٢٢	—	الخالصة — بانياس — ادان — شرباشوف — المطلة — كفاريوفال	قصف	صواريخ ثقيلة ومدفعية	غيرمحدد	اصابة منشآت واشعال النيران فيها	—	—	—	رقم ١٤٧	١٠/٢٣
٢٩	١٠/٢٣	٢٤٠٠	فلحا/الجليل الغربي	اشتباك	اسلحة مختلفة	غيرمحدد	غير محدد	٣	١	—	رقم ١٤٨	١٠/٢٣
٣٠	١٠/٢٢	٢١٤٠٠	معلوت	قصف	صواريخ ومدفعية ثقيلـــة	غيرمحدد	تدمير عدد من المنشآت	—	—	—	رقم ١٤٨	١٠/٢٣
٣١	١٠/٢٣	١٣٤٠٠	جبل الشيخ	تصدي	مقاومة ارضية	— —	اجبار طائرة هليكوبتر لتغيير سيرها	—	—	—	رقم ١٤٩	١٠/٢٣
٣٢	١٠/٢٣	١٣٤٣٠	جبل الشيخ	تصدي	مدفعية ومقاومة أرضيـــة	— —	اجبار طائرة هليكوبتر لتغيير سيرها	—	—	—	رقم ١٤٩	١٠/٢٣
٣٣	١٠/٢٣	—	صلحة	قصف	قذائف صاروخية وهاون ٦٠ ملم	غيرمحدد	تدمير آلية نصف مجنزرة وتدمير كمين	—	—	—	رقم ١٥٠	١٠/٢٣
٣٤	١٠/٢٣	—	رامات نفتالي	قصف	قذائف صاروخية وهاونـــات	غيرمحدد	تدمير رشاشين ١٢٧ ملم واشعال النيران في قسم من المستعمرة	—	—	—	رقم ١٥٠	١٠/٢٣
٣٥	١٠/٢٣	—	البصة	هجوم	قذائف صاروخية	غيرمحدد	تدمير آليتين	—	—	—	رقم ١٥٠	١٠/٢٣
٣٦	١٠/٢٣	—	غورون	قصف	هاون ثقيلة	غيرمحدد	تدمير تراكتور زراعي	—	—	—	رقم ١٥٠	١٠/٢٣

٣٧	١٠/٢٣	٢٤٠٠	مسكاف عام — المطلة	كمين	قذائف صاروخية وأسلحة رشاشة	غيرمحدد	—	—	—	اسكات ثلاثة كمائن للعدو	رقم ١٥٠	١٠/٢٣
٣٨	١٠/٢٢	٢٣٤٠٠	كناربوغال/كفار جلعادي	كمين	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	—	—	—	تدمير آلية للعدو ونصف مجنزرة	رقم ١٥٠	١٠/٢٣
٣٩	١٠/٢٣	٢٤٣٠	كفرزرعيت — المطلة	كمين	قذائف صاروخية ورشاشات	غيرمحدد	—	—	—	تدمير آليتين للعدو	رقم ١٥١	١٠/٢٣
٤٠	١٠/٢٣	٢٤٣٠	المطلة	هجوم	أسلحة مختلفة	٥	—	—	—	تدمير كمين وكذلك مهاجمة تجمعا لاليات العدو	رقم ١٥١	١٠/٢٣
٤١	١٠/٢٣	—	الغجر	هجوم	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	٢	—	—	تدمير موقع للعدو	رقم ١٥٢	١٠/٢٤
٤٢	١٠/٢٣	—	كفار جلعادي	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت واشعال النيران فيها	رقم ١٥٢	١٠/٢٤
٤٣	١٠/٢٣	—	المطلة	نسف	عبوات ناسفة	—	—	—	—	تدمير ١٥٠ مترا من الاسلاك الشائكة حول المستعمرة	رقم ١٥٢	١٠/٢٤
٤٤	١٠/٢٣	—	العباسة	هجوم	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	—	—	—	تدمير آلية ومصفحة ورشاشين ٥٠٠	رقم ١٥٢	١٠/٢٤
٤٥	١٠/٢٤	٢٤٣٠	مرجليوت	قصف	مدفعية الهاون	غيرمحدد	—	—	—	اصابة عدد من المنشآت	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٤٦	١٠/٢٤	٠٤٣٠	مسكاف عام	هجوم	قذائف صاروخية	غيرمحدد	—	—	—	اصابة عدد من المنشآت	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٤٧	١٠/٢٣	٢٢٤٣٠	المطلة	هجوم	قذائف صاروخية	غيرمحدد	—	—	—	اشعال النيران في المستعمرة	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٤٨	١٠/٢٣	—	سعسع	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٤٩	١٠/٢٤	—	علما	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٥٠	١٠/٢٤	—	الراس الاحمر	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت	رقم ١٥٣	١٠/٢٤
٥١	١٠/٢٣	٢٠٤٠٠	حانوتا/الجليل الغربي	قصف	صواريخ ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت	رقم ١٥٤	١٠/٢٤
٥٢	١٠/٢٣	—	شالومي	قصف	مدفعية ثقيلة	غيرمحدد	—	—	—	اصابة بعض المنشآت	رقم ١٥٤	١٠/٢٤
٥٣	١٠/٢٣	—	هونين/الجليل الاعلى	اقتحام	قذائف صاروخية ورشاشات	غيرمحدد	—	—	—	تدمير آلية ونسف مرآب لاليات العدو	رقم ١٥٥	١٠/٢٤
٥٤	١٠/٢٤	—	المطلة	هجوم	أسلحة مختلفة	٨ —	٤	—	—	تدمير كمين	رقم ١٥٥	١٠/٢٤

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
٥٥	١٠/٢٥	١١،٣٠	راشيا الوادي/ جنوب لبنان	صد غارة	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	اسقاط طائرة هليكوبتر وترك العدو رشاش وجهاز لاسلكي وضمادات طبية	—	—	—	رقم ١٥٧	١٠/٢٥
٥٦	١٠/٢٤	—	حانوته/الجليل الغربي	هجوم	أسلحة رشاشة وقنابل يدوية	غيرمحدد	مهاجمة كمين للعدو	—	١	—	رقم ١٥٨	١٠/٢٥
٥٧	١٠/٢٥	٢،٣٠	دفنه — بانياس	كمين	قذائف صاروخية ورشاشات	غيرمحدد	تدمير آلية للعدو	—	—	—	رقم ١٥٩	١٠/٢٦
٥٨	١٠/٢٥	—	العباسية	هجوم	قذائف صاروخية ورشاشات	غيرمحدد	تدمير آلية محملة بالجنود وتدمير مربض رشاش ١٢،٧ ملم	—	—	—	رقم ١٥٩	١٠/٢٦
٥٩	١٠/١٧	—	ايال/شمال قلقيلية	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد	اصابة مركز تجمع المستعمرة بأضرار	—	—	—	رقم ١٦٠	١٠/٢٦
٦٠	١٠/١٩	—	بني براك/جنوب غرب قلقيلية	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد	—	—	—	—	رقم ١٦٠	١٠/٢٦
٦١	١٠/١٩	—	الوعرة قرب رامات	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد	اشعال النيران في خط انابيب البترول بين ايلات وعسقلان	—	—	—	رقم ١٦١	١٠/٢٧
٦٢	١٠/١١	—	وادي عربة	تفجير	شبكة الغام	غيرمحدد	تدمير سيارة عسكرية	—	—	—	رقم ١٦١	١٠/٢٧
٦٣	١٠/١٥	—	ماعوز هاتيكار/ البحر الميت	تفجير وقصف	عبوات ناسفة وصواريخ	— —	تدمير منشآت مائية واشعال النيران في بعض المنشآت	—	—	—	رقم ١٦١	١٠/٢٧
٦٤	١٠/١٥	—	منطقة بئر السبع	تفجير	شبكة الغام	غيرمحدد	تدمير ثلاث سيارات عسكرية	—	—	—	رقم ١٦١	١٠/٢٧
٦٥	١٠/٢٣	—	ليزل اول/غور الاردن الشمالي	قصف	صواريخ	غيرمحدد	اصابة بعض المنشآت	—	—	—	رقم ١٦٢	١٠/٢٩
٦٦	١٠/٢٥	—	نابلس — الغور	كمين	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	اصابة قافلة سيارات عسكرية بأضرار	—	—	—	رقم ١٦٣	١٠/٢٩

٦٧	١٠/٢٤	—	زيتـــا	تفجير	عبوات ناسفة وحارقة	غيرمحدد	اصابة مبنى مكتب العمل في البلدة بأضرار	—	—	—	رقم ١٦٣ ١٠/٢٩
٦٨	١٠/٢٤	٢١٤٣٠	باب العمود/القدس	تفجير	القاء قنبلة	غيرمحدد	تدمير سيارة واصابة من فيها	—	—	—	رقم ١٦٤ ١١/ ١
٦٩	١٠/١٠	—	حارة النصارى/ القدس	قتل	خنجـــر	— ١	رشاش عوزي	—	—	—	رقم ١٦٤ ١١/ ١
٧٠	١٠/١٢	—	بيت عور التحتا/ رام الله	حرق	مواد حارقة	— —	حرق مكتب العمل في القرية	—	—	—	رقم ١٦٤ ١١/ ١
٧١	١٠/١٤	٢١٤١٥	رفح والمسورة	كمين	رشاشات وقنابل	٢١ —	تدمير عربة نصف مجنزرة	—	—	—	رقم ١٦٥ ١١/ ٩
٧٢	١٠/٢٣—٢٢	٢٣٤٠٠	غزة والعريش	كمين	قنابل يدوية ورشاشات	٢٢ —	تدمير عربتي جيب وغنم ثلاث بنادق ناتو ورشاشي عوزي ومسدس	—	—	—	رقم ١٦٥ ١١/ ٩
٧٣	١٠/٢٧	—	ابو طويلة	تفجير	شبكة الغام	١ —	تدمير بلدوزر	—	—	—	رقم ١٦٥ ١١/ ٩
٧٤	١٠/١٧	٢٢٤٠٠	رفح وخان يونس	كمين	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	تدمير عربة واعطاب اخرى	—	١	—	رقم ١٦٥ ١١/ ٩
٧٥	١٠/٢٩	—	الرابية شرقي بئر ٨٦	تفجير	شبكة الغـــام	غيرمحدد	تدمير مجنزرة	—	—	—	رقم ١٦٥ ١١/ ٩
٧٦	١١/ ٣	—	كريات يام/شمال حيفـــا	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد ٣	تدمير مصنع للنجارة	—	—	—	رقم ١٦٦ ١١/١٠
٧٧	١١/ ٨	—	رام الله	قتل	خنجـــر	١ —	رشاش عوزي	—	—	—	رقم ١٦٧ ١١/١٠
٧٨	١١/ ٨	١٨٤٠٠	رام الله	كمين	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	اصابة معظم افراد الدورية بين قتيل وجريح	—	—	—	رقم ٩٧٥ ١١/١٢
٧٩	١١/١٢	—	نابلس	تفجير	القاء قنبلة	غيرمحدد	اصابة عدد من افراد دورية بين قتيل وجريح	—	—	—	رقم ٩٧٦ ١١/١٢
٨٠	١٠/١٨	—	تفوح/الخليل	كمين	قذائف صاروخية ورشاشات	غيرمحدد	تدمير سيارتين عسكريتين	—	—	—	رقم ٩٧٧ ١١/١٣
٨١	١١/ ٨	—	جنين	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد	اصابة مبنى مكتب العمل والعمال بأضرار	—	—	—	رقم ٩٧٨ ١١/١٣

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
٨٢	١١/١٠	—	بئرالسبع والخليل	تفجير	شبكة الغـــام	غيرمحدد	تدمير سيارة عسكرية	—	—	—	رقم ٩٧٨	١١/١٣
٨٣	١١/ ٤	—	العفولة والخضيرة	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد	اصابة باص لشركة ايجد باضرار ووقوع اصابات أخرى	—	—	—	رقم ٩٧٩	١١/١٤
٨٤	١١/ ٥	١٦،٤٥	جلبوت/جنين	تفجير	شبكة الغـــام	غيرمحدد	تدمير سيارة نقل عسكرية	—	—	—	رقم ٩٧٩	١١/١٤
٨٥	١١/ ٨	—	ايلات	تفجير	عبوات ناسفة موقوتـــة	غيرمحدد	تدمير مجمع الكهرباء وخزان المياه الخاصين بمدينة ايلات	—	—	—	رقم ٩٨٠	١١/١٥

تصدر البلاغات العسكرية عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية .

غازي خورشيد

صدر حديثاً عن دار الطليعة :

نحو الارتباط بمصر الناصرية
أو
طريق الوحدة العربية

تأليف : الدكتور نديم البيطار

هذا الكتاب الذي يهديه المؤلف إلى روح **جمال عبد الناصر**، شهيد التخلّف العربي وضحيّة الثوريّين أعداء الثورة، يحاول أن يجيب على سؤال الحياة أو الموت، بالنسبة الى الامة العربيّة : كيف نصل الى الوحدة وما الطريق إليها ؟

دار الطليعة للطباعة والنشر - ص.ب ١٨١٣ - بيروت - لبنان

رحلات يومية من الكويت والخليج العربي إلى عواصم أوروبا الرئيسية

الثلاثاء: الكويت - اثينا - جنيف - لندن الساعة ١١,٣٠
الأربعاء: الكويت - لندن بدون توقف الساعة ١٥,٠٠
الخميس: الكويت - روما - فرنكفورت - لندن الساعة ١١,٣٠
الجمعة: الكويت - روما - باريس - لندن الساعة ١١,٣٠
السبت: الكويت - اثينا - فرنكفورت - لندن الساعة ١١,٣٠
الأحد: الكويت - روما - باريس - لندن الساعة ١١,٣٠

سافروا بطائرات الخطوط الجوية الكويتية واجعلوا رحلاتكم سهلة ممتعة بمشاهدة العروض السينمائية التي أصبحت تقدم خلال جميع الرحلات، وذلك علاوة على الموسيقى المنوعة التي يمكنكم الاستماع إليها على ٦ أقنية مختلفة.

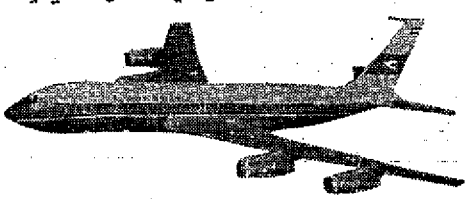

الخطوط الجوية الكويتية